دراسات

مجلة فصلية بحثية محكّمة تصدر عن
المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الرابعة .. العدد الخامس عشر .. الشتاء 1371 و.ر 2003 ف

15

دعوة للمساهمة



دراسات

مجلة فصلية محكّمة ، يصدرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر في الشهر الثالث والسادس والتاسع والثاني عشر من كل عام، وتعنى المجلة بكافة القضايا التي تقع ضمن دائرة العلوم الاجتماعية والإنسانية وخاصة ما كان ذا صلة بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومشكلاته المختلفة ، كما يمكن للمجلة نشر ما يعنى بالإنسان من الدراسات العلمية التطبيقية .

ليس للمجلة من قيود تفرضها سوى تلك الخاصة بمعايير الموضوعية والمستوى العلمي والتوثيق المناسب .

ترحب المجلة بإسهامات الباحثين في المجالات المذكورة وذلك في الأبواب الخاصة بالمقالات والدراسات والرؤى العلمية والفكرية، ومراجعات الكتب والتقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

قواعد النشر بالمجلة

1- تقبل المجلة موادّ للنشر باللغتين العربية والإنجليزية شريطة ألا يكون قد تم نشرها أو أن تكونْ مقدمة للنشر بإصدارات أخرى ويقدم الكاتب إقراراً بذلك في خطاب للمجلة .

2- يجب ألا تزيد كلمات المقال عن 4000 كلمة والدراسة أو البحث عن 8000 كلمة وأن تكون المادة مطبوعة على الحاسب الآلي ببرنامج MS Word مع ضرورة إرسال نسخة على قرص ممغنط Floppy Disk أو CD وأن تقدم مطبوعة على ورق بمساحة مناسبة بين الأسطر .

3- أن تتم الإشارة إلى الهوامش والمراجع في المتن بأرقام، وترد قائمتها بترتيب ورودها في المتن في نهاية النص.

4- ينبغي التقيد بالأسلوب التالي في التوثيق :

* بالنسبة للكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب وتحته خط، (مكان النشر، اسم الناشر، تاريخ الناشر)،رقم الصفحات.
* بالنسبة للمجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة وتحته خط، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة أو الصفحات.

5- تطبع الجداول والرسوم البيانية في صفحات مستقلة مع بيان رقم وعنوان كل منها، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره، ويشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن النص .

6- إرسال ملخص لا يقل عن 500 كلمة ولا يتجاوز 1000 كلمة باللغة الإنجليزية للنص المكتوب باللغة العربية والعكس على أن يتناول الملخص الهدف ونتائج الدراسة أو المقالة .

7- تقبل المجلة عروض ومراجعات الكتب على ألا يزيد حجمها عن 2000 كلمة وألا يتجاوز تاريخ صدور الكتاب سنتين وأن يتناول عرضاً وتحليلاً ونقداً للكتاب مع ذكر معلومات وافية عن مؤلفه ومكان ودار وزمان نشره وعدد صفحاته .

8- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية على أن يذكر فيها مكان النشاط وزمانه وأبرز المشاركين فِيه وأهم ما جاء في الأوراق والتعقيبات فيما لا يزيد عن 2000 كلمة.

9- أن يقدم الراغب في النشر بالمجلة بياناً بسيرته العلمية وعنوانه ووسيلة الاتصال به .

10- تخضع جميع المواد لتقييم محكّمين مختصين تختارهم المجلة التي تُعلم صاحب المادة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ استلام مساهمته بقرارها في قبول نشرها من عدمه .

11- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر وترحب بالتعليقات على ما ينشر بها وكذلك الردود عليها ، كما تحتفظ بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير .

12- تقدم للباحث مكافأة تحددها لائحة النشر بالمركز .

يمكنكم مكاتبتنا أو الاتصال بنا على العنوان التالي :

مجلة دراسات

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طريق الشط - قرب مقر إذاعة الجماهيرية العظمى - طرابلس

8021 مكتب أمحمد المقريف - طرابلس 3403693

كما يمكنكم زيارة موقع المجلة على الإنترنيت WWW.DIRSAAT.COM

دراسات

مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الرابعة - العدد الخامس عشر (الشتاء) - 1371 و.ر (2003 ف)

المراسلات باسم أمين التحرير - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طرابلس - الجماهيرية العظمى - ص.ب/ 8021 قاعة امحمد المقريف / طرابلس

هاتف و فاكس (مباشر) / 3403693 بـــدالة : 3403611 - 3403612

البريد الإلكتروني Dirasaat@Greenbook.com

موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) w w w . dirasaat. Com

التجهيز الفني مكتب البعد الثالث لتصميم وتنفيذ الأعمال الفنية - هاتف وفاكس : 3600506

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



الاشتراكات

ثمن النسخة لمدة سنة واحدة

الأفـــــراد ● دنانير
ثلاثة دنانير ليبية

المؤسسات ● دنانير
خمسة دنانير ليبية

ثمن النسخة لمدة سنتين

الأفـــــراد ● دينار
ديناران وخمسمائة درهم

المؤسسات 4 دنانير
أربعة دنانير ليبية

تدفع الاشتراكات مقدماً بصك مصرفي على حساب المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

ثمن النسخة في الجماهيرية

3 دنانير
ثلاثة دنانير ليبية أو ما يعادلها

Subscription **Dirasaat Magazine** **The World Center for the Studies and Researches of the Green Book**	قسيمة اشتراك مجلة دراسات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
Name:	الاسم:
Address:	العنوان بالكامل:
Required Number of Copies:	عدد النسخ المطلوبة:
Subscription Period: Year (s) سنة (سنوات)	مدة الاشتراك:

دراسات

مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الرابعة - العدد الخامس عشر (الشتاء) - 1371 و.ر (2003 ف)

المحتويات

الافتتاحية

محور العدد

ندوة العدد

دراسات متنوعة

عرض كتب

أدب ولغة

متابعات ثقافية

الديمقراطية والتنمية:

العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تطرح العديد من الأسئلة الهامة يأتي في مقدمتها التساؤل الاساسي حول ما إذا كان ثمة علاقة اصلا بين الديمقراطية والتنمية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل في حالة الإجابة بنعم تساؤلات أخرى لا تقل أهمية عن هذا التساؤل مثل: أيهما يعد شرطا للاخر الديمقراطية أم التنمية أي هل الديمقراطية تعد شرطا للتنمية أم أن التنمية، هي التي تعد شرطا للديمقراطية، وبتعبير أخر، هل الديمقراطية تعمل على دفع عجلة التنمية على نحو أسرع من الدكتاتورية أم أن العكس هو الصحيح؟ وما هي طبيعة العلاقة بين السوق وكل من الديمقراطية والتنمية؟ ثم إنه، أي نوع من التنمية يمكن أن ينشأ عن اوضاع غير ديمقراطية، وأي نوع من النظم السياسية أو حتى من الديمقراطيات يمكن ان ينشأ عن مجتمع يعاني من التخلف الاقتصادي، ولم ينجح البتة في دفع عجلة النمو والتنمية إلى الأمام. ثم إن التحدث عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، يقتضي طرح تساؤلين اخرين. يتعلقان بتحديد المفهومين؛ فما هو تعريف الديمقراطية؟ وعن أي ديمقراطية نتحدث؟ وما هو تعريف التنمية؟ وعن أي تنمية نتحدث؟

دعنا نبدأ بالإجابة عن التساؤلين الأخيرين، ونحاول تعريف المفهومين في هذه العجالة. فالديمقراطية في تعريفها الواسع تعني توسيع قاعدة المشاركة في السلطة والحياة العامة، وكلما زادت عملية المشاركة تلك كان النظام ديمقراطيا. بينما نعني بالتنمية هنا احداث تغيير في الهيكل الإنتاجي بحيث يتم تصحيح أي خلل في الهيكل الإنتاجي بما يؤدي الى احداث نمو متوازن لكافة القطاعات الخدمية والإنتاجية، وبما يؤدي إلى تصحيح الخلل في هيكل الصادرات بحيث لا تقتصر الصادرات على تصدير المواد الأولية، ولا على تصدير سلعة واحدة، وبحيث تتحسن كافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات النقل والاتصالات والمعلومات ... إلخ.

وللإجابة عن التساؤلات الأخرى؛ نقول بأنه ثمة إجماع بين الباحثين على الإجابة بنعم فيما يتعلق بالتساؤل الأساسي، أي على وجود علاقة ما بين الديمقراطية والتنمية، رغم وجود خلاف بين الدارسين حول إجابات بقية التساؤلات، ففيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وما إذا كانت العلاقة موجبة أو سالبة ثمة اتجاهان، يرى الاتجاه الأول أن العلاقة بينهما طردية بينما يرى الاتجاه الثاني أن العلاقة بينهما عكسية. وثمة أمثلة عديدة من التاريخ الإنساني تعزز الاتجاهين، فالمثال الأثيني يعزز الاتجاه الاول بينما يعزز المثال الروماني الاتجاه الثاني، حيث حققت أثينا نهوضا حضاريا وانمائيا في ظل الديمقراطية، بينما حققت روما القيصرية هي الأخرى نهوضا حضاريا

وانسب في ظل الدكتاتورية بل وتمكنت من اخضاع أثينا الديمقراطية لسلطانها إبان شيخوختها الحضارية.

كما انه ثمة العديد من الأمثلة المعاصرة التي تعزز هي الأخرى الاتجاهين المذكورين، فإذا اعتبرنا الليبرالية تمنح مشاركة أوسع في السلطة من النظم الماركسية الموصوفة بالشمولية- رغم كون النظم الماركسية نظريا تحقق مشاركة أوسع في السلطة غير انها عمليا تناقضت مع الطرح النظري، وانزلقت إلى مأزق شخصنة السلطة في شخص أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي أو السوفيتي- فإن المثال الروسي في أعقاب الثورة البلشفية يعزز الاتجاه الأول بينما تعزز الأمثلة الفرنسية والإنجليزية والأمريكية الاتجاه الثاني. اما فيما يتعلق باعتبار التنمية شرطا للديمقراطية فتجربة العالم الثالث تدل على أن البلدان المتخلفة اقتصاديا غالبا ما تفشل في تجاربها الديمقراطية، وتكاد تؤكد مقولة ماركس القائلة بتحديد البناء التحتي للبناء الفوقي.

ونأتي للتساؤل المتعلق بالعلاقة بين السوق والديمقراطية والتنمية فنقول بأن للسوق اثرا بالغا في كليهما، فحين ينتج السوق المساواة يمكن للديمقراطية أن تتحقق ويمكن للتنمية أن تخدم أكبر عدد من الناس، أما حين ينتج السوق التفاوت فإن الديمقراطية وكذا حقوق الإنسان لا يمكن لهما أن يغادرا الوثائق التي نصت عليهما، ولن تخدم التنمية سوى أعداد قليلة جدا من الاحتكاريين أومن القادرين على الدفع، وحين يتسع حجم السوق بفعل العولمة- دون أي اصلاح لأوضاعه بما يدفعه إلى الاقتراب من سوق المنافسة الكاملة- ينتج عن ذلك اثار سلبية بالغة ستؤدي إلى تقليص حجم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، كما ستؤدى إلى تقليص فرص النمو والتنمية في البلدان النامية لمصلحة النمو في البلدان الصناعية والاحتكارية كما ستعزز من فرص التنمية المنحازة الى القادرين على الدفع من الاحتكاريين والنافذين سياسيا واقتصاديا.

وفيما يتعلق بالتساؤل الاخير الذي يعنى بأي نوع من التنمية يمكن أن ينشأ عن اوضاع غير ديمقراطية، وأي نظام سياسي يمكن أن ينتج عن مجتمع متخلف اقتصاديا وغير قادر على تحقيق التنمية، فإن الشواهد العديدة من التاريخ الإنساني تدل على أن الأوضاع غير الديمقراطية ستؤدي بالضرورة إلى تنمية منحازة إلى ذوى النفوذ السياسي. بينما ينشأ نظام سياسي غير ديمقراطي في مجتمع يتخلف اقتصاديا ولا ينجح في تحقيق التنمية.

ختاماً..، نعترف بأنه في هذه العجالة لا يمكن تقديم إجابات وافية عن تلك الأسئلة العديدة والهامة. ونترك للأبحاث والمقالات المنشورة في هذا العدد مهمة توفير اجابات اعمق عن تلك الاسئلة.

وإلى اللقاء..

المحرر

كتاب جديد

ثورات أواخر القرن العشرين



هذا الكتاب

من الدراسات الرائدة في تحليل وفهم الثورات التي تفجرت في أواخر القرن العشرين. المساهمون في هذا الكتاب استخدموا إطاراً عملياً عاماً لفحص عشر حركات ثورية حظيت بالتأييد الشعبي وأسقطت نظماً قديمة، وكان لها صدى عالمي. انطلاقاً من تقاليد الثورات الكبرى (الروسية، الفرنسية، الانجليزية، والصينية) قام المساهمون بجمع عدد متنوع من الخبراء والمتخصصين في شؤون المناطق لفحص الأزمات الثورية المعاصرة في ضوء التطورات السياسية والاجتماعية الجارية. والنتيجة كانت هذه الدراسات للحالات المتنوعة في كل من فيتنام والفلبين وأفغانستان وإيران وكمبوديا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي والانتفاضة الفلسطينية، وبولندا، ونيكاراغوا، وجميعها وضعت في المنظور النظري المطروح من قبل المؤلفين. وقدم لهذه النسخة العربية د. محمود خلف و د. مالك أبو شهيوه بكتابة الفصل التمهيدي الذي يحتوي على دراستين حول الإشكاليات المنهاجية المختلفة التي تفرضها دراسة وتحليل الثورات وقضايا التنظير للثورة في القرن العشرين. يعتبر ضرورياً لهذا الجيل الجديد من الباحثين الليبيين والعرب والأفريقيين وغيرهم في العالم الثالث لكي يدرسوا ثورات بلدانهم من خلال استخدام هذا المنظور التحليلي ونقده بحيث يظهر هؤلاء المنظرون خصوصية ثورات شعوبهم وما يميزها عن الثورات السابقة في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة. إن أية دراسة علمية، مثلاً عن الثورة الليبية، لابد أن تتجاوز المنهاجية التاريخية وتتبنى المنهج العلمي في التحليل لإظهار أو إبراز خصوصيات الثورة الليبية كثورة فتية ذات ملامح متميزة وذلك باتباع أسلوب التحليل الوارد في هذه الدراسة.

ترجمة وتحرير

د. مالك عبيد أبو شهيوة

د. محمود محمد خلف

كتاب

نوصي بعناية

لكل المثقفين في

الجماهيرية والوطن العربي

محور العدد

- المعطيات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية

د. عزيمة سلامة

- جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا

أ. د. محمد زاهي المغيربي

- الديمقراطية والتنمية

أ. محمد سالم البكاي

- تحديات التنمية المستدامة

أ. فرج بن لامة

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية

يعلن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بالجماهيرية العظمى رغبته في نشر سلسلة كتيبات تتناول الموضوعات والمفاهيم والقضايا التالية:

1- الخدمة العامة في المجتمع الجماهيري.
2- التخلف الاقتصادي.
3- التخطيط في المجتمع الجماهيري.
4- منظمة التجارة العالمية.
5- العولمة.
6- هجرة العقول.
7- الملكية في الفكر الجماهيري.
8- الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.
9- التكامل الاقتصادي.
10- حقوق الإنسان.
11- القانون الدولي وهيمنة النموذج .
12- صناعة القرار في المجتمع الجماهيري.
13- الفكرة الديمقراطية والحكومة الإلكترونية.
14- الحضارات: حوار أم صدام.
15- الإرهاب.

هاتف: 3403691 بريد مصور: 3403586
صندوق بريد: 80984 زاوية الدهماني - طرابلس
بريد إلكتروني: info@greenbookstudies.net

المعطيات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية

د. عزيمة سلامة*

المقدمة:

إن استراتيجية التنمية في إطار التكامل الأفريقي والعربي يجب أن تنطلق من حقيقة أساسية هي أن مجتمعنا يشكل في مجموعه شريحة أفريقية عربية تؤثر فيها الظروف العالمية الراهنة وتتقارب المعطيات الاجتماعية والثقافية، وتجمع بينها سمات بشرية وطبيعية وبيئية وتنموية مشتركة، وتربط بينه وبينهم علاقات تاريخية.

كل ذلك إضافة إلى أنه جزء من الأمة الإسلامية، وينتمي إلى ثقافة ذات تراث وعادات وتقاليد إسلامية مشتركة، الأمر الذي يؤكد انتماءه الأفريقي العربي الإسلامي وارتباط مصيره بمصير الشعوب الأفريقية والعربية والإسلامية، فضلا عن تأكيد هويته الحضارية.

فالثقافة أو الحضارة كل متكامل، وإن التقدم وحدة لا تتجزأ، وإن اكتمال الثقافة مرتبط باكتمال الحضارة والحياة الاجتماعية في الشعوب. فالثقافة المتخلفة تعبر عن مجتمع متخلف. وهي على كونها مدعوة لأن تكون الرائدة في حركة تغيير الواقع الاجتماعي بكامله، لا تستطيع أن تتجاوز هذا الواقع إلا بمقدار، وتتحكم في نموها عوامل النمو السلبية والإيجابية [7] التي تتحكم في تنمية المجتمع الاقتصادية والديمقراطية. ومن هنا كانت للإمكانات البشرية والمادية والحضارية والموارد الطبيعية والطاقات أهمية في التقارب والتكامل بين أفراد المجتمع في المجتمع الواحد وبين المجتمعات ذات المصير المشترك من أجل تنمية اقتصادية وديمقراطية موحدة.

وعلى ذلك أصبح من الجدوى البحث عن المعطيات الاجتماعية والثقافية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية. ولعلنا نقدم في هذه الورقة البحثية ما يفيد في تحقيق الهدف الأساسي له وهو التعرف على المعطيات الاجتماعية والثقافية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية.

فالتنمية الاقتصادية والديمقراطية قادرة على بلورة إرادة الشعوب وجعلها عملية مجتمعية واعية ودائمة بحيث تؤدي إلى تكوين قاعدة تنموية سليمة، وإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع. وهذا لا يتم إلا ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية والثقافية يؤكد الارتباط بين الجهد والمكافأة، ويدعم التماسك الاجتماعي والوعي الثقافي للمجتمع[6].

وعلى هذا فإن تحقيق الهدف الذي يتمثل في معرفة المعطيات الاجتماعية والثقافية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية، يكمن في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- **ماهي المعطيات الاجتماعية والثقافية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية؟**
- **ماهي التحديات التي تعرقل توفر المعطيات الاجتماعية والثقافية؟**
- **كيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟**

إن الإجابة عن السؤال الأول تكمن في توضيح أبرز المعطيات الاجتماعية والثقافية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وهي:

1- الإمكانات البشرية (الطاقات الإنسانية):

ويتمثل ذلك في تنمية قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته من خلال التركيز على إعادة الفرد وتنمية قدرته على التعلم الذاتي المستمر وملاحقة المعرفة المتجددة واستيعابها وتأصيلها واكتساب المهارات المتقدمة، ويحتاج الأمر إلى تشجيع روح الابتكار والإبداع والتدريب على ممارسة التفكير العلمي المتكامل والتربية المتفتحة إلى تشجيع التعبير المستقل، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية المتكاملة، التي تقوم بدور هام في تأكيد المسؤولية المجتمعية للفرد وتعميق إحساسه بالانتماء، الأمر الذي يتطلب إصلاحاً دائماً ومتجدداً لنظام الحوافز المؤثرة فى القيم الاجتماعية، وتوفير الشروط اللازمة لسمو غايات هذا النسق، وارتباط مرتبة القيم بآثارها الإيجابية فى الإنسان، مثل تهيئة المجتمع لقبول دور المرأة واحترام مكانتها الإنسانية، ومن ناحية أخرى أن ارتباط القيم بآثارها الإيجابية لدى الشباب يساعد في إزالة الهوة بين الأجيال بحيث يهيئ الكبار ذهنهم

من أجل استيعاب تطلعات الأجيال الجديدة من الشباب، وتفهم معاناتهم، تمكيناً لهم من صياغة المستقبل الذي يطمحون إلى تحقيقه في طريق واضح سليم مستفيدين من الخبرة المجتمعية المتراكمة.

2- التفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية:

إن وصول مجتمعنا إلى النضج الفكري يمثل إحدى الغايات التي يجب أن تسعى إليها استراتيجية التنمية بصفة عامة، فمن بين السمات الجوهرية للتقدم أن يصبح الإنسان قادراً على النظر في مشاكله والتمكن من استنباط الحلول لها على ضوء واقعه ووفقاً للفكر الأساسي الذي اختار أن يحيا بموجبه. وعلى مجتمعنا عندما يطل على الحضارات المعاصرة - وينبغي له أن يطل - أن يتفاعل إيجابياً مع الثقافة التي تنتجها تلك الحضارات المعاصرة بما يتناسب مع هويته، فإن هذا التفاعل مع الفكر الإنساني هو السبيل إلى تنشيط الحركة الفكرية ورفع مستوى المجتمع إلى مستوى المجتمعات الناضجة فكرياً، المزدهرة ثقافياً. وعندما يمتلك مجتمعنا القدرة على التفكير ينفتح أمامه باب الاجتهاد ليحل مشاكله بإبداع ذاتي ليس فيه أثر للتبعية الفكرية ولا للذيلية الثقافية. إن القدرة الحقيقية التي ينبغي تنميتها لدى الأفراد لا تتحقق بامتلاك القدرة على التعبير عن أفكار الآخرين وإنما بالقدرة على التفكير وفق قاعدة فكرية أصيلة تساعده على الحياة الديمقراطية [9]، ممتدة الجذور في المكان الذي تتم فيه ممارسة التفكير ضمن معطيات تجربته التاريخية، مع القدرة على استيعاب متطلبات العصر الذي يعيش ضمن تحدياته الحضارية.

3- التماسك الاجتماعي والعمل الجماعي المتجدد:

ولابد أن يكون لهذا التماسك الاجتماعي أرضية فكرية وأن يكون معبراً عن إرادة سياسية وإرادة اجتماعية متوافقين. وهذه الإرادة تتطلب وجود مؤسسات متعددة في مجال الفكر والعمل تتمتع بالديمقراطية وتتحمل مسؤولية المشاركة السياسية والفكرية والمهنية والفئوية، وتنطلق من روح الالتزام بتطلعات المجتمع وتعبر عن معاناته، وذلك من أجل بلورة رؤية حية "ديناميكية" داخل المجتمع كله[2]، دون أن يتعرض للتدمير المصاحب لتفجير الصراعات فجأة بعد هدونها لزمن طويل. ولابد من أن يكون

واضحـــا أن صراع المصالح واختلاف وجهات النظر وتبـــاين الاجتهادات هي كلها حقائق تعيش في أي مجتمع إنساني، ولا يكون النظام السياسي قويا إلا بقدرته على توظيف هذه المتناقـــضات من أجل خدمة التطور الإيجابي للمجتمع، وتحقيق التوازن فيه، وتوفير القـــدرة له حـــتى يســـتجيب للتغيرات المؤثرة فيه وحـــتى يتمكن من التكيف مع ضرورات التنمية والتماسك الاجتماعي المنشود.

4- ترسيخ أسس الديمقراطية:

إن ضمان حـرية الرأي الآخر وتمكينه من مجادلة ناجحة وقناعته بالحجة يعبر عن الأفق الحـــضاري والمنهج العقـــلاني للمجتمع. وتتمثل هذه الحـــــــرية في الديمقـــــــــراطية التي تظهر من خلال المؤتمرات الشعبية التي يتجلى فيها الرأي الغالب للغالبية، وفضيلة الحُلم، والاستعداد للمجادلة بالتي هي أحسن والإقناع بالمنطق والحجة. وذلك كما جاء في القرآن الكريم:

{فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القـلب لانفضوا من حـــولك فاعف عنهم واســتغفر لهم وشـــاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين} (159 آل عمران)

أي أن الديمقـراطية لابـــد من أن تنطلق من اقتناع راسخ بأهمية حرية الثقافة، وضرورة توفير الحـــد الأدنى من المعطيات التي يمكن أن ينشط بموجبها الفكر، وتزدهر بمقتضاها الثقـــافة الجادة القـــادرة على ترســـيخ أســس التفكير العقـــلاني المبـــــدع المتجاوب مع حـــــاجات المجتمع المتصدي لمشـــــكلات تطوره فضلاً عن توجيه الثقـــــافة من أجل صنع الإنســـان النموذجي الرفيع الحســـن وتوفير المناخ الملائم للنمو الأخلاقـــي الذي يسمح بتنشئة اجتماعية ديمقراطية سليمة.

5- الاعتماد على الذات: (لا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده) [10]:

وهذا يتطلب بـــدوره تقـليل الانكشـــاف على الخارج بحـــيث لا يتخطى حـــدود الدول الشقيقـــة والصديقـــة في القـــارة الســـمراء والوطن العربي والعالم الإسلامي.

وعلى الرغم من الاعتماد العربي المتبـادل في عملية التنمية الشاملة فإن هذا التبـادل لم يدخل بـــعد مرحـــلة التنظيم والتنســـيق والتخطيط، وإن مـــن الضـــروري زيـــادة انفتاح العرب مع القـــارة السمراء بـــعضهم على بـــعض في هذا الموضـــوع وتقـــليل اعتمادهـم علـى العالـم الخارجـي فـي هـذه

العملية التنموية. ولا يعني هذا إنغلاقا على العالم الخارجي وخصوصا عن الدول المتقدمة فيه، فيما يتعلق بعملية تكوين الأطر العليا للبلاد العربية والأفريقية: أطر البحث والتطوير والتعليم والتأهيل والإنتاج والتصنيع، بل يعني مشاركة عربية أفريقية جماعية في سيرورة العلم والثقافة والتقنية في العالم وفي الانتفاع من ثمراتها في تطوير البيئة والإنسان[8].

6- تكوين قاعدة إنتاجية صلبة:

وذلك من خلال تكاتف أوجه العمل الرسمي مع أوجه العمل غير الرسمي على مستوى الجماهير وتكامل جهودهم، وتحمل المواطنين مسؤوليتهم التاريخية وخاصة المثقفين والمهنيين منهم والمسؤولين. واستثمار الشباب في المواقع الملائمة لقدراتهم العقلية والجسمية.

ولا شك أن كل هذا حظيت به الجماهيرية من خلال تطبيق مبادئ ومقولات الكتاب الأخضر في هذا المجال التي تنص على:

* **شركاء لا أجراء،**
* **إن الذي لا ينتج لا يستهلك إلا العجزة،**
* **إن الجهل سينتهي عندما تقدم الأشياء على حقيقتها.**

وذلك من أجل أن تكون قادرة على الاستجابة للتغييرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي وقادرة على التكيف مع مقتضيات هذا الإنتاج، مستفيدة من التكامل الاجتماعي والثقافي. وبذلك نتمكن من توليد طاقة إنتاجية متجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفء، وهذه الكفاءة المنشودة تقلل من معدلات الإهدار والتبديد، وتحقق ارتفاعا مطردا في معدلات الإنتاج، وتضمن مستوى معقولا ومتزايدا في متوسط إنتاجية الفرد. وتوفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، حتى يتمكن هذا المجتمع -بكل أفراده- من التحسين المطرد لنوعية الحياة التي يعيشها، مع تحرير هذه الحياة تحريرا كاملا من التبعية، وتأكيد الديمقراطية بينهم[4].

لا شك أن توفر كل هذه المعطيات مع توفر سياسات فعالة يجب أن تتخذ لإضافة سياسات تكوين العاملين وزيادة إنتاجهم وربط الأجور والمكافآت بشكل جيد مع الإنتاج، والحد من هجرة الأدمغة وذلك بما يكفل استثمار أفضل لرأس المال البشري (التعليم، الخبرة، الصحة) ليس فقط على مستوى المجتمع بل على مستوى مجمل المجتمعات العربية والأفريقية

والإسلامية، مما يقلل تبعية بعضها إلى العمالة الأجنبية (ماهرة أو غير ماهرة) وتبعية بعضها الآخر إلى فرص العمل التي يجري البحث عنها في الدول الأجنبية [8].

أما بالنسبة إلى السؤال الثاني فإن الإجابة عنه تكمن في توضيح بعض التحديات التي تواجه المعطيات الاجتماعية والثقافية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وهذه التحديات تتمثل في الظواهر المشكلة لأهمها التي منها مايلي:

1) تدني مستوى المشاركة:

إن بطء التجاوب مع المتغيرات الجديدة نتيجة للانتقال من المجتمعات التقليدية ذات الجذور القائمة على أساس من التحالف بين القبائل والعائلات والمتمتعة بقدر من المشاركة في الرأي إلى شكل المجتمع الحديث بمؤسساته المدعمة بالقوة المالية الكبيرة المتأتية من عائدات النفط والمتركزة في يدها، أدى هذا كله إلى تدني مستوى المشاركة السياسية والمشاركة في الإنتاج والمشاركة في الدخل، وضعف الدور المستقل للمؤسسات الفكرية والثقافية والإعلامية والمهنية والفئوية، مما أدى إلى تشتت رؤية المجتمع، وحالا دون بلورة الحد الأدنى من الإرادة اللازمة لبدء عملية التنمية" وهذا التحدي يعتبر من أكبر التحديات لأنه يتطلب إبداعاً فكرياً وتنظيما في تصور وتشكيل أساليب مشاركة فاعلة غير منبتة الصلة بتراثنا الحضاري العربي الإسلامي ومتجاوزة في تقدمها كثيراً من أشكال المشاركة المعاصرة [4].

2) الخلل السكاني وأبعاده:

يمثل التركيب السكاني الراهن خللاً نتيجة لاختلاف الأجناس (عربية وغير عربية في مجتمع واحد) . فإذا أخذنا في الاعتبار معدلات زيادة نسبة غير العرب بين الوافدين والقدرة على استيعابهم ثقافيا واجتماعيا، فإن الأبعاد الاستثمارية للعمالة غير العربية في الحاضر والمستقبل ليست موضع جدل، فالمهم في هذا المجال هو التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي وتقوية الشخصية الثقافية وإمكانات تنميتها ضمن الهوية القومية للمجتمع، هذا كله يتطلب التعديل المناسب للتركيب السكاني من خلال تدفق العمالة الوافدة التي تساعد على إمكانية تطوير الموارد البشرية المحلية وعلى توجهاتها الإنتاجية وانتمائها وولائها القومي. وإلى جانب ذلك فإن انجذاب أكثر الوافدين إلى العيش معنا مدفوعين بقوة

الطرد الإنتاجية في معظم الأحيان جعل منهم قوة بشرية لمجتمعنا من أجل أن تكون عوناً له. وأدى إلى تسهيل وتسيير كثير من الخدمات العامة، وتخفيف العبء عن المواطنين، وخلق نوعاً من الانسجام في المعاملة بين الكثير من فئات المهاجرين وبين المواطنين والوافدين من أجل النهوض بسمعة البلاد، وتدعيم علاقاتهم ببقية الأقطار العربية والدول الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى اتصال العالم بشعبنا مما يتيح فرصة التعاون والتكاتف ضد القوى المعادية والطامعة.

3- اعتماد الاقتصاد على النفط:

على الرغم من محاولات التخطيط ووضع السياسات المختلفة للحد من الاعتماد على النفط، فإن اعتماد اقتصادنا عليه مازال اعتماداً شبه مطلق، ونتبين خطورة الاعتماد على النفط وحده إذا ما أخذنا في الاعتبار الأثر غير المباشر لريع صادرات النفط في دعم نشاطات الإنتاج السلعي من زراعة وصناعة بسيطة، فضلاً عن الخدمات العامة، إلى الدرجة التي لا يمكن معها استمرار أغلب هذه النشاطات دون دعم مباشر أو غير مباشر، من ريع النفط ومنتجاته.

4- انخفاض معدلات الأداء:

تمثل مشكلة انخفاض معدلات الأداء ظاهرة تعبر عن غموض فلسفة الإدارة وعدم كفاية أنظمتها وضعف بناء تنظيماتها وتخلف التقنيات المطبقة فيها. إن الإدارة بشكل عام، في أجهزة الرقابة وأجهزة التنمية الإدارية وفي بقية الأجهزة التنموية للمجتمع في المشروعات العامة والخاصة، في قطاع التعليم وقطاع المال، تفتقر إلى وضوح الرؤية وتعوزها الأهداف المحددة ذات الأبعاد التنموية وينعدم في معظمها تقويم الأداء. هذا فضلاً عن المشكلات المتعلقة بالتوازن بين أجهزة الرقابة واستقلالية الأجهزة والمشروعات، ومشكلات إعداد واختيار القيادات الإدارية، ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، والتوازن بين المسؤوليات والصلاحيات، وأثر المحددات الاجتماعية والاعتبارات الشخصية في ممارسة المديرين لمسؤولياتهم[6].

إضافة إلى ذلك نقص كمية المعلومات وتردي نوعيتها، إلى جانب البطالة المقنعة وقلة الانضباط الوظيفي، أدت جميعها إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات والبرامج[3].

5- الانكشاف على الخارج:

تمثل ظاهرة الانكشاف على الخارج تحدياً صعبا يتعلق بالأمن الوطني، وبمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية المستقلة، الأمر الذي يساعد على تعميق جذور التبعية. ويتعلق هذا الانكشاف بأمور جوهرية، أهمها الاستقلال الثقافي، والأمن الاجتماعي، ومتطلبات الغذاء والدواء والاحتياجات التقنية، فضلا عن اعتماد الدخل القومي والنفقات العامة وإيرادات ميزانية المدفوعات على تصدير النفط إلى أسواق خارجية. وإذا أخذنا في الاعتبار أيضا معطيات الصراع العربي الصهيوني وأبعاد الاستراتيجية الصهيونية، فضلا عن المطامع الدولية والصراع الدولي حول المنطقة العربية فإن مسألة معالجة الانكشاف على الخارج تشكل تحديا مصيريا لابد من مواجهته.

6- الإفراط في الاستهلاك وتطرف أنماطه:

تشكل مسألة الإفراط في الاستهلاك وتفشي أنماطه المظهرية التفاخرية المستجيبة لصرعات الاستهلاك، والقائمة على التبذير، والمؤدية إلى هدر الموارد وإخلال توازن البيئة وزرع الأحقاد الاجتماعية، تمثل هذه الظاهرة تحدياً خطيراً للتوجهات والجهود التنموية الحضارية. فقد لوحظ أن متوسط استهلاك الفرد أبعد ما يكون تعبيرا عن إنتاجية معظم الأفراد، أو الإنتاجية الحقيقية لجهود المجتمع في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، وما هذا المستوى إلا تعبير عن الاستخدام الخاطئ لعائدات النفط من أجل دعم هذا المستوى وهذا النمط من الاستهلاك. ومما هو جدير بالذكر أن هذا المستوى وهذا النمط من الاستهلاك الترفي طارئ على مجتمعنا، لا يمت بصلة إلى نمط الاستهلاك التقليدي له. ولا ينسجم مع خلفيتنا الثقافية التي كان يجب علينا أن نتخذها من مبادئ الدين الإسلامي.

فقد قال الله تعالى:

{ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسوراً}

كما قال تعالى:

{ إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا}

وبذلك يدعونا الدين الإسلامي إلى المحافظة على النعم التي أنعم الله بها علينا، وعدم هدرها واستخدام ما أفاء الله به على المجتمع بطريقة تؤدي إلى أن يفسد البعض حياة البعض الآخر، عن طريق خلق حمى

الاستهلاك المسعور المذل لكرامة الإنسان والمحطم لنفسيته، والمعتدي على سلام الأسر المحدودة الدخل والمؤدي إلى إنحراف دور الثروة في المجتمع ووظيفتها .

وجدير بالملاحظة أيضا أن احتياجات النمط الراهن من الاستهلاك، تمثل في معظمها ما لا يستطيع المجتمع إنتاجه، مما يثير حفيظة شعوب العالم ويؤثر في قبولها لإنسان المجتمع ووصفه بشتى الصفات التي تصوره عالة على الإنسانية غير مساهم في الإنتاج بقدر ما هو مستهلك لمنتجات الآخرين، وذلك كما جاء في الكتاب الأخضر:

" الذي لا ينتج لا يستهلك "

وتتمثل هذه السلبيات في تصدع نسق القيم الاجتماعية وتشوهه، وفي تقليل إمكانية خلق النشاطات الاقتصادية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يسبب ارتفاع تكلفة المعيشة وتزايد تكلفة الأيدي العاملة إلى الحد الذي لا تبرره إنتاجية هذه النشاطات . هذا إضافة إلى فرض احتياجات غير أساسية على المجتمع تتطلب استيراد السلع وزيادة الخدمات من أجل إرضاء الاستهلاك الترفي، وتحتم تدفق العمالة الوافدة غير الضرورية، وتؤدي إلى استهلاك معدل فردي مرتفع من الطاقة. ومثل هذه الاحتياجات غير الأساسية والطارئة بالضرورة سوف تحمل المجتمع في المستقبل تبعات إنسانية واجتماعية وسياسية واقتصادية. قد تنوء الإدارة تحت ثقل حملها، في وقت تعجز القدرة الاقتصادية للمجتمع عن مواجهة متطلبات استمرارها.

7- تصدع قيم العمل والإنتاج:

يشهد نسق القيم في مجتمعنا صعوداً للقيم المادية والفردية وتراجعاً للقيم المعنوية والمجتمعية[1]. وهذا التحول في القيم يهدد دون شك التوجه الإيجابي الخلاق لقيم المجتمع وسلوكيات أفراده وجماعاته، ويطرح تحديا لعملية التنمية والتكامل المنشودين. إن مجتمعنا كان يتميز بالسلوك الإنتاجي للأفراد والجماعات قبل إنتاج النفط، حيث كان الإنسان يؤثر قيم العمل والإنتاج ويحترم قيم المسؤولية المجتمعية باعتبار كلا منها ضرورة للوجود والاستمرار في بيئة شحيحة الموارد تتطلب تكاتف الجهود وتكاملها، إضافة إلى ما تحتله قيم العمل والإنتاج من مكانة في نسق القيم الاجتماعية كما جاء بها الإسلام، فيقول الله تعالى:

{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}

ليدعونا إلى العمل الصادق البعيد عن الركض وراء المصالح الشخصية والشطارة غير المقيدة بمعيار مجتمعي وأشكال العمل المظهري والمناصب البراقة، وحصول ذلك على حساب مرتبة قيم الإنتاج والاستثمار الحقيقي الطويل المدى، ورعاية المصلحة العامة، وبروز الروح الرائدة المنطلقة من الولاء الوطني والعمل المؤثر الجاد النافع للناس.

وبذلك التحول تزداد الفجوة بين دخل الأفراد ومكانتهم الاجتماعية وبين إنتاجيتهم الحقيقية وعطائهم من أجل المجتمع. الأمر الذي أدى إلى بروز ظواهر جديدة على نطاق واسع مثل الروح الاتكالية والانتهازية والارتزاق والمضاربة، ووضوح ظواهر عامة مثل ظاهرتي البطالة المقنعة والبطالة المرفهة، إضافة إلى شعور اللامبالاة والانغماس في ماديات الحياة على حساب إمكانات السمو المعنوي والأدبي للأفراد والجماعات.

إن مدى الإصرار على فهم هذه التحديات ومعرفة أسبابها إنما يعبر عن المعاناة، ويشير إلى العزم على مواجهتها والتغلب عليها، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على:

كيف يمكن التغلب على التحديات التي تقف أمام المعطيات الثقافية والاجتماعية وتواجه طموحات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتضح في المجالات الآتية:

1- تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع السياسة الإنتاجية لاعتبارات التنمية:

ويقتضي ذلك التخفيض إعطاء الأولوية القصوى في المجالات التي يجب أن تنخفض، مساهمة النفط بالتدريج في تكوينها أو تمويلها وتتمثل في ثلاثة مجالات هي:

- الناتج المحلي
- والميزانية العامة
- والميزان التجاري.

وهذا التخفيض يمكن تحقيقه عن طريق رفع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الاقتصادي غير النفطية، وإذا تعذر ذلك فإنه لابد من الإقدام على خفض إنتاج النفط وخفض صادراته. هذا إضافة إلى ضغط حجم الاستيراد وتخفيض حجم النفقات العامة، من أجل إعداد المجتمع لأن يعي حقيقة وضعه الاقتصادي[6].

2- تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها:

وتتمثل الإمكانية المتاحة لتخفيض حجم قوة العمل الوافدة في معرفتنا بواقع انخفاض مستوى الاستفادة الفعلية من قوة العمل الراهنة لاسيما قوة العمل المواطنة وهامشية أغلب الأعمال التي تقوم بها، إضافة إلى تدني نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بالنسبة للمواطنين، وهذا التخفيض ممكن أيضاً بل إنه ضروري إذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة الشابة للسكان المواطنين، ووصول أعداد متزايدة منهم إلى سن العمل كل عام.

وأخيراً فإن ما تقوم به قوة العمل الوافدة من نشاطات غير أساسية لعملية التنمية الحقيقية مثل العاملين في قطاع الخدمات الأهلية وقطاع التعليم، إضافة إلى أن المبالغة في استخدام قوة العمل الوافدة بشكل عام واتباع تقنيات العمالة الكثيفة تتيح مجالاً كبيراً لترشيد عملية استقدام العمالة الوافدة، وتتيح مجالاً أفضل للاستفادة من الموجود منها، وتسمح بالتالي بتخفيض حجمها بشكل تدريجي مخطط تؤخذ فيه مسألة عدم الإضرار بالوافدين بعين الاعتبار.

3- إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية:

وهذا يتطلب برنامج إصلاح جوهري للميزانيات العامة يهتم بجانب الشكل والموضوع في هذه الميزانيات. فمن حيث الشكل تحتاج الميزانيات إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة المتعلقة بأساليب إعداد الميزانيات ومتابعة إنفاقها وتقويم أدائها في ضوء وظيفة الميزانية العامة والاعتبارات التي يجب أن تحكم حجمها وأوجه تخصيصها وأولويات التخصيص في ضوء طبيعة ومصادر تمويلها وأعباء ذلك التمويل. ومن حيث الموضوع يتطلب برنامج الإصلاح إعادة النظر في التأثيرات السلبية التي كرستها سياسات الدعم المبالغ فيه، وما أدى إليه من بلورة نظام للحوافز على مستوى الأفراد والمنشآت أدى إلى توجيه خاطئ للموارد البشرية والمادية المتاحة، وأخل بنسق القيم الاجتماعية، وأضعف قيم العمل والإنتاج والمسؤولية المجتمعية تجاه المال العام وتجاه المجتمع، مما يهدد بانحراف جهود المجتمع وتباعدها عن متطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية في المستقبل. هذا إضافة إلى الآثار السلبية المتعددة

والتي يمكن اعتبارها آثاراً جانبية لسياسة الإنفاق العام[9].

4- إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها:

إن التنمية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة لا تتحقق دون وجود إدارة لها، وإدارة التنمية تشمل جميع قطاعات الإدارات ابتداءً من الإدارة العامة إلى إدارة المشروعات في القطاعين العام والخاص. وتأكيده هنا أن جميع هذه القطاعات الإدارية تحتاج إلى جهود إصلاح مكثفة، وتنمية إدارية مستمرة من أجل إيجاد نوعية الإدارة القادرة على بدء عملية التنمية المنشودة. لذلك فإن إصلاح قطاعات الإدارة الراهنة وتنميتها يجب أن يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية الأكثر إلحاحاً في استراتيجية التنمية والتكامل نتيجة لما تعكسه الإدارة من تأثيرات حاسمة في مسيرة التنمية وتوعيتها الاقتصادية والديمقراطية.

وهذا يقتضي تنمية خصائص مشتركة وتعميم وجود هذه الخصائص على مستوى كل وحدة إدارية وكل قطاع من قطاعات الإدارة من أجل رفع الأداء المجتمعي وضمان توجهاته باعتبار الأداء المجتمعي محصلة نهائية لأداء جميع قطاعات الإدارة ووحداتها. وذلك من خلال تهيئة الكوادر الإدارية والفنية من أجل القيام بدورها الاستراتيجي في قيادة عملية التنمية بالتركيز على الإعداد والتحفيز والارتفاع بحس المسؤولية المهنية في ظل الانتماء والولاء المجتمعي، ومن خلال المساهمة في بناء قاعدة وطنية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب المعرفة والقيام باستنباط النظم والأساليب والتقنيات الملائمة، أو امتلاك المهارة اللازمة من أجل اختيار الملائم من جهات الاختصاص[6].

كل هذا يتطلب إعادة النظر في وظائف الإدارة الراهنة وهيكل البنيان الإداري وعلاقات قطاعاته والنظر إلى الإصلاح والتنمية الإدارية باعتبارهما عمليتين مستمرتين.

5- بناء قاعدة اقتصادية بديلة:

إن بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط يمثل أهم استراتيجيات التنمية والتكامل في المجتمع. وتتحدد وظيفته في خلق نشاط اقتصادي محلي تتكامل فيه القطاعات وتتشابك الوحدات، يرتكز على مقومات دائمة متجددة، ليحل ذلك محل الضروري من

الأنشــطة الاقــتصادية والاجتماعية التي يولدها قــطاع إنتاج النفط وتحــتاج إليها المتطلبات الاقتصادية الجديدة.

وهذا يتطلب إيجاد مصادر إنتاج اقتصادي جديدة ومتنوعة، سلعية وخدمية، في مجال الإنتاج المباشــــر ومجال الإنتاج غير المباشر، في القطاع العام والقطاع الخاص تكون قـــادرة في مجملها على تحقـــيق الوظائف الاقتصادية التالية:

أ) إيجاد فرص عمل منتج يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة باستمرار.

ب) إنتاج متطلبات إشباع حاجات السكان الأساسية في ظل السعي إلى تحسين نوعية الحياة وتصاعد مستوياتها.

ج) توفير مصادر بديلة ومضمونة للدخل.

د) توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحــمل أعبــاء تمويل الاســتثمارات المادية والبشرية الجديدة.

هـ) تمكين القاعدة الاقـتصادية البـديلة من تدعيم نفسـها ذاتياً، وإدامة قـدرتها على أداء وظائفها عن طريق اســــتمرار تكيفها مع المتغيرات الجديدة في التقـنية ونمط الإنتاج، بالقـدر الذي يســمح لها بـــتصاعد كفاءة الأداء وتزايد معدلات الإنتاجية بشكل نسبي مقارن. وذلك من خلال الاهتمام بالموارد الطبيعية غير النفطية وإخضاع الاســـــــتثمارات الخارجية لمتطلبـات البــناء الداخلي وتعبئة قوة العمل وإدارتها بشكل سليم، والاســـتفادة من توظيف العلاقــات الاقتصادية مع الخارج[(6)].

6- بناء قاعدة علمية - تقنية ذاتية متطورة:

إن التقـــنية بحـــكم جوهرها التطبيقــي وباعتبارها النشاط الذي يمثل وسيلة يسعى الإنسان بواسطتها إلى تغيير البيئة المحلية والسـيطرة عليها وتكيفها بالقـدر الملبـي لمتطلبات استمرار وجوده ورفع مستوى معيشته وتحسين نوعيتها، لابد أن تستنبط أو تطور حسب مقتضيات البيئة المحلية وفي ضوء الهدف المنشـــود من عملية توظيف التقـــنية. لذلك فإن تحقـــيق أهداف هذه الاستراتيجية لن يكون إلا استناداً إلى قاعدة وطنية كفوءة من القدرات العلمية - التقـنية. ومن ثم يكون البـدء في ترسـيخ دعائم مثل هذه القـاعدة هدفاً استراتيجياً ملازماً لكثير من أهداف الاســــــتراتيجية الأخرى، فالتقـــنية تقـــطع اليوم عرضاً على امتداد قطاعات النشاط الاقتصادي - الاجتماعي، بدءاً بالصناعة والزراعة، ومروراً بالبـنى

الأساسية من تشييد ومواصلات واتصالات وخدمات، إلى التعليم والصحة والثقافة والترفيه، وبالذات في الأمن القومي والقدرات الدفاعية الوطنية. والتفاعل المستمر والخلاق بينها وبين العلم سمة من سمات تحقيق التقدم وتأصيل جهد التنمية (6)

7- إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية:

إن عملية التنمية هي في جوهرها انعكاس لتوجهات الإنسان وجهوده، لذلك فإن كيفية تنشئة هذا الإنسان وتنمية قدراته يجب أن تحتل المقام الأول في استراتيجية التنمية. إن المجتمع الذي لا يستطيع تنمية الإنسان فيه غير قادر في نهاية الأمر على تنمية أي شيء آخر.

وتنمية الإنسان وإن كان مجالها أشمل من جانب التربية والتعليم إلا أن نظام التربية والتعليم له دور كبير في تنمية قدرات الإنسان، وتقويم سلوكه وإطلاق مبادرات الخلق والإبداع لديه. لذلك فإن نظام التربية والتعليم تقع عليه مسؤولية لا تقل عن مسؤولية بقية مراكز التنشئة ومصادر تنمية القدرات الأخرى، من حيث إيجاد الإنسان الذي يستطيع تحمل أعباء التنمية الشاملة ويتمكن من التمتع السليم بثمراتها وإنجازاتها (5).

ولتحقيق ذلك يجب العمل على توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية، وتنمية القدرة على الإبداع والتفكير المستقل لدى الطلاب، وتعزيز القيم والاتجاهات التنموية من خلال ترسيخ أسس التفكير الموضوعي يتم بموجبها تقويم الدارسين، وإسناد الشهادات، وتقرير المكافآت بموجب الجهود الفعلية المبذولة، وفي ضوء النتائج العقلية المتحققة دون تهاون في المستوى ودون محاباة في التقويم أو انحراف لمعاييره، ودون ترك الفرصة للمتلاعبين والمتهربين من المسؤولية أن يحققوا أغراضهم عن طريق الغش أو العلاقات المصلحية أو الاعتبارات الشخصية والعائلية. فكما ورد في خطابات القائد معمر القذافي:

" إن الدراسة ليست غاية في حد ذاتها وإنما الغاية هي بناء الإنسان النموذجي الجديد".

لذلك يجب العمل على تعديل المناهج وتقويم البيئة المدرسية والتأكيد على ضرورة تلازم العلم والعمل وارتباط المدرسة والجامعة بالمجتمع، والحرص على ممارسة النشء فضلاً عن تعليمه العمل والإنتاج من خلال احترام جميع المهن واعتبار قيمة العمل المنتج مصدر كرامة الإنسان والقيام به مصدر

الحقوق كافة. ويمكن ترسيخ قيم إيجابية تجاه العمل مثل احترام قيمة العمل بصورة عامة، واليدوي منه بشكل خاص. ولكن ليس من خلال الوعظ والارشاد بل من خلال جعله جزءا من حياة المدرسة يمارسه أساتذتها وطلابها ويدرسون سبله وإمكاناته في الوقت نفسه. ويجب أن تكون دراسة إمكانات القيم والتوجهات المطلوب ترسيخها محور الكتاب المدرسي، وكيفية ممارستها منطق النشاط، وشروط غرسها واحترامها هدف المنهج. ولا شك أن كل هذا لا يتم إلا من خلال تنويع مسارات التعليم المتوسط والعالي وتعميق مرونتها والاعتماد على الخبرات الواعية ونتائج التعليم والخبرة المكتسبة، ورفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه.

مما سبق يتضح أنه لابد من تضافر الجهود من أجل بلورة الرؤية المجتمعية وتحديد الأهداف المرحلية والحث على إصلاح المؤسسات الثقافية والاجتماعية، وتكامل جوانب العمل في القطاع الواحد وبين مختلف القطاعات، هذا إلى جانب إعداد الكوادر القيادية المؤهلة وتوفير إمكانية التقويم والإرشاد والتوجيه لجوانب العمل الثقافي والاجتماعي، وحث الجهات المختصة على إصلاح أجهزة العمل الثقافي والاجتماعي من أجل تمكينها من القيام بدورها الحاسم في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية.

الهوامش

(1) إبراهيم سعد الدين عبد الباسط، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية، ملف المستقبلات العربية البديلة، العدد الأول، مايو 1981.

(2) إبراهيم مكي، صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات البديلة، 1982.

(3) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في الأقطار العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، 1982.

(4) اسماعيل صبري عبد الله، نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1983.

(5) عبد العزيز جلال، تنمية الموارد البشرية وإعداد الإنسان للقيام بالتنمية واستيعاب متغيراتها، تونس، 1983.

(6) علي خليفة الكواري، نحو تفهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، المستقبل العربي، السنة 5، العدد 49، مارس، 1983.

(7) عمر التومي الشيباني، التربية وتنمية المجتمع، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1988.

(8) محمد عدنان وديع، الموارد البشرية واستراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم، العدد 17، 1991.

(9) محمد محمود الإمام، تساؤلات حول استراتيجية التنمية، الجزء الأول، الأبعاد والتساؤلات العامة، القاهرة، وزارة التخطيط، 1986.

(10) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا

أ.د محمد زاهي بشير المغيربي
استاذ العلوم السياسية/جامعة قار يونس/ بنغازي

المقدمة:

إن تاريخ أفريقيا هو سلسلة طويلة ومتصلة من النضال للانعتاق من كل أشكال السيطرة والقمع سواء كانت ذلك سيطرة وقمع الاستعمار الخارجي أو الاستبداد الداخلي أو التخلف المزمن.

إلا أنه من الملاحظ خلال هذا النضال الطويل أن الديمقراطية لم تحتل مكانة رئيسية ضمن الأولويات والخيارات. وفي واقع الأمر فإن الاتفاق الذي كان سائداً لدى الكثير من الدوائر الأكاديمية والسياسية هو أن الديمقراطية غير مهمة ولا معنى لها ضمن السياق الأفريقي.

لقد تضافرت عوامل قوية لتدعيم هذا الموقف المضاد للديمقراطية واحتمالاتها في أفريقيا. فالدول الاستعمارية لم تستطع تبرير الاستعمار إلا من خلال نشرها وترويجها أسطورة وأكذوبة أن الأفريقيين في وضع حضاري متدنٍ لا يمكنهم من حكم أنفسهم وأنهم بحاجة إلى من يحكمهم ويقودهم على طريق الخروج من الهمجية والحياة البدائية والتخلف، ومن ثم، اختفت الديمقراطية فكرياً من الخطاب السياسي وعملياً من الممارسات السياسية للمستعمرين الأجانب.

بعد الاستقلال السياسي، استمر الزعماء السياسيون الأفريقيون على المنوال ذاته، وأسسوا نظما تسلطية استبدادية بحجة وذريعة أنه من الضروري السعي أولاً وقبل كل شيء لتحقيق التنمية، وأن ذلك سيتحقق بصورة أفضل وأسرع عن طريق منح ودعم تأييد غير مشروط للقيادة السياسية. وإذ لم يأت هذا التأييد طوعا لجأت نظم الحكم الأفريقية إلى القمع وتجريم المعارضة السياسية.

بصفة عامة، ساعدت الظروف السياسية الدولية السائدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على القبول والتسامح مع هذه الميول والنزعات السياسية، بل والعمل على تشجيعها

ودعمها في بعض الأحيان، فالدول الاستعمارية السابقة المتلهفة للتأثير في القابضين الجدد على مقاليد السلطة والقوة، قدمت لهم الدعم وتسامحت مع ممارستهم السياسية القمعية.

وبتأثير ضرورات الحرب الباردة تجاهلت القوى العظمى الخرق المستمر لحقوق الإنسان، وبحثت عن حلفاء في كل مكان وفي أي مكان. وساعد ذلك على بلورة مناخ لرأي غربي غير مبال تجاه قضية الديمقراطية في أفريقيا. وعلى الرغم من أنه من وقت إلى آخر كانت تثار قضية خرق حقوق الإنسان، فخلال إدارة الرئيس كارتر في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أثيرت قضية خرق حقوق الإنسان في أفريقيا، ولكن قضية الديمقراطية لم تثر أبداً. اللامبالاة الضمنية هذه تجاه الديمقراطية انطبقت حتى على منظمات حقوق الإنسان التي قامت بجهود مضنية للتحقيق ونشر مخالفات حقوق الإنسان في أفريقيا. فلقد بدا وبصورة لا يمكن فهمها وتفسيرها وكأن هذه المنظمات لم تقم بالربط بين اهتمامات حقوق الإنسان وبين عملية الدمقرطة " التحول الديمقراطي "(*).

إلا أن كل ذلك قد تغير خلال العقد الأخير من القرن العشرين فلقد أصبحت قضايا التحول الديمقراطي " الدمقرطة" وحقوق الإنسان تهيمن على اهتمامات العالم بأفريقيا، وفي الواقع ، فإن الاهتمام والانشغال بعملية الدمقرطة في أفريقيا أصبح قوياً بالدرجة التي جعلت البعض يشعرون بوجود عدم توازن جديد ومختلف. ولكن لماذا هذا الاهتمام المتزايد بعملية التحول الديمقراطي في أفريقيا؟

بالتأكيد لقد ساهمت الثورة في أوروبا الشرقية في هذا التغيير من خلال إحساس الغرب بسلامة مواقفه وتفوق قيمه وحتمية انتصار الديمقراطية الغربية. فمع انتهاء الحرب الباردة أصبحت الديمقراطية والدمقرطة هي المهمة والرسالة الأساسية للغرب شعوراً بأن انتشارها سيعزز هيمنة القيم الغربية في جميع أنحاء العالم. وهكذا بدأ الغرب في اعتبار الديمقراطية موضوعاً مهماً ضمن الأجندة الأفريقية.

كذلك، فإن تغير اتجاهات الغرب تجاه الديمقراطية في أفريقيا استمد المزيد من الحوافز والدفع من خلال تزايد هامشية أفريقيا اقتصادياً واستراتيجياً. فالمعروف أن الاقتصاد العالمي بدأ منذ فترة في التحول من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات وهو اتجاه قلل من الأهمية الاقتصادية للمنتجات الأولية، ولقد أدت هذه التغيرات إلى أن أصبحت الاقتصادات الأفريقية الأولية أقل أهمية بالنسبة للاحتياجات الاقتصادية الحالية للبلدان الصناعية. من ناحية أخرى، ومع انتهاء الحرب الباردة تضاءلت كذلك الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للغرب. ومع تسارع عملية الوحدة الأوروبية، فإن القوى الاستعمارية السابقة وجدت أنه من الضروري التقليل من

* يتم استعمال مصطلحي الدمقرطة والتحول الديمقراطي للتعبير عن المعنى ذاته، أي العمليات التي يتم من خلالها الانتقال والتحول إلى الديمقراطية..

ستوى علاقاتها الخاصة بمستعمراتها السابقة، وهي علاقات أصبحت تبدو أقل فائدة ونفعاً عما كانت عليه في السابق.

إن تزايد هامشية أفريقيا اقتصادياً واستراتيجيا أعطى الغرب فسحة أكثر لتوجيه علاقاته مع أفريقيا بصورة مختلفة. في الماضي تبنى الغرب موقفا غير مبال تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا من أجل تجنب تعريض مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية للخطر، ومن أجل تسهيل الحصول على حلفاء في حربه ضد الشيوعية. لكن بمجرد تضاؤل أهمية هذه الانشغالات أصبح الغرب أكثر ميلاً لوضع سياساته الأفريقية ضمن سياق اهتماماته بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

إلا أنه في الوقت الذي يبدو فيه أن بعض دوافع عملية الدمقرطة في أفريقيا قد تأثرت بالبيئة الخارجية فإن الدافع الرئيسي نحو التحول الديمقراطي في أفريقيا نابع من الداخل. فالراهن أن حركة الدمقرطة في أفريقيا مدفوعة بجدلية التخلف أكثر من أي شيء آخر. إنها تنبع من نفس التناقضات التي تشكل أوضاع وظروف التسلطية السياسية في أفريقيا.

في الواقع، إن احتمالات وإمكانات الديمقراطية في أفريقيا ترتبط بصورة حاسمة مع التجربة الاجتماعية للأفريقيين ومع مدى تلبيتها لاحتياجاتهم الإنسانية.

لذلك فإن هذه الورقة تحاول استكشاف مدى أهمية الديمقراطية للتنمية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا. ويستلزم هذا التعامل مع الديمقراطية باعتبارها أداة ووسيلة لتحقيق غايات وأهداف معينة وليست غاية وهدفاً في حد ذاتها.

إن التساؤل حول إمكانات واحتمالات الديمقراطية في أفريقيا لا يمكن التعامل معه بمعزل عن فائدتها ومنفعتها وأهميتها ضمن السياق الأفريقي. لقد تم الاقتراب من موضوع الديمقراطية في أفريقيا، بصورة غير مباشرة، من منظور الإدماج الاقتصادي والسياسي ومن منظور المطالبة باستقلال ثان من سيطرة النخبة السياسية المستبدة والفاسدة، إلا أن هناك كذلك جانباً منفعياً وذرائعياً كبيراً ومهماً في الحركة الديمقراطية في أفريقيا، حيث إن فائدة الديمقراطية مقيسة في إطار قيم واهتمامات وأولويات الشعوب الأفريقية ستحدد بدرجة كبيرة مدى قبول هذه الشعوب لها ونضالها من أجلها.

من هنا فإن الافتراض الأساسي لهذه الورقة هو أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي هي علاقة جدلية لا يمكن التعامل مع إحداهما بمعزل عن الأخرى، وإن القضية تتمحور حول تزامن عمليتي التنمية والدمقرطة وليس في البحث عن أيهما لها الأولوية على الأخرى.

الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية

من أهم الجوانب المثيرة للجدل والمتعلقة بمدى فائدة الديمقراطية هو التساؤل حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، هل

تؤدي الديمقراطية إلى تسهيل التنمية الاقتصادية أم أنها قد تكون عاملا معرقلا لها على الأقل في المدى القصير؟ هل من الأفضل للبلدان النامية بصفة عامة، والبلدان الأفريقية بصفة خاصة أن تسعى إلى تحقيق التنمية في ظل نظم حكم تسلطية أم أن احتمالات وإمكانات التنمية ليس لها علاقة بالطبيعة الديمقراطية أو التسلطية لنظم الحكم (Bienen and Herbst 1966)؟.

يتبين من استعراض أدبيات الديمقراطية والتنمية في العقود الأخيرة وجود اتجاهين عريضين ومتناقضين فيما يتعلق بهذه التساؤلات. اتجاه يفترض وجود ارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، واتجاه مضاد يرى ضرورة المقايضة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية(محمد زاهي المغيربي 1998، ص 252 - 255)

الاتجاه الأول- الديمقراطية والتنمية الاقتصادية:

أول وهلة وظاهريا يبدو أن هناك معقولية ومصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية. ولقد كان آدم سميث، في كتابه (ثروة الأمم) أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته إلى الليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي. بالنسبة لآدم سميث، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي، (AKE,2000:P.76). إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي "ليبست" (S. M. Lipset). وقدم "ليبست" أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية". وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي، Political Man" الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة. قام "ليبست" بدراسة عينات من بلدان من أقاليم مختلفة من العالم ووجد في كل مجموعة إقليمية تطابقا بين الديمقراطية وبين المستويات العليا من التنمية الاقتصادية، وهذا التطابق كان نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية. عليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي. أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني.

يعتبر كتاب الرجل السياسي عملا رائدا مهما إلا أنه يعكس في نفس الوقت محدودية درجة تطور الدراسات الكمية ضمن علم الاجتماع السياسي في تلك الفترة. فلا توجد في منهجية الدراسة تحليلات إحصائية متقدمة، ولم تحتو على عمليات الضبط والعزل المناسبة لتحديد

الأهمية الدقيقة والمحددة للمتغيرات. وعلى الرغم من عدم وجود إثبات للعلاقات السببية في تلك الدراسة، فإنه يبدو أن "ليبست" يفترض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية (Diamond, 1992:P.451).

لقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت إلى آخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة كولمان (Coleman, 1960) التي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية إلا أنها لم تثبت وجود علاقات سببية. كذلك فإن Cutright,1963 عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مجموعة من أربعة مؤشرات للتنمية وهي "تطور وسائل الاتصال والحضرية والتعليم والتصنيع". وقامت دراسات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة "ليبست" الأصلية. فلقد توصل بولين وجاكمان (Bollen and Jakman, 1985) إلى نفس النتيجة وذلك من خلال تحليل احصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر الأهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. ولقد تم تأكيد ذلك في دراسة لاحقة قام من خلالها كل من "ليبست" و"سيونج" و"توريز" (Lipset, Seong and Torres) بإعادة تحليل وتوسيع نطاق دراسات بولين وجاكمان.

تمثل الدراسات المذكورة أعلاه مجرد عينة صغيرة من الأدبيات الكثيرة التي حاولت اختبار أطروحة "ليبست" وما ارتبط بها من مناقشات خلال العقود الماضية. وعلى الرغم من أنه قد تم التأكيد على وجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فإن أطروحة "ليبست" لا تساعدنا كثيراً في حل الإشكالية المتعلقة بما إذا كانت نظم الحكم الديمقراطية أو التسلطية أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن أطروحة "ليبست" كانت تستهدف إبراز أن المجتمعات المتقدمة اقتصاديا تميل إلى أن تصبح بلداناً ديمقراطية. وهذا شيء مختلف عن التساؤل حول ما إذا ما كانت نظم الحكم الديمقراطية أو التسلطية أكثر تحقيقاً وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية.

بالنسبة لهذا التساؤل فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير التابع، أما بالنسبة لأطروحة "ليبست" فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل والديمقراطية هي المتغير التابع. التساؤل المطروح أمامنا هو: هل إن احتمالات نجاح بلد أفريقي متخلف في تحقيق التنمية الاقتصادية أفضل في ظل نظام حكم ديمقراطي؟ أم هل إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الإبقاء على نظام الحكم التسلطي؟ أم أن طبيعة نظام الحكم - ديمقراطياً أو تسلطياً - ليس لها تأثير أو صلة بالتنمية الاقتصادية. في الواقع إن أطروحة

"ليبست" لا تجيب عن هذه التساؤلات بصورة واضحة وقاطعة.

من ناحية أخرى، قامت دراسات أخرى بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية في التنمية الاقتصادية، فلقد أشار جروسمان ونوح (Grossman and Noh 1988) إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم. وفي إطار مشابه بين روبرت داهل في فترة مبكرة (Dahl 1971) أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل. ويرى أولسون (Olson, 1991) أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق النمو وتخدم المصلحة العامة ضماناً لاستمرار التأييد والقبول الشعبي.

قام بهالا (Bhala,1994) بتقديم مدخل مختلف حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطاً قوياً بمفهوم الحرية، وقام باختبار العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبيها (السياسي والاقتصادي) بدلاً من اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ويرى "بهالا" أنه نظراً إلى أن الدراسات السابقة لم تقم بعزل تأثير الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة.

من ناحية أخرى أشار "بهالا" إلى احتمالية الارتباط المتزامن بين التنمية الاقتصادية وبين الحرية، فلقد افترض أن الحرية تقضي إلى تنمية اقتصادية أكبر التي تؤدي من ثمّ إلى المزيد من الحرية، ولقد مثل هذه العلاقة المتزامنة بنماذج رياضية وتوصل إلى أنه "بغض النظر عن كيفية قياس الحرية وبغض النظر عن كيفية تعريف النمو، فإن هناك علاقة إيجابية وقوية بين الأثنين" **(Bhalla, 1994. P.6)**.

الاتجاه الثاني- التسلطية والتنمية الاقتصادية:

ما هو الوضع بالنسبة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والنظم التسلطية؟ في واقع الأمر إن الاتجاه الذي يفترض ضرورة وجود نظم تسلطية لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث يستند إلى مجموعة مختلفة من الحجج والآراء. وتركز بعض الدراسات على بحث العلاقة في إطار قضايا الإستهلاك والاستثمار، فنجد أن هنتجتون (Huntington,1968) يرى أن الأفراد الفقراء ومحدودي الدخل - والذين يمثلون معظم سكان البلدان النامية - لا يستطيعون تأجيل الاستهلاك، عليه، فبالمدى الذي تمنح فيه الديمقراطية الفقراء الفرصة لتشكيل السياسة العامة، فإن هذه السياسات ستكون متحيزة لصالح الاستهلاك الفوري وضد التوفير والاستثمار مما سيؤدي إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة أخرى اقترح هنتجتون ونيلسون أن وجود نظام تسلطي قد يكون مرغوباً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وأنه يجب تقييد المشاركة السياسية، ولو مؤقتا، من أجل تسهيل تراكم رأس المال، وتشجيع الاستثمار. (Huntington and Nelson, 1976). ولقد وافق لا بالومبارا على ذلك (La Palombara, 1963: P.80)، وأيده في ذلك زعيم سنغافورة (Lee Kwan yew)، إحدى أنجح البلدان النامية، حيث قال:

" إنني لا أؤمن بأن الديمقراطية تفضي بالضرورة إلى التنمية. إنني اعتقد أن ما يحتاج إليه أي بلد من أجل تحقيق التنمية هو الانضباط أكثر من الديمقراطية. الإكثار من الديمقراطية يؤدي إلى عدم انضباط السلوكيات، وهذا ضار بالتنمية" (Ake, 2000:P. 80).

إن فرضية أن النظم التسلطية أكثر قدرة على تحقيق وتعزيز التنمية لم تتم دراستها بنفس الدقة والصرامة المنهجية التي تعرضت لها فرضية النظم الديمقراطية. فمعظم الدراسات كانت نظرية وانطباعية، ولم تقدم نتائج قوية وقاطعة. في غالب الأحيان كان يتم الاستناد إلى تجربة اقتصادات شرق آسيا بصورة غير دقيقة لدعم هذه الفرضية. ولقد أشار "بهالا" إلى هذه النواقص واقترح أنه يجب اختبار العلاقة بين الحرية والتنمية، وهذا يعني التعامل مع مؤشر مركب يتكون على الأقل من عنصرين مهمين، سياسي واقتصادي. وهو يرى أن أحد أهم عوامل عدم الوضوح المتعلقة بتجربة شرق آسيا هي أننا عندما نقوم فقط بوصف هذه الأنظمة بأنها تسلطية، فإن ذلك يخفي الكثير من الأمور، نظراً إلى أنه في معظم هذه البلدان تعايشت درجات صغيرة نسبيا من الحرية السياسية مع درجات كبيرة نسبياً من الحرية الاقتصادية. (Bhalla, 1994:P. 29).

لكن لماذا يجب إعطاء هذه الميزة والأفضلية النظم التسلطية؟ هل يرجع ذلك إلى كونها العامل المشترك بين مجموعة من البلدان التي حققت نجاحات اقتصادية كبيرة؟

يمكن الرد على ذلك بأن هناك العديد من البلدان التسلطية، على سبيل المثال "معظم البلدان الأفريقية"، التي لم تحقق أية نجاحات اقتصادية. هل يرتبط ذلك إذن بنوع معين وخاص من النظم التسلطية؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو ذلك النوع ؟ وإذا كان الأمر متعلقاً بنوع معين وخاص من التسلطية فلماذا التعميم حول العلاقة بين النظم التسلطية والتنمية الاقتصادية بدلاً من التركيز على الخصائص المميزة لهذا النوع من التسلطية ؟

لكن ما أهمية وعلاقة ذلك كله بأفريقيا ؟ قد يبدو السؤال غريباً نظراً إلى أن الجدل والنقاش يدور حول العلاقة بين قضيتين تمثلان

انشغالاً قديماً ومستمراً في أفريقيا . مع ذلك فإن التساؤل يظل مهماً وذا علاقة. فأفريقيا تعيش حالة مزمنة من التخلف الاقتصادي ، وأفريقيا تحكمها في معظم الحالات، نظم حكم تسلطية بدأت أخيراً فقط بالتسليم لمطالب الدمقرطة. في الواقع، وباستثناءات قليلة فإن أفريقيا لا تزال تناضل من أجل التغلب على إرث التسلطية السياسية، وهو إرث ارتبط بتزايد الفقر والبؤس والتخلف.

في مثل هذه الظروف ليس هناك مجال لمناقشة مزايا التسلطية للتنمية، ليس لأن التسلطية قد أدت إلى كوارث سياسية واقتصادية فحسب، ولكن أيضاً لأن أفريقيا تسارع الآن لتحقيق انبعاث سياسي وديمقراطي بدلاً من التشبث بتقاليد ونظم سياسية بالية تزيد من هامشيتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لبقية العالم. لا يوجد أحد باستثناء القلة الذين يريدون التشبث بمقاليد السلطة والقوة المستغلة لا يتفق مع هذا الرأي. على العكس من ذلك فإن الاتجاه الغالب هو إلى جانب الدمقرطة، والدليل على ذلك قوة وتسارع حركة الديمقراطية في أفريقيا إلى جانب بروز الاتفاق حول وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا لا تستطيع التعامل مع أزمة التخلف دون احتضان الديمقراطية، أو على أقل تقدير دون التخلي عن إرث التسلطية السياسية.

لقد تم التعبير عن هذا الموقف بصورة جلية خلال المؤتمر الذي عقدته أكثر من 500 منظمة من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات بمدينة أروشا (Arusha) في تنزانيا (Tanzania) تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في فبراير 1995 . ولقد تبنى المؤتمر " الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول" الذي تمحورت نقطته الأساسية حول أن غياب الديمقراطية هو السبب الرئيسي لأزمة التخلف المزمنة في أفريقيا (Ake, 2000:pp. 82 - 83) .

من ناحية أخرى تبنت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها بأديس أبابا خلال الفترة 9 - 11 يوليو 1995 إعلاناً بعنوان " الوضع السياسي والاقتصادي - الاجتماعي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية الجارية في العالم"، وأقرت فيه بأن البيئة السياسية التي تضمن حقوق الإنسان وحكم القانون ستكون أكثر ملاءمة لخضوع الحكومات للمساءلة الشعبية، وإن " العمليات السياسية المستندة إلى قاعدة شعبية ستضمن إقحام الجميع .. في جهد التنمية " (Ake, 2000: P. 83) .

من ناحية أخرى ، تبنت مؤسسات بريتون وودز (Breton Woods) وجهات نظر متشابهة. ففي اجتماع عقد بواشنطن في أبريل 1995، أشار رئيس المصرف الدولي إلى أن الحكم الجيد هو الشرط الأساسي للانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. ولقد ركزت دراسة المصرف الدولي الموسومة " أفريقيا جنوب

الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام" على تبيان الحاجة إلى وجود المساءلة والمشاركة وبناء الإجماع والاتفاق العام من أجل تحقيق تنمية ناجحة (World Bank, 1989) . ولقد تم تطوير هذه النظرة في دراسة أخرى للمصرف الدولي تحت عنوان " إدارة التنمية: بعد أو عامل الحكم " (World Bank, 1991) .

تزامن الدمقرطة والتنمية في أفريقيا

هل يعني كل ما سبق أن الاتجاه الآخر من الجدل الدائر، الذي يفترض وجود ارتباطات بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، هو الأكثر علاقة وارتباطاً بالأوضاع الأفريقية؟ إن الأدلة التي قدمت في معرض التحليل حول التأثيرات السلبية والمدمرة للتسلطية قد تشير إلى ذلك. إلا أن العلاقة ليست بهذه البساطة والوضوح، وذلك لأن أطروحة "ليبست" والدراسات العديدة التي قامت بتطويرها-كما لاحظنا-تنظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها المتغير المستقل والديمقراطية باعتبارها المتغير التابع، وهذا يمثل إشكالية بالنسبة لأهميتها وارتباطها بالوضع في أفريقيا. فأفريقيا لا تسود فيها حالياً، لا المتغيرات المستقلة ولا المتغيرات التابعة، فهي ليست نامية اقتصاديا وليست ديمقراطية بعد، بالإضافة إلى ذلك فهي ليست مجرد تسلطية.

الواقع أن أفريقيا، وفيما يتعلق بهذه المتغيرات الثلاثة - التنمية، الديمقراطية، التسلطية - تعتبر في مرحلة انتقالية، بينما أن الجدل الدائر لا يتناول المرحلة الانتقالية ولا يسلط الضوء عليها. إلا أن الأدق والأكثر ملاءمة هو النظر إلى أفريقيا وفقاً لظروفها ومعطياتها ومعالجة الحقائق على أرض الواقع، ويشمل ذلك اهتمامات وانشغالات الشعوب الأفريقية. إحدى هذه الحقائق هي-بغض النظر عما قد يكتشفه العلماء الاجتماعيون حول التفاعل بين التنمية الاقتصادية وبين النظم الديمقراطية والتسلطية- أن الشعوب الأفريقية تناضل ، بدرجة معقولة من النجاح، من أجل الديمقراطية والتحول الديمقراطي في مواجهة إرث طويل ومدمر من التسلطية السياسية.

إن الوضع الأفريقي معقد جداً، حيث إن العناصر الحاسمة للنظام السياسي والنظام الاقتصادي هي في حالة انتقال، هذا إلى جانب تزامن عملية الدمقرطة والتنمية الاقتصادية، وهذه إشكالية مهمة جداً نظراً إلى عدم وجود تجربة سابقة يمكن الاستناد إليها حيث إن هذه العمليات قد تطورت في الغرب في مراحل متمايزة ومتعاقبة، فلقد حدثت التنمية الاقتصادية قبل البدء في عملية التحول الديمقراطي. فكيف يمكن تحقيق هذا التزامن نظرياً وعملياً آخذاً في الاعتبار تعقيدات العملية الانتقالية والتوترات والضغوط المستمرة للتخلف، والتناقضات السياسية والاجتماعية السائدة في العديد من البلدان الأفريقية؟

إن هذه الإشكالية المعقدة تسلط الضوء على محدودية استراتيجيات التنمية التقليدية بالنسبة للوضع الأفريقي، فهي لا تعكس ديناميات القوى الاجتماعية، وهي لا تعير أي انتباه للديمقراطية، لذلك فإنه يتم تهميش الناس خلال السعي لتنميتهم. وهي تفترض أن الناس و "طرق حياتهم المتخلفة" هي العائق أمام تنميتهم. وهي تفترض ضمنيا الفصل بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي في التنمية، وذلك على الرغم من التأكيد على عكس ذلك. وهي أخيراً تعير اهتماما قليلا حقائق الواقع الأفريقي، وتميل بالنظر إلى أفريقيا ليس كما هي واقعا، ولكن كما يمكن أن تكون لتصورات وقيم هذه الاستراتيجيات.

إن معضلة التزامن لا يمكن حلها بدون معالجة هذه النواقص السائدة في استراتيجية التنمية، وهذا سيقودنا إلى نوع جديد بالكامل من استراتيجيات التنمية. في الواقع ليست هذه هي المرة الأولى التي تم التعرض فيها لمشكلة التزامن، فقد تم تحديدها في الكتابات التي ناقشت عملية المقايضة بين التنمية والدمقرطة، وعند البحث عن طريق لتسريع التنمية الاقتصادية أثناء عملية التحول الديمقراطي (Przeworski and Limongi, 1994). ولعله من المفيد النظر في الكيفية التي حاول بها الفكر التنموي التقليدي معالجة هذه المشكلة التي تمثلت في محاولة حل هذه الإشكالية دون العمل على التوليف بين العناصر التي تشكل المعضلة.

للتوضيح، وخلال العقدين الماضيين، تم اختزال استراتيجيات التنمية تقريبا بالكامل ضمن إطار برامج التعديل أو التكييف الهيكلي (Structural Adjustment Programmes). إن السمة المميزة لبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا تتمثل في الدرجة الصارمة من السياسيات التقشفية: حظر كامل ومطلق على بعض السلع الأساسية، عملية خصخصة ضخمة مرتبطة عادة بارتفاع حاد في الأسعار والبطالة، تخفيض كبير في قيمة العملة المحلية ودرجة عالية من التضخم، تخفيض كبير في الانفاق الحكومي الذي كانت له آثار سلبية مدمرة في القطاع الاجتماعي. ليس من الصعب تصور تأثير هذه البرامج الجذرية في البلدان التي يعيش حوالي 40% من شعوبها تحت خط الفقر (Ake,, 2000).

في معظم الحالات، فإن نظم الحكم الأفريقية التي طبقت برامج التعديل الهيكلي كانت في السلطة لمدة طويلة ولم تكن تتمتع بالتأييد والقبول الشعبي لأنها هي التي خلقت الظروف والأوضاع التي حتمت ضرورة برامج التعديل الهيكلي في المقام الأول. في الغالب، إن معظم المعارضة الشديدة لبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا، لم تكن موجهة ضد الأساس المنطقي أو التعليل العقلاني لهذه البرامج، ولكن أساسا ضد القيادات والزعامات السياسية التي لم تعد قادرة على خلق أية ثقة في قدرتها على تحسين الأوضاع والأحوال السيئة لشعوبها.

لم تساعد هذه الظروف القادة الأفريقيين على بناء الإجماع والاتفاق العام، إلى جانب ذلك، فإن وكالات التنمية الدولية، في معظمها، لم تشجعهم على القيام بذلك. بدلا من ذلك فلقد حثت على وطالبت بوجود الإرادة السياسية لتطبيق هذه البرامج. الواقع أن الظروف لم تكن غير مشجعة للتشاور وبناء الإجماع والوفاق العام فحسب، ولكن ايضا كان هناك افتراض قوي بأنه من غير المرغوب مناقشة برامج التعديل الهيكلي أو البحث عن تفويض ديمقراطي لتطبيقها، بافتراض أن المواطنين لن يقبلوها بسبب مشاقها ومصاعبها، لهذا فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد تم وضعها خارج نطاق الشرعية الديمقراطية وتم اعتبارها أمرا يجب فرضه، وهذا ما حدث بالفعل.

ولعل هذا هو السبب الرئيسي في وجود اهتمام كبير بموضوع التعويض (Compensation) المتمثل في الدعم المالي الدولي للبلدان التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي. وتم اعتبار ذلك وسيلة للتوفيق بين سياسة الإصلاح الاقتصادي والدمقرطة، بافتراض ضرورة دعم النظم الإصلاحية بسخاء حتى يمكن التخفيف من مشاق برامج التقشف ومنعها من التسبب في ثورة شعبية ضد النظام الإصلاحي، بافتراض أن احتمالات نجاح الديمقراطية تتضاءل في ظروف التقشف الاقتصادي التي تقود الناس للبحث عن حلول تسلطية.

إلا أن هذا الحل يتجاهل حقيقة أنه نظرا الفساد وعدم كفاءة نظم الحكم فإن هذه المساعدات المالية لن تستفيد منها الطبقات الأكثر تضررا من السياسات التقشفية، ولكنها في الغالب ستذهب إلى الحكام المتسلطين وأعوانهم. الأهم من ذلك أن هذا التصور يقلل من قيمة ومعنى الديمقراطية. إن كيفية رد فعل الناس تجاه التقشف الاقتصادي سيعتمد أساسا على كيفية تطبيقه، من يتحمل عبئه ومن يشارك فيه، وما هو السياق السياسي لإدارته ويشمل ذلك شرعية صانعي القرار وقبول المواطنين لهم. وعليه، فإنه ليس من المحتمل أن يؤدي التقشف إلى ثورة ضد نظام الحكم إذا تم فرضه من خلال تفويض ديمقراطي، وإذا تم اعتبار أن أعباءه موزعة بعدالة، وأن الرأي العام لا يعتبر الذين في موقع السلطة مسؤولين عن التسبب في الظروف التي استلزمت سياسات التقشف الاقتصادي، وأن صانعي القرار يتمتعون بثقة وقبول الشعب.

إن المشكلة الرئيسية في الفكر التنموي التقليدي والممارسة التنموية التقليدية هي الفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي، واعتبار وجود تعارض بين التنمية والديمقراطية، مما يعبر عن فهم سطحي للاثنين معا. ضمن سياق هذا الفكر التقليدي فإنه من غير الممكن التعامل مع التساؤل

المتعلق بمدى منفعة وفائدة الديمقراطية، لأن هذا المدخل متحيز تجاه تهميش الديمقراطية وجعلها منافساً للتنمية.

إذن، كيف يمكن الاقتراب من معضلة التزامن بحيث يمكن إبراز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي، إلى جانب الإجابة عن التساؤل حول فائدة الديمقراطية كأداة ووسيلة لتحقيق غايات أعظم؟

بداية، من الأهمية بمكان النظر إلى هاتين القيمتين - الديمقراطية والتنمية - باعتبارهما لحظتين جدليتين قابلتين للتوليف، التوليف الحقيقي الذي يخلق كلا جديداً. ولن يتحقق هذا التوليف إلا من خلال الجمع بين مفهومين أساسيين: دمقرطة التنمية وتنمية الديمقراطية، أي تعميق التجربة الديمقراطية في كل مجال. ويؤدي هذا إلى إيجاد استراتيجية تنموية مختلفة اختلافاً جذرياً عن، وأكثر ملاءمة من، استراتيجيات التنمية التي تم تطبيقها في السياق الأفريقي دون أي أثر حقيقي وإيجابي لا على الديمقراطية ولا على التنمية.

ولكن ما الذي يعنيه تعبير دمقرطة التنمية وما الفرق الذي يحدثه؟ إنه يعني، ببساطة، أن الناس هم الذين يسيطرون على عملية تنميتهم، التي تصبح أساساً أمراً يقومون به تجاه أنفسهم وتجاه ظروفهم بدلاً من أن تكون شيئاً يعمله آخرون من أجلهم، أي أن تصبح التنمية خبرة معيشة في الحياة اليومية للشعوب الأفريقية. إجرائياً وعملياً، فإن ذلك يعني أن الناس يصبحون هم أدوات ووسائل التنمية إلى جانب كونهم هدفها وغايتها النهائية.

لكن لكي يصبح الناس أدوات ووسائل التنمية، أي أن يصبحوا مسؤولين عن تحديد ما تعنيه التنمية وما هي القيم التي تقوم بتعظيمها، فيجب أن تكون لهم السيطرة النهائية والأخيرة على عملية صنع السياسات العامة.

هذا يعني أن الناس هم المسؤولون عن تحديد كيفية المضي بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهذا يعني أيضاً أن الناس يصبحون أدوات ووسائل التنمية إذا صارت طاقاتهم وقدراتهم هي المحرك الذي يقود عملية التنمية من خلال ترسيخ فكرة الاعتماد على الذات والمسؤوليات الفردية بصورة جادة. وهذا يعني، أخيراً أنه إذا كان الناس هم هدف وغاية التنمية، فإن مصالحهم ورفاهيتهم تصبح هي مقياس كل الأشياء القانون الأسمى للتنمية.

الراهن أن التنمية في أفريقيا، بسبب خاصيتها غير الديمقراطية، كانت ممارسة في الاغتراب. ما حدث كان في الواقع تنمية ضد الناس، هجوماً على ثقافاتهم ضمن تصور خاطئ للمعركة ضد التخلف، إجراءات قاسية مثل برامج التعديل الهيكلي التي تضر بالناس وتحطم الوفاق الاجتماعي، وسياسات أبوية تقوض الإحساس والثقة بالذات لدى الناس. إن الاستراتيجيات السائدة تميل إلى افتراض أن

الناس وطرق حياتهم هي " العائق " أمام التنمية. ولكن إذا تم اعتبار أن الناس هم " المشكلة " ، فإنه يتم تحويل عملية التنمية عن مسارها وتصبح ممارسة في الاغتراب. التنمية الديمقراطية تنظر إلى الناس كما هم وليس كما يجب أن يكونوا وفقاً لتصورات وقيم خارجية، وتحاول تحديد كيف يمكن أن يتحرك الناس إلى الأمام بطاقاتهم ووفقاً لقيمهم. (Ake, 2000: PP 87 - 88) .

من ناحية أخرى، فإن طبيعة الدولة والعملية السياسية في أفريقيا تستوجب ضرورة عملية التحول الديمقراطي وضرورة دمقرطة عملية التنمية وتبرز بصورة واضحة المشاكل السياسية للتنمية في أفريقيا، الأمر الذي لم يتعرض له الجدل العام حول الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية.

فمن جانب، ترك الاستعمار لأفريقيا إرثاً كانت فيه للدولة سيطرة شبه مطلقة على المجتمع وعلى الاقتصاد، ولكنها ظلت ملكاً خاصاً للحكام، ونظراً لوقوع الدولة تحت سيطرة مصالح معينة بدلاً من ارتفاعها فوق كل المصالح في المجتمع فإنها أصبحت نقيض الجوهر الحقيقي للدولة وعنصرها المادي " استقلاليتها النسبية" ، فهي لم تستطع التعبير عن أو خلق هوية جماعية مشتركة لرعاياها، وهي لم تستطع التوسط بفعالية في الصراع الاجتماعي بين المصالح الفردية المتنازعة لأنها هي الأخرى كانت تمثل مصلحة فردية. بدلاً من التوسط في الصراع، أصبحت مسرحاً للحرب ، حرب من أجل السيطرة والاستحواذ على مصادر القوة الضخمة التي تحوزها (مايرون فينر ، 1988 ، ص.ص: 111 - 143) .

من جانب آخر فإن العملية السياسية في معظم البلدان الأفريقية، في مرحلة ما بعد الاستعمار ، أصبحت نقيضاً لجوهرها، فبدلاً من أن تصبح العملية التي يتم من خلالها تجميع المصالح المتنافرة وتحديد المصالح المشتركة والسعي نحو أهداف جماعية، تحولت العملية السياسية إلى حرب من الجميع ضد الجميع. ونظراً إلى أن السياسة تدهورت إلى حالة حرب، فإنها أنتجت أيضاً أشكالا حكومية وقيادات سياسية ملائمة لهذه الخاصية. من هنا جاء تكرارية الحكم العسكري والتسلطي. وأدى ذلك إلى نتائج مدمرة على التنمية الاقتصادية في أفريقيا. بداية، فإن ذلك يعني عدم وجود مجتمع قومي، فقط جماعات تتنافس للسيطرة على الدولة. وهذا الوضع يلغي تماماً أي احتمال لتطوير وتنفيذ مشروع قومي، بما في ذلك التنمية. وعندما تبذل جهود لتحقيق التنمية، فإن السياسات التنموية تتعرقل بسبب التناقضات الاجتماعية والسياسية وبسبب عدم تعبير السياسات العامة عن الاحتياجات الاجتماعية. (مايرون فينر ، 1998 ، ص.ص 140 - 142) .

إن الصراع غير القانوني من أجل السلطة والاستعمال القسري للسلطة من قبل أولئك الذين يسيطرون على الدولة ضد المصالح والفئات الاخرى يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن بآثار سلبية ومدمرة على عملية التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، أدى عدم الاستقرار والقمع السياسي إلى هجرة العديد من العقول والكفاءات التي تحتاج إليها عملية التنمية، كما أدى إلى هروب رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية، بما في ذلك أموال الذين كانوا يسيطرون على السلطة أمثال موبوتو وغيرهم الذين كانوا يشعرون بأن ثرواتهم لن تكون آمنة داخل بلدانهم إذا ما فقدوا السلطة.

إن شكل ومحتوى دولة ما بعد الاستعمار في افريقيا، والتفاعلات السياسية المرتبطة بها تعمل على تجذير وإدامة التخلف، وإن عملية الدمقرطة ستساعد على التقليل من هذه الاختلالات في وظيفة الدولة وفي العملية السياسية.

الخاتمة: عود على بدء

هل يجب أن تسعى أفريقيا إلى تحقيق الديمقراطية، أم أنه يجب أن تسعى أولا إلى تحقيق التنمية؟ لقد لاحظنا في الصفحات السابقة وجود مدرسة فكرية تجادل بأن السعي نحو الديمقراطية لا جدوى منه نظرا إلى مستوى الفقر الذي ترزح تحته أفريقيا، وأنه من الأفضل التركيز على التنمية، أو على الأقل القضاء على الفقر أولا. ولقد تبين لنا أن هذه النظرة كان لها تأثير مهم ولاقت تأييداً قوياً في البلدان الصناعية الغربية وبين وكالات التنمية الدولية، وعلى وجه الخصوص مؤسسات بريتون وودز. وكان هذا هو مضمون النزعة نحو إعطاء الإصلاح الاقتصادي أولوية أعلى من الدمقرطة. وكانت الاهتمامات تركز على ضمان توفر أداء حكومي أفضل أكثر من تركيزها على الديمقراطية. وتم تعريف الأداء الحكومي الأفضل إجرائيا على أنه يعني الشفافية والاستقرار والحد من الفساد ووجود المساءلة "بمعناها المحاسبي وليس بمعنى السيادة الشعبية".

تجدر الإشارة هنا إلى أنه فيه الوقت الذي تستلزم فيه الديمقراطية وجود أداء حكومي أفضل، فإن الأداء الحكومي الأفضل لا يتطلب بالضرورة وجود نظام ديمقراطي. على العكس من ذلك، ووفقاً لتجربة العديد من البلدان وبالذات بلدان شرق آسيا، فإن الأداء الحكومي متوافق ومتسق تماماً مع التسلطية السياسية. في التحليل الأخير، فإن السبب الذي دعا إلى الاهتمام بالأداء الحكومي الجيد لم يكن السعي نحو تحقيق الديمقراطية إنما السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية. والمضامين الواضحة لذلك هي أن التنمية الاقتصادية صارت لها الأولوية على عملية التحول الديمقراطي. لكن في الوقت الذي يمكن فيه القول بأن التنمية الاقتصادية ضرورية لجعل الديمقراطية ممكنة، فإنه من الخطأ القول بأن الاهتمام يجب أن يتحول من عملية الدمقرطة والتركيز على هذا الشرط الذي يجعلها ممكنة. ينشأ هذا الخطأ من الافتراضات السطحية حول

مسببات أزمة التخلف في أفريقيا وحول علاقة العامل الاقتصادي بالعامل السياسي. ما أصبح واضحاً بصورة متزايدة هو أن الأوضاع السياسية في أفريقيا هي التي أدت إلى تعميق التخلف. وربما هذا هو السبب الرئيس الذي جعل الغرب ووكالات التنمية الدولية ومؤسسات بريتون وودز تبدأ في التراجع عن مواقفها التقليدية تجاه التنمية التي تستبعد وتتجاهل البعد السياسي، وفي إدراك أهمية مواجهة الشروط السياسية للتنمية.

ولقد برز هذا التغير بوضوح في دراسات المصرف الدولي التي أشرنا إليها في موضع سابق، مما أدى إلى هيمنة النظرة التي ترى أن التنمية الاقتصادية تتطلب التركيز على خلق الشروط السياسية التي تجعل تحقيقها ممكنا. كما اكد على ذلك عدد كبير من الوثائق الرسمية التي صدرت عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والتي توصلت إلى أن الديمقراطية جوهرية لتحسين الأداء التنموي. هذا الى جانب تأييد البلدان الغربية المانحة لها الاتجاه. ومن هنا برز مفهوم "المشروطية السياسية **"Political Conditionality** ".

هكذا، فإن وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا تحتاج إلى أن تسعى إلى التنمية الاقتصادية أولا أصبحت الآن فكرة مجردة وغير ذات صلة في ضوء الحقائق الواضحة على الأرض الأفريقية. إحدى هذه الحقائق هي أن الناس يطالبون بالتنمية ولكنهم يطالبون أيضاً، في نفس الوقت وبالإصرار ذاته، بالديمقراطية. إنهم يرون أن الأمرين مرتبطان ويعتقدون أنه من الجوهري والضروري تحقيقهما معاً. ولكن إذا سلمنا بأن أفريقيا تحتاج إلى التنمية والديمقراطية معا وفي نفس الوقت، فهل يمكن تحقيقهما معا، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟

إن الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية والدمقرطة في نفس الوقت وبالتزامن يتعين في تحويل العمليتين إلى عملية واحدة عن طريق جعل التنمية الاقتصادية عملية تحول ديمقراطي، وذلك عن طريق تمكين " empower " المواطن الأفريقي العادي من السيطرة على عملية صنع القرار.

إن ثنائية التنمية الاقتصادية والدمقرطة قد نشأت لأنه قد تم تصوير التنمية الاقتصادية تصويراً خاطئاً وتم تشويهها بحيث أصبحت ممارسة في الاغتراب بدلا من كونها تجربة انعتاق، ومن ثمّ كونها مشروعا ديمقراطياً يمنح المواطن الأفريقي " استقلاله الثاني " من قمع وفساد نظم الحكم التسلطية بعد أن نال " استقلاله الأول " من سيطرة القوى الاستعمارية الغربية.

إن التنمية في جوهرها هي عملية تحقيق للذات ولن تكون كذلك إلا إذا كان المواطن الأفريقي العادي هو أداة التنمية وغايتها النهائية في نفس الوقت. إن التنمية الذاتية للمواطن الأفريقي العادي هي الدمقرطة في أقوى وأعمق صورها.

مراجع البحث

أ) مراجع باللغة العربية:

1- المغيربي، محمد زاهي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998.
2- فينر، مايرون، "التغير السياسي: آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط" ي محمد زاهي المغيربي (محرر)، التنمية السياسية والسياسية المقارنة، قراءات مختارة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998.

ب) مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Ake, claude, The Feasibility of Democracy in Africa, Dakar: council for the Development of Social Science Research in Africa, 2000.
2- Bhalla, S.S., "Freedom and Economic Growth: A virtuous Cycle", paper presented in Democracy's Victory and Crisis: A Nobel Symposium, Uppsala University, August 27-30, 1994. Quoted in Ake, Op. Cit.
3- Bienen, Henry and Herbst, Jeffrey, "The Relationship between Political and Economic Reform in Africa", Comparative Politics, Vol. 29, No.1 October 1996, pp.23-42.
4- Bollen, K. And Jackman, R., "Political Democracy and the Size Distribution of income", American Sociological Review, 50, 1985, pp. 438-457.
5- Coleman, J.S., "The Politics of Sub- Sahara Africa", in G.A. Almond and J.S. Coleman ceds.) Politics of the Developing Areas, Princeton: Princeton University Press, 1960
6- Cutright, P. "National Political Development: Measurement and Analysis", American Sociological Review, 28, 1963, pp. 253-264.
7- Dahl, R.A. Polyarchy: Participation and Opposition, New Haven: Yale Universiy Press, 1971.
8- Diamond, L., "Promoting Democracy", Foreign Policy, 87, Summer 1992, pp. 30-31.
9- Grossman, H.I. And Noh, S.I., Proprietary Public Finance, Political Competition and Regulation, IMF Seminar Series, Number 8, 1988, Quoted in Ake, Op. Cit.
10- Huntington, S.P., Political Order in Changing Societies, New Haven: Yale University Press, 1968.
11- Huntington, S.P. And Nelson, J.M., No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976.
12- La Palombara, J. (Ed.), Bureaucracy and Political Development, Princeton: Princeton University Press, 1963.
13- Lipset, S.M. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", American Political Science Review, 53, 1959, pp. 69-105.
14- Lipset, S.M., Political Man: The Social Bases
15- Lipset, S.M., Seong, K.R. And Torres, J.C., "A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy". Unpublished paper, Hoover Institution, Stanford University, 1991, Quoted in Ake, Op.Cit.
16- Przeworsky, A. And Limongi, F., "Democracy and Development", paper presented in Democracy's Victory and Crisis: Nobel Symposium, August 27-30 1994, Quoted in Ake, Op.Cit.
17- World Bank, Sub-Sahara Africa: From Crisis to Sustainable Growth, Washington, D.C.: World Bank, 1989, Quoted in Ake, Op.Cit.
18- World Bank, Managing Development: The Governance Dimension, Washington, D.C.: World Bank, 1991, Quoted in Ake, Op.Cit.

الديمقراطية والتنمية

أ. محمد سالم البكاي

(إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة، صراعاً سلمياً أو مسلحاً كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ونتيجته دائماً فوز أداة حكم: فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة وهزيمة الشعب، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية) من الفصل الأول من الكتاب الأخضر

وسيظل هذا التصور دون شك هو المعيار الوحيد والحقيقي لمضمون الديمقراطية الحقيقية، إلى أن تتحقق حرية الإنسان ويعم النظام الجماهيري حتماً كافة أصقاع الدنيا.

التنمية مفهوم نهضوي:

سنلاحظ أن مصطلح التنمية شق طريقه إلى الإيديولوجيا العربية منذ الستينيات وفرض نفسه بسرعة باهرة في الميدان الفكري محاطاً بهالة ما، بدأ وكأنه قطيعة معرفية مثلثة الأبعاد:

مصطلح التنمية أولاً:

إذ فرض نفسه كبديل من مصطلح " التطور " وهو أكثر مطابقة للواقع وأكثر قدرة على تلبية الضرورة النظرية، من حيث إنه كان يكرس تدخلاً إرادياً في التاريخ، فتطور المجتمع العربي مثلاً لن يأتي بصورة تلقائية، بل إن التنمية هي المرحلة الأولية التي لا مناص من المرور بها لإطلاق آلية التطور التلقائي في المجتمع، ولوضعه على سكة التقدم الذاتي.

مصطلح التنمية ثانياً:

بأدواته، الإجرائية من أرقام وجداول وإحصائيات، بدأ وكأنه ينتصر للغة العصر، لغة العلم والدقة الرياضية.

مصطلح التنمية ثالثاً:

بدأ وكأنه يطعّم الإيديولوجيا العربية،

بعنصر جوهري من عناصر الحداثة العقلانية الاقتصادية التي تكاد تختصر بمفردها ماهية التقدم الحضاري المعاصر المتمحور حول الاقتصاد والصناعة والإنتاجية سواء كان في مجتمعات الغرب الرأسمالي أو في مجتمعات الشرق الاشتراكي.

والتنمية ليست آلية جزئية أو اختصاصية بالمعنى الضيق للكلمة، وبعبارة أخرى، فإنها ليست محض مقولة اقتصادية أو تقنية، وعلى الرغم من الإنجاز الكبير الذي يمكن أن يمثله بالنسبة إلى الإيديولوجيا العربية إدخال العقلانية الاقتصادية والتقنية، فإن ما لا يجوز أن يغيب عن الوعي هو أن التنمية مشروع كلي، ونجاحه مرهون بفاعليته ومردوديته على المجتمع، اجتماعا وتربية وثقافة .. علاوة على الاقتصاد والسياسة .

وضمن هذا المنظور الكلي، فإن المشروع التنموي لا يملك خياراً آخر إلا أن يكون قومياً، وبدون أي استهانة بأي مجهود قطري، يمكن أن يبذل في هذا المجال، وبدون إنكار لضرورة المجهودات القطرية، فإن التنمية ضمن أفق قومي أوسع هي وحدها التي تملك حظاً حقيقياً من النجاح، فالتنمية كما أثبتت الخبرة التاريخية لا تخرج إلى حيز الوجود بمحض قرار إداري مع حماسة الجماهير، والحال أن الجماهير ما تزال في حماستها وغريزتها وحدوية، كما أن التنمية لن تستحق هذا الاسم إلا بقدر ما تفلح في كسر قيد التبعية التي مثلت، وما تزال مجرى الاختناق الرئيسي للعديد من تجارب التنمية في بلدان العالم الثالث، فالوطن العربي في إطار الفضاء العربي الأفريقي بما يتوافر عليه من عمق جغرافي وبشري وتراثي، يقدم شروطاً مثلى لتنمية مستقلة ومعتمدة على الذات، على اعتبار أن عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي هو عصرنا لا يفسح إمكانية الاعتماد على الذات إلا للذات المتكاملة، والحال أن التكامل هو بعد للذات القومية وليس للذات القطرية وحتى من منظور العقلانية الاقتصادية الصرفة، فإن التنمية ذات التوجه العربي الأفريقي " الفضاء الواحد " تبدو سلفاً وكأنها أضمن مردودية من التنمية ذات التوجه القطري أو الوطني .

وحسبنا الإشارة هنا إلى أن القطاعين الأكثر حاجة إلى التنمية من وجهة النظر القومية أو الفضاء الأكبر، هما قطاعا الصناعة والزراعة. وهذان القطاعان اللذان يتصلان اتصالاً مباشراً بالأمن القومي العسكري والغذائي، هما من طبيعة تكاملية، فصناعة التسلح تقتضي لقاء الرأسمال والتكنولوجيا والخبرة الميدانية، والزراعة الغذائية تقتضي لقاء الرأسمال، واليد

العاملة، والأرض الخصبة أو القابلة للإخصاب، ورغم كل رداءة الزمن العربي الذي نعيش فيه، فإن مفهوم التنمية ما يزال قابلا للانتقاد، ولكن بشرط أن نضعه في سياقه التاريخي، وأن نخضعه للمراجعة النقدية، التي بات مطلوبا أن نخضع لها جملة المفاهيم البانية للإيديولوجيا العربية وأما السياق التاريخي، فهو سياق المشروع النهضوي فالتنمية ليست قضية قائمة بذاتها، ولا ملكا لأهل الاختصاص بل هي جزء لا يتجزأ في سلسلة المقولات النهضوية التي مازالت تتوالى منذ منتصف القرن الماضي بدءا بمقولات العلم والتعليم، وتحرير المرأة، والإصلاح الاجتماعي والسياسي، وانتهاءا بمقولات الاستقلال والتحرر والوحدة، وبناء الفضاءات والتكتلات وثورة الاتصالات والمعلومات.

وضمن هذا السياق المزدوج، فإنه لا يصعب علينا أن ندرك، أين كان قصور مقولة التنمية وفشلها؟ ... فعلى امتداد العقدين السابقين مورس فعل التنمية كما لو أنه يراد له أن يكون بديلاً من طبيعة جزئية واختصاصية، عن ذلك المشروع الكلي والجذري الذي هو المشروع النهضوي المطروح على جدول أعمال التاريخ العربي، والمطلوب الآن هو إعادة الاعتبار إلى التنمية باعتبارها مقولة نهضوية لا تملك فاعليتها إلا في إطارها القومي والديمقراطي والعقلاني والنقدي.

المعطيات الاجتماعية والثقافية:

لقد أوضح العديد من علماء الاجتماع أن الحقائق التاريخية والخبرة النظرية والعملية تكشف عن أن فئة المثقفين تعد هي الفئة الأكثر تأهيلاً لدفع المجتمع الإنساني نحو التقدم ... وقد أكد بعض العلماء أن الافتراضات الأساسية للنظرية الاجتماعية السلوكية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والثقافي يمكن تحديدها على النحو التالي:

- إن جميع عمليات التغيير الاجتماعي والثقافي هي من عمل الأفراد.
- إن الأحداث المهمة في التاريخ البشري تتمثل في تشكيل وتدمير المجتمعات والحضارات.
- إن الأفراد المثقفين يمثلون بحكم أدوارهم هدفاً مرجعياً هاما لدراسة مثل هذه العمليات.

وإلى حد بعيد يعد المثقفون أكثر استجابة لقيم العقلانية والعدالة، والحقيقة من غيرهم من الفئات، ويتمثل المجد التاريخي للمثقفين في الغرب في العصور الحديثة في أنهم من بين كل الفئات التي تعد متميزة بمعنى من المعاني، فهم الذين أظهروا اهتماماً أكبر وأكثر برخاء الطبقات الأدنى في السلم الاجتماعي وبناء على هذه الحقيقة، فلكي تحقق الدولة المتخلفة النمو فإنها ينبغي أن يكون لديها نسبة يعتد بها من

المواطنين المدربين والمتعلمين ليس فقط لكي يعملوا كأطباء ومهندسين وأخصائيين وعلماء متخصصين، ولكن من أجل خلق نخبة كبيرة وبدرجة كافية، لتأسيس قيمها الخاصة بها المتمثلة في الاختيار على أساس الكفاءة والمرونة والتجريب والفاعلية.

إن المعرفة لم يعد ينظر إليها وعلى نحو متسع كمعرفة ذهنية فقط، بل ينظر إليها كأداة، وهنا يعتقد بعض العلماء بأن المشاكل سوف يتم حلها بالفعل عن طريق أداة المثقف المتميز بقدرة فكرية تعود أهميتها في تحديد حركة المجتمع إلى عديد من الاعتبارات التي تتلخص فيما يلي:

- إن المثقفين هم الأشخاص الوحيدون في المجتمع الذين يمكنهم أن يكونوا ذوي حساسية تجاه إمكانات ومخاطر التنمية السريعة.
- إن المثقفين يعدون إلى حد بعيد الفئة الوحيدة الأكثر أهمية في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وإن الأفكار التي آمنوا ويؤمنون بها تعد العامل الهام في تقرير اتجاه وسرعة التقدم، لأن ما يتم عمله يعتمد في المقام الأول على ما يعتقد بأنه أمر يمكن إنجازه.
- إن المثقفين عن طريق صياغة الافتراضات الإيديولوجية المتعلقة بالمجتمع، يعدون مسؤولين عن التحديد النهائي للتنمية في المجتمع.

وبسبب الميزات التي يتمتع بها المثقفون فإن القطاعات الأخرى تتطلع إليهم لإيضاح الطريق الجديد، فماذا يستطيع أن يفعله الملتزمون بخطط حينما يتم رفض خططهم من أجل التوسع الصناعي مثلاً من جانب أنصاف المثقفين الذين يتولون الإدارات الحكومية؟

وماذا تستطيع الحكومة بدورها أن تفعله إذا بدت جماهير الشعب، وقد سيطر عليها الازدراء والعداء الشديد نحو الحكومة؟

إن المثقفين هم الذين قاموا بإدخال أفكار القومية والديمقراطية والمساواة بين أفراد الشعب. كما أنهم قادوا الحركات الوطنية، والتكتيكات الثورية، فهم الذين يقومون بإثارة الغضب والسخط، وتقديم شكل دقيق من النقد، واحتمالات الحركة البديلة، كما أنهم يقومون بدور القيادة في أعمال التحول والتحديث، وتغذية حركات الإصلاح الاجتماعي، وحركات النهضة الاجتماعية.

وفي كثير من الدول النامية تكون المهمة الرئيسية للنخبة المثقفة المحلية غالباً ما يدركها أعضاؤها على أنها بناء الاقتصاد الوطني والقومي، وبالنسبة لأعضاء هذه النخبة، فإن المهمة الثقافية والنضال السياسي يمثلان شيئاً واحداً، فعلى أكتافهم وضعت مسؤولية القيادة المتعلقة بتطوير الإحساس بالوطنية

وبالقومية، وبالأخذ بالنظرة العلمية وبإيجاد أسلوب أفضل في الحياة، كما أنهم يقدمون أفكاراً سياسية جديدة إلى جموع الشعب. من أجل إحداث تغيير واسع النطاق في كافة المجالات.

وقد أظهر الجيل الجديد من المثقفين رغبة حتمية في التنمية وفق توجهاته الفكرية والعقائدية، يحدوه الأمل في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية والحرية السياسية.

متطلبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية:

إن عملية التنمية طويلة ومعتمدة ... والتنمية الاقتصادية أعم وأشمل من النمو الاقتصادي ففي حين يتضمن النمو زيادة في متوسط الدخل، وربما ارتفاعاً في مستوى المعيشة. تتضمن التنمية بالإضافة إلى ذلك تحسناً نوعياً ومستمراً في الإنتاج وفي أساليب الإنتاج، وكما تتضمن تطويراً كيفياً في الحياة بصورة عامة بما في ذلك القيم والمواقف ذات العلاقة المباشرة بالحياة الاقتصادية. من ذلك مثلاً التطوير الذي يحدث في النظرة إلى العمل، وفي احترام الوقت، وفي درجة الانضباط الوظيفي والسلوكي بصورة عامة وفي درجة ومجالات مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والثقافية والفنية، وغير ذلك من المؤشرات الأخرى المعروفة... ومن المعلوم أن التطوير في كل المجالات يحدث ببطء شديد، وهو لا يحدث عفوياً أو بالصدفة، وإنما تحدث نتيجة لجهود تعبوية منظمة ومعطيات ثقافية، وظروف تاريخية متنوعة. ولذلك فالعملية التنموية هي عملية شاقة وطويلة، وتحتل التنشئة مكاناً بارزاً في الجهد التعبوي المطلوب لإنجاحها، بل يمكن اعتبار التنشئة هي الفكرة الأساسية في مفهوم التنمية، فنجد المفكر الاجتماعي المعاصر (بولدنج) مثلا يعطي أهمية خاصة لمفهوم "صناعة النمو" في إحداث التنمية، وتعتبر هذه الصناعة موجودة ومنتشرة في كافة أنشطة المجتمع، فهي موجودة مثلاً في الأسرة، وفي النظام التعليمي، وفي التنظيمات الصناعية، وفي أسلوب الحكم...إلخ بحيث يتحرك المجتمع ككل ليس فقط لتعويض الفاقد في المواد والنشر والمعلومات وإنما لإحداث التراكم في هذه المجالات بضمان التطور إلا أن هناك بعض الصعوبات في إحداث التنمية منها:

- ليس هناك نموذج واحد للتنمية، فالمجتمعات التي حققت التنمية، نمت بطرق مختلفة، وفي ظروف اقتصادية وثقافية متباينة، هناك بعض القواسم المشتركة بين هذه التجارب الناجحة، ولكن هذه القواسم لا تشكل في حد ذاتها نظرية متكاملة للتنمية، مما أدى إلى ظهور نظريات مختلفة، كل منها يركز على جانب اقتصادي أو ثقافي

دون غيره، ولهذا فإن أية نظرية من جانب هذه النظريات تنطلق من انتقادها النظريات الأخرى.

- إن خصوصية التنمية لا يمكن إحداثها إلا عندما تتبع من الداخل، وكنتيجة لمؤثرات وتفاعلات داخلية، ومن ثمّ فإن التنمية الحقيقية لا يمكن استيرادها، كما أنها ليست معروضة للبيع في أسواق البلدان المتطورة.
- التنمية عملية مستمرة، وهي حتى تظهر ملامحها تتجاوز مرحلتها الجيل الواحد فالتنمية تحدث عبر الأجيال، والمثال في ذلك التجارب الأوروبية والأمريكية ثم اليابانية خلال القرون الثلاثة الأخيرة.
- هناك إشكالية تتعلق بما يشبه التناقض المنطقي في مطلب التنمية في المجتمعات، فإحداث التنمية يتطلب الإدراك والإمكانات والالتزام على نطاق مجتمعي شامل ومستمر، وهي مطالب يتعذر توفرها في ظروف التخلف، ومع ذلك يمكن القول إن تحقيق التنمية بالشكل المطروح في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ممكن نظريا وعمليا كما هو الحال في تجارب المجتمعات المتطورة.

من المعروف أن الثروة الحقيقية للمجتمع تتألف من الأصول الاقتصادية، والثروات الطبيعية المتوفرة لهذا المجتمع في فترة زمنية معينة، غير أن هذه النظرة إلى الثروة هي نظرة مجردة عن العناصر التي تخلق الثروة أو العوامل التي تساعد على تزايد الثروة أو تناقصها.

هذه العناصر المسؤولة عن خلق الثروة وصيانتها أو تبديدها تتمثل في الإنسان، وما يتوفر له من قدرات إنتاجية، وإمكانات إبداعية، فالجهد الإنساني هو الذي ينتج، وهو الذي يصون وينمي، حتى الثروات الطبيعية لا تعتبر في الواقع مصدرا للموارد الاقتصادية إلا إذا توفرت الإمكانات التقنية لاستغلالها وهذا لا يتأتى إلا بوجود قدر معين من المعرفة الفنية وعلى هذا الأساس فإن أساليب وظروف التنشئة التي تنجح في اختيار أساليب التعليم والتدريب المناسبة وفي خلق الظروف الاجتماعية والسياسية التي تشجع على الإبداع والتألق، وتغرس في الفرد احترام العمل والانضباط اللازم للتطور، هي التي تعد مصدر الثروة الحقيقية للمجتمع، فكل القطاعات الإنتاجية عامة لا يمكن أن تكون مصدرا دائما للثروة، إلا إذا توفرت الإمكانات الذاتية.

متطلبات الديمقراطية:

لكي تكون الإيديولوجية ذات قوة وفعالية، وتنجح في تحقيق أهداف المجتمع المتطلع إلى التنمية الحقيقية في كافة المجالات، فإنها يجب أن تتسم بخصائص ومعايير معينة، يمكن أن نبينها فيما يلي:

الشمولية:

وتعني المجال الكلي للإيديولوجية من حيث منطقها وبيانها، ومرتكزاتها: هل هي كاملة؟ هل هي تحدد بوضوح مجموعة من الأهداف ووسائل تحقيقيها؟ هل افتراضاتها المختلفة عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تترابط وتنسجم بعضها مع البعض الآخر؟

الحل البديل:

تقدم الإيديولوجية حلا لمشاكل المجتمع الذي يعاني أفراده من مظالم معينة، ومعظمهم يكونون غير راضين عن أوضاع حياتهم، ويتطلعون إلى وجود أي عمل جوهري يؤدي إلى تحسين ظروف حياتهم ويلبي مصالحهم ويقدم لهم البديل.

السيادة:

تشير السيادة إلى طول الفترة التي تكون خلالها الإيديولوجية ذات فعالية من حيث اقتناع أفراد المجتمع بها باعتبارها تجسد طموحات وتطلعات الجماهير إلى ما يحقق الاستقرار والأمان.

البساطة:

الإيديولوجية يجب أن يتم التعبير عنها في شكل بسيط بعيد عن التعقيد والتصورات المثالية البعيدة عن الواقع، وبالرغم من أن كل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون تقريبا معقدة فإن الإيديولوجية مهمتها تبسيط هذه المسائل من خلال العودة إلى القواعد الطبيعية.

الأساس الأخلاقي:

ينبغي أن تمتلك الإيديولوجية أساسا أخلاقيا، حيث إنه من الضروري للأفراد أن يجدوا أساسا أخلاقيا لمعتقداتهم وسلوكهم وهو الأمر الذي تقدمه الإيديولوجية، فأفراد المجتمع يجب أن يشعروا أن سلوكهم ينبع من أفكار عامة تحدد لهم معيارا مقبولا للصواب والخطأ، وهذه الأفكار التي يناضل الأفراد من أجلها، يمكن أن تستند على شريعة مقدسة أو قانون طبيعي من عند الله أو من القانون الطبيعي أو من سلطة أبدية لا تقبل التغيير أو التحريف أو التزوير، وأنها تصلح لتكون شريعة يحتكم إليها أفراد المجتمع.

الارتباط بالهوية:

إن نجاح إيديولوجية معينة في تحقيق أهداف جماعة معينة، يستلزم وجود ارتباط قوي بين تلك الإيديولوجية وتلك الهوية التي تخص الجماعة، إلا أن الإيديولوجية تفتقر أحيانا، كما يراها بعض المفكرين، إلى الصبغة العملية فمشكلة القومية العربية مثلا، ليست في أنها لا تملك أي إيديولوجية، ولكنها تتمثل في أن الرابطة بين الأفكار المجردة، ومشاعر الهوية لم تتم صياغتها بشكل كامل.

إن الإيديولوجيات الناجحة تعتبر ثمار ظروف تاريخية معينة، وتظهر للإجابة عن الأسئلة المطروحة في مجتمعاتها فكل إيديولوجية تبرز

وسط الثقافة السائدة، وأيا كان رد فعلها إزاء تلك الثقافة، فإنها لا يمكنها أن تتجرد كلية من العناصر الهامة لتلك الثقافة.

الاستمرارية:

لقد أدى تطور العلم في المجتمع الحديث بما يقوم عليه من تجريب وملاحظة، والتوصل إلى قوانين محددة، أدى ببعض المحللين إلى التنبؤ بأن ذلك التطور سوف يؤدي إلى تآكل الإيديولوجيات، وبالتالي نهايتها، ذلك بناءً على افتراض منهم بأن الإيديولوجية تتعارض مع الحقيقة العملية، ولكن في واقع الأمر إن الخبرة التاريخية والمنطق التحليلي يرفضان ذلك التنبؤ، ويؤكدان أنه لا يمكننا التنبؤ بنهاية الإيديولوجية، ولكن يمكننا تحديد شروط ازدهارها، وانحدارها، وذلك لأن الإيديولوجية في الواقع تمثل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من بيئتنا وحياتنا الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس بالضرورة أن تتعارض الإيديولوجية مع الحقيقة العملية، وأنه يمكن الحديث عن علاقة تأثير وتأثر بينهما، وهو أمر لم يؤد إلى نهاية الإيديولوجية في المجتمع، ولكنه أدى إلى ازدهارها من جانب والى تكيفها مع الروح العلمية والمؤسسية من جانب أخر، باعتبارها ضرورة اجتماعية.

في الوقت الذي شاهد فيه مجتمعنا الحديث تكيفا في الميدان الإيديولوجي بما يتواءم مع الطبيعة المؤسسية للمجتمع، فقد شاهد أيضاً ازدهاراً للإيديولوجيات والتوجهات الفكرية، وفي الواقع إن نمو التعليم والفئات المتعلمة، وارتباط الفكر بالممارسة السياسية قد أدى إلى تزايد تقبل المعتقدات الإيديولوجية التي غالباً ما تنبع من الدوائر المتعلمة والمثقفة، وبدلاً من أن نشاهد نهاية الإيديولوجية فإن هذا القرن قد شاهد ازدهارها وانتشارها، وسوف تستمر هذه العملية دون شك في عالم المستقبل، فالحديث عن النهاية الوشيكة لعصر الإيديولوجيات ثبت أنه وهمٌ.

ويدور الحديث في هذا العصر عن حركات فكرية جديدة في الشرق أو في الغرب، وسواء كانت جديدة أو غير ذلك فالنتيجة واحدة، وهي أن الهيام بالإيديولوجية لم يخمد بالتأكيد، وهذا التطور يفرض وجوده على عالمنا الثالث أيضاً بصفة عامة، وخلال العقود القادمة فإن المرء يمكنه أن يتوقع درجة أعلى من نضج الإيديولوجيات فالتحرير السياسي لدول العالم الثالث قد أدى إلى تغيير مسار التدفق الإيديولوجي، فبدلاً من قيام العالم الثالث بدور المقلد والمستورد لإيديولوجيات غربية، فإنه قد يصبح مصدراً لكثير من الأفكار الإنسانية التي تدعو إلى خير وحرية وسعادة الإنسان في كل مكان، وما ظهور فكرة (الرأسمالية الشعبية) في بريطانيا من قبل (تاتشر) عن حزب "المحافظين" بريطانيا وكذلك

فكرة " الطريق الثالث" الذي يطرحـــها "توني بـلير" عن حـزب " العمال" بـريطانيا.. إلا دليل قـاطع على عجز الأنظمة السياسية والاقتصادية والرأسمالية في الغرب عن تحقيق حرية وسعادة الإنسـان .. ودليل آخر على المكابرة والجحـود، وعدم الاعتراف مباشـــرة بـــالفكر الإنســـاني المطروح كبـديل حـتمي لكل الأنظمة السياسـية والديمقراطية السائدة في العالم.

وأخيراً الديمقراطية الحقيقية:

إن مسألة الديمقراطية التي تطرحها "النظرية الجماهيريـة" فكـر الكتـاب الأخضـر - إذا وجـدت التطبـيق العلمي السـليم- هي بحـق تقـدم الحـل لمعضلة الإنسان في تحقيق حريته وسعادته وذلك من خلال امتلاكه لكافة وسـائل هذه الحـرية من مصادر قـوة مختلفة تتمثل في "السـلطة والثروة والسلاح".

إن فكـر هذه النظريـة لم يصنـع أو يولـد من فراغ، وإنما هو فكر راسخ في الوجدان الإنساني، ناصره العديد من المفكرين والفلاســفة، ومازال يحلم بتطبيقه على أرض الواقع كل عاشق للحرية من أفراد وشعوب.

إن هذا التلاحـم بـين فكر النظرية الجماهيرية والفكر الإنساني يؤكد الحاجة إلى نشـر هذا الفكر، والنضـال من أجل تحقيقه عملياً على أرض الواقع دون اعتبـــاره فكراً نظرياً للتأمل فقـــط، وكذلك العمل على دحـض كافة الذرائع والمعوقـات التي ترسـخ العبـودية والدكتاتورية والاسـتغلال بـكافة الأنواع من خلال القـــواعد الظالمة التي تقـــود البشرية إلى هاوية الانحراف والدمار ..

تأتي الديمقـــراطية التي تنادي بـــها النظرية الجماهيرية لكسر الاحتكار الأيديولوجي الغربي الذي ســاد في عالم يقـوم على التمييز بـين الدول الأوروبـــية المتحـــضرة التي توصف بـــأنها "الأعضـــاء العاديـون فـي المجتمـع الدولـــي" و"بـين المجتمعات البربـرية أو شبـه البربـرية" التي يقصد بـها الشـعوب الآسـيوية والأفريقـية والمجتمعات الهمجية وفي ظل هذا المناخ الفكري العنصري كان الانقياد للإيديولوجية الأوروبـية معياراً للانتماء إلى هذا العالم المتحضر.

ولكن لا يسـتطيع منصف أن ينازع في التأثير العميق لحـضارات الشـرق وفلسـفاته في الفكر الإنســاني بـما في ذلك ما يعرف "بالحـضارة الغربـية والفكر الغربـي، وأفرز هذا الموقـف الجاحـد ردّ فعل مضاد عبّر عنه الزعيم الهندي "غاندي" بقوله: "إن خلاص الهند يتحـصل في أن تفقد ما تعلمته من المسـتعمر الغربـي طوال الخمسـين عاماً الماضية" فالدعوة التي أطلقـها هذا الزعيم دعوة لا تخص الهند وحـدها، وإنما تنسحب على جميع الدول والشعوب التي وقعت ضحية الاستعمار الأوروبي، وهي تعني العودة

إلى الأصالة وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها طوال قرون القهر والاستغلال توطئة لانطلاقة متحررة صوب فكر إنساني عالمي يخدم قضية الإنسان في كل مكان.

وكان مؤتمر "باندونج" المنعقد في شهر الطير "إبريل" 1955 ف قد عبر في قراراته عن هذه النظرة، حيث جاء فيها: "لقد كانت آسيا وأفريقيا مهد الأديان والحضارات العظيمة التي أغنت سائر الثقافات والحضارات، وأغنت نفسها في وقت واحد، وهكذا قامت ثقافات آسيا وأفريقيا على أسس روحية عالمية، ولكنه لسوء الحظ توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الاسيوية والأفريقية خلال القرون الماضية.

إن وجود الاستعمار في أجزاء كثيرة من اسيا وأفريقيا أيا كان شكله، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب، بل يحارب الثقافات القومية للشعوب الاخرى التي لا تنتمي إلى حضارة الرجل الأبيض الأوروبي.

"ومن حقيقة الانتماء الجغرافي والحضاري، يبرز جوهر مشكلة العداء الغربي لكل فكر قادم من منطقة العالم الثالث، للشعوب المقهورة التي عانت كافة أشكال الاستلاب الثقافي والنهب الاقتصادي عن السيطرة الاستعمارية التي تكافح بشتى الطرق لتحرير نفسها وتأكيد وجودها محررا من كل ألوان السيطرة وصيغها"(*).

- وإذ بدأ العالم الثالث يؤكد استقلالية إرادته وسيادته على مسار تاريخه، فقد واكب ذلك جهد إيديولوجي مكثف، وبدأ العالم الثالث منبعاً لأيديولوجيات جديدة تقوض أسس النظام السابق الذي ترعرع في أحضان الفكر الغربي.
- وفي القارة الأفريقية صاغ زعماء أفارقة نظرية منها "فلسفة الوعي" التي ساقها "كوامي نكروما" وكذلك فلسفة "الإنسانية الأفريقية" لكنث كواندا في زامبيا، والنظرية الاشتراكية ليو ليوس نير يري. بل ورغبة في تنمية البحوث المتصلة باستعادة الشعوب الأفريقية لهويتها، واتخاذها نبراساً لمسارها وتطورها أنشئت في عام 1975ف " الدولة الأفريقية لقوى التقدم" هدفها البحث واختبار أشكال التنظيم الاجتماعي التي تحترم وتحافظ على الهوية الثقافية للشعوب الأفريقية، كما تعبر عنها مجتمعاتها الإنسانية مع رفض النماذج المستوردة.
- وفي خضم هذه الصحوة الإيديولوجية التي يشهدها العالم الثالث، برزت "النظرية العالمية الثالثة" الجماهيرية التي صاغها المفكر العربي والأفريقي **"معمر القذافي"**

* من كلمة الجانب الليبي في الجلسة الختامية للندوة العالمية حول فكر معمر القذافي، كراكاس فنزويلا، أعمال الندوة الجزء الثالث،ص122

وطرحها في منتصف السبعينيات من هذا القرن، وبالرغم من الفروق التي تميز هذه النظرية عن الأطروحات والأفكار التي يطرحها مفكرو العالم الثالث كبدائل للأيديولوجيتين المعاصرتين: الرأسمالية والماركسية، يبدو أن هناك دوافع مشتركة وراء ظهور هذه الأفكار، تلك هي رغبة بلدان العالم الثالث في الانعتاق والانفلات من التقليد الغربي. أو النظام السوفيتي، وإن تغير شكله. إن هذه الرغبة لا تعبر عن متطلبات الاستقلال عن الكتلتين المتنافستين فقط وإنما عن ضرورة تفوق ذلك في إيجابياتها، وفي الحاجة إلى بناء هيكلية مناسبة لظروف العالم النامي، إذ فيه مشاكل، وإمكانات لم يكن ليتصورها مفكرو الإيديولوجيات الرسمية في الغرب والشرق في القرن التاسع عشر، وقد عبر المفكر **"معمر القذافي"** في تحليله لواقع الثورة العربية، حيث ذكر أن "النظرية العالمية الثالثة" هي إيديولوجية جديدة عند الثورة العربية، وعند الحركة الاجتماعية العربية كما يسمونها، لكي يكون عندها سلاح أيديولوجي، يتمثل في وجود "النظرية العالمية الثالثة" أما قبل ذلك فالثورة العربية كانت فريسة للرأسمالية وللماركسية أنه لم يكن لديها، ما بعد الماركسية. (السجل القومي 13، ص632)

وينطوي النظر السابق على تأكيد للبعد المزدوج، الإقليمي والعالمي للنظرية العالمية الثالثة، فهي وإن واكبت انبعاثاً أيديولوجيا شهده العالم الثالث الذي تنتسب إليه، فإنها في ذات الوقت "نتيجة الأزمة في العلاقة الجدلية بين الرأسمالية والماركسية"، جاءت النظرية العالمية الثالثة إفرازاً لأزمة عالمية، لا تقتصر على شعوب دون أخرى، وإنما تقدم حلولاً عالمية لمشكلات تمس الجماعة الإنسانية جمعاء. فهذه النظرية تستهدف تحطيم قوى الاحتكار، وتحرير كل الأشياء المحتكرة، وتحرير الحاجات، لأنه **"في الحاجة تكمن الحرية وفي الحرية تكمن السعادة"**. (السجل القومي، المجلد13، ص509)

ويبرز المفكرون هذا الجانب الشامل للنظرية العالمية الثالثة بالمقارنة بنظريات أخرى، فهي تولي اهتماماً أكبر بقضايا أساسية شاملة أكثر من اهتمامها بقضايا محلية أو إقليمية، كما تطرح حلولاً أساسية تعبيراً عن إرادة الإنسان.

كما يتميز فكر صاحب النظرية بكونه مستقلاً وليس خليطاً من اتجاهات متنوعة أخرى ولا حلاً وسطاً بين الأيديولوجيتين الرئيسيتين من إيديولوجيا عالم أواخر القرن العشرين .. وهذا لا يعني بالطبع أن **"معمراً القذافي"** لا يدين بشيء للإيديولوجيات التي

سبقته وانما المقصود أنه يتجاوز كافة الاتجاهات السائدة. (ندوة كاراكاس، الجزء الأول، 1981ف، ص325)

فمن هذا المنطلق كانت النظرية العالمية الثالثة، نظرية عالمية وليست إقليمية وهذا ما أوضحه **"معمر القذافي"** في أحد أحاديثه حين قال:

" إن موضوعات الكتاب الأخضر بما فيها الدين والقومية ليست وقفا على الدين الاسلامي والقومية العربية، وإلصاق صفة الإقليمية بالنظرية الثالثة هو محاولة مغرضة من جانب المعادين لها وأنصار الرأسمالية والماركسية، الذين يخشون منافسة هذه النظرية لمذهبيهما". (السجل القومي، المجلد12، ص16)

ويضيف صاحب النظرية قائلا:

" إن مقولات النظرية الثالثة مقولات إنسانية عالمية لا تقف عند حدود العرب والإسلام أو الشرق. والكتاب الأخضر صاغه كفاح الجماهير في سبيل الحرية، ومن العظيم أن تكون الحضارة الإسلامية أو حضارة أثينا والثورة الفرنسية أو الإسلامية أو أي دين أو جهد إنساني أسهم في تقريب يوم الجماهيرية. (السجل القومي، المجلد11، ص602)

هذه هي الديمقراطية الحقيقية بمعانيها السامية ترجمها صاحبها في نظرية جماهيرية عالمية تخاطب بني البشر أجمعين تحرض على الثورة والقضاء على كافة مجتمعات العسف والاستغلال، وكافة أشكال أدوات الحكم الديكتاتورية وإقامة المجتمعات الجماهيرية الحرة التي تكون السلطة والثروة والسلاح بأيدي جماهيرها تعزيزا الحرية وكرامة الإنسان أينما كان وحيثما وجد ...

المراجع والمصادر

- الفصل الاول من الكتاب الأخضر ، ص7 .
- تطور الفكر السياسي مجموعة باحثين، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .
- أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي 1987ف .
- جدلية التنمية والتبعية، مجلة الوحدة ، العدد 45 ، صيف 1988ف .
- الخطاب الإيديولوجي العربي، مجلة الوحدة العربية 75 ، الكانون 1990ف .
- نديم البيطار الإيديولوجية الثورية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982ف.
- سمير أمين أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، بيروت ، 1985ف .
- ندوة كاراكاس، الجزء الثالث، ص122 ، كلمة الجانب الليبي في الاختتام .
- السجل القومي، المجلد 13 ، ص 632 .
- السجل القومي ، المجلد 13 ، ص 509 .
- ندوة كاراكاس ، الجزء الأول ، ص 325 .
- السجل القومي ، مجلد 12 ، ص16 .

تحديات التنمية المستدامة

من ريو 1992 - إلى جوهانسبرج 2002
ورقة بحثية

أ. فرج بن لامه

تمهيد:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام عالمي بالغ منذ أن طرح نفسه بقوة على أعمال قمة الأرض (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية - ريودي جانيرو، يونيو 1992)[*]

وقد أحدث ذلك نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى، كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعي حقيقة أن عملية التنمية "ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، فإن كثيراً منها سيؤتي نتائج غير مرغوبة، أو يحقق فوائد قليلة، أو ربما يفشل تماماً. بل إن التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حالياً مما يوجب إدراك حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية "[1].

هذا الوعي البيئي العالمي هو ما عكسته وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية 1992 مبرزة أهمية الترابط بين البيئة والتنمية التي اتخذتها

* عقد هذا المؤتمر في الفترة من 1 إلى 12 يونيو 1992 وشاركت في فعالياته 178 دولة، 140 رئيس دولة وحكومة، وجاء هذا المؤتمر استمراراً لجهود الأمم المتحدة في إدارة قضايا البيئة وشئونها.

موضوعا لها، ومؤكدة على أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها[2]. وقد حث إعلان ريو على تعاون الدول والشعوب، بحسن نية وبروح من المشاركة في الوفاء بالمبادئ الواردة في هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة [3].

اليوم وبعد ولوج العالم الألفية الثالثة، ومرور عقد كامل من الزمان على انفضاض قمة الأرض (وما تمخض عنها من جدول أعمال القرن 21 أو أجندة القرن الحادي والعشرين، وكذا مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية) فإن ثمة تساؤلات عدة تطرح نفسها على بساط البحث والمناقشة أهمها: إذا كانت البشرية قد احتاجت إلى عشرين عاماً من الزمان لتصل إلى استيعاب مفهوم التنمية المستدامة، فاليوم بعد مرور عشرة أعوام أخرى، هل وجد مفهوم التنمية المستدامة تطبيقاً على أرض الواقع، ما هي أبرز الإنجازات العالمية في هذا المضمار، وما هي أبرز الإخفاقات التي منيت بها البشرية في تحقيق تنمية متواصلة تتناغم والاعتبارات البيئية؟

أولاً- مفهوم التنمية المستدامة:

تتعدد المفردات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة. فالبعض يعبر عنها بـ " التنمية المتواصلة " ويطلق عليها البعض الآخر " التنمية الموصولة " ويسميها آخرون " التنمية القابلة للإدامة " أو " التنمية القابلة للاستمرار " ... إلخ. كما أن الأدبيات تختلف في نسبة المفهوم وإسناده وصكه .. بعض الأدبيات تذهب إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلاً في رئيسه " مصطفى كامل طلبة " هو أول من صاغ هذا المفهوم وأطلق المصطلح ومرادفاته مثل التنمية بدون تدمير **Development Without Destruction** والتنمية البيئية **Ecodevelopment** . ولقد ظل طلبة يدعو إلى مصطلح التنمية المستدامة منذ عام 1974 ففي محاضرة عامة له ألقاها في المعهد الدولي **International Institute** في مايو **1984** بلاجوس بنيجيريا أشار إلى ذلك حيث قال:

> لا مفر من القول بأن مصطلح " التنمية المستدامة " قد أصبح العملة المتداولة لدى صانعي القرار .. لقد أصبح مبدأ نؤمن به وعبارة مميزة [4].

غير أن البعض الآخر يذهب إلى أن مصطلح " التنمية المستدامة نشأ في مجال صناعة الغابات، قبل قرن تقريباً " إلا أنه اكتسب أبعاداً عالمية على يد اللجنة العالمية للتنمية المستدامة التي يطلق عليها لجنة برونتلاند نسبة إلى رئيسها " جرو هارلم برونتلاند " رئيسة وزراء النرويج . وقد دعا تقرير اللجنة لعام 1987 إلى عهد جديد من التنمية المستدامة من الناحية البيئية[5] .

ويعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية وهو مفهوم شهد جدلا واسعا ومازال .. سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العملي .

ففي عقد التنمية الأول، الذي تبنته الأمم المتحدة 1960 - 1970 اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز اغلبها على اعتبارات اقتصادية خاصة (الدخل القومي - دخل الفرد .. إلخ) بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الأفراد والمجتمع ممثلاً في الدولة (مازال هذا المعيار معتمداً لدى البنك الدولي في تصنيف الدول إلى غنية وفقيرة) . ويلاحظ ان مضمون هذا المفهوم يقتصر على مفهوم التنمية الاقتصادية وهو يعتمد أساساً على زيادة الدخل بواسطة خطة التنمية الصناعية، قد تكون عن طريق تصنيع منتجات تحل محل المستورد (إحلال الواردات) أو التصدير، أو لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، أو مزيجاً كاملاً أو غير كامل منها جميعاً، وتنمية زراعية تهدف إلى التصدير أو إشباع الحاجات الأساسية للسكان أو كليهما. وقد يكون للتنمية الاقتصادية مضمون اجتماعي[6] .

في العقد الثاني للتنمية 1970 - 1980 اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي. فـ " التنمية الاقتصادية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، وإنما تشمل أيضاً إحداث تغيرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع "[7] . ويلاحظ أن هذا العقد قد شهد عقد أول مؤتمر عالمي حول البيئة في ستوكهولم عاصمة السويد في الخامس من شهر يونيو 1972، وقد صدر عن المؤتمر في ختام أعماله " إعلان حول البيئة الإنسانية: يتضمن أول وثيقة دولية تنظم العلاقات بين الدول في شؤون البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار. بالإضافة إلى خطة للعمل الدولي

تتألف من 109 توصيات تهدف إلى حماية الحياة الإنسانية والحد من التلوث البيئي . كما أكد أيضاً على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة يعتمد كل منها على الأخر وأن الموارد يتعين إتاحتها للدول النامية بغية الإسراع في تنميتها[8]. ويلاحظ ان هذا العقد اتسم بالتركيز على مفهوم التنمية البشرية الذي يعطي لعملية التنمية بعداً إنسانياً. وقد عرف تقرير التنمية البشرية (1990) بأنها عملية توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية وطرق العمل البشرية، وحدد هذه القدرات الأساسية للتنمية البشرية بثلاث هي:

أ) أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية.

ب) أن يكونوا مزودين بالمعرفة.

ج) أن يكونوا بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق[9].

في عقد التنمية الثالث 1980 - 1990 اكتسب مفهوم التنمية بعداً حقوقيا وديمقراطيا، يمثل في التركيز على المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية، من منطلق أن " الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع " الحكم الجيد" الذي له تأثير في كل محاور ومجهودات التنمية، وأن الديمقراطية تعني مشاركة الناس في اتخاذ القرار، والمشاركة هي أحد المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة "[10].

وقد اختص هذا العقد بصدور الإعلان العالمي للحق في التنمية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 1986 الذي ربط بين الحق في التنمية والمشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافع التنمية (المادة 1) الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف بموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة في الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً "[11].

وقد شهد عقد التنمية الرابع (1990) نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريودي جانيرو عام 1992 التي تضمنت سبعة وعشرين مبدأ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل عملية التنمية[12]. وعلى الرغم من أن مضمون هذا المفهوم قد تمت الإشارة إليه في العديد من المؤتمرات والوثائق والاتفاقيات الدولية،

فإن تبلور مفهوم " الاستدامة " بدا واضحا وبارزاً في وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992 حيث طغى هذا المفهوم على أكثر من مبدأ (انظر مثلاً المبدأ 1، 4، 5، 7، 8، 9، 13، 20، 21، 22، 24، 27) . بل إن مفهوم التنمية المستدامة أصبح شائعاً حتى " أن كلمة المستدامة " أصبحت تطلق على كثير من الأنشطة التنموية مثل الزراعة المستدامة والعمارة المستدامة والطاقة المستدامة والسياحة المستدامة وغيرها[13].

وانطلاقاً من التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة التي تتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتهم[14]. فإنه يمكن بلورة مفهوم التنمية المستدامة من خلال الآتي:

1- يعكس مفهوم التنمية المستدامة العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية، وهي العلاقة التي اكتسبت أهمية خاصة منذ سبعينيات القرن الماضي حيث " قبل السبعينيات كان هناك تناقض واضح في مفهوم العلاقة بين البيئة والتنمية. فالبعض كان يرى أنهما شيئان متناقضان: حماية البيئة تحد النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي يؤثر تأثيراً سلبياً في البيئة وأنه لابد من الاختيار بين هذا أو ذاك. أما البعض الآخر فكان يرى أن البيئة والتنمية هما شيئان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً وأنهما وجهان لنفس العملة. ومنذ ذلك الوقت حدثت تغييرات كثيرة في مفهوم هذه العلاقة[15] . التي يجسدها مفهوم التنمية المستدامة.

2- يعكس مفهوم التنمية المستدامة نظرة مستقبلية للعلاقة القائمة بين البيئة والتنمية بحيث لا تعرض الأفعال والتصرفات الحالية الأجيال المستقبلية للخطر. إذ إن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احيتاجاتها[16] .

3- إن مفهوم " الاستدامة " هنا مفهوم متعدد الجوانب والمضامين، فهو يعني " التواصل والاستمرارية حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لن تكتب له الاستدامة بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة. ومن هنا يتحقق مبدأ العدالة بين الأجيال وحق الأبناء والأحفاد في نصيب عادل من الموارد الطبيعية "[17] .

4- إن مفهوم الاستدامة يستند إلى فكرة تحقيق التوازن، وهو توازن له أكثر من بعد:

- توازن بين المنظومات الرئيسية التي يتكون منها النظام البيئي، وهي المنظومات الثلاث التي يتألف منها إطار الحياة للمجتمع البشري، وهي الطبيعة والتقنية والإنسان، فلا يجب على الأنشطة البشرية أن تعتدي على الموارد الطبيعية، وتهددها بالاستنزاف نتيجة الإسراف في الاستهلاك مثلاً، كما يجب تجنب الآثار السلبية للاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة اللازمة للارتقاء بالحياة اليومية للإنسان[18] .
- توازن بين المتطلبات التنموية من جهة، والوسائل الكفيلة بحماية البيئة من جهة أخرى، فمفهوم الاستدامة يستند على ضرورة إيجاد توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين حماية البيئة والموارد الطبيعية من التدهور[19] .
- تحقيق التوازن والعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة تأكيداً لحق الأجيال القادمة في نصيب عادل من الموارد الطبيعية المتاحة في عالم اليوم يضمن لها الفرصة الكاملة في التقدم والرقي[20] .

5- يحمل مفهوم الاستدامة بالمعنى السابق - مفهومين جوهريين هما: مفهوم " الاحتياجات "، وبالذات الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم التي يجب أن تمنح أولوية مطلقة، وفكرة " القيود " التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على توفير احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل[21] . وهذا يعني أيضاً ، أن للتنمية المستدامة جوانب اجتماعية وثقافية وسلوكية أيضاً، ذلك " أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئياً[22] .

6- يعكس مفهوم التنمية المستدامة بعداً أمنياً واضحاً، حيث يرى تقرير برونتلاند التنمية المستدامة من منظور الأمن "وهو مصطلح تعرفه المفاهيم اللغوية بأنه الموثوقية

والاعتمادية والتحرر من القلق واليأس والشعور بالخطر، ويحدد التقرير ثلاثة أنواع للأمن باعتبارها وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة: الأمن البيئي - الأمن المتصل بالموارد - الأمن الاجتماعي والاقتصادي "[23] .

ثانياً- قمة الأرض (ريودي جانيرو 1992) وقضية التنمية المستدامة:

بعد مرور عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر استوكهولم 1972 حول البيئة الإنسانية، التأم مؤتمر قمة الأرض في العاصمة البرازيلية ريودي جانيرو في الفترة من 3 إلى 14 حزيران - يونيه 1992 . وهو المؤتمر الذي عني بالبيئة والتنمية. ويرى البعض أن فكرة عقد مؤتمر دولي حول البيئة والتنمية بدأت "بعد نشر اللجنة الدولية، للبيئة والتنمية، برئاسة رئيس النرويج السابق تقريرها الذي عرف باسمه وهو **Our common future** (مستقبلنا المشترك) وقد حاول التقرير التوفيق بين الحاجة إلى تنمية اقتصادية خاصة في دول العالم النامي مع الحفاظ على توازن نظام الموارد الطبيعية من الاختلال في نفس الوقت. وقد ركز التقرير على ضرورة التوفيق بين متطلبات التنمية من ناحية والبيئة من ناحية أخرى الذي تمثل فيما اصطلح على تسميته بالتنمية القابلة للاستمرار **Sustainable development**[24] .

وقد جاء جدول أعمال مؤتمر قمة الأرض ثمرة لجهود دبلوماسية دولية عديدة. وبعد مضي حوالي أكثر من عامين على تلك الجهود المبدئية تم إقرار خمس قضايا رئيسية يجب التوصل إلى اتفاق بشأنها وهذه القضايا هي[25] :

1- إقرار ميثاق الأرض استناداً إلى إعلان حقوق الإنسان، وإن هذا الميثاق من المقرر أن ينظم ويحدد واجبات المواطنين بالنسبة للطبيعة.
2- الأجندة 21 (الخاصة بالقرن الحادي والعشرين) وهذه الأجندة تقترح حصر ووضع قائمة الأهداف التي ينبغي التوصل إليها من الآن وحتى عام 2000 .
3- التوصل إلى معاهدة أو اتفاقية حول الجو والارتفاع في درجة حرارة المناخ (اتفاقية تغير المناخ) .
4- معاهدة التنوع البيولوجي. ويلاحظ أن البلاد النامية وبصفة خاصة الهند

وماليزيا قد عارضت بشراسة إعلان قائمة بأنواع الحيوانات والنباتات التي ينبغي حمايتها وينبغي أن يتم الاكتفاء بالإعلان عن المبدأ.

5- معاهدة الغابات والمساحات الخضراء: حيث لا ينتظر هنا أكثر من الإعلان، فالبلاد التي تسير في طريق التنمية تتقبل على مضض أن يمنعها الشمال من استغلال غاباتها بعد أن سلبها طوال قرن.

وعلى ضوء هذه القضايا الخمس الرئيسية التي طرحت نفسها بقوة على جدول أعمال مؤتمر قمة الأرض 1992 تبلورت أهداف المؤتمر أيضاً في خمسة أهداف ينبغي تحقيقها. فقد انحصرت أهداف مؤتمر قمة الأرض في الآتي[26]:

1- ميثاق للأرض يجسد المبادئ الأساسية التي يجب أن تنظم السلوك الاقتصادي والبيئي للشعوب والدول لضمان "مستقبلنا المشترك".

2- جدول أعمال للورقة 21 (أجندة 21)، وهي خطة مبدئية للعمل في جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر في العلاقة بين البيئة والتنمية.

3- وسائل تنفيذ جدول أعمال 21 بأن تتاح للبلدان النامية ما تحتاج إليه من موارد مالية إضافية وتكنولوجيا سليمة بيئيا للمشاركة بصورة كاملة في التعاون البيئي العالمي، ولإدراج الاعتبارات البيئية في السياسات الإنمائية.

4- الوصول إلى هيكل مؤسسي لتنفيذ هذه التدابير.

5- الوصول إلى اتفاقيات لمواجهة مشاكل تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

ورغم الجدل الذي دار داخل ردهات المؤتمر والعديد من المناقشات حول القضايا المطروحة فقد أسفرت قمة الأرض 1992 عن صدور ما يلي[27]:

1- وثيقة أولى حول المبادئ البيئية الإنمائية (إعلان ريو) الذي يتطلع الكثيرون إلى تحويله إلى ميثاق الأرض عبر السنوات القليلة القادمة. ولقد أوضحت هذه الوثيقة المبادئ الأساسية للتناغم بين البيئة والتنمية.

2- أجندة 21، ولقد فصلت هذه الوثيقة مفاهيم التنمية الموصولة والتكنولوجية النظيفة وضرورات التعاون الدولي لتحفيز عمليات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية وأهمية مكافحة وتغير أساليب

الحياة. كذلك تناولت مشكلة السكان والإسكان وشددت على أهمية الوعي البيئي الإنمائي ودور التربية والتعليم والاتصال لضمان الوصول إلى قرارات بيئية سليمة وأبرزت دور المرأة وأهمية إتاحة فرص التعليم لها. وتعد أجندة 21 بمنزلة خطة عمل تحدد مراحل تنفيذ إعلان ريو وآلياته واحتياجاته المالية.

3- اتفاقية التغير المناخي، وهي تعتبر خطوة تاريخية أولى ولكنها ليست كافية، حيث إنها لا تحدد هدفاً ولا برنامجاً زمنياً لتحقيق خفض انبعاث أكاسيد الكربون رغم أن العلماء قد حذروا من أن نسبة انبعاث الكربون يجب خفضها بنسبة 60% ليتسنى إيقاف تزايد ارتفاع درجات الحرارة.

4- اتفاقية لصيانة التنوع البيولوجي، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع عليها ولعل أهم إنجازات قمة الأرض (ريو 1992) هي تأطيرها لمفهوم التنمية المستدامة التي طغت على بنود ومواد وثائق هذه القمة وكان هدف تحقيقها بارزاً في ذلك.

أجندة القرن الحادي والعشرين (أجندة 21)

تعتبر أجندة القرن الحادي والعشرين الوثيقة الأساسية لمؤتمر قمة الأرض 1992. حيث تعد بمنزلة خطة عمل للمستقبل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. تحتوي المفكرة أو أجندة 21 على أربعين فصلاً "يشمل كل فصل توجيهات لمعالجة موضوع من موضوعات البيئة على مستوى العالم مثل الحفاظ على الموارد، حماية الغلاف الجوي، المحيطات، محاربة التصحر والجفاف، الحفاظ على الغابات، الحفاظ على مصادر المياه العذبة، الحفاظ على التنوع البيولوجي، تشجيع التنمية الريفية المستديمة، الإدارة الجيدة للتخلص من النفايات الخطرة، كما تقدمت المفكرة باقتراحات في مجال المحيطات، التعاون التكنولوجي، الإصلاحات المؤسسية والتمويل"[28].

وهدفت أجندة القرن الحادي والعشرين إلى تقديم وصفة عالمية لمعالجة العديد من المشاكل البيئية وتحقيق الموازنة بين الاحتياجات البشرية المتزايدة من جهة

والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية من جهة أخرى ويمكن بلورة هذه الوصفة في الآتي:

- معالجة تلوث البحار والمحافظة على الكائنات البحرية ومراقبة المحيطات وإدارة الشواطئ وقد جاءت معظم المواد الخاصة بالمحيطات بناء على اقتراحات تقدمت بها الولايات المتحدة وكان الهدف منها البقاء على ما توصل إليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام 1982 [29] .
- فيما يتعلق بالتعاون التقني والتكنولوجي فقد تبنت المفكرة إطارا عاما للتعاون الدولي لدعم تنمية ونشر التكنولوجيا الخضراء، ويتضمن ذلك التركيز على شبكة المعلومات وتقدير التكنولوجيا الملائمة بالإضافة إلى دعم وتشجيع الصناعات المختلفة وإبراز الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تطوير التكنولوجيا مع التأكيد على أهمية المحافظة على حقوق الملكية الفكرية [30] .
- تضمنت اجندة 21 اقتراحا يتم بموجبه عقد مؤتمر دولي لمناقشة تحسين التعاون الدولي في مجال التحكم في مصادر التلوث البحري وتشجيع التطبيق السليم للقانون الحالي حول هجرة الأسماك [31] .
- كما دعت الأجندة إلى إحداث إصلاحات مؤسسية تقوم على إدماج البيئة مع التنمية من أجل التوصل إلى تحقيق التنمية المستمرة مع تطبيق هذا المبدأ على الأمم المتحدة في أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية [32] .
- تضمنت أجندة 21 بعض المقترحات الخاصة بتمويل برامج البيئة ومشروعاتها وقد عكست المقترحات الخاصة بالتمويل في المفكرة على ضرورة اعتماد الدول النامية بشكل رئيسي على مواردها الذاتية، مع موازنة ذلك بالمساعدات الإضافية التي تتلقاها من المجتمع الدولي [33] . كما أكدت أجندة 21 على دور القطاع الخاص وابتكار حلول جديدة في مجال التمويل مثل مبادلة الديون بالمحافظة على البيئة.
- فيما يتعلق بالآليات الممكنة لتحقيق أهداف ومبادئ المؤتمر اقترحت أجندة 21 على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم بتكوين لجنة رفيعة المستوى

من أجل التنمية المستمرة تخضع لمظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي[34] ، كذلك فقد دعت الأجندة إلى استخدام المرفق العالمي للبيئة كالآلية الرئيسية لتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بالبيئة في العالم النامي، كذلك إنشاء لجنة حكومية لمناقشة مشروع معاهدة دولية لمكافحة التصحر وخاصة في أفريقيا في موعد أقصاه شهر يونيو من عام 1994[35] .

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992

صدر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية كبديل من ميثاق الأرض الذي كان من المزمع اصداره. وتضمن إعلان ريو 27 مبدأ عاما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. حيث أكدت مبادئ إعلان ريو على التالي:

- يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وله الحق في أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة (المبدأ 1) .
- ربط الحق السيادي للدول في استغلال مواردها بمسؤوليتها عن أية أضرار بيئية تلحق بدول أخرى أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها الوطنية (المبدأ 2) .
- التأكيد على الحق في التنمية (الإعلان الحق في التنمية 1986) والعمل على إعمال هذا الحق بشكل يفي بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة (المبدأ 3) .
- التأكيد على العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية، بحيث لا يمكن الفصل بين حماية البيئة وقضايا التنمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها (المبدأ 4) . وهو نفس المضمون الذي أشار إليه المبدأ 25 من أن السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تنقسم.
- اعتبار قضية استئصال الفقر شرطاً لا غنى عنه للتنمية المستدامة، مما يتطلب تعاون جميع الدول والشعوب في مهمة القضاء عليه بغية الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات شعوب العالم على وجه أفضل (المبدأ 5) .

- إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة كمبدأ يجب أن يسود في العلاقات الدولية البيئية، حيث في الوقت الذي يجب أن تتعاون الدول بروح من المشاركة العالية في حفظ وحماية واسترداد صحة وسلامة النظام الأيكولوجي للأرض. وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وتسلم البلدان المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي على الصعيد الدولي، إلى التنمية المستدامة وبالنظر إلى الضغوط التي تلقيها على كامل البيئة العالمية، وعلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها (المبدأ 7) .
- ضرورة إجراء تقييم للأثر البيئي لأي مشروعات جديدة يراد إقامتها وهو مبدأ هام قصد التعرف على أية آثار سلبية لهذه المشاريع في البيئة، حيث يضطلع بتقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة في البيئة، ويكون هذا التقييم رهناً بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة (المبدأ 17) .
- مبدأ المسؤولية والتعويض Rolluters pay عن الملوث بحيث يدفع تكلفة ما أحدثه من تلوث، وهو مبدأ تحكمه التشريعات البيئية في العالم وكذا الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالخصوص، لذا يجب أن تضع الدول قانوناً وطنياً بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية، وتتعاون الدول أيضاً على وجه السرعة وبشكل أكثر اتساعا بالتصميم في زيادة تطوير القانون الدولي بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها (المبدأ 13) .
- مبدأ الحيطة والحذر والوقاية فيما يتعلق ببعض القضايا البيئية الخطرة، وهو مبدأ هام في ظل محدودية قدرة الإنسان على التعرف على بعض القضايا البيئية وسيطرته عليها. ولذا فإن من الأهمية بمكان من أجل حماية

البيئة أن تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي حسب قدراتها وفي حالة ظهور ضرر جسيم لا سبيل إلى عكس اتجاهه ولا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل سبباً لتأجيل اتخاذ تدابير تقسيم بفعالية التكاليف لمنع تدهور البيئة (المبدأ 15).

- إقرار مبدأ الأخطار وتبادل المعلومات في مجال القضايا البيئية إذ من الواجب أن تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول. ويبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة الدول المنكوبة على هذا النحو (مبدأ 18). كما يجب أن تقدم الدول إخطاراً مسبقاً وفي حينه ومعلومات ذات صلة إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر وذلك بشأن الحوادث التي قد تخلف أثراً بيئيا سلبياً كبيراً عبر الحدود وتتشاور مع تلك الدول في مرحلة مبكرة وبحسن نية (المبدأ 19).
- إقرار مبدأ مشاركة الجميع في تحقيق التنمية المستدامة (المرأة بما لها من دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة) مبدأ 20 وكذا (الشباب بما يتمتع به هؤلاء من قدرات إبداعية وشجاعة) مبدأ 21. كما يجب أن تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين ومنحهم فرصة المشاركة في صنع القرار (المبدأ 10).
- إقرار مبدأ التعاون الدولي في مجال تحقيق التنمية المستدامة بحسن نية وبروح من المشاركة، ونبذ الحروب وضرورة حل المنازعات البيئية سلمياً وأن تتعاون من أجل إيجاد نظام اقتصادي دولي يدعم التنمية المستدامة في جميع البلدان.

ثالثاً- ريو.. النجاحات والإخفاقات:

يذهب الكثيرون إلى أن قمة الأرض في ريو 1992 كانت بمنزلة نقطة تحول هامة في العلاقات البيئية الدولية، وأنها أرست أسساً بيئية دولية من شأنها دفع مسيرة التنمية المستدامة وتجسيدها واقعاً حياً. فقمة الأرض في ريو 1992 يحسب لها "أنها قدمت صورة متكاملة عن العلاقة بين البيئة والتنمية، واستطاعت بجلاء إلقاء الأضواء على العلاقة بين الفقر والظلم وبين تلوث البيئة وتدهور الموارد[36].

ويعدد آخرون إنجازات وفضائل قمة ريو 1992 في العديد من المظاهر، ويكفي هنا أن نشير إلى بعض منها، وحسب كلمات السيد موريس سترونج السكرتير العام لقمة الارض " إن أشياء كثيرة قد تغيرت نتيجة لما حدث في ريو، وإن الحوار بشأن البيئة والتنمية بعد المؤتمر لن يكون هو نفس الحوار السابق"[37]. ويرى البعض أن من أهم فضائل ريو هو تأكيدها على أهمية التربية والتعليم البيئي، وضرورة الاتصال من أجل حماية البيئة كركيزة أساسية لضمان المشاركة الشعبية من الأفراد والمنظمات غير الحكومية والمرأة في تحقيق التنمية الموصولة وتغير أنماط الاستهلاك والحياة[38].

ولعل من أهم نتائج مؤتمر ريو 1992 التركيز على الآليات التي من شأنها نقل مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع عملي، مؤكدة على التشديد على أهمية القطاع الخاص في المساهمة والتمويل من أجل بلوغ الغايات المنشودة. اضافة إلى انشاء صندوق خاص لتمويل أنشطة معالجة المشكلات البيئية، فاشتركت هيئات دولية ثلاث هي البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إنشاء مورد مالي تخصص أمواله لمعالجة مشاكل البيئة ذات الطبيعة الكوكبية، وسمى هذا الصندوق " المرفق العالمي للبيئة"[39]. والذي يعرف اختصارا بـ GEF. ويذهب البعض إلى أن أهم الآليات التي اقترحها مؤتمر ريو 1992 تتعلق في الدعوة إلى إنشاء لجنة دولية للتنمية المستدامة لمراقبة التزام العالم بما تم الاتفاق عليه في ريو، وهو ما قارنه البعض بدور الهيئات الدولية الأخرى المعنية بقضايا حقوق الإنسان ومنع الانتشار النووي[40]. وعلى العموم يبقى المحك الأساسي لنتائج وتوصيات ريو 1992 يكمن في الواقع العملي الذي يترجم هذه النتائج والتوصيات إلى حقائق بيئية وتنموية. وهو الأمر الذي بات محل جدل واسع النطاق، بل إنه منذ انفضاض مؤتمر ريو 1992 ذهب البعض إلى الحكم على فشل هذا المؤتمر وأن ثمة أوجه قصور تعتريه وتحول دون تحقق غايات التنمية المستدامة. والملاحظ أن مناقشات قمة ريو ومطارحتها لم تقدم الكثير في هذا الشأن، ورغم الاتفاق على إعلان ريو وأجندة 21 بعد إدخال بعض التعديلات عليها فإن ذلك لم يواكب بالالتزام الكافي بتمويل نفقات تمويل أجندة 21 وآلياته

والهيكل المؤسسي الذي توكل إليه مهام الإشراف على التنفيذ ومتابعته. فحصيلة ما تم انتزاعه من موارد وتخصيصها للبيئة يتراوح ما بين 6 و 7 بلايين دولار بينما تبلغ تكاليف أجندة 21 حوالي 70 بليون دولار سنويا[41].

وإذا كان هذا الاتجاه يركز على جملة الصعوبات المادية والمالية التي من شأنها أن تحول دون إنجاز مقررات قمة ريو 1992 ودون تحقيق التنمية المستدامة فإن ثمة اتجاهاً آخر يذهب إلى أن المعوقات متشابكة والصعوبات متعددة، أو كما يقول السيد/ ميشيل هانسين المدير العام لمكتب العمل الدولي: إن " الصعوبات الرئيسية في معالجة البيئة ليست تقنية، بل سياسية واقتصادية واجتماعية.. وإن المشاكل تكمن في انعدام الإرادة السياسية، ونقص الموارد المالية الكافية، أو عدم الرغبة في تخصيص موارد مالية كافية"[42].

وتقدر لغة الأرقام حجم الإخفاقات التي أعقبت مؤتمر ريو 1992 كما تقدرها الوثائق التحضيرية لمؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرج 2002 كالتالي[43]:

- خمس سكان العالم مضطرون إلى العيش على أقل من دولار واحد في اليوم.
- حوالي 1.1 بليون شخص لا تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة. وتتسبب مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء في 1% من جميع الأمراض في البلدان النامية.
- معدل وفيات الرضع في البلدان النامية يبلغ عشر أمثال هذا المعدل في البلدان المتقدمة النمو.
- في عام 1996، كان 25% من أنواع الثدييات في العالم، البالغ عددها 4630 و 11% من أنواع الطيور في العالم، البالغ عددها 9675 معرضاً بقدر كبير لخطر الانقراض.
- إضافة إلى كل ذلك[44]: يعاني 800 مليون شخص سوء التغذية بينهم أكثر من 150 مليون طفل، كما أن سكان الأرض حالياً 6.1 مليار نسمة ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى 9.3 مليار نسمة بحلول 2015[45]. كذلك فإن منسوب البحار في العالم قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في غضون السنوات العشر الأخيرة، وذلك في

دليل قوي على ارتفاع درجة الحرارة، وأن 2.4% من غابات العالم تم تدميرها خلال التسعينيات، وأن كل عام يموت 3 ملايين من تلوث الهواء فقط. كذلك يوجد 130 مليون شخص مهددون بالمجاعة [46].

ولعل الخلاصة المفيدة هنا في إطار كشف حساب ريو 1992 تقول: إنه بالرغم من النتيجة الإيجابية الكبرى التي أتت بها قمة ريو والتي تمثلت في إدخال مفاهيم ومصطلحات جديدة على القواميس السياسية والاقتصادية والبيئية مثل التنمية المستدامة وغيرها من المصطلحات، فإن العالم لم ير حتى الآن نتائج إيجابية على الأرض لقمة الأرض التي عقدت في ريو [47].

بل إن المنتقدين يذهبون إلى القول بـ " أن الأهداف النبيلة لمؤتمر ريودي جانيرو لم تتحقق، فيما نكصت العديد من الدول عن وعودها وفشل البعض الآخر في تبني السياسات والتشريعات المناسبة لتنفيذ الأهداف التي عقدت من أجلها قمة الأرض الأولى في البرازيل " [48].

رابعاً- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج 2002) وتحديات التنمية المستدامة:

عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002 [49]. ووصفه البعض بأنه أكبر تجمع دولي تنظمه الأمم المتحدة في تاريخها وذلك بمشاركة 104 من رؤساء دول العالم إلى جانب عشرات الآلاف من المسئولين والخبراء وممثلي المنظمات غير الحكومية، من بينهم 4100 ممثل حكومي و 2100 صحفي و 3000 مجموعة ومنظمة.

وعقد المؤتمر تحت شعار المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة **World Summit Sustain Development** وذلك بعد أن تم طرح العديد من التسميات على فعالياته منها مؤتمر ريو+10، وقمة الأرض الثانية. ويأتي انعقاد المؤتمر ترجمة للمبادئ والقيم التي اعتمدها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2000. خاصة فيما يتعلق بـ " حماية بيئتنا

المشتركة" مبدأ 23 بخصوص عقد مؤتمر يعنى بالبيئة و التنمية في عام 2002 بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية (ريو 1992)[50].

وعلى مدار أكثر من عام ونصف العام شهد العالم اجتماعات تحضيرية عالمية و إقليمية من أجل بلورة القضايا البيئية المشتركة والإعداد لجداول أعمال القمة المنتظرة.

ويلاحظ أن جدول أعمال القمة هو ترجمة للأهداف الإنمائية التي اعتمدها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية التي تركزت بالدرجة الأولى حول القضاء على الفقر. ولعل أهم التحديات التي يواجهها العالم والمطروحة على قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002 تتمثل فيما يلي[51]:

- تخفيف حدة الفقر وبخاصة في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم فقراء العالم.
- تحسين قدرة جميع البلدان، وعلى الأخص البلدان النامية على التصدي لتحديات العولمة، بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيا الملائمة بيئياً.
- التشجيع على اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مسئولة للحد من الطاقة ومن الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- كفالة إمكانية وصول جميع الناس إلى مصادر الطاقة اللازمة لتحسين حياتهم.
- الحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض في العالم حالياً.
- تحسين إمكانات الحصول على الماء النقي بحيث يتاح للذين يضطرون حالياً إلى الاعتماد في تربية أبنائهم وكسب أرزاقهم على مصادر غير مأمونة وغير صحية.

وقد حكمت جدلية تخفيض أعداد الفقراء إلى 50% بحلول عام 2015 وتحقيق مستويات تنموية أفضل المناقشات المبدئية والتحضيرية لأعمال مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرج، وبدأ التساؤل الذي يمثل " التحدي الكبير" يسيطر على أجواء عمليات التحضير لهذه القمة والمتمثل في كيف يمكن الحد من قضية الفقراء مع الحفاظ على حماية البيئة؟ إذ إن الحد من الفقر يتطلب خططاً وعمليات تنموية وهي ما تكون غالباً على حساب البيئة.

في سبيل بلورة قضايا مشتركة من أجل الحد من الفقر ركز الأمين العام للأمم المتحدة على خمس قضايا رئيسية شكلت جدول اعمال ومناقشات مؤتمر التنمية المستدامة لـ جوهانسبرج 2002 بينما تم طرح قضايا فرعية أخرى تمس القضايا الرئيسية وتتعلق بها.

وقد تمثلت هذه القضايا الخمس الرئيسية في المياه - الطاقة - الصحة والزراعة والتنوع البيولوجي أو ما يعرف اختصارا بـ(WEHAB)[52].

كما أسفرت الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والدولية وتلك التي عقدتها اللجنة الدولية للتنمية المستدامة خاصة الدورة الرابعة للجنة التحضيرية العالمية على المستوى الوزاري في مدينة بالي باندونيسيا في الفترة من 27 مايو حتى 7 يونيو عن الاتفاق على الخروج بما يلي:

- اعلان سياسي.
- خطة عمل محددة الأهداف والمدد الزمنية والموارد.
- مبادرات تطوعية لدعم التمويل اللازم لتطبيق التنمية المستدامة، حيث اتفق على أن تنقسم قرارات قمة جوهانسبرج إلى نوعين[53]:

الأول(1) Type وينطوي تحته ما تم التفاوض عليه وأقرته الدول بتوافق الآراء، أما النوع الثاني (2) Type فيشمل المبادرات التي ترى بعض الدول الالتزام بها اختياريا وتتضمن خطوات أكثر تقدما لتحقيق أهداف أجندة القرن 21، وهذه لا تحتاج إلى مفاوضات وإنما يكفي أن تتطوع الدول الراغبة بالإعلان عنها.

ورغم الإعلان عن نجاح مؤتمر قمة التنمية المستدامة رسمياً أو على حد تعبير كوفي عنان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بأن "القمة أنجزت أهدافها ولا يمكنها تقديم معجزات"[54] وأنها اختتمت أعمالها بنجاح بـ " إعلان جوهانسبرج" الذي يعد ثاني وثيقة سياسية تصدر عن القمة بعد خطة العمل التنفيذية التي تألفت من 152 نقطة تشغل 65 صفحة بعنوان " خطة العمل " إشارة إلى 2500 توصية بالتنمية المستدامة "وردت أغلبها في الأجندة 21 التي تم تبنيها في قمة الأرض الأولى قبل عشر سنوات في ريو "[55].

إلا أن الملاحظ أن خلافات حادة طغت على أعمال القمة وتمحورت حول القضايا الخمس المطروحة على أعمالها وكذا

القضايا التي تم التعامل معها على أنها قضايا فرعية لكنها تمس القضايا الرئيسية في الصميم.

(1) ففي الوقت الذي ركزت فيها أعمال القمة على قضايا المياه والصرف الصحي وبحث سبل تنمية الموارد المائية خاصة في دول العالم الثالث، وتوفير مياه نقية لكل البشر وتقليل أعداد من هم لا يحصلون على مياه عذبة إلى 50% بحلول عام 2015 بالإضافة إلى دعم شبكات الصرف الصحي وتحسين خدماتها، فمن الواضح أن "قضية الصرف الصحي تستعصي على الحل بسبب عدم استعداد الولايات المتحدة للدخول في أي التزامات، وأن الولايات المتحدة تعلن عن مشروعات جزئية لا يمكن أن تغني عن السعي لتحقيق تلك الأهداف" [56]. بل إن الولايات المتحدة قايضت مشكلة المياه بمشكلة الطاقة المتجددة وأعربت عن استعدادها للموافقة على تحقيق هدف رئيسي للقمة، الذي تمثل في خفض عدد الذين يعانون غياب ونقص الصرف الصحي في حالة تخلي العالم الثالث عن المطالبة بتنفيذ هدف رئيسي آخر يتمثل في السعي نحو مصادر طاقة متجددة [57].

- وفيما يتعلق بقضية الطاقة، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في قمة جوهانسبرج 2002 جاء على حساب استخدام مصادر الطاقة المتجددة كطاقة نظيفة تتلاءم والاعتبارات البيئية، حيث كان وفد الاتحاد الأوروبي يطالب بالنص على زيادة نسبة استخدام الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية في توليد احتياجات العالم إلى 15% من الطاقة المستخدمة بحلول عام 2004 بينما نص الاتفاق على تحقيق "زيادة كبيرة" في استخدام الطاقة المتجددة دون الإشارة إلى أي مستويات أو تواريخ [58]. وقد اعتبر ذلك انتصاراً للولايات المتحدة ودول منظمة الأوبك المصدرة للبترول. وكانت الانقسامات الحادة فيما يتعلق بقضية الطاقة الجديدة تدور بين مجموعتين "يقود الأولى الاتحاد الأوروبي وهذه المجموعة كانت تصر على

ضرورة إلزام دول العالم باعتماد الطاقة المتجددة بنسبة تصل إلى 15% بحلول عام 2015 بينما كانت المجموعة الثانية التي تضم دول النفط والولايات المتحدة الأمريكية ترفض مبدأ تحديد النسب او الجداول الزمنية "[59]. ويصف البعض هذا الاتفاق بـ " الحل الجزئي لقضية الطاقة المتجددة" في الوقت الذي أقرت القمة الإبقاء على الفقرات الواردة في بروتوكول "كيوتو"[60] التي ظلت معلقة دون اتفاق خلال الاجتماعات التي عقدت في بالي قبل ثلاثة أشهر من تحضير لقمة جوهانسبرج [61].

- فيما يتعلق بالزراعة، وبالرغم من أن المناقشات داخل المؤتمر تركزت حول سبل زيادة الإنتاجية الزراعية دون إحداث أضرار بيئية من أجل تحقيق هدف خفض أعداد الذين يعانون الفقر والمجاعات إلى النصف بحلول عام 2015 . فإن المؤتمر شهد انقساماً حاداً بين دول الشمال والجنوب، وذلك على خلفية الدعم الذي تقدمه الدول الغنية وخاصة دول الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية وللمزارعين الذي قدر بنحو مليار دولار في اليوم. وهو الأمر الذي يؤدي إلى قتل أي فرصة لوصول المنتجات الزراعية إلى دول الجنوب الفقيرة لأسواق الدول المتقدمة[62]. ورفضت كاترين داي مديرة البيئة في المفوضية الأوروبية إجراء أية مفاوضات حول هذا الشأن خلال أعمال قمة جوهانسبرج، مؤكدة على أنها ليست المكان المناسب لذلك. وأعادت كاترين داي تأكيد موقف الاتحاد الأوروبي من أنه سيتم بحث مسألة الدعم في قطاع الزراعة للدول النامية في إطار برنامج عمل مدته ثلاث سنوات[63]. ومن المعروف أن قضية الدعم المالي للقطاع الزراعي في الدول المتطورة يشكل نقطة خلاف حادة بين الشمال والجنوب ولم يسجل أي تقدم في هذا الموضوع منذ الاجتماع التحضيري الأخير للجنة الدولية للتنمية المستدامة في بالي بإندونيسيا يونيو 2002 .

- في مجال توفير الرعاية الصحية كإحدى القضايا الرئيسية التي طرحت على قمة جوهانسبرج من أجل تخفيض معدل وفيات الأطفال وكذا توفير الرعاية الصحية لملايين البشر ضحايا الإيدز اتفق المشاركون على مستوى مستهدف لخفض أعداد السكان المحرومين من الرعاية الصحية الكافية إلى النصف بحلول عام 2015 [64]. كما يلاحظ أن أعمال القمة ربطت بين الرعاية الصحية واحترام الحريات وحقوق الإنسان، حيث تم إضافة عبارة تشير إلى احترام الحريات وحقوق الإنسان في البند الخاص بالرعاية الصحية، وهو ما كانت ترفضه الوفود الإسلامية والولايات المتحدة [65]. وترتبط بقضية الرعاية الصحية قضية فرعية أخرى ألقت بظلالها على مناقشات قمة جوهانسبرج وهي قضية الملكية الفكرية وحقوق الاختراع التي تمنح حق شركات الأدوية في رفع أسعار المنتجات الدوائية التي تنتجها مما يشكل عبئاً إضافياً على أعداد مهولة من البشر، خاصة مرضى الإيدز، في الحصول على الأدوية المناسبة وبأسعار مناسبة وهو ما يأتي على حساب توفير الرعاية الصحية لهم. ويبدو أن مداولات القمة سارت في اتجاه تأجيل مناقشة هذه القضية والتأكيد على التعاون مع شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة خاصة في البلدان النامية.

- ويلاحظ أن قضية التنوع البيولوجي لم تشكل مسألة خلافية كبرى في أعمال قمة جوهانسبرج، حيث توصلت القمة إلى اتفاق هام يتعلق بحماية الثروة السمكية وذلك لمعالجة ما يعرف بمشكلة الصيد الجائر في عمليات صيد الأسماك على مستوى العالم بحلول 2015. ويتضمن الاتفاق الذي تم إدراجه في خطة العمل التي أقرتها القمة تقليص الصيد بشكل يسمح بزيادة مخزون الثروة السمكية لأعلى مستوياته بحلول 2015، كما ينص الاتفاق كذلك على إقامة محميات مائية في بقاع العالم بحلول 2012 بصورة تضمن إتاحة الفرصة لتكاثر الكائنات

البحرية المهددة بالانقراض [66].
ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في منع النص على جداول زمنية أو تواريخ محددة لتنفيذ الاتفاق، وكانت الرؤية الأمريكية تذهب في هذا الشأن إلى الاكتفاء بالإشارة إلى حث الدول على الالتزام بتهديداتها السابقة.

(2) من ناحية أخرى فإن ثمة قضايا فرعية كانت محل اهتمام تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي شكل إحدى نقاط الارتكاز في المفاوضات التي جرت أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج 2002.

ولعل من أهم هذه القضايا:

- قضية التجارة الدولية التي فرضت نفسها بقوة خاصة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وذلك لما أظهرت من ازدهار أسفر عن صادرات تجاوزت قيمتها 6 تريليونات دولار عام 2000 بل وحتى الدول النامية كمجموعة ازداد ناتجها الإجمالي بنسبة 4.3% إلا أن الأرقام حجبت الصعوبات التي واجهتها مناطق كثيرة وخاصة إفريقيا [67]. ويرى البعض أن قمة جوهانسبرج تغلبت عليها المصالح التجارية وتراجعت فيها اعتبارات التنمية المستدامة وحماية البيئة. وأنها لم تقدم كثيراً في مجال علاقة التجارة بالبيئة رغم القول بأن القمة قد تغلبت على خلافاتها حول التجارة بالتوصل إلى صيغة مشتركة للفصول الساخنة المتعلقة بالتجارة والإدارة وطرق الإنتاج والاستهلاك.. وأنه تم في النص الخاص بالتجارة إلغاء ما يشير إلى هيمنة منظمة التجارة العالمية بناء على طلب من الدول النامية، وهو ما اعتبر ضربة قاسية للولايات المتحدة والدول الأخرى التي حاولت فرض هيمنة الاتفاقات التجارية على الاتفاقات المتعلقة بمعالجة المسائل البيئية [68].
- ولعل من أبرز القضايا التي سيطرت على أعمال قمة جوهانسبرج 2002 قضية المديونية، وهي قضية تسكن صلب

الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر، وكذلك المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل[69]. ولكن الواضح أن قمة جوهانسبرج 2002 فشلت في إحراز أي تقدم بخصوص قضية المديونية بل إن كلاً من الوفد الأمريكي وممثلة المفوضية الأوروبية في القمة يؤكدان على أنه لا تفاوض في القمة على عدد من القضايا مثل الديون الخارجية لدول العالم الثالث ونفاذ منتجات العالم الثالث للأسواق الغربية والتمويل والتجارة[70]. إضافة إلى أن الدول الصناعية الغربية تربط زيادة المساعدات الإنمائية للعالم الثالث بمشروطية التحول الديمقراطي والتعددية السياسية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والقضاء على الفساد وجملة شروط أخرى أهمها فتح تلك الدول أبواب أسواقها على مصراعيها أمام منتجاتها في الوقت الذي تغلق فيه أبوابها، وهي بذلك تتحدث لغة سياسة القهر وليست التجارة[71]. ويلاحظ هنا أن الوثائق النهائية لقمة جوهانسبرج خلت من أهمية إلغاء المزيد من أعباء الديون على الدول النامية.

- كما فرضت قضية الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للحدود نفسها على أعمال قمة جوهانسبرج 2002. وقد دارت أبرز الخلافات في القمة حول طبيعة الإجراءات التي يجب على الحكومات اتخاذها للسيطرة على الشركات الكبيرة في العالم، خاصة في ظل دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لهذه الشركات بالالتزام بسلوك مسئول تجاه البشر والبيئة[72]. وكانت دول الجنوب بصفة عامة تسعى إلى وضع آلية لمحاسبة الشركات المتعددة الجنسيات على سلوكياتها السلبية في الدول النامية. بينما ذهب رأي الدول

المتقدمة إلى أنه في الوقت الذي تقدر فيه أهمية هذا الموضوع إلا أن هذا المؤتمر ليس المكان المناسب لمناقشته وتفاصيله ومن الأجدى أن تبحث الأمم المتحدة هذا الملف .

- وتعد مسألة أو قضية التمويل لمقررات القمة وكذا التعهدات التي قطعتها الدول المتقدمة على نفسها منذ قمة الأرض في ريو 1992 أهم المسائل التي من شأنها تحويل مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع عملي خاصة تلك المتعلقة بالتزام الدول المتقدمة والغنية بما تم إقراره في ريو 1992 بأن تخصص 0.7% من الناتج الإجمالي المحلي لهذه الدول للمساعدات التنموية. إلا أن الملاحظ أن ثمة محاولات غربية سيطرت على أعمال اللجنة الدولية للتنمية المستدامة التي عقدت في بالي بإندونيسيا في الفترة من 27 مايو إلى 7 يونيو 2002 . وهي محاولات ترمي إلى تحلل الدول المتقدمة والغنية من التزاماتها وإعادة التفاوض مرة أخرى على ما تم الاتفاق عليه قبل عشر سنوات في البرازيل[73]. ومن الملاحظ أن قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002 قد توصلت إلى آلية تمويلية جديدة لتمويل عمليات التنمية تتعلق بما يسمى بـ " مبادرات النوع الثاني من النتائج " والتي تستهدف بناء تحالف بين الحكومات والمنظمات شبه الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني لدعم مبادرات تستهدف التنمية المستدامة. كما تتبنى هذه المبادرات ما عرف بـ " النوع الثاني من المشروعات" وهو تلك المشروعات التي تعتمد على المشاركات التطوعية بين الحكومات والمشروعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، وتقدم الولايات المتحدة هذا النوع من المشروعات كبديل لما يعرف بـ "النوع الأول من المشروعات" وهي تلك التي تتحمل فيها الحكومات العبء الأكبر[74]. في هذا الإطار تقدمت الولايات المتحدة بما أسمته بـ "التوجه الجديد نحو التنمية" وهو التوجه الذي يقوم على سلسلة من مشروعات المشاركة مع المؤسسات الصناعية والخاصة لتقديم

2.4 مليار دولار من أجل تمويل القضايا التنموية الملحة في العالم. وفي إطار ذلك تم الإعلان عن إنشاء صندوق جديد هو "صندوق المحافظة العالمي" يهدف إلى جمع 260 مليون دولار للحفاظ على التنوع الجيني للحياة النباتية على كوكب الأرض، ويشارك في هذا الصندوق منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمعروفة اختصاراً بـ "الفاو" و 16 مركزا استشارياً في الأبحاث الزراعية العالمية. وصندوق الحفاظ العالمي عبارة عن مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص بهدف إنشاء صندوق يبلغ رأسماله 360 مليون دولار أمريكي في الفترة من 2002 - 2004 للحفاظ على الموارد النباتية في شتى أنحاء العالم[75]. كما أنه في الوقت الذي أعلن عن تمويل المرفق العالمي للبيئة بـ 2.9 مليار دولار، أطلق أيضاً مشروع "خط الاستواء" وهو مبادرة مشاركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من الحكومات وشركات القطاع الخاص ويهدف مشروع خط الاستواء إلى تخفيف حدة الفقر من خلال الاستخدام المستمر للتنوع الحيوي ويعمل البرنامج على تنفيذ المشروعات المتميزة من خلال الاستخدام المستمر للتنوع الحيوي ويعمل البرنامج على تنفيذ المشروعات المتميزة من خلال السكان الأصليين بجانب تنمية القدرات بين الجنوب والجنوب[76].

وتقدر عدد المبادرات من النوع الثاني التي أعلن عنها طواعية بأكثر من 220 مبادرة، وفي حين يرى البعض أن هذا النوع من المبادرات المبنية على الجهد التطوعي تعد هامة وتشكل تقدماً هائلاً في مجال تحقيق التنمية المستدامة نجد أن آخرين أعربوا عن مخاوفهم إزاء هذه العملية، حيث يدعون أن الحكومات قد تتخذ من المبادرات التطوعية مهرباً للتخلص من التعهد بالتزامات تتعلق بالتنمية المستدامة بل الأدهى من ذلك أن البعض منهم ذهب إلى الاعتقاد بأن هذه المبادرات ما هي إلا محاولة معسولة لخصخصة الوظائف

الحكومية تحت ستار التنمية المستدامة [77].

- ولعل من القضايا الهامة التي شغلت حيزاً في مداولات قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002 واتسمت بتسييس أعمالها، هي قضية الإرهاب التي صارت تتقدم أولويات القضايا العالمية منذ أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الامريكية التي نجحت في إضافة لغة قوية (صياغة) إلى بند في خطة العمل التي تشكل أهم وثائق قمة جوهانسبرج 2002 . ويرى الكثيرون أن الصياغة الأمريكية تلزم جميع الدول بتبني عمل جاد وحاسم ضد الإرهاب الدولي بصفته يمثل عائقاً خطراً أمام تحقيق التنمية المستدامة [78].

الخلاصة هنا:

ان إعلان جوهانسبرج 2002 يشكل حطوة أخرى من خطوات ربط العلاقة بين التنمية والبيئة، فقد تضمن الإعلان 69 نصاً يؤكد على المسؤولية العالمية المشتركة لحماية المجتمع الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في تقاطع واضح بين ضروريات مكافحة الفقر والمشاركة الشعبية وصولاً إلى تحقيق مفهوم " الحكم الرشيد" إضافة إلى التأكيد على أهمية السلام كضرورة من ضروريات التنمية.

إن إعلان جوهانسبرج 2002 بقدر ما يحمل اعترافاً صريحاً مفاده أن الأهداف التي تعهد الرؤساء أنفسهم بتحقيقها بعد قمة الأرض الأولى في ريودي جانيرو لم تتحقق، وأن التنمية سارت ببطء شديد على عكس ما كان مأمولاً [79] . فإن السؤال المطروح هنا: هل ستشهد السنوات العشر القادمة إنجازات حقيقية على صعيد تعميد وتطبيق التنمية المستدامة أم أننا سوف نعيش ذات المشكلات ونطرح ذات التساؤلات الحائرة التي طرحناها بعد مرور عقد من الزمان على ريو 1992 والتي تتمثل في:

هل نتحرك صوب ريو +10 أم نتحرك للخلف صوب ريو -10؟

بعد عشر سنوات قادمة هل نردد السؤال نفسه :

جوهانسبرج +10

أم جوهانسبرج -10 ؟

الهوامش

(1) محمود سلامة، التطورات الحديثة في الحماية القانونية لبيئةالعمل، مجلة العمل العربي، العدد (74)، يناير 2001، ص17 .
(2) انظر المبدأ رقم 4 من وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية، يونيو 1992 .
(3) انظر المبدأ رقم 27 من الوثيقة السابقة.
(4) أسامة الخولي، البيئة و التنمية المستدامة (ورقة بحثية غير منشورة) مقدمة إلى ندوة " البيئة و المتطلبات الاقتصادية الدولية" التي نظمتها إدارة البحوث و الدراسات بديوان سمو ولي العهد بأبو ظبي بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة بجمهورية مصر العربية في الفترة من 20 - 21 يناير 2002، ص2 .
(5) كلود فوسلر ، بيتر جيمس، إدارة البيئة من اجل جودة الحياة، ترجمة علاء أحمد صلاح، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بمبك" 2000، ص62 .
(6) د. سمير غبور ، القضايا البيئية وتطور استخدام الموارد، في الإعلام العربي و القضايا البيئية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1991، ص93 .
(7) كريمة كريم، الحق في التنمية: دراسة للأدبيات النظرية، في محسن عوض (تحرير) حقوق الإنسان و التنمية، القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص (1)، 1999، ص105 .
(8) د. ابراهيم العناني، البيئة و التنمية: الأبعاد القانونية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 117 .
(9) د. محمد فائق، حقوق الإنسان و التنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، يناير 2000، ص 101 - 102 .
(10) د. كريمة كريم، مرجع سابق، ص 107 .
(11) انظر مادة (1) للإعلان العالمي للحق في التنمية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1986 .
(12) د. إبراهيم عبد الجليل، الطاقة و التنمية المستدامة (محاضرات في الإدارة البيئية)، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا، ربيع 2002 .
(13) د. ابراهيم عبد الجليل، البيئة و التنمية، القاهرة: دار المعارف (سلسلة أقرأ 673)، 2001، ص11 .
(14) تعريف لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية
UM Commission on Environment and Development .
(15) د. ابراهيم عبد الجليل، (محاضرات، مرجع سابق) .
(16) د. أسامة الخولي، مرجع سابق، ص 3 .
(17) د. ابراهيم عبد الجليل، البيئة و التنمية، مرجع سابق، ص 11 .
(18) د. ابراهيم عبد الجليل، الطاقة و التنمية المستدامة، مرجع سابق.
(19) د. ابراهيم عبد الجليل، المرجع السابق.
(20) المرجع السابق.
(21) د. أسامة الخولي، المرجع السابق، ص3 .

(22) المرجع السابق، ص 3 .
(23) كلود فوسلر، بيتر جيمس، مرجع سابق، ص 63 .
(24) د. علاء الحديدي، قمة الأرض و العلاقة بين الشمال و الجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110 أكتوبر 1992، ص 89.
(25) د. عطية حسين أفندي، الإدارة الدولية لقضايا البيئة: دور الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 87.
(26) د. خالد محمد فهمي، أبعاد اقتصادية لمشكلات البيئة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق. ص109 .
(27) المرجع السابق، ص 110 .
(28) د. علاء الحديدي، مرجع سابق، ص 95 .
(29) المرجع السابق، ص 95 .
(30) المرجع السابق، ص 95 .
(31) المرجع السابق، ص 95 .
(32) المرجع السابق، ص 95 .
(33) المرجع السابق، ص 95 .
(34) المرجع السابق، ص 95 .
(35) المرجع السابق، ص 95 .
(36) د. خالد فهمي، مرجع سابق، ص 120 .
(37) نقلا عن المرجع السابق، ص 111 .
(38) المرجع السابق، ص 111 .
(39) د. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية و التصنيع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب (سلسلة عالم المعرفة 285) سبتمبر 2002 ، ص42 .
(40) د. علاء الحديدي، مرجع سابق، ص 97.
كان اخر اجتماع للجنة التنمية المستدامة قبل عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج 2002، فقد عقد هذا الاجتماع على المستوى الوزاري في بالي بإندونيسيا خلال الفترة من 27 مايو حتى يونيو 2002 حيث جرى التفاوض على الوثيقة الشاملة لقمة جوهانسبرج.
(41) د. خالد فهمي، مرجع سابق، ص 110 .
(42) المرجع السابق، ص 111 .
(43) انظر http://www.un.org/events/wssd/statements/sgA.htm.07/09/2002 .
(44) الأهرام، العدد 42265، بتاريخ 25 / 8 / 2002 .
(45) تقرير الأمم المتحدة بعنوان " تحديات العالم - فرصة العالم " ، 2002 .
(46) انظر خطاب الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ كوفي عنان في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج في 2 سبتمبر 2002 .
(47) الأهرام، العدد 42266، بتاريخ 26 / 8 / 2002 .
(48) صحيفة البيئة العدد 134 ، بتاريخ يوليو 2002 .
(49) كان من المفترض أن تعقد قمة التنمية المستدامة جوهانسبرج في الفترة من 2 إلى 11 سبتمبر 2002 ، لكن نظرا لتوافق القمة مع الذكرى الأولى لأحداث 11 سبتمبر 2001 ، عقدت القمة في الفترة من 26 أغسطس حتى 4 سبتمبر .

(50) انظر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في شهر الفاتح سبتمبر 2000 .
(51) انظر وثائق قيمة التنمية المستدامة جوهانسبرج في:
http:www.un.org/events/wssd/statements/sgA.htm.
(52) (W) اختصار لـ Water، (E) اختصار لـ Energy، (H) اختصار لـ Health، (A) اختصار لـ Agriculture، (B) اختصار لـ Biological .
(53) وجهات نظر، العدد 43 ، أغسطس 2002 .
(54) انظر صحيفة الأهرام، العدد (42276) ، بتاريخ 5 / 9 / 2002 .
(55) الاهرام 5 / 9 / 2002 .
(56) تصريح الخبير العالمي/ مصطفى طلبة المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لصحيفة الأهرام، بتاريخ 2 / 9 / 2002 .
(57) الأهرام ، العدد (42274) ، بتاريخ 3 / 6 / 2002 .
لعل من أهم الآراء التي كانت مطروحة على هامش المؤتمر مسألة خصخصة المياه، إلا أن الضغوط الحكومية وغير الحكومية كانت في مواجهة هذا الرأي وأكد ما يعرف بالتحالف العالمي ضد خصخصة المياه أن زعماء العالم تعهدوا وتعاهدوا في عام 1977 على توفير المياه لجميع سكان الأرض بحلول عام 2000 والآن يجتمعون ليؤكدوا أن الهدف العملي والواقعي هو خفض عدد من يعانون من نقص أو غياب المياه إلى النصف فقط (انظر ، الأهرام) ، العدد السابق.
(58) الأهرام (42275) ، بتاريخ 4 / 9 / 2002 .
(59) الاخبار (15712) ، بتاريخ 4 / 9 / 2002 .
(60) تم اعتماد بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol في مؤتمر كيوتو باليابان الذي حضر فعالياته ممثلو 160 دولة في الفترة من 1 إلى 11 ديسمبر 1997 . وتقرر فيه وضع قيود ملزمة للدول المتقدمة وأهداف محددة للحد من مبعثات الكربون.
(61) الجمهورية (17782) ، بتاريخ 4 / 9 / 2002 .
(62) الاهرام (42271) ، بتاريخ 31 / 8 / 2002 .
(63) الاهرام (42271) ، بتاريخ 31 / 8 / 2002 .
(64) الاهرام (42275) ، بتاريخ 5 / 9 / 2002 .
(65) الأهرام (42276) ، بتاريخ 5 / 9 / 2002 .
(66) الاهرام (42269) ، بتاريخ 29 / 8 / 2002 .
(67) البيئة، العدد 134 يوليو 2002 .
(68) الاهرام (42274) ، بتاريخ 3 / 9 / 2002 .
(69) انظر الأهداف الإنمائية للألفية في http.www.un.org/arabichtm .
(70) الأهرام (42271) ، بتاريخ 31 / 8 / 2002 .
(71) الأهرام (42271) ، بتاريخ 31 / 8 / 2002 .
(72) الجمهورية، العدد 17781 ، بتاريخ 3 / 9 / 2002 .
(73) البيئة، العدد 134 ، يوليو 2002 .
(74) الأهرام (42271) ، بتاريخ 31 / 8 / 2002 .
(75) الأهرام (42265) ، بتاريخ 25 / 8 / 2002 .
(76) الاهرام (42265) ، بتاريخ 25 / 8 / 2002 .

(77) الأهرام ، العدد السابق .
(78) الأهرام (42274) ، بتاريخ 3 / 9 / 2002 .
(79) الأهرام (42274) ، بتاريخ 3 / 9 / 2002 .

المراجع والمصادر

أولاً- الوثائق:

1. اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992 .
2. إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة 2002 .
3. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية 2000 .
4. الإعلان العالمي للحق في التنمية 1986.
5. وثائق قمة المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج 2002.
6. خطاب الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج.
7. تقرير الأمم المتحدة بعنوان (تحديات العالم - فرصة العالم) 2002 .

ثانياً- الكتب:

1. د. إبراهيم عبد الجليل، البيئة والتنمية، القاهرة: دار المعارف (سلسلة إقرأ 673) 2001 .
2. د. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة 285) سبتمبر 2002.
3. كلود فوسلر، بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة: علاء أحمد صلاح، القاهرة مركز الخبرات المهنية للإدارة "بمبك" 2000.
4. محسن عوض (تحرير) حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط (1) 1999.
5. د. محمد صفي الدين أبو العز (إشراف) الإعلام العربي والقضايا البيئية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991.

ثالثاً- الأبحاث العلمية:

1. د. أسامة الخولي، البيئة والتنمية المستدامة (ورقة بحثية غير منشورة) مقدمة إلى "ندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية الدولية" التي نظمتها إدارة البحوث والدراسات بديوان سمو ولي العهد بأبو ظبي بالتعاون مع جهاز شئون البيئة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 20 - 21 يناير 2002.

رابعاً- الدوريات العلمية:

1. مجلة العمل العربي، العدد (74)، يناير 2001 .
2. مجلة السياسة الدولية، العدد (110)، أكتوبر 1992 .
3. مجلة المستقبل العربي، العدد (251)، يناير 2000 .

خامساً- الصحف والنشرات:

1. صحيفة البيئة، العدد 134 ، يوليو 2002 .
2. الأهـرام ، الأعـداد (42265 ، 42266 ، 42269 ، 42271 ، 42274 ، 42275 ، 42276) ، أغسطس ، سبتمبر 2002 .
3. صحيفة الجمهورية، الأعداد 17781 ، 17782 ، سبتمبر 2002 .
4. صحيفة الأخبار ، العدد 15712 ، 4 سبتمبر 2002 .
5. وجهات نظر ، العدد 43 أغسطس 2002 .

سادساً- المحاضرات:

1. د. إبـراهيم عبـد الجليل، محـاضرات في الإدارة البـيئية، القـاهرة: الأكاديمية العربـية للعلوم والتكنولوجيا، معهد الإدارة المتقدمة، برنامج ماجستير الإدارة العامة، فصل أبريل - أكتوبر 2002.

مواقع إلكترونية:

- httpLwww.un.org/events/wssd/statements/sga.htm.

محاكمة العولَمة

الجزء الثاني

آثار العولمة

الجزء الثالث

نحو إعادة التوطين

ترجمة وتقديم

د. رجب بو ديوس

إشراف:

إدوارد كولد سميث - جيري ماندير



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

العولمة كارثة، اجتماعياً، بيئياً واقتصادياً. هذا الجزء من محاكمة العولمة يواصل البرهان على ذلك. إذ بدأت ارهاصات العولمة عندما راجت سياسات التطور الاقتصادي، خلال الأربعين سنة الأخيرة. التطور كان هدف حكومات العالم. فإلى ماذا قاد؟ لقد أمكن الاعتقاد في التطور، مع إبداء الأسف، بدون انقطاع، عن اخفاقاته، التطور بهر المجتمعات في الشمال، ونقل العدوى إلى مجتمعات الجنوب، حتى صار تعويذة سحرية ضد كل الأمراض. ومع أن هذه المرحلة انتهت، لكن مازال هناك من يفكر كما لو أن النمو سوف يخلق فرص عمل للعاطلين، كما لو أن الديون العالمية ستسدد، كما لو أن العولمة يمكنها أن تصنع الازدهار للجميع. هذه العقيدة في التطور قادت اليوم إلى البؤس، والبطالة وكوارث بيئية، وتفاقم الفقر واللاأمان، والأمراض وسوء التغذية لغالبية سكان الأرض، من الشمال كما من الجنوب.

ندوة العدد

ندوة الديمقراطية والتنمية

ندوة نظمتها:
أمانة تحرير مجلة دراسات

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية

يعلن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بالجماهيرية العظمى رغبته في تلقي طلبات المشاركة والمساهمة في النشاطات العلمية والبحثية التي تديرها برامجه الخاصة بالدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعتزم البرامج البحثية والدراسية بالمركز تنفيذ الخطة التالية:

أ) نشر مخطوطات وإنجاز رسائل الماجستير والدكتوراه في المجالات التالية:

1- الكتاب الأخضر وإنهاء الصراع.
2- توسيع قاعدة الملكية وفاعلية النشاط الاقتصادي.
3- منظمة التجارة العالمية واقتصادات الدول الأفريقية والعربية.
4- الضرائب في المجتمع الجماهيري.
5- الدولة والنشاط الاقتصادي في المجتمع الجماهيري.
6- أنماط الملكية والنشاط الاقتصادي.
7- تقييم الأداء في الإدارة الشعبية.
8- الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.
9- الديمقراطية وتحديات العولمة.
10- القيم الديمقراطية في الثقافة الأفريقية.
11- نظرية الفضاءات.
12- الاندماج والتكامل في أفريقيا.
13- التشريعات الوطنية وحقوق الإنسان.
14- النموذج الجماهيري وتحديات العولمة.
15- الإنتاج الفكري لمعمر القذافي: دراسة لموقعه في الفكر العالمي المعاصر.
16- المنهج في النظرية الجماهيرية.
17- الإدارة الشعبية للسياسة الخارجية.
18- نموذج صناعة القرار الشعبي: دراسة ميدانية.
19- حقوق الإنسان في عصر العولمة: أصالة المساهمة الجماهيرية.
20- مستقبل النظام العالمي: رؤية جماهيرية.
21- الهوية والعولمة: رؤية جماهيرية.
22- العولمة.
23- حقوق الإنسان.
24- القانون الدولي وهيمنة النموذج.
25- صناعة القرار في المجتمع الجماهيري.
26- الفكرة الديمقراطية والحكومة الإلكترونية.
27- الحضارات: حوار أم صدام.
28- الإرهاب.

هاتف: 3403691 بريد مصور: 3403586
صندوق بريد: 80984 زاوية الدهماني - طرابلس
بريد إلكتروني: info@greenbookstudies.net

ندوة الديمقراطية والتنمية

نظمت أمانة تحرير
مجلة دراسات ندوة تحت عنوان

الديمقراطية والتنمية

وذلك بقاعة الاجتماعات بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس على تمام الساعة 6.30 من يوم الأربعاء 16. 06. 2004

شارك فيها كل من:

أ. د. إبراهيم أبو خزام
د. علي الماقوري
أ. موسى الأشخم

مجلة دراسات:

باسم أمانة تحرير مجلة دراسات نرحب بالحضور الكريم، وأشير إلى أن هذه الندوة تطرح للنقاش والحوار موضوعاً غاية في الأهمية، وثمة تساؤلات عديدة تطرح لتحديد طبيعة هذه العلاقة. أهمها هل الديمقراطية شرط ضروري لقيام التنمية؟ أم العكس هو الصحيح أي أن التنمية شرط ضروري لقيام الديمقراطية..؟

لتناول هذا الموضوع نقترح عدة محاور تتناول بالبحث والدراسة طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية توزعت كالتالي:

المحور الأول-
الديمقراطية المفهوم والممارسة.

المحور الثاني-
الديمقراطية والعولمة.

المحور الثالث-
التنمية المفهوم والممارسة.

المحور الرابع-
التنمية والعولمة.

المحور الخامس -

علاقة الديمقراطية بالتنمية.

كما نرى انه ليس بالضرورة التقيد الحرفي بالتسلسل الذي وردت عليه هذه المحاور، فللأساتذة المشاركين في هذه الندوة حرية البدء بأي محور وحرية الانتقال إلى غيره، إضافة إلى أنه بالإمكان إضافة محاور جديدة أو إجراء اية تعديلات على المحاور السابقة.

ونبدأ أعمال هذه الندوة بإحالة الكلمة إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو خزام ليتناول المحور الأول فليتفضل.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

في البداية أتوجه بالشكر لمجلة دراسات لاستضافتها إياي للمرة الثانية، في نشاطاتها وندواتها فخلقت لي بذلك تواصلا مع القراء والمثقفين، كما يسعدني المساهمة في هذه الندوة التي تركز على موضوع مهم وحيوي جداً لم يطرح للنقاش بشكل كبير وواسع، عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. ومنهجيا يجب تناول التعريفات أولا حتى نصل إلى اتفاق، فكما هو معروف وكما يقولون إن مأساة السياسة هي عدم الاتفاق على المصطلحات، ومصطلح الديمقراطية من بينها، فلا يوجد اتفاق على مدلوله حتى الآن وعلى الأقل في تاريخ القرن العشرين.

ما هي الديمقراطية..؟ هذا هو السؤال الجوهري، فالادعاءات كثيرة فيما يخص الديمقراطية، فالواقع أنه ليس هناك نظام في العالم، رغم تباين هذه الأنظمة واختلافها كليا، لكن لا أحد يدعي أنه يعمل بالمخالفة لهذا المفهوم، إن هذا الأمر يدل على شيء جوهري وهو أن الديمقراطية نظام صالح، فما هي الديمقراطية..؟ إن لدينا في الجماهيرية مفهومنا الخاص للديمقراطية، أما على المستوى العالمي فليس هناك اتفاق على مفهومها، الديمقراطية في جوهرها تعني النظام الذي يتيح أوسع مشاركة ممكنة، فجوهر الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يتيح المشاركة لكافة المواطنين إذا أمكن؟ أما طرق وأساليب هذه المشاركة فلا يمكن الاتفاق عليها في الوقت الحاضر. إذن هذا هو مفهوم الديمقراطية الذي يمكن التحدث عنه، إن السؤال نفسه يمكن طرحه عن مفهوم التنمية، فهو أيضاً محاط بالكثير من الغموض واختلاف وجهات النظر فما هي التنمية، هل هي تطور المجتمع ماديا، أم أن التنمية عملية شمولية تعني الفرد والدولة؟

أنا أفهم التنمية على أنها عملية شمولية تستهدف تنمية الإنسان والدولة والأمة، في مختلف مجالات الحياة هذا هو التعريف الذي يمكن الاتفاق عليه، فبعض الدول يعتقد أنها حققت قدراً من التنمية، لكنها في الواقع لم تنجح إلا في تحقيق جانب واحد، إما نتيجة لوفرة مادية، وإما نتيجة لتوجه نظام ما، قد تحصل تنمية في جانب واحد هو محور اهتمام هذا النظام وهذه تنمية خادعة، التنمية الحقيقية التي

نتحدث عنها هي عملية شمولية مادية وروحية وأخلاقية وفنية وثقافية، فالقاعدة التي أتبعها في فهم التنمية. هي شموليتها، والواقع أن الانحطاط، وهو الصورة المقلوبة للتنمية، يتصف بالشمولية أيضا.

أ. موسى الأشخم:

أي أن التنمية عملية تغيير حضاري شامل كما يتناولها الاستاذ/د. إبراهيم أبو خزام ولا تقتصر على التنمية الاقتصادية أو على الجوانب الاقتصادية للتنمية والتي ترتكز لدى الاقتصاديين في الغالب على الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر الزمن.

ا. د. إبراهيم ابو خزام:

نعم هي تغيير حضاري شامل، هناك بعض الدول عبر التاريخ استطاعت تحقيق التنمية في جانب واحد، نتيجة لتوجهات النظام، خذ مثلا ما حصل في أوائل القرن الماضي، وفي الثلث الأول منه، حصل نمو كبير في الجانب العسكري الصناعي في ألمانيا، توجهت الدولة للعسكرة وأصبحت قوة ضاربة لكن هل يمكن القول بأن هناك تنمية شاملة حدثت في ألمانيا، كما أن هناك دولا غنية جدا كدول الخليج، حصل فيها تطور مادي كبير جدا من بناء وطرق ووسائل الاتصالات ورفاهية في الحياة، فهل حققت هذه الدول تنمية بالمعنى الحقيقي للكلمة..؟ الحقيقة أن هذه التنمية خادعة وليست حقيقية، رغم العمران والتطور المادي ورفاهية الحياة لأن ما ينقص هذه التنمية هو عملية بناء الإنسان بشكل صحيح.

فالتنمية عملية شمولية لابد أن تنهض أولا بالإنسان. وهناك نماذج كثيرة لدول حصل بها نمو، وعند تحليل هذا النمو نكتشف زيفه رغم مظاهر الرقي المادي، فدول الخليج مثلا حصل بها تطور مادي كبير لاشك في ذلك، لكن المرأة مازالت ممنوعة مثلا من قيادة السيارات أو المشاركة في الانتخابات أو التصويت ومازالت تعيش أسيرة شروط معينة يفرضها المجتمع، حتى أنها لا تستطيع الخروج إلى الشارع أحيانا، وفي الجامعة تفصل النساء عن الرجال، ومنذ يومين كنت أراقب مؤتمرا في السعودية يتناول المرأة ودورها في المجتمع الإسلامي، فوضعوا النساء في قاعة والرجال في قاعة أخرى، وهذه هي الإشكالية الأولى التي أثيرت في المؤتمر، لاحظ مقدار تخلف المجتمع رغم رفاهيته وتطوره الظاهري.

هذه المجتمعات لا يمكن أن نقول عنها إنها حققت التنمية، فالتنمية بها ليست عملية شاملة لأن التنمية تطور روحي ومادي وأخلاقي وثقافي فني أدبي .. إلخ، والتنمية دائما عملية شمولية، أعتقد هذين المفهومين في نظري اللذين يمكن التحدث عنهما. إذن نخرج الآن من عالم المفاهيم للتطبيق الواقعي إجابة عن سؤالك عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وباختصار شديد في اعتقادي أن هناك

تلازماً حتمياً بين التنمية بهذا المفهوم الشامل وبين الديمقراطية بالمفهوم الذي وصفته وتم الاتفاق عليه، وهذا ليس تحليلاً نظرياً ولكنه دراسة للتجربة التاريخية، فالمجتمعات التي استطاعت أن تحقق النمو، هي المجتمعات التي بلغت شوطاً طويلاً في مضمار الديمقراطية، والدول التي مازالت متخلفة لم تقطع هذا الشوط في مضمار الديمقراطية. وأنا أعتقد أن مفتاح النهوض والتنمية هو إصلاح النظام السياسي في اتجاه الديمقراطية. فهذه في نظري هي الخطوة الرئيسية للتنمية.

فهناك حقيقة أن الغرب متطور اليوم بكل معنى الكلمة، أنه تنموياً بلغ مرحلة عالية جداً ومهما انتقدنا الغرب، ومهما كانت لنا مآخذ عليه. فلاشك أن الغرب بلغ درجة عالية من التطور والتنمية، وهذا لم يحصل في تاريخ الغرب إلا بالدخول في مرحلة الديمقراطية، ومع أن لنا وجهات نظر في الديمقراطية الغربية، إلا أن الديمقراطية في الغرب نجحت في تحقيق قفزة تنموية واسعة، فالعالم الغربي مهما كانت الانتقادات الموجهة له، فإنه قطع شوطاً طويلاً في مسألة الديمقراطية. وهذا في تقديري هو الذي صنع التنمية التي يعيشها الغرب اليوم. وإذا رجعنا إلى التاريخ فإن نهضة الغرب بدأت في القرنين السابع عشر والثامن عشر متزامنة تاريخياً مع ظهور أفكار الديمقراطية، ومع ازدهار الفكر والفلسفة. إن المجتمع الأمريكي أيضاً، يصلح كمثال فمنذ إعلان الاستقلال وظهور الديمقراطية بدأت عملية التنمية .. إن الحضارة العربية تأتي من بعيد لتدعم هذا الاستنتاج فانبعاث الدين الإسلامي انطوى على رسالة إصلاحية في الجانب السياسي، ومنذ هذا الانبعاث بدأت عملية تنمية شاملة نجحت في نقل الإنسان من حال إلى حال واستطاعت بناء دولة وحضارة دامت عدة قرون.

أ. موسى الأشخم:

دعنا نعود إلى التساؤل المتعلق بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وما إذا كانت الديمقراطية أنجح في تحقيق التنمية أم أن الديكتاتورية هي الأنجح؟ فحين يستدعي المرء من التاريخ بعض التجارب التي فشلت فيها الديمقراطية في صناعة تنمية اقتصادية، أو صناعة إمبراطورية. فالديمقراطية في أثينا لم تصنع مثلاً ما صنعته الإمبراطورية الرومانية رغم أن الإمبراطورية الرومانية -لو حكمنا عليها قيمياً- هي أدنى من ديمقراطية أثينا، وأيضا حتى تجربة الإمبراطور الإسكندر المقدوني الذي كاد يغزو العالم فالتجربة المقدونية ليست تجربة ديمقراطية، وأيضاً أغلب التجارب في العالم المعاصر فالبعض يرى بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معه في ذلك أن التجربة الماركسية في الاتحاد السوفيتي تجربة غير ديمقراطية، وأن أمناء اللجان المركزية، أو قادة الاتحاد السوفيتي بها كانوا في منتهى الفردية

والديكتاتورية، ومع ذلك سجل الاتحاد السوفيتي معدلات عالية من النمو، لكنها في نفس الوقت تدان من ناحية الديمقراطية فهي تجربة ديكتاتورية غير أنها نجحت في تحقيق معدلات نمو عالية، أو في تحقيق التنمية..؟

أ. د. ابراهيم أبو خزام:

شكرا على هذا التساؤل، وهذا يرد في ذهني أيضا، وأنا أخالفك بعض الشيء أو أكثر من بعض الشيء، فإذا أخذنا التنمية بالمفهوم الذي ذكرته، يعني بالمفهوم الشمولي، فكلما اتسعت الديمقراطية، كانت عملية التنمية متكاملة بشكل أكبر، وذكرت في ذلك مثالين، مثال أثينا، ومثال روما، أثينا بالتأكيد كانت ديمقراطية واسعة، أما روما فقد كانت أقل ديمقراطية، لكن ماذا تركت أثينا، وماذا تركت روما..؟ باعتقادي أن ما تركته أثينا من نهضة تحققت في عصر الديمقراطية تتجاوز ما تركته الإمبراطورية الرومانية بكثير، اذا أخذنا التنمية بالمفهوم الشمولي، دعني أعطي بعض الأمثلة، حقيقة كثير من الناس لا تعرف بدقة ماذا تركت الحضارة اليونانية، في الفلسفة ماذا تركت أثينا، وماذا تركت روما، في ميدان الفكر السياسي، ماذا تركت أثينا وما تركت روما، وفي الأمجاد الحربية ماذا تركت أثينا، وماذا تركت روما..؟ إن أية مقارنة منصفة تكشف التفوق الأثيني بشكل واضح.

أما في مجال النهوض المعماري فهناك نوع من التعادل والدليل على ذلك المدن الأثرية الموجودة في كل مكان تشير إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، فالحضارتان تركتا في هذا المجال أثرا كبيرا، ولكن ماذا تركت الحضارة الرومانية في ميدان الفكر والفلسفة والثقافة؟ باستثناء شيشرون مثلاً؟ بينما الحضارة اليونانية تركت سقراط وأفلاطون وأرسطو.. وغيرهم، أين المسرح الروماني؟ أين هو نتاجها في الأدب والفن والمسرح وفي كل المجالات، أما على مستوى الانتصارات العسكرية، وكما هو مذكور في الكتب التاريخية، فإن أعظم الانتصارات العسكرية تحققت في العصر الديمقراطي اليوناني، وهناك أشهر معركتين في التاريخ الغربي على الأقل، هما معركة ماراثون التي يخلدها سباق الماراثون الحالي، ومعركة سلاميس البحرية وهي أشهر معركة بحرية في التاريخ القديم، كما تركت أثينا أعظم تراث فكري إنساني حتى اليوم. ومصطلح الديمقراطية الذي نتحدث عنه اليوم، هو مصطلح يوناني لم يجد العالم إلى الآن بديلاً له. أما الديكتاتوريات فلم تترك إلا القليل، ولم تتحقق النهضة أو التنمية الشاملة، وعلى سبيل المثال الفراعنة ماذا تركوا...؟ هذه الديكتاتورية صنعت نهضة ليست شمولية، فنحن نرى الأهرامات وهي تدل على نهضة معمارية، لكن ما هي فلسفة الهرم وما هو معناه، إنه مجرد قبر امبراطوري ولا ينطوي على أية رسالة إنسانية، وحتى نظام التحنيط الذي برع فيه الفراعنة كان بهدف حفظ أجساد الملوك وليس عامة الناس.

أ. موسى الأشخم:

أحد الشعراء المصريين وصف الأهرامات على أنها (شواهد ذل).

أ.د. إبراهيم أبو خزام:

نعم هي شواهد ذل، أين ثقافة الفراعنة؟ أين هم الفلاسفة أين الشعر الفرعوني؟ أين المسرح؟ النظام والقانون والمؤسسات؟ لا شيء من ذلك.. فلو لم يحدث تصادم بين الفراعنة وبين الانبياء والرسل لما ذكرهم القران الكريم... لقد أصبحت كلمة فرعون رمزا للاستبداد في عقل عامة الناس.

باختصار الديكتاتورية قد تصنع تنمية زائفة، وليست تنمية حقيقية، فالتنمية هي الشمول كما حددتها مسبقا، الشمول الذي يعني النهوض في مختلف مجالات الحياة.

أ. موسى الأشخم:

وماذا عن المثال الروسي..؟

أ.د. إبراهيم أبو خزام:

نعم المثال الروسي كغيره من الدكتاتوريات لم يستطع تحقيق التنمية بالمعنى الشامل وهو لم ينجح إلا في المجال العسكري، ولكن ماذا بشأن الحياة في روسيا مقارنة بالغرب، ما تأثير الثقافة الروسية في العالم اليوم؟ أين الفن الروسي؟ فالمثال الروسي خلق تنمية عابرة، وإلى حد ما زائفة وفي اتجاه واحد هو الاتجاه المادي العسكري فقط، أما الجانب الروحي فكان خاويا بتقديري، فالشيوعية مثلها مثل الفاشية والنازية، هتلر وموسليني - عبأوا الدولة في اتجاه واحد فقط فخلقت تنمية غير متوازنة، سرعان ما انهارت. وأيضاً مثال العراق وما يقال عن صدام حسين وتوجهاته العسكرية حيث عبأ الدولة في هذا الاتجاه، ومنذ ذلك الوقت توقف الإبداع العراقي، فلم يظهر الشعراء العظام ولم يظهر الفنانون الكبار، كما لم تزدهر الثقافة إلا من العراقيين الذين فروا خارج الوطن. الديكتاتورية عرجاء في توجهاتها عرجاء لأنها تتجه في اتجاه واحد.

أ. موسى الأشخم:

أنا أعترف وأسلم مع أ.د. إبراهيم أبو خزام بأن الإرث الثقافي لأثينا كان أرثا كبيرا ولا يقارن بالإرث الثقافي الروماني، بل يذهب البعض إلى القول بأن روما رغم أنها غزت عسكريا أثينا، فإن أثينا غزت روما ثقافيا، وقلبت مقولة ابن خلدون الشهيرة المغلوب مولع بتقليد الغالب لتحيلها إلى أن الغالب مولع بتقليد المغلوب فالغالب الروماني ولع بتقليد المغلوب الأثيني.

ولكن ماذا عن انتصار الحضارة الرومانية..؟ فالديكتاتورية غزت الديمقراطية وسجل التاريخ انتصاراً عسكرياً غزت فيه الإمبراطورية الرومانية أثينا الديمقراطية.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

يجب أن نعيد قراءة التاريخ، الديمقراطية اليونانية استمرت لمدة خمسة قرون متوالية. وهي تقوم وتنتصر ضد كل خصومها في ذلك الوقت، وحرب البلوبينز المعروفة في التاريخ هي صراع بين الديمقراطية، وأعداء الديمقراطية من الفرس والاسبرطيين، وكما هو معروف فصراع اثينا كان دفاعا عن الديمقراطية، أما اسبرطة فكانت رمزا للدكتاتورية. وإلى اليوم مازال المثال الاسبرطي مثالا للنموذج السياسي الصارم الذي خلق أيضا تنمية في اتجاه واحد متمثلة في القوة العسكرية الصارمة.

بينما الحضارة اليونانية استمرت خمسة قرون من القرن السابع ق.م إلى الثاني ق.م تقريبا، ولم تسقط إلا بعد خمسة قرون، وهذه هي طبيعة النظم والحضارات فهي تولد وتزدهر ثم تنحدر وتموت، فالديمقراطية اليونانية في تقديري، وأنا درست موضوع هذه الحضارة، سقطت لأنها أدت دورها ورسالتها وتفسخت مثلها مثل أية حضارة اخرى فلكل أجل كتاب. وعندما جاء عصر الإمبراطورية الرومانية كانت أثينا على وشك السقوط بشكل ذاتي بسبب شيخوخة هذه الحضارة. وقد يحصل تاريخيا أن تتغلب الديكتاتورية على الديمقراطية بشكل مؤقت وهذا الأمر كثيرا ما يحصل، فهتلر مثلاً اكتسح أوروبا، وهناك كتاب معروف لرئيس تشيكي سابق ادوارد بنيش (هذه هي الديمقراطية) يلوم فيها الديمقراطية لأنها لم تستطع مواجهة الديكتاتورية أي ديكتاتورية هتلر، ويقول: لو أنني كنت أحكم بنظام دكتاتوري وليس ديمقراطيا لربما كنا قادرين على المقاومة. فهذه رؤية، ولكن دائما الديكتاتوريات تنتصر بشكل عارض ومؤقت ولا تبقى في التاريخ، ونحن نحكم على الأشياء بنتائجها التاريخية، فروما وإن انتصرت على أثينا، ودمرت هذه الحضارة وأوجدت نموذجا آخر للحكومة والسيادة وحضارة أخرى، لكن ماذا تركت هذه الحضارة..؟ والديمقراطية الإسلامية أيضا مثال لذلك فالإسلام في جوهره نظام ديمقراطي ساد وانتشر، دعم أمما كثيرة وسادت الحضارة الإسلامية لمدة ثمانية قرون ثم انهارت بحكم الشيخوخة، ومن ثم أية ديكتاتورية يمكنها التغلب عليها، ولكن ماذا تركت الحضارة الإسلامية، وماذا ترك من تغلب على هذه الحضارة فيما بعد..؟

أ. موسى الأشخم:

نخلص من هذا إلى القول بأن القيم التقدمية والعلاقات العادلة والديمقراطية هي التي تنتصر في النهاية، أما العلاقات الظالمة والدكتاتورية حتى لو اكتسبت الجولة، أو كسبت المعركة فلا تستطيع اكتساب التاريخ.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

دعني ألخص القول في جملة قصيرة جداً، دعاوي الحق هي دائماً الرابحة في التاريخ، ابدأ بالأديان والإيديولوجيات، فليست هناك دعوة حق لم تربح التاريخ، فموسى عليه السلام انتصر وربح التاريخ مع الفراعنة لأنه دعوة حق، والمسيح عليه السلام ربح التاريخ، رغم أن اليهود صلبوه أو شبه لهم، والدعوة المحمدية ربحت التاريخ، وكذلك الإيديولوجيات الديمقراطية ستربح التاريخ لأنها دعوة حق.

أ. موسى الأشخم:

القرآن الكريم أيضاً عبر عن ذلك حين قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

{وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون}

صدق الله العظيم

وهو يعني بذلك الحضارات، إذن الحضارات تنتهي حين يتفشى فيها الظلم.

مجلة دراسات:

ننتقل الآن إلى الدكتور علي الماقوري فليتفضل بالحديث.

د. علي الماقوري:

في البداية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مجلة دراسات على دعوتها إياي للمشاركة في هذه الحلقة التي تتناول موضوعاً أعتبره مهماً جداً، وقد شد اهتمامي منذ فترة ليست بالبعيدة موضوع قد يعتقد البعض أول وهلة بأنه موضوع بسيط وأن إمكانية تحديده والسيطرة على محدداته ممكنة.

بقدر ما أقر بصعوبة هذا الموضوع وتشابكه، وأن تناوله بالشكل المطلوب وعرض الأدبيات المتعددة التي حاولت حل هذه الإشكالية يتطلب مساحة زمنية كبيرة تتجاوز ما هو مخصص لهذه الندوة الصحافية، فإن موضوع هذه الحلقة يتطلب أكثر من ندوة صحافية بل يتطلب ندوة علمية كبيرة قد تنظمها المجلة أو المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر أو أي مؤسسة علمية بحثية أخرى داخل الجماهيرية، وبالمناسبة مجلة دراسات تعلم بأنه هناك جهد كبير وتصور علمي ناضج لإقامة ندوة دولية حول الديمقراطية والتنمية لهذا اقترح على المجلة ومن خلالها إعادة الروح إلى المشروع المشار اليه ودراسة إمكانية تنظيم الندوة خاصة وأن مجلة دراسات في الفترة الأخيرة قد بدأت تتطور بشكل ملحوظ وتشق طريقها نحو الانتشار على المستوى المحلي والعربي.

ويزداد هذا الإلحاح عندما يلاحظ الاهتمام الكبير الذي توليه المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية خلال الفترة الأخيرة موضوع الديمقراطية والتنمية، وذلك في إطار الاستجابة للاختناقات والاخفاقات التي تشهدها عمليات التنمية في الدول النامية بشكل خاص سواء كانت تلك

التي اعتمدت المنهج الليبرالي الغربي وتبنت أطروحات نظرية التحديث والعصرنة في عملية التنمية الاقتصادية، أو تلك التي اعتمدت المنهج الشمولي القائم على التخطيط المركزي وقوة الدولة في السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي.

ففي حين لم ينتج عن التطبيقات للتوجه الأول لعملية التنمية إلا التهميش وتجذر التخلف وتفاقم درجة الاعتماد على العالم الخارجي وانتشار الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تجسدت في تزايد معدلات البطالة وارتفاع مستويات التضخم، ومعاناة الفقر والجوع والحرمان وعدم الشعور بالأمان وغيرها من المآسي والمصائب.

فإن اعتماد المنهج التنموي القائم على تدخل الدولة وسيطرتها على النشاط الاقتصادي في اطار التخطيط والتوجيه المركزي قد أدى إلى بناء اقتصادات هشة، فلم ينعم مواطنو هذه الدول التي تبنت هذا المنهج بنتائج الجهود التنموية بل عاشوا في ظلها محرومين ومهمشين دون مراعاة لقيمتهم وقيمهم.

لذلك يلاحظ وبشكل جلي أن المواطن في كلتا الحالتين كان هو الضحية، وأن القاسم المشترك بين النموذجين يكمن في المعاناة المزدوجة، معاناة الفقر والجوع والتخلف والاعتماد على العالم الخارجي، ومعاناة التهميش والبطش والاضطهاد والتجاهل واللامبالاة من قبل أنظمة الحكم السائدة، لهذا فإن ضرورات التعامل مع نموذج تنموي مناسب يحترم فيه الفرد ويتم في ظله تجاوز المآسي والإخفاقات والإحباطات ويمكن أفراد المجتمع من السيطرة على عملية التنمية وتوجهها لخدمة مصالح أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم، قد أصبحت تفرض نفسها بشكل جلي ودون أي تردد وهو ما يعني ضرورة تبني نموذج تنموي يكون فيه الإنسان الوسيلة، والهدف، ومن هذا المنطلق بدأت ضرورات التعامل مع الإشكالية بطرفيها التنمية والديمقراطية موضوع نقاشنا لهذا اليوم.

أ. موسى الأشخم:

أود الانتقال إلى نقطة أخرى، أو التحدث عن الموضوع من زاوية أخرى، تتمثل في أثر السوق على الديمقراطية والتنمية، وأطرح هذا التساؤل:

هل السوق ينتج المساواة أم ينتج التفاوت؟ وبمعنى آخر مع أي نوع من الأسواق نتعامل سواء ونحن نحقق التنمية، أم ونحن نحقق الديمقراطية؟

يرى الليبراليون أن السوق الرأسمالي، أو اقتصاد السوق هو العمود الفقري للديمقراطية النيابية، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية دون الاستناد إلى اقتصاد السوق. ولكن دعنا نرى ما إذا كان هذا السوق ينتج التفاوت، أم ينتج المساواة.

في الواقع السوق الذي وضعه آباء الاقتصاد السياسي. ووصف بسوق المنافسة الكاملة، هذا السوق يمكن التسليم بأنه قد ينتج المساواة، أو

على الأفق يقترب منها، ولكن الأسواق تنحصر بعد تماماً عن سوق المنافسة الكاملة، وتتجوز سوق المنافسة الاحتكارية لتقترب من سوق احتكار القلة، الأمر الذي ينتج التفاوت، ولا ينتج المساواة ومن ثم عند تفاوت الدخول، وتفاوت القوة الاقتصادية بين أرباب العمل والعمال تكون الديمقراطية صورية، ولا يدخل المجلس النيابي إلا الذين يستطيعون كسب معارك السوق، وعليه فالسوق هو الذي ينتخب النائب في البرلمان في الديمقراطيات التقليدية، او في الديمقراطيات النيابية، والسوق هو الذي يحدد من يكون رئيس الحكومة، أو من يكون رئيس الجمهورية. فالذي يحسم معارك السوق، هو الذي يتمكن من حسم معارك الوصول الى البرلمان، أو الوصول إلى المقاعد الوزارية او مقعد رئيس الدولة أو الجمهورية في النظام الرئاسي، وتظل الديمقراطية صورية مادام هناك تفاوت كبير في الثروات.

شكلياً ثمة انتخابات حرة وبرلمان، وثمة حق المشاركة في الحياة العامة، ومراعاة لحقوق الإنسان، وثمة ديمقراطية، كل هذه الأمور لا تغادر مواثيقها عندما يكون هناك تفاوت في الثروات، وتفاوت في القوة، فقوة المساومة بين الأفراد سواء كانت اقتصادية، أو سياسية حين تكون متباينة ومتفاوتة إلى حد كبير، لا يستقيم الحديث عن الديمقراطية في ظل اي نظام سياسي، بما في ذلك سلطة الشعب، والمثال الذي ذكره الكتاب الأخضر يعبر عن هذه المعضلة " هذه الديمقراطية الحقيقية من الناحية النظرية، ولكن في الواقع الأقوياء دائماً يحكمون " هذه المقولة للأسف طالما فهمت خطأ، وتعبيراً عن طوباوية النظرية الجماهيرية، التي تعبر في تقديري عن مسألة التفاوت في القوة التي تنتج عن السوق، فصوت رب عمل واحد داخل المؤتمر الشعبي، أقوى من أصوات آلاف العمال الذين يعملون لديه، لأنه يتحكم في حاجاتهم، وأرزاقهم، ويدفع أجورهم، وعليه حين يرفع يده لصالح قرار ما في المؤتمر الشعبي الأساسي، سيضطر آلاف العمال الذين يعملون لديه إلى رفع أيديهم معه، وإلا فسيخسرون وظائفهم في مؤسسته الاقتصادية، بنفس القياس، الذي يمتلك القوة، هو الذي يستطيع الوصول إلى البرلمان، ويستطيع تمويل دعايته الانتخابية سواء للوصول إلى المقاعد البرلمانية، أو الوصول إلى المقاعد الوزارية، أو رئاسة الدولة، بينما الفقير لا يستطيع الوصول إلى تلك المقاعد، فهو لا يملك إلا الوقوف في الطابور لوضع ورقة في صندوق الاقتراع، لاختيار السيد أو السادة الذين هم دائماً من الأغنياء والذين يحسمون معركة السوق لصالحهم، وليس لدى الفقير إلا اختيار سادته من بين الأغنياء، ولا يمكن له أن يحلم بأن يصل إلى البرلمان وحتى حين يصل ذوو الدخل المتوسط، أو ذوو الدخول المحدودة إلى البرلمان، يمول الأغنياء دعايتهم الانتخابية، ومن ثمّ لن يعبروا عن وجهات

نظرهم، بقدر ما يعبرون عن وجهات نظر الأغنياء الذين مولوا دعايتهم الانتخابية، ليدافعوا ويترافعوا عن مصالح الأغنياء في البرلمان. ولعلها ليست من قبيل المصادفة أن يكون أغلبهم من المحامين، ونتاح للأغنياء فرصة الالتفات إلى المعركة الأهم، وهي معركة السوق. اذن حين ينتج السوق عدم المساواة ويحصل رب العمل على نصيب الأسد من عوائد العملية الانتاجية، ويترك للعمال الفتات، هذا الكلام قيل فيه الكثير، سواء في قانون فائض القيمة أو في قانون حد الكفاف، تكون الديمقراطية صورية، وحقوق الإنسان تظل صورية في ظل إنتاج عدم المساواة في السوق، بالاضافة إلى أنه حين ننتقل إلى مسألة التنمية نجد انها أيضا لم تكن إلا لصالح الأغنياء في ظل اقتصاد السوق. بالضرورة التنمية التي ترتكز على السوق الاحتكاري الرأسمالي لا تؤدي الى توسيع دائرة الملكية، بل تؤدي إلى تركيز الملكية بحكم قانون المنافسة، المؤسسة الأقوى تستطيع طرد المؤسسة الأضعف من السوق ويتحول السوق من سوق منافسة كاملة الى سوق منافسة احتكارية، ومن ثم الى سوق احتكار القلة. الماركسيون طرحوا فكرة التخطيط المركزي كحل، ولكن في تقديري أن هذا الحل خاطئ، لأن الماركسية كنظام دفعت بالاحتكار إلى الذروة، عندما احتكرت الدولة السلطة والثروة، ولذلك فهي أسوأ نماذج الاحتكار، لأن يدا واحدة احتكرت كل هذه المقومات جميعاً، وفي تقديري هذا ما يفسر سرعة انهيار النظام الماركسي، بصورة أسرع من النظام الذي يعتمد على اقتصاد السوق. إذن الحل في تقديري يتم بالاقتراب من سوق المنافسة الكاملة، وهذا الاقتراب لا يأتي إلا عن طريق الطرح الجماهيري الذي يحطم الاحتكار، ويوسع من دائرة الملكية وذلك بالتوسع في إنشاء المنشآت والتشاركيات العديدة، وأيضا عن طريق إلغاء علاقة الأجرة، وإحلال الشراكة محلها، الأمر الذي لا يؤدي إلى الاحتكار فالفرد الذي يعمل بجهده يزداد دخله وفق متوالية حسابية، لكن حين تتاح له الفرصة ليستغل جهد الآخرين يزداد دخله بمتوالية هندسية وبالتالي ينتج التفاوت والاحتكار.

إذن الطرح الجماهيري في تقديري أحد أهم المكتسبات التي ينتج عنها إصلاح السوق والاقتراب من سوق المنافسة الكاملة، والحيلولة دون صناعة التفاوت والاحتكار من جديد، ومن ثم تحدث تنمية متوازنة لصالح أفراد الشعب جميعا وليس لصالح الأغنياء فقط، وتحصل ديمقراطية حقيقية، وليست ديمقراطية صورية.

وختاما دعني انتقل الآن إلى تساؤل آخر.. ما علاقة الاشتراكية بالتنمية..؟ وهو قريب من التساؤل السابق.. هل الدكتاتورية تنجح في صناعة التنمية أم العكس الديمقراطية هي التي تنجح في صناعتها..؟

الواقع أن الاشتراكية تعمل إلى حد كبير على تضييق التفاوت والهوة بين الدخول، وترفع من معدلات الاستهلاك، فالجماهيرية مثلا سجلت أعلى معدلات استهلاك في العالم، نتيجة للتقارب في الدخول، الأمر الذي جعل من كل ليبي قادر على اقتناء أية سلعة من السلع، على سبيل المثال لا الحصر كل عائلة لها تقريبا سيارة، فالتقليل من التفاوت في الدخول يرفع من معدلات الاستهلاك ويجعله أفقيا، بدلا من كونه رأسيا بينما في بلد نامي ما يعتمد على اقتصاد السوق وفق النموذج الغربي وينتج التفاوت فإن نسبة من يقتنون السيارات فيه لا تتجاوز 10% من الإجمالي لعدد السكان.

بينما ترتفع معدلات الاستهلاك والميل الحدي إلى الاستهلاك على حساب الادخار، وعلى حساب توفير الظروف الملائمة لصناعة التنمية في الدول التي تنهج الاشتراكية. وعلى نحو خاص في بلدان تعتمد على الاستيراد في تلبية الزيادة في الطلب الاستهلاكي وهذا في تقديري سؤال في غاية الأهمية ويحتاج إلى نقاش.

د. علي الماقوري:

قبل البداية في تناول إشكالية العلاقة بين الاشتراكية والتنمية لديّ تعليق على ما قدمه الأستاذ موسى عندما حاول الربط بين الاشتراكية وتطبيقاتها، والتوسع في الاستهلاك وآثاره السلبية في مدخرات الأفراد وتمويل عملية التنمية، لهذا وفي إطار الالتزام بالموضوعية والحرص على تسمية الأمور بمسمياتها ولتفادي ممارسة التجني فإنني أرى أن التوسع في الاستهلاك الذي حدث في السنوات الماضية في ليبيا لم يكن نتيجة للتطبيقات الاشتراكية السليمة كما وردت في الفكر الجماهيري، بقدر ما كان توجها استهدفته الدولة لدوافع اجتماعية وأخلاقية كان الغرض منها الرفع من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وتعويضهم عن الحرمان الذي عانوا منه كثيرا ولسنوات كثيرة، وقد ساعد على ذلك بالطبع الوفرة في الموارد المالية وارتفاع المقدرة الاستيرادية، وقد تجسد هذا التوجه في دعم الكثير من السلع الاستهلاكية المستوردة والتدخل المباشر للحد من الارتفاع في أسعار الكثير من السلع هذا بالإضافة إلى المجانية في الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات، هذا بالطبع قد أدى إلى ارتفاع الدخول الحقيقية للأفراد وتزايد الميول الاستهلاكية على مستوى الكم والنوع وعلى حساب المدخرات.

أما عن الأثر السلبي لهذا التوجه الاستهلاكي في مدخرات الأفراد وفي عملية التنمية وإمكانات تمويلها، فنحن نعلم جميعا أنه في الفترات السابقة لم يتم التعويل على الادخار الخاص لتمويل عملية التنمية، فتلك مهمة قام بها القطاع العام وتم تمويلها بإيرادات الدولة، وذلك في إطار برنامج ثوري تنموي استهدف

تغيير أنماط الحياة على كافة الأصعدة واستهدف الجانب الاقتصادي منه تهيئة الاقتصاد للانطلاق نحو التنمية.

والنقطة الأخرى هي ملاحظة عامة قد تبدو لدى البعض بأنها خارج موضوع هذه الندوة إلا أني أرى ضرورة طرحها وهي أنه كثيراً ما يتم في الكثير من المؤتمرات واللقاءات وفي وسائل الإعلام، تقديم سياسة التمليك والتخصيص على أنها مرادف لمفهوم اتساع قاعدة الملكية، وأنا أعتقد أن في هذا نوعاً من المغالطة، فسياسة التمليك أو التخصيص لا تتجاوز كونها الآلية لمعالجة وضع سابق في اتجاه اتساع قاعدة الملكية، أي أن هناك فرقاً كبيراً بين سياسة التمليك أو التخصيص وبين اتساع قاعدة الملكية فالأخيرة في رأيي هي المرادف للاشتراكية.

أما بخصوص العلاقة بين الاشتراكية والتنمية، أرى أنه إذا كانت الاشتراكية تعني اتساع قاعدة الملكية واختفاء العلاقات الظالمة وإتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة في النشاط الاقتصادي فإن الاشتراكية وبهذا المعنى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية، وفي شكل علاقة تأثيرية تبادلية تؤدي في مجملها إلى تعظيم الإنتاج والدخل والاستهلاك، وذلك لتوفر البيئة المناسبة ولفعالية الطلب الكلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي من جانب، وتفعيل الجهاز الإنتاجي والرفع من درجة مرونته من جانب آخر، وهو ما يعني الانطلاق التدريجي نحو خلق نوع من المواءمة والتلاقي بين الإنتاج والاستهلاك. في اتجاه تفعيل العلاقة بين الاشتراكية والتنمية الاقتصادية، عندها وضمن هذه الداشرة يصبح الاستهلاك الرشيد ظاهرة صحية يمكن التعويل عليه لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحفيز الموارد الاقتصادية على الدخول في العمليات الإنتاجية، وهذا الاستهلاك بالطبع يختلف على الاستهلاك ذي التوجه الخارجي القائم على إشباع متطلبات الأفراد من الأسواق الخارجية، فهذا الأخير هو استنزاف للموارد المالية وضياع فرص تفعيل النشاط الاقتصادي، وآثاره سلبية في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويمكن أن يؤدي في مراحله المتقدمة إلى إجهاض عملية التنمية وعرقلة التوجهات الاشتراكية، وأعتقد أن هذا هو مصدر تخوف الأستاذ موسى، وأنا بالطبع على اتفاق معه خاصة إذا ما استمر الاقتصاد الليبي ضمن الاقتصادات التي تنتج ما لا تستهلك وتستهلك ما لا تنتج.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

هناك ملاحظات سريعة جداً، تحاول أن تجيب عن ثلاثة أو أربعة أسئلة فرعية. السؤال الأول والجوهري الذي يجب طرحه هو: ما مقاييس التنمية..؟

في تصوري لا يوجد مقياس واحد لعملية شمولية مثل عملية التنمية، حتى في الحياة البسيطة قد يصدق هذا المثال، فنحن نقول لتر ماء

ولكن يمكن وزنها أيضا بالكيلو أو بمقياس اخر، التنمية عملية تاريخية كبيرة وشمولية جداً، لها مقاييس شمولية، ومطروحة حتى على مستوى الأمم المتحدة في دراسة لها لتوصيف ما يعرف بالعالم الثالث، والتنمية والتخلف، فقد لجأت الأمم المتحدة الى مقاييس متنوعة، لتحديد ما إذا كان المجتمع متقدما أم متخلفا طبعا، دائما ينصرف الذهن إلى المقياس المادي، وخاصة المقياس الاقتصادي بشكل عام، التنمية إذا أمكن تبسيطها هي عملية ازدهار ورفاه ورقي في المجتمع.

لكن ما هو الازدهار، هل هو مجرد الوفرة المادية، أم أن للتنمية أبعادا أخرى، ومن جهتي اركز على الابعاد الأخرى أكثر في بعض الأحيان من التركيز على المعيار الاقتصادي، فكما قلت سابقا، هناك دول تعد بالمقياس المادي غنية جدا، إذا استخدمنا معيار متوسط الدخل وهي دول نامية جدا مثل دول الخليج كقطر، الكويت، السعودية... ولكن هل هذه الدول حققت تنمية تاريخية، وانتقلت من التخلف إلى التقدم..؟ أنا لا أعتقد ذلك فهي ماز الت دولا نامية، في الوقت الذي توجد فيه دول أخرى تبدو أفقر من حيث متوسط الدخل ومعايير مادية أخرى مثل نجح في التنمية أو لم ينجح حجم استهلاك الكهرباء والمياه وحجم استخدام الحديد والمعادن، ومع ذلك فهي أكثر في مضمار التنمية والتقدم.

إذن كيف نقوم هذا المجتمع..؟ المقياس الحقيقي في اعتقادي هو الإنسان، لأن التنمية عملية تستهدف بناء الإنسان، بكل أبعاده المادية والروحية. فاليابان مثلا دولة فقيرة في مواردها الاقتصادية لكنها خلقت التنمية، من خلال بناء الإنسان فالتنمية الحقيقية حصلت في الإنسان نفسه. هذا هو المعيار الحقيقي في نظري، درجة تطور الإنساني ذاته، والتطور في نظري لا يمكن حدوثه إلا في ظل نظام ديمقراطي فهذا النظام وحده هو الذي يدفع الإنسان نحو الإبداع والتألق أما الاستبداد فيدفع به نحو الجمود والتخلف.

أ. موسى الأشخم:

اليابانيون ركزوا على تنمية رأس المال البشري، وكذلك فعل الكيان الصهيوني رغم أن الأخير حصل على رأس مال بشري جاهز عن طريق الهجرة.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

هذا صحيح، فالمورد العظيم لكل مجتمع هو الإنسان، وهناك مثال آخر، المجتمع الأمريكي تاريخيا بنى الإنسان الذي هاجر إليه، وهذا في تقديري هو المقياس الحقيقي للتنمية، فإذا بدأنا بالإنسان بغض النظر عن كون المجتمع فقيرا في موارده أم غنيا، وفي اعتقادي أيضا لا يوجد مجتمع ديمقراطي فقير، لأن الديمقراطية عبارة عن نظام لإدارة الموارد بطريقة كفؤة لنجاح التنمية. كما ينبغي التركيز على الجوانب الروحية والأخلاقية

للتنمية لأننا إذا نظرنا إلى الفلسفة الدينية والإلهية، البعد الأخلاقي مهم جدا في التنمية، فالمجتمع الذي يتحقق فيه الازدهار المادي والرفاهية الحياتية، ويظل الإنسان مغمورا ومتخلفا، مجتمع غير نام، لأن هذا النوع من التنمية، يؤدي إلى إحداث توترات غير متوازنة بين الجوانب الروحية والمادية للتنمية، وما يحصل في السعودية في الوقت الحاضر، خير مثال على ذلك، فالمجتمع السعودي ليس به فقراء لكنه يعاني من انعدام المشاركة وهذا هو السبب الجوهري للتوتر الآن، وإذا أراد هذا المجتمع الإصلاح فلابد من إصلاح النظام السياسي، فالديمقراطية هي الحل الوحيد لمشاكل هذا المجتمع.

أود أن اجيب الان عن السؤال الذي طرحه

د. علي الماقوري:

من أين نبدأ من الديمقراطية أم التنمية..؟ حقيقة إن التجارب التاريخية التي نعرفها تدل على أن التنمية والديمقراطية خطان متوازيان، ولا يمكن الفصل بينهما، ولكن إذا أردنا أن نتبع منهجية ناجحة فيجب إيجاد معادلة صالحة للإجابة عن هذا السؤال، إن المعادلة الصائبة تقوم على أن الديمقراطية وسيلة أما الهدف فهو التنمية. وبطبيعة الحال ينبغي أن نبدأ دائما بالوسيلة لتحقيق الهدف، لأنك لا تستطيع الوصول إلى الهدف، ما لم تحدد الوسيلة الملائمة للوصول إليه والديمقراطية في رأيي ينبغي أن نبدأ بها، لذلك فإنني أردد دائما أن النهضة تبدأ بالإصلاح السياسي.

إن التجارب التاريخية تؤكد هذا الاستنتاج، ولنأخذ تجربة الغرب مثلا فقد بدأ التطور الغربي بالليبرالية، التي تعد الديمقراطية السياسية جزءا منها، إن تجربة التنمية الغربية قامت على دعامتي الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية.

السؤال الذي طرحه أ. موسى مهم ويستحق الإجابة، ويجب التوقف عنده، نحن أشرنا في حديثنا السابق عن الديكتاتورية والتنمية، والديمقراطية والتنمية، فما علاقة الاشتراكية بالتنمية..؟ أنا أعتقد أن الاشتراكية طريق سليم للتنمية، ولكن المعضلة أن الاشتراكية لم تطبق وما نتحدث عنه الآن تجربة الديمقراطية الليبرالية والتنمية، وأمامنا بشكل واضح أيضا تجربة الديكتاتورية والتنمية كمثل الديكتاتورية الأنظمة الفاشية والنازية، ولكن ليس أمامنا تجربة تاريخية وحقيقية قريبة عن الاشتراكية والتنمية، يجري الخلط دائماً بين الاشتراكية وما يتشابه معها على الأقل نظرياً. تحدثنا عن ستالين، ولكن تحدثنا عنه كديكتاتور. إذن هذا النظام ليس اشتراكيا، وما يجري في الجماهيرية أيضا ولسوء الحظ ليست الاشتراكية المقصودة حتى نستطيع الحكم عليها، وليس أمامنا مختبر عملي للقياس. ولكن في تقديري على الأقل من خلال التحليل النظري أن الاشتراكية تخلق تنمية أكثر مما

خلقتها الديمقراطية الليبرالية. وقد يفيدنا في التحليل تجربة الغرب نفسه، فالدول الليبرالية نفسها نجحت في مضمار التنمية بشكل أكبر عندما مالت نحو الاشتراكية. فالليبرالية التقليدية توقفت في الواقع منذ أكثر من قرن وتطورت مستفيدة من الأفكار الاشتراكية والدول الليبرالية الأكثر اشتراكية هي اليوم أكثر تقدماً، خذ حالة السويد مثلاً وقارنها مع جيرانها. ما يميز السويد هو البعد الاشتراكي في ليبراليتها.

نعم دعنا نتصور المجتمع الغربي كمجتمع اشتراكي كافتراض، لربما كان يصل إلى تحقيق تنمية أفضل مما توصل إليه في وضعه الحالي عندما يتبع المنهج الاشتراكي، وقد يكون المثال القريب بعض الشيء المثال الصيني، الذي يوجد به نوع من التطبيق الاشتراكي، ولا أقول التطبيق الاشتراكي المثالي، لاحظ حجم التنمية التي تحصل في المجتمع الصيني بفعل صورة تقريبية للاشتراكية، وليست الاشتراكية المثالية كما نتصورها، عموماً وحسب اعتقادي التنمية والديمقراطية كتلة واحدة تقريباً ؟ وتاريخيا هناك تلازم بينهما وكلما اتسعت قاعدة الديمقراطية، كانت التنمية أكثر توازناً، فالاشتراكية جزء من الديمقراطية، والديمقراطية ليست مفهوماً سياسياً بحتاً، بل هي مفهوم شمولي أيضاً، بما في ذلك الاشتراكية كمحتوى لهذه الديمقراطية، تحدثت عن الديمقراطية الليبرالية، وهي في الحقيقة لها سوقان متلازمان، سوق الاقتصاد، وسوق السياسة، والأحزاب في المجتمعات الغربية هي تعبير عن سوق سياسي وانعكاس لسوق اقتصادي، على سبيل المثال لا الحصر من يحكم أمريكا الآن...؟

يحكمها اليمين الجديد، وهو كتلة اقتصادية قبل أن تكون أداة سياسية، إذا كانت السوق الاقتصادية الحرة الواسعة، تحقق مساواة سياسية تتناسب معها، فإذن كلما وسعنا السوق الاقتصادي يجب أن يتسع معها السوق السياسي وهذا هو جوهر الديمقراطية المباشرة، سوق واسع في المجالين السياسي والاقتصادي، وربما هذا ما أشار إليه د. علي الماقوري بتوسيع قاعدة الملكية.

أ. موسى الأشخم:

للتوضيح للقراء غير المتخصصين في الاقتصاد كيف حدد آباء الاقتصاد السياسي سوق المنافسة الكاملة..؟ تم اشتراط شرطين مهمين لهذا السوق:

أولهما: أن يكون عدد الباعة أو المنتجين كبيراً جداً، بحيث لا يوجد منتج أو اتحاد أو كارتل للمنتجين يستطيع التأثير في سعر للسوق.

وثانيهما: وجود عدد كبير جداً من المشترين، بحيث لا يوجد مشتر أو اتحاد أو كارتل للمشترين، يستطيع التأثير في سعر السوق. والآن العكس هو الموجود تماماً، فثمة نموذج احتكار القلة في البيع، واحتكار القلة في

الشـــــراء، فهناك عددقـــــليل من المنتجين، والمؤسســـات الإنتاجية الضخمة في الســوق الوطني للولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تملي سـعر البـيع في السـوق تحـت ظروف احـتكار البيع، وتسـتطيع أن تتحـكم في سـعر الشراء تحت ظروف احتكار شراء، فعدد من الملياردير ات مثلاً لو دخلوا سـوق العقــارات كمشترين لارتفع سعر العقارات بشكل كبير جدا، ولو خرجوا من سوق العقارات إلى سوق اخر لانخفضت العقـارات، ومن ثم بـإمكانهم تحديد السعر كمشترين، وتحديد السعر كباعة باعتبارهم محتكرين، فالسوق بهذه المواصفات تبـاعدت عن المواصفات التي وضعها آبــاء الاقتصاد السياسي لسوق المنافسة الكاملة.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

الحقيقـة هناك تلازم بـين الديمقـراطية والتنمية، وتحـضرني الآن بـعض النماذج، سـنغافورة مثلاً كنموذج للتطور والتنمية، هي مجتمع ديمقــراطي، فهي بــلد صغير جداً وإمكاناته صغيرة جداً، وإمكاناته محـدودة جدا ولكن يمتلك أعلى مســتوى دخل في العالم وبه ازدهار بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، وفنلندا أيضـا دولـة صغيـرة جـداً ومواردهـا الطبـيعية محـدودة، جداً، فالثلج يكاد يغمرها طوال العام، لكن بإمكاننا رؤية حجم التنمية التي تحققت بـها، فالديمقـراطية تخلق الاستقـرار، والتنمية عبـارة عن نتيجة للاستقـــرار، أما التحـولات المفاجئة والسـريعة والمتغيرات المتكررة فلا يمكن أن تحـدث تنمية، والنظام الوحـيد الذي بمقـدوره الاستقـرار هو النظام الديمقراطي طبعاً أقول هذا القول مع التحفظ على مصطلح الديمقـــراطية الذي تشوبـــه التباسات كثيرة كما ذكرت في البداية.

د. علي الماقوري:

من خلال ما تم طرحه في هذه الندوة، أرى أنه مثلما هناك رأي يؤكد أن الديمقــراطية وســيلة لعملية التنمية ويعتقــد بـــأنه إذا ما تحققـــت الديمقـــراطية هناك إمكانية لتحقـــيق التنمية الاقتصادية في مرحلة تالية، وقد استند في هذا إلى نجاحـات التنمية في الدول الغربـية مع شــيء من التحـفظ على نوع الديمقراطية وتطبيقاتها. هناك رأي مقابل له يقر بصعوبة تحقيق الديمقراطية في غياب التنمية الشـاملة، ويبـرر ذلك بـأن تركز الدخول والاختلال في أنماط الملكية قد يوفر للقلة المالكة لمصادر الثروة مقـومات القــفز على الديمقراطية وتوجيهها إلى خدمة مصالحهم، وبما يؤدي إلى إجهاض عملية التنمية المستهدفة أي إن ضمان ممارســة الديمقـراطية والاعتماد عليها لتحقـيق التنمية الاقـتصادية قـد يصبـح أمراً مشـكوكاً فيه، الأمر الذي أدى بأصحــاب الرأي الثاني إلى الاعتقاد بضرورة تقديم التنمية الاقتصادية على الديمقراطية.

وهنا بـدأت تطفح على السـطح إشـكالية العلاقـة بـين الديمقراطية والتنمية أي بـمعنى

هل الديمقراطية وسيلة لتحقيق التنمية؟ أم أن التنمية طريق لتحقيق الديمقراطية وضمان لحسن ممارستها؟

إن التعامل مع هذه الاستفهامات ومحاولات الإجابة عليها كانت محتوى الكثير من الأدبيات التي تناولت هذه الإشكالية، إلا أن الإتفاق الكامل حول إجابة محددة كان دائماً محدوداً وغير واضح.

وقد أرجعت بعض الأدبيات هذا الاختلاف إلى أسلوب التعامل مع الديمقراطية والتنمية، فقد انطلقت معظم المحاولات السابقة من ثنائية التعامل مع الديمقراطية والتنمية دون الانتباه إلى العلاقة التأثرية التبادلية بينهما أي بين الديمقراطية والتنمية، وعدم الالتفات إلى أن التطور في ممارسة الديمقراطية له مردود إيجابي على عملية التنمية وضمان انتشارها عمودياً وأفقياً، وإن تحقيق التنمية التي يقوم بها أفراد المجتمع بأنفسهم ولصالح أنفسهم يمكن أن تكون دعماً للديمقراطية وضماناً لسلامة ممارستها.

لهذا فإن الخروج من هذا المأزق يكمن في تجاوز أسلوب ثنائية التعامل مع الديمقراطية والتنمية إلى أسلوب يحرص على التعامل معهما على أنهما محتوى لعملية واحدة، والقبول بأن التنمية الشاملة عملية تراكمية وأن الممارسة السليمة للديمقراطية آلية مناسبة لضمان نجاحها واستمرارها.

ومن جانب آخر، إن الممارسة السليمة للديمقراطية هي عملية تطورية وإن النتائج الإيجابية لعملية التنمية هي زادٌ لها وضمان لفاعليتها.

لعلني هنا أقترب كثيراً من الأدبيات التي رأت ضرورة تجاوز التعامل الثنائي مع الديمقراطية والتنمية، وأكدت على وجوب التزامن والتلازم بين الديمقراطية والتنمية لهذا فإن النموذج السليم هو النموذج الذي يعمل على توفير المناخ المناسب للتفاعل بين الديمقراطية والتنمية في شكل علاقة تأثيرية تبادلية تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية الديمقراطية.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

كما أشرت في السابق العملية تكاملية بين الديمقراطية والتنمية، ولكن دائماً عند الحديث عن الديمقراطية لا يذهب الذهن إلى الحديث عن الديمقراطية بالشكل الصحيح، فهي لو طبقت بشكل واسع فإنها ستشكل ضماناً ضد التفاوت لأن التفاوت يتناقض مع قيم الديمقراطية الحقيقية، فهي نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي متكامل، يلاحظ الآن أنه عند التحدث عن الديمقراطية، فإن الحديث عنها يتم من المنظور الليبرالي، وهي ديمقراطية محدودة.

أ. موسى الأشخم:

هناك تعبير جميل للمرحوم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، يقول فيه: إن الاشتراكية

هي ديمقراطية الاقتصاد والديمقراطية هي شراكية السياسة اي الديمقراطية تشمل الاقتصاد والسياسة ولا تقتصر على إحداهما .

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

فعلا الديمقراطية لو طبقت بشكل صحيح، فإنها تتناقض مع فكرة الطبقة والصفوة، لذا عندما نتحدث عن التنمية نقول أحيانا عنها إنها مزيفة، لأن في الظاهر هناك تنمية، ولكن في الجوهر لا توجد تنمية، إذا اعتمدنا مقياس بناء الإنسان الذي تحدثنا عنه مسبقا، وأعود مجددا إلى مثال مجتمع الخليج فهناك العمارات الشاهقة والطرق الجميلة، والمحلات الراقية والفنادق والمركبات ..وغيرها. ولكن هذه الأمور لمن..؟ فهي لعدد محدود من المجتمع أغلبه من الأمراء، إذن النظام الاقتصادي انعكاس للنظام السياسي، والتنمية اقتصادية بكل أبعادها، وتعني دخل الفرد، وحالته المزدهرة، وحريته الاقتصادية والسياسية، وهي أيضا ازدهار ثقافي وفكري، فأين الإنتاج الأدبي لهذه التنمية، وأين هو الإنتاج الفكري والفني، المجتمع الأمريكي نقول عنه إنه بلغ درجة عالية من التنمية .. لماذا ..؟ لأنه يبدأ من الصناعة والإنتاج، وينتهي بالأكل وطريقة الحياة، والسينما والثقافة والعلم والابتكار أين التنمية في الخليج؟ فالتنمية براءات اختراع تترجم درجة تطور المجتمع، وهذا جزء من التنمية، ماذا يخترع، أين الازدهار الثقافي، وعلى كل حال نحن دائماً نتكلم عن الديمقراطية النسبية، وليست المطلقة، فالديمقراطية المطلقة والحقيقية، لم تتحقق حتى نحكم على إنتاجها في مجال التنمية، ولكن هناك ديمقراطيات نسبية أدت إلى تنمية نسبية أيضاً.

أ. موسى الأشخم:

دعنا عند هذه النقطة ننتقل إلى محور لم نتعرض له وهو العلاقة بين الديمقراطية والعولمة أو العلاقة بين الديمقراطية والتنمية والعولمة، ففي تقديري أن العولمة أدت إلى توسيع السوق، وإذا ما تم تعريف العولمة فيمكن اعتبارها تسريعاً لمعدلات التدفق من المنتجين إلى المستهلكين، وأقصد تدفق السلع والخدمات ورأس المال ..وغيرها من المنتجين إلى المستهلكين، وعملية رفع القيود الكمية وغير الكمية التي تحد من هذا التدفق، والتي ساهمت فيها إلى حد كبير منظمة التجارة الدولية (WTO) والتي أدت إلى توسيع السوق إلى أكبر مدى لم يصل إليه السوق العالمي في أية فترة من الفترات السابقة، وأدت إلى إدماج الأسواق المحلية في السوق العالمي بموجب ثورة الاتصالات والمعلومات من ناحية، وبموجب اتفاقيات منظمة التجارة الدولية من ناحية أخرى، التي فرضت على الدول أن تفتح حدودها وترفع الحدود الكمية وغير الكمية عن الواردات، هذا التوسيع أدى إلى زيادة الطلب

الفعال، وأدى إلى الحصول على الأيدي العاملة والمواد الخام لتحقيق المزيد من تراكم الثروة، وإلى المزيد من التفاوت في الثروات، ومكنت وتمكن من تعزيز الاحتكارات العالمية للشركات الاحتكارية الضخمة - المتعددة الجنسيات - ومكنت وتمكن من إخراج الشركات والمنشآت الصغيرة وخاصة التي تنتمي إلى بلدان العالم الثالث والأقل كفاءة من السوق، ومكنت وتمكن من الاستحواذ على السوق وزيادة حدة التفاوت العالمي، وتزيد هذه الحدة من تعميق مأزق الديمقراطية في العالم، بل تؤدي أيضاً إلى المزيد من إفقار الفقراء وإغناء الأغنياء، والإضرار بالدول الوطنية فتجعلها خاضعة للدول الكبرى التي هي موطن للشركات المتعددة الجنسية. وهذا ما شهده العالم فعلا، وترتب على انهيار الاتحاد السوفياتي، وتحول العالم إلى أحادية القطبية، وأدى إلى السيطرة الأمريكية، وسيطرة بعض البلدان الكبرى على بعض البلدان مثل أفغانستان والعراق، وانهارت الدولة الوطنية فيهما، ويمكن أن تنهار مستقبلا في دول عديدة أخرى.

كما نصبت حكومات أقرب ما تكون إلى الحكومة فيشي، التي نصبتها الدولة النازية، في عدد كبير من بلدان العالم، ومن ثم انتهكت الديمقراطية والسيادة الوطنية في بلدان العالم الثالث، وأدى توسيع السوق العالمية أو العولمة إلى الأضرار بالديمقراطية، كما أضر بالتنمية ضرراً شديداً في البلدان النامية.

د. علي الماقوري:

أعتقد أنه يكاد يكون هناك شبه إجماع على الأقل في الدول النامية، على أن العولمة ظاهرة ليست حديثة وأن بدايات نشأتها تضرب في أعماق التاريخ وأنها لا تتجاوز كونها محاولة لإعادة إنتاج هيمنة النظام الرأسمالي العالمي، وأن مجمل آلياتها المطروحة تصب في اتجاه تأكيد تلك الهيمنة واستمرار علاقة اللا تكافؤ بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

كما أعتقد أن هناك اتفاقاً لدى الكثير من الاقتصاديين المنتمين إلى الدول النامية، بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية أنتجتها الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة اقتصاداتها، وتأكيد تفوقها على اقتصادات الدول النامية، وذلك من خلال خلق السوق الواحد الواسع لمنتجاتها وما يمكن أن يوفره هذا الأخير من فرص لتخفيض وتعظيم الاستفادات من الوفورات الاقتصادية، إمكانات الضغط على تكاليف الإنتاج، لذلك لا نستغرب حرص الدول الصناعية المتقدمة المؤهلة والقادرة على الإنتاج بكميات كبيرة وبقدرات تنافسية عالية على انتشار العولمة، وتفعيل أهم آلياتها المتمثلة في السوق الواسع، ولضمان وجود هذا السوق الواسع واستمرارية فاعليته، بالشكل الذي يمكن الدول الصناعية من تأكيد تفوقها وهيمنتها وتعظيم الاستفادة منه فإن الدول الصناعية وفي إطار محافظتها على السوق الواسع سوف لن تتردد لحظة في

إجهاض أي بـرامج تنموية ذات توجه داخلي في الدول النامية، وعبر آليات متعددة ومركبة، تبتدئ بـما تروج له القـنوات الإعلامية، وتنتهي بـما تعززه وتفرضه مؤسسات "بـيرتون وودز B" ومنظمة التجارة العالمية، التي تعمل علـى طمس الهويات الوطنية وتتجاوز خصوصيات ومصالح المجتمعات المحـلية، وتشـويه الثقـافات التي لا تنسجم مع الثقافة الغربـية والحـد من فاعلية أي سياسات اقتصادية أو برامج تنموية ذات توجهات داخلية، لهذا فإن فاعلية هذه الآليـات ونتائـج فعلها تشكل في مجملها معوقات لعملية التنمية في الدول النامية، وتحـد من خيارات شعوبـها في تحـديد ماهية التنمية والسـيطرة عليها وتوجيهها إلى خدمة مصالحـهم، بـمعنى أن عملية التنمية والديمقـراطية في الدول النامية سـتعاني من صعوبـات كبـيرة في ظل العولمة تضاف إلى الصعوبات المحلية التي تواجهها هذه الدول، وهذا ما يعني أن جهود الدول النامية ستتضاعف خلال السنوات القـادمة ليس لتعظيم المكاسب بـل فقـط لأجل تقليل الخسـائر إلى الحد الأدنى وذلك إذا ما استمرت العولمة وآلياتها بالشكل المطروح دون حدوث أي تهذيب عليها وعلى آلياتها.

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

فيما يخص هذا الموضوع، اعتقد علينا مرة اخرى تحـديد مفهوم: ما هي العولمة كما يطرح في الوقت الحاضر، (العولمة هي محـاولة نقل للقيم المحـلية إلى مستوى العالم) هذا هو جوهر العولمـة، التـي يدعـو إليهـا الغـرب والولايـات المتحدة الأمريكية بالذات، فالعولمة هي محاولة أمريكية لفرض القيم المحلية وتعميمها عالمياً. أما أسـاليب هذا النقـل فإنها لا تخرج عن أسلوبـين، الأسلوب الأول إذا صح التعبـير هو الأسلوب السلمي أي محـاولة إقناع المجتمعات الأخرى بتبـني هذه القـيم ومحـاكاتها، وهذا طبعاً معقول جداً، ومقبول، وهناك أسلوب آخر لنقـل هذه القـيم، وهو فرض هذه القـيم حـتى باستخدام القوة على الصعيد العالمي، فالعولمة كما طرحـت في بـداية التسـعينيات هي الدعوة إلى خلق نظام عالمي شفاف يزيل العقبات أمام انتقـال القيم والأفكار والسلع، إنها بـهذا المعنى مقبـولة جداً فهي تبـدو كطريق مزدوج، ذي اتجاهين متعاكسـين، فالغرب يدعو إلى قـيمة، ولكن في الوقـت نفسـه لا ينغلق أمام قـيم الآخرين، هذا هو المفهوم الذي طرحـت بـه العولمة بداية لكن هذا المفهوم عاد إلى الانتكاس بـعد أن انغلق الغرب عن قـيم الآخرين محـاولاً فرض قـيمه الخاصة وهنا أصبـح الطريق ذا اتجاه واحد. فقضية منع الحـجاب في فرنسـا ضد العولمة، فإذا كانت العولمة تعني الشفافية، كان على المجتمع الفرنسي أن يتقبل الحـجاب الإسـلامي، لأنه فكرة لا يرفضها المجتمع ولا تتصادم مع نظامه العام، ولكن الدولة الفرنسـية رفضت ذلك، وهناك أمثلة كثيرة على الرفض، فنتيجة الانتخابـات في النمسـا رفضت في الغرب عموماً، رغم أن

النمسا دولة عريقة في الديمقراطية، عندما انتخب حزب الحرية، رفضت نتيجة الانتخابات، وأعلن الغرب ككل أنه لا يتعامل مع هذه الحكومة رغم أنها حكومة شرعية بمعايير الديمقراطية، إذن هناك تناقض كبير في فكرة العولمة.

والسؤال الآن: ما علاقة العولمة بالديمقراطية، وما معنى الديمقراطية في ظل العولمة..؟

الديمقراطية المطروحة الآن تحديداً هي الديمقراطية الغربية لا غيرها، فلماذا يراد فرضها وما علاقتها بالعولمة؟

الواقع أن الديمقراطية الغربية تعد من أبرز القيم الغربية المطلوب فرضها عالميا، وللغرب الحق في محاولة تعميم قيمه، لكن علينا أن نحاول فهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذه المحاولة.

وقبل أن أذهب نحو هذه الأسباب علينا أن نعرف أن العالم الإسلامي بما فيه الوطن العربي هو الكتلة المطلوبة بشكل ملح، والمطروح اليوم هو الشرق الأوسط الكبير كتعبير عن هذه الكتلة؟

إن فهم الأسباب والدوافع مرتبط بالتركيز على هذه المنطقة بالذات.

الواقع أن محاولة فرض الديمقراطية الغربية على منطقة الشرق الأوسط، لا يراد بها مساعدة شعوب المنطقة على تجاوز واقعها السياسي المتخلف كما يعلن في واشنطن، وإجبار الحكام على احترام إرادة شعوبهم، بل يراد بفرض الديمقراطية الغربية تحقيق هدفين محددين هما زعزعة الاستقرار في المنطقة وفرض نظم حكم موالية للغرب تماما.. وبتحقيق هذين الهدفين فإن الهيمنة الأمريكية ستتكرس بشكل نهائي كما أن الصراعات ستتفجر في المنطقة لزمن طويل مما يعوق مسيرتها وهذا هو الهدف المطلوب صهيونيا.

إن تطبيق الديمقراطية الغربية في العالم الإسلامي سيفضي حتما إلى زعزعة استقرار المنطقة وقد ثبت ذلك بالتجربة العملية والغرب يعرف ذلك تماما.

فالمنطقة بحكم تكوينها الاجتماعي والديني ستتعرض لهزات عنيفة إذا ما طبقت بصورة آلية قواعد الديمقراطية الغربية، ففي المجتمعات الإسلامية والعربية مازال التكوين الاجتماعي يقوم على الأسس القبلية والطائفية والمذهبية، وفي مثل هذا النوع من المجتمعات يتم الاندفاع نحو التناحر عوضا عن التوجه إلى صناديق الاقتراع والقبول بنتائج التعددية.

إن الولايات المتحدة تدرك ذلك تماما، وأمامنا نحن تجارب عربية مثل لبنان والجزائر والسودان، فقد تعرضت هذه المجتمعات لهزات عنيفة مازالت قائمة فور توجهها للأخذ بحلول الديمقراطية الغربية.

انظر إلى تجربة لبنان وهي من اشد البلدان العربية استعداداً للنظام الديمقراطي، فقد انغمست في الحرب الأهلية طوال عقد ونصف

وهي الآن ليست قادرة على اختيار رئيس جديد معرضة لهزات أخرى، أما الجزائر فقد اندفعت نحو الحرب الأهلية فور اختيارها هذه الآليات الجديدة، وتجربة السودان واضحة تماماً..

إن الحالة ستتكرر أينما طبقت آليات الديمقراطية الغربية، فالقصد إذا هو دفع المنطقة نحو الحروب والصراعات وليس نحو الاستقرار والتقدم.

إنني على يقين تام من أن الغرب نفسه سيرفض نتائج هذه الديمقراطية إذا مورست بنزاهة، وأمامنا المثال التركي، فقد رفض الغرب حكومة أربكان وهي حكومة منتخبة لأنها سارت وفق توجهات مخالفة للغرب، رغم أن الإسلام التركي هو الأكثر اعتدالاً في نظر الغرب ومن المحتمل أن يدخل الغرب في صدامات ما مع الحكومة التركية الحالية لكونها ذات اتجاهات مستقلة!

إن أي انتخابات نزيهة تجري في العالم الإسلامي اليوم من المرجح أن تحمل لسدة الحكم الاتجاهات الإسلامية المتطرفة.. وهل سيقبل الغرب هذه النتائج، هل سيقبل حكومة إسلامية في السعودية أو البحرين مثلاً؟

من المؤكد أن الغرب سيرفض أي اتجاه لا يعلن ولاءه واستسلامه للهيمنة الأمريكية وهذا هو الهدف النهائي.

إننا بهذا التحليل نبدو كالذي يروج لاستمرار الاستبداد والتعسف، وإنني بكل وضوح أنقي ذلك، فأنا من المروجين لقيم الديمقراطية والإصلاح السياسي، ونحن جميعاً نقبل قيم الديمقراطية كالمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير.. إلخ لكن ذلك يجب ألا يوقعنا في فخاخ الغرب.. إننا ندعو إلى إصلاح النظم العربية ونؤكد أهمية توجهها نحو الديمقراطية، لكن ذلك يجب أن يتم على أساس الإيمان بقيم الديمقراطية وتراثنا القومي ووجوب البحث عن مؤسسات جديدة تتلاءم مع بنياننا الاجتماعي والديني وثقافتنا العربية.

وموقفي الشخصي هو الدعوة إلى التأمل الجاد في التجربة الجماهيرية ودراستها والاستفادة منها في تطوير النظام العربي، فهي تجربة صالحة تماماً للتطور وهي فكر عربي انبثق من الأمة رغم توجهاته الإنسانية العامة.

لقد أسميت في إحدى كتاباتي الديمقراطية الغربية (مفتاح التدخل) فهي في نظري أداة لزعزعة استقرار المنطقة ومفتاح للتدخل في شؤونها والعبث بها.

أ. موسى الأشخم:

يمكن مقارنتها بمسألة التبشير بالمسيحية في أفريقيا

أ. د. إبراهيم أبو خزام:

نعم هي مفتاح للتدخل، وهي مفتاح ممغنط وغير محسوس، ولا يحدث ضجة كبيرة عند استخدامه، لأنه ينطوي على بعد أخلاقي، وهنا مصدر الخطر، فتريد الولايات المتحدة استخدام

الذرائع الأخلاقية لتحقيق هيمنتها وتدمير الاخرين، فمن الصعب معارضة سياسة تتذرع بتطوير المنطقة سياسياً، لكن هذا الادعاء كاذب ومخادع يجب الانتباه اليه.

انني من خلال هذا المنبر (مجلة دراسات) أحذر من الجري وراء ما يروج له الغرب.. إن من يروج لذلك إما أن يكون ساذجاً أو متآمراً..

لقد ثبت أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لا يهتم إلا بمصالحه، وليس له وازع يردعه عن تحقيق هذه المصالح مهما انطوى تحقيقها على تدمير الآخرين.. إن الولايات المتحدة التي أزرت النظام العنصري في جنوب أفريقيا حتى لحظة وقوعه والتي تؤازر النظام الصهيوني بكل بشاعاته ووحشيته لا يمكن الوثوق في سلامة نواياها خاصة بعد سيطرة اليمين الجديد وما أظهره من وحشية في أفغانستان والعراق.

تلك كلها دعاوى ووسائل الهيمنة، والشعوب العظيمة لا تنطلي عليها أكاذيب ساسة الولايات المتحدة، ففرنسا بكل إمكاناتها مازالت حذرة من مخططات الهيمنة ورغبة الأنجلوسكسون في فرض سيطرتهم، لذلك فرغم أنها قبلت بمضامين العولمة الاقتصادية لكنها رفعت شعار (الاستثناء الثقافي) للحفاظ على خصوصيتها وهويتها واندفعت نحو تطهير لغتها وثقافتها مما اعتبرته ملوثات انجلوسكسونية، وعلينا أن نرفع شعار (الاستثناء السياسي) لبناء نظامنا السياسي الخاص بعيدا عن ملوثات الأمركة وخبث سياساتها.

أ. موسى الأشخم:

أريد أن أضيف إضافة صغيرة، وهي أن رفع القيود الكمية، وغير الكمية على الواردات، وعملية إدماج الأسواق المحلية في السوق العالمي، ستؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد لمصلحة الأكفأ اقتصادياً، والأكفأ اقتصادياً بالضرورة ينتمي إلى بلدان الشمال، أو البلدان الصناعية أو البلدان القوية اقتصادياً. ويؤدي ذلك إلى إحداث مزيد من التنمية في بلدان الشمال وإحداث تنمية مشوهة وضارة للبيئة، في بلدان الجنوب وإنجاز تنمية لا تخدم سوى رأس المال المهاجر وتحصل على الأيدي العاملة الرخيصة، وتعمل في إطار بيئة أو وسط اجتماعي غير واع بالمضار، التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المهاجرة، إلى بلدان العالم الثالث.

أمانة تحرير المجلة:

في الختام نود توجيه الشكر والتقدير إلى الأستاذين الدكتور إبراهيم أبو خزام، والأستاذ الدكتور علي الماقوري لتفضلهم بالحضور، وإفادتنا بوجهات نظرهم، وأفكارهم النيرة التي استفدنا منها في الواقع، والتي نتمنى أن تجد طريقها إلى النشر، لتمكن القراء من الاستفادة من وجهات النظر هذه.

.. وشكراً لكم ..

دراسات متنوعة

التجنيب رؤية مستقبلية

أ. مفيدة يوسف

أسعار النفط في ظل المتغيرات الدولية

أ. أبو الربيع كعوان

أثر الاستثمار الأجنبي على تطوير الاقتصاد الوطني

أ. أبو بكر سالم معتوق

مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي

د. ليث عبد الحسن الزبيدي

العولمة كأداة لتسويق الليبرالية السياسية

د. عبد السلام الطيف

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية
منح التميز الأكاديمي

• يهدف هذا البرنامج إلى توفير الفرص للباحثين النابغين في مجالات تخصصهم، والحاصلين على شهادة الدكتوراه، للعمل لمدة سنة كاملة في المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر مما سيزيد من معارفهم ويثري تجاربهم في مجالي البحوث (و/أو) التدريس. ومن المتوقع أن يتمكن المستفيد من المنحة من نقل معارفه الجديدة وأساليب وفلسفات التدريس والبحوث التي اكتسبها لوطنه. كما يتوقع أن يساعد البرنامج في تقوية العلاقة وزيادة درجة التعاون بين المؤسسة المضيفة للحائز على المنحة (المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ومؤسسته الأصلية.

موعد بدء البرنامج وطبيعة المنحة:

يقدم المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر منحا مالية للعلماء والأكاديميين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في مختلف التخصصات، والمتميزين علميا، تغطي تكاليف المعيشة لمدة عام كامل، بالإضافة إلى قيمة تذاكر السفر والعلاج الأساسي. آخر موعد لتلقي الطلبات هو 30 / 6 / 2004، وسوف يتم إخطار الفائزين في نهاية شهر هانيبال (أغسطس) 2004، على أن تبدأ المنح في التمور (أكتوبر) 2004 .

الشروط:

الشروط الواجب توافرها في المرشح:

1- يعمل حاليا في إحدى الجامعات.
2- أن يكون حاصلا على شهادة الدكتوراه.
3- أن يكون له سجل أكاديمي متميز يتضمن بحوثا منشورة في مجلات علمية محكمة.
4- أن تكون له خبرة تدريسية جامعية لا تقل عن ثماني سنوات.
5- أن يقدم مشروعا مدته أثنا عشر شهرا لنشاطات في مجالات البحوث (و/أو) التدريس الجامعي مزمع القيام بها.
6- أن يكون حائزا على إجازة تفرغ علمي (بمرتب أو بدونه) من جامعته الأصلية.
7- أن يكون لائقا من الناحية الصحية.

إجراءات التقديم:

- تقدم الطلبات من خلال نماذج طلب المنحة المعتمدة لدى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. تتوفر هذه النماذج لدى إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية بالمركز وعلى موقعه الإلكتروني وعنوانه:

(www.greenbookstudies.com)

- يجب أن تصل الطلبات إلى المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر في موعد أقصاه 30 /6 /2004، الطلبات المتأخرة عن الموعد لن يتم بحثها.
- تعلن النتائج في هانيبال / أغسطس 2004 .
- ترسل الطلبات إلى العنوان التالي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر- إدارة الدراسات والبحوث والشؤون العلمية - صندوق بريد 80984 زاوية الدهماني - طرابلس أو عن طريق البريد الإلكتروني:

Info@greenbookstudies.net

شروط التقديم

- أن يكون المتقدم عضوا بهيئة التدريس بإحدى الجامعات.
- أن يكون المتقدم حاصلا على درجة الدكتوراه (الإجازة الدقيقة) .
- أن يكون للمتقدم سجل أكاديمي متميز، وأن يكون قد نشرت له أبحاث أو دراسات في دوريات معروفة.
- ألا تقل خبرته في التدريس الجامعي عن ثماني سنوات.
- أن يقدم تفصيلا لنشاطه البحثي والتدريسي المقترح خلال مدة الإجازة.
- أن يقدم ثلاث توصيات علمية مناسبة أثنتان منها على الأقل من شخصيات من خارج المؤسسة التي يعمل بها المتقدم.
- تقديم سيرة ذاتية مفصلة.

التجنيب والتنمية رؤيــــة مستقبلية

أ. مفيدة يوسف

مقدمة:

يشهد العالم اليوم انحسار القوى الاقتصادية للوطن العربي وبعدها عن مراكز الثقل الحقيقي، في الوقت الذي تتصارع فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي حول تجارة العالم والإنتاج العالمي، وتسعى كل دولة منها إلى الحصول على ميزة نسبية تنافسية وإبراز مدى قدرتها في السيطرة على المجريات الاقتصادية في العالم.

في حين لم يطرأ أي تغيير نوعي في بنية وهيكلية القاعدة الإنتاجية بالنسبة للقوى العربية الاقتصادية، فبالرغم من الزيادة في معدلات النمو التي شهدتها الدول العربية المنتجة للنفط فإن مصدر هذه الزيادات يعود بشكل رئيسي إلى الزيادة في إنتاج المادة الخام وهي النفط التي تمثل المصدر الأساسي والرئيسي لمجموع دخول هذه الدول، إذ لا تزال الصادرات العربية تشكل ما مجموعه 3.8% من صادرات العالم بما في ذلك النفط ومشتقاته، وتمثل قيمة التجارة العربية الخارجية 3.1% من حجم التجارة السلعية العالمية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية مازالت تعاني من قصور حاد في القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية أو حتى استقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج التي بلغت حوالي 1000 مليار دولار، بالرغم

من توافر عوامل الجذب المتاحة للاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي عامة وليبيا خاصة، إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2000 ف الصادر عن الأونكتاد إلى أن حصة الوطن العربي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لا تتجاوز 8.7% مليار دولار من إجمالي التدفقات العالمية الواردة التي بلغت 8655 مليار دولار، حيث بلغ نصيب ليبيا من الاستثمارات المباشرة الواردة إلى الوطن العربي حوالي 128 مليون دولار في عام 1999ف بينما حققت أعلى نسبة من الاستثمار في عام 1998 بلغت حوالي 150 مليون دولار توزع معظمها على قطاع النفط والتنقيب من قبل الشركات الألمانية والإيطالية التي حظيت بنصيب الأسد من إجمالي هذه الاستثمارات[(2)].

وتشير تلك التداعيات إلى أن الدول العربية ومنها الجماهيرية أصبحت أمام مجموعة من التحديات متداخلة ومتشابكة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية...إلخ، وبالتالي بات على الجماهيرية أن تسعى جاهدة لإعادة تقييم شامل ومفصل لهذه التحديات، ووضع استراتيجية هي في نفس الوقت تمثل خطة شاملة بعيدة المدى وتأخذ في الاعتبار الأولويات الملحة لها لتكون في موقعها الملائم على الخريطة الاقتصادية العربية والعالمية.

هذه الورقة تحاول الإجابة عن عدة أسئلة تتمثل فيما هو المجنب؟ هل هو ادخار أم اكتناز أم احتياطي أم خلاف ذلك؟ ما هي أسباب وجوده؟ وما تأثيره في عجلة الاقتصاد ...إلخ.

ومن منطلق الإجابة عن الأسئلة المطروحة آنفاً يمكن تحديد مدى إمكانية إحداث تغيير استراتيجي في عوائد النفط، وذلك من خلال تجنيب هذه العوائد قبل أن تتبخر في زمن العولمة عملاً بالمثل القائل:

"القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود"

للإجابة عن السؤال الأول الأمر يتطلب البحث في إيرادات الدولة وأوجه صرفها.

أولاً- إيرادات الدولة.. وأوجه صرفها:

إن المثل السابق يقودنا إلى الحديث عن أسباب تجنيب الإيرادات النفطية، ولكن قبل أن نتطرق إلى الحديث عن تلك الأسباب سوف نتعرض وبإيجاز للأسس التي يتم من خلالها التصرف في المال العام الذي يعد النفط الأصل والمحرك الرئيسي له.

فمن المعلوم أن إيرادات الدولة العامة تأتي من مصدرين رئيسين أولهما دخل النفط

وثانيهما الضرائب والرســــــوم إضافة إلى فائض ما تحققه المصارف والشركات المنتجة والاستثمارات التي سبق إقامتها لتكون في مجموعها الإيرادات العامة للدولة.

أما فيما يتعلق بأوجه صرف هذه الإيرادات فإنها تتوجه إلى مجالين رئيســـين هما المجال التسـييري والمعروف بـــالميزانية الإدارية والآخر هو الصرف على مشروعات التحـول وهي مشـــروعات اســتثمارية لغرض الإنتاج وتطوير الخدمات في مختلف المشروعات التي من أبرزها مشروع النهر الصناعي.

وإذا أردنـــا أن نعلـم جهــات الصــرف للايرادات النفطية فإنه يمكن القـــول إن هناك ثلاث جهات لصرف الدخل الســـنوي للنفط هي: الخزانة العامة التي تتكفل بـــكل ما يتعلق بـأوجه الصرف في القطاعات الأخرى - عدا النفط - حيث يوجه معظمه أي ما نسبته 47% تقريبــاً إلى الرواتب، ثم المؤسســـة الوطنية للنفط كي تتمكن من تطوير الاستكشـــافات وصيانة الحقول وتشغيل أجهزتها والأخير هو جزء متبقٍ يسمى الاحتياطي(3).

ويثار هنا تساؤل:

ما هو الاحتياطي؟ ولماذا وجد ؟!

الاحتياطي عبارة عن مبالغ مستقطعة من الدخل، وبــالرغم من محـــدوديتها فإنها مهمة جداً، فهي توظف في اســـتثمارات تدر على المجتمع فوائد، يمكن أن يعول عليها في حــالة حدوث أزمات.

وعليه فمن المهم جداً التفريق بـــــين الاحتياطي وبين ما يسمى بـ" المجنب" الذي سنطلق عليه فيما بعد .. بفائض السعر.

فالمجنب لا يدخل في عجلة الاقـــتصاد ولـن يكـون مـن ضمـن الخطـط الموضوعـة للتنمية وإنما هو عبارة عن جملة استثمارات لتعزيز وتقوية رصيد الدولة من الاحتياطي من النقد الأجنبي.

والجدير بـــالذكر أن هناك لجنة تسـمى بلجنة استثمار الاحتياطي وهي لجنة مشكلة بقرار من اللجنة الشعبية العامة لاستثمار هذه الأموال حسب السـوق العالمي لتنمو وتزداد ولا تتعرض للتآكل وذلك عن طريق إيداعهـا في المصـرف العربـــي الليبـــي الخارجي وشركة الاستثمارات الخارجية التي تودعها في مصـارف بـــالخارج كإيداعات طويلة بسعر فائدة ثابت، مراعية في ذلك أسباباً عدة منها أن ســـعر الفائدة الطويل الأجل يكون أعلى في إحـدى البــلاد عنه في الأخرى أو بسبب توقـعات الربـح التي تكون في الخارج في حـالة الاســتثمارات المباشـرة، أو نسبـة الضرائب على الأرباح ...إلخ. وكلها تشكل

ما يسمى بعائد الاستثمار الذي يضاف إلى المحفظة الاستثمارية.

ومن سياق ما تقدم يمكن التطرق إلى أسباب وجود المجنب.

ثانياً- أسباب وجود المجنب:

يمكن تلخيص أسباب وجود المجنب في النقاط التالية:

* ارتفاع درجة المخاطر التي أصبحت ترتبط بعوامل عدم الاستقرار السياسي بالنسبة للمنطقة العربية بسبب التبعات الاقتصادية السلبية الناجمة عن المفارقات التي أدت إليها العولمة، الأمر الذي أدى إلى عدم التنبؤ بالصورة الصحيحة للمستقبل الذي على ضوئه توضع الميزانيات والخطط والبرامج، بالإضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط.
* الضغوط التي قد تواجه الاقتصاد الليبي من مصادر مختلفة، وأبرز هذه المصادر المصدر الديمغرافي (السكاني). فالضغوط التي يمثلها النمو السكاني إضافة إلى محدودية المياه والأراضي والنفط .. هذه الأمور وغيرها تتطلب التفكير الجدي في وضع استراتيجيات طويلة الأمد لتوظيف الموارد وإمكانات التوظيف الكامل، وذلك لعمل ما يمكن عمله لضمان حياة كريمة.
* العمل على تحقيق نمو إضافي بالسعي الدائب نحو إيجاد بدائل للنفط يمكن الاعتماد عليها بعد استنضاب الثروة النفطية.

ونؤكد على أن ما يسمى بالمجنب ليس هو الاحتياطي(*) والتساؤل الذي يطرح نفسه الآن: **ما هو تأثير المجنب في عجلة الاقتصاد الليبي؟**

ثالثاً- تأثير المجنب في عجلة الاقتصاد الليبي:

لكي نتمكن من الإجابة عن السؤال المطروح آنفاً لابد وأن نتعرض وباختصار لواقع ومقومات الاقتصاد الليبي في وقتنا الحالي.

فكما هو معلوم أن أهم ما يميز الاقتصاد الليبي اعتماده الأساسي على صادراته من النفط الخام حيث تظهر الإحصائيات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي لعام 2002 ف أن التركيب السلعي لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي وما يتصل بهما من مواد شكلت نحو 96.6% من إجمالي الصادرات في عام

* لا نعني الاحتياطات التي تم تكوينها من ضمن الميزانية العامة ويتم اعتمادها طبقاً للسياسات المتبعة من قبل الدولة

2000، في حين شكلت الصادرات الأخرى ما نسبته 4.4% .

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الليبي وكما ذكر سابقاً يعتمد على الصادرات النفطية التي تتأثر أسعارها وكمياتها بدرجة كبيرة بعوامل ومؤثرات خارجية، الأمر الذي يجعله اقتصاداً سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية وتأثيرها في كافة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

إلا أن المهم في الموضوع أنه .. عندما تتحقق الإيرادات النفطية وأياً كانت الطريقة التي تتحقق بها سواء عن طريق تصدير النفط الخام أو بتصدير منتجاته، أو بتصدير جزء منه كمادة خام والآخر كمنتجات نفطية.. هذا بالإضافة إلى تصدير الغاز، فإن هذه الإيرادات تستغل عن طريق الاستثمار في القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعة ...إلخ.

وبعيداً عن الخوض في جانب التنمية لأنه موضوع قد تم بحثه من قبل الكثيرين وكثرت الكتابات الاقتصادية حوله التي أوضحت وأكدت أن خطط التنمية تحتاج إلى العائدات النفطية كمورد أساسي لتمويلها، وبالنظر إلى تقييم استخدامات عوائد النفط في التنمية، يمكن القول وباختصار إن تركيب الإنفاق العام في الجماهيرية أظهر وبوضوح أن النفقات الإنمائية انصبت على تطوير وتوسيع الهياكل الأساسية والمرافق والخدمات العامة، وعرفت البلاد موجة من التصنيع في بعض المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية وهي بالتحديد الصناعات التي تقوم على استعمال النفط والغاز الطبيعي كمادة أولية أو التي تستعمل كلتا المادتين كمصدر للطاقة، حيث قامت الصناعات البتروكيميائية ونشطت صناعات تكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي ومصنع الحديد والصلب...إلخ.

إن تلك المصانع والمشروعات التي أقيمت إنما تعني زيادة الارتباط بالخارج في مجال التكنولوجيا المتقدمة جداً ولجوء الدولة إلى الشركات دولية النشاط لبناء تلك المصانع وتزويدها بالآلات والمعدات والخبراء، وفي معظم الأحيان لتقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق. وبذا وصل التطور الاقتصادي إلى حالة يضعف فيها باستمرار ارتباط صناعة النفط بالاقتصاد المحلي ويزداد فيها تحكم الشركات دولية النشاط بعملية الاستيراد والموازنات وأسهم الاستثمارات، حيث تمارس أقصى درجات نفوذها لدفع البلاد لتغطية استثماراتها الموظفة في الصناعات النفطية، فيصبح من البديهي أن تؤمن هذه الشركات أكبر ربح ممكن وتسهم في إعادة توازن ميزان

مدفوعات الدولة الأم مركز احتكار هذه الشركات من جهة، ومن جهة أخرى تصبح طليقة اليد في توظيف استثماراتها في الصناعات المركزية وبذلك تزيد من قدرتها الاحتكارية مستقبلاً.

وبالتالي فالإنفاقات الضخمة هذه أدت إلى زيادة إمكانات الشراء من الخارج وإن هذه القوة الشرائية عملت على توسيع نطاق الاستيراد ومن ثم إعادة تدوير الإيرادات النفطية إلى الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة واستثمارها، إضافة إلى أنها عملت على رفع نسبة التضخم، وباختصار فقد عملت على استنفاد الثروة الطبيعية وإعاقة التنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بعوامل الإنتاج فقد ترافق نمط التنمية النفطي مع اعتماد كبير على القوى العاملة الوافدة .. بيد أن أهمية المسألة هنا تكمن في الناحية النوعية أكثر منها ناحية كمية، أي أن ليبيا قد تملك حرية التحكم نسبيا في مصادر القوى العاملة ذات المستويات الفنية العادية أو المنخفضة، ولكن هذه الحرية تتقلص وقد تنعدم على مستوى الكفاءات والخبرات العلمية الفنية العالية والإدارة على استخدام التكنولوجيا المتطورة.

هذا إلى جانب عدم وجود تصور واضح لأبعاد المشاريع النفطية وتكاليفها التقديرية ومستلزماتها .. أي عدم وضوح الهدف من حيث إعداد الخطط المسبقة والمتكاملة التي تشتمل على برامج التمويل والمعطيات اللازمة للدراسات، بالإضافة إلى عدم انتقاء الكفاءات والكوادر القيادية المناسبة لتنفيذ المشاريع.

كما أن أزمة تسويق النفط وانخفاض أسعاره أدى وبشكل ملحوظ إلى انخفاض عائدات الدولة من النفط التي أصبحت عاملاً سلبياً يؤثر في الاقتصاد الليبي لصالح الاقتصاد المسيطر من خلال تأثيره وبدرجة كبيرة في حجم الاستثمارات المخصصة لميزانيات التحول وهو أمر سنتعرض له لاحقاً، محاولين إيجاد سبل لتصحيح مسار الاقتصاد الليبي من خلال بعض الاقتراحات.

ما نود قوله هنا إن الغرض من هذا السرد ليس لشرح أو تقديم تحليل إحصائي للأداء الاقتصادي في ليبيا. بل الغرض منه عرض تفسير نظري للتنمية الاقتصادية فيها التي تعتمد على العائدات النفطية كمصدر أساسي لاستمرار حياتها الاقتصادية، وميزة هذا الأسلوب هي إيجاد صلة بين تطور العوائد النفطية وعلاقته بالتنمية ومن شأن هذا الأسلوب أن يساعد على إمعان النظر في

أهمية العوائد النفطية والتطورات المستقبلية ورسم منظور جيد يتطلب التأكيد على حاجة التنمية إلى استثمارات ضخمة يمكن للعوائد النفطية أن تغطيها ضمن إطار متماسك من الخصائص والمشاكل والعلاقات التي تنظم اقتصاديات النفط.

مما تقدم .. يبدو واضحاً وجلياً أن إيرادات النفط لها تأثير كبير في عجلة الاقتصاد الليبي من هنا نتساءل ..

ماذا لو تم تجنيب الإيرادات النفطية؟

كيف يكون وضع الاقتصاد الليبي؟

الجواب هو: انخفاض إيرادات النفط الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الميزانية الإدارية وما يترتب علي ذلك من انخفاض في كل من الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي العام والخاص، ومن ثمَّ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.. أي وباختصار سوف لا تكون هناك خطط تنموية ولا برامج ولا مشاريع وهذا يعني أن وضع الاقتصاد الليبي سيكون في حالة ركود ما لم يكن هناك مصادر محلية بديلة لتنوع الدخل.

قد تكون المصادر البديلة المحلية تقليدية أو غير تقليدية وعليه سوف نتعرض وبإيجاز لهذه المصادر.

أولاً.. وقبل كل شيء، لابد وأن يعاد إلى الأذهان كون ليبيا دولة نامية أو أقل نمواً قبل عهد النفط، وبالتالي فقد ارتبطت موجة الإنفاق بالزيادة في العائد النفطي على عدد من المشاريع لتلبية احتياجات عديدة مثل التعليم والصحة ...إلخ من عناصر البنى الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية وتسريع التصنيع والإنماء الزراعي، وهي حاجات أساسية تجعل الإسراع في تلبيتها أمراً ضرورياً. وهذا يعني أن هذه البرامج الطموحة ما كانت لتقوم لولا العوائد النفطية المتاحة.

بالإضافة إلى تخصيص جزء من هذه العوائد في مجال تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي كما أسلفنا، باعتبار وفرة رؤوس الأموال - وهي المحرك الرئيسي لعمليات التنمية المختلفة - الميزة الأساسية للأقطار المصدرة للنفط والتي منها ليبيا حيث ساهمت هذه الأموال في تطوير قطاعاتها الاقتصادية التقليدية بشكل ملحوظ.

وعلى الرغم من النجاح الجزئي الذي حققته بعض المشاريع الكبيرة، فإن واضعي السياسة الهادفة إلى دفع عجلة التقدم والمخططين الذين قاموا باختيار وتنفيذ عدد كبير من المشروعات بعضها جاء مناسباً وبعضها غير مناسب إلى حد ما، قد واجهوا عقبات هائلة أدت إلى تأخر التنفيذ في

بعض المشروعات ومن ثم زيادة التكاليف، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض العائدات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط وظروف الحصار، ناهيك عن تكاليف الأيدي العاملة والمتخصصة الوافدة المستعان بها.

ومن الواضح أن العوائد المتدنية لم توفر الأموال الضرورية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية ولتنمية اقتصاداتها نحو الأفضل خاصة وأن القطاع النفطي خلق مزيداً من الاحتياجات يفوق ما تستطيع الدولة مواجهته بمواردها المالية أو فرص العمل المتاحة.

ولأن التنمية قضية مركزية، وأن العوائد النفطية ما هي إلا إحدى الوسائل الإنمائية، وحتى لو فرضنا استقرارها أو تمكنا من تعظيمها مستقبلاً فهذا لا يكون كافياً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، فالزيادات المستقبلية للعوائد مثلاً لا تعتبر مصدراً كافيا للتنمية والنمو الاقتصادي ولذلك يجب الاهتداء إلى مصادر أخرى والعمل على تطويرها.

تتمثل المصادر المحلية البديلة في القطاعات التقليدية كالصناعة والزراعة ...إلخ فيفترض أن الاستثمار في قطاع الصناعة مثلاً يمكن أن يتم بالتركيز على الصناعات التي يكون للاقتصاد الليبي ميزة نسبية فيها وتنافسية بحيث تنتج بتكلفة أقل مقارنة بالمنتج المنافس كأن يتم التركيز على الصناعات القائمة على إنتاج المجمعات البتروكيميائية ووضع خطة استثمار هذه المنتجات في وجود نوع من التكامل الصناعي بين فروع الصناعة الليبية بحيث تؤدي إلى تحسين النوعية وزيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة ... وهكذا.

وفيما يتعلق بالبدائل المحلية غير التقليدية. المتمثلة في الطاقة الشمسية، حيث أفادت الدراسات أن الجماهيرية تتمتع بوفرة الإشعاع الشمسي وباستخدام منظومة الطاقة الشمسية يمكن توليد تيار مستمر قدره 4 كيلو وات، وبالإمكان استخدام هذه المنظومة في تحلية مياه الشرب، وهي دراسة علمية قد تكون باهظة التكاليف في البداية ولكنها قد تشكل المخرج في المدى الطويل باعتبارها بديلاً محلياً غير تقليدي.

أيضاً من البدائل المحلية غير التقليدية التي تفتح آفاقاً جديدة للتنمية عن طريق ما تدره من أموال موقع ليبيا الاستراتيجي، فالمعروف أن ليبيا تتصدر القارة الأفريقية وهي منفذ إلى جنوب أوروبا، وبالتالي يمكن أن تكون مركزاً تجارياً إلى العالم على غرار مركز دبي بالنسبة لقارة آسيا بحيث تصبح مصدر دخل للمجتمع، ومن هنا سيكون التركيز على قطاع

الخدمات وخاصة السياحية منها بحيث تتوافق مع ما يتطلبه هذا الاتجاه من ضوابط على المستوى الدولي، علماً بأنه يحتاج إلى أموال ضخمة لتغطية هذه الاستثمارات.

إن الحاجة إلى التنمية والتركيز عليها لا يعني مجرد الاستثمار في مشاريع سليمة، بل يجب العثور على وسائل لرفع الإنتاجية لجميع قطاعات الاقتصاد وتبني سياسة تستغل العوائد النفطية كوسيلة لتحقيق التطور والتقدم بدلاً من استنزافها في الاستهلاك الآني وأن نعطي الأولوية بل من المهام العاجلة تكوين رأس المال البشري وتدريبه وتحسين أدائه ورفع كفاءته بما يتناسب والأهداف المرسومة للخطط الجديدة والموضوعة بدون إيرادات النفط، ذلك لأن قوة الاقتصاد من قوة المعرفة.

وعليه.. ومن خلال استعراضنا لوضع الاقتصاد الليبي الذي كان من أبرز مظاهره عجز القطاعات الإنتاجية والخدمية على أن تقدم عائداً مقابل ما أنفق عليها لصالح الميزانية العامة التي لا تزال تعتمد اعتماداً كلياً على النفط في تمويل الإنفاق على برامج التنمية.

لذا .. وفي هذا الصدد نورد بعض الاقتراحات في كيفية استثمار إيرادات النفط قبل عملية التجنيب حتى نصل إلى تجنيب كل الإيرادات النفطية.

- {توضع الخطط الإنمائية بحيث تقوم على أساس متوسط تكلفة البرميل - ليس سعره- مضافاً إليه جزء أو هامش من فائض السعر الذي يمكن أن نطلق عليه بالهامش المخطط. والسبب في وضع خطط التنمية على أسس متوسط تكلفة البرميل يعود إلى عدة عوامل منها أن سعر البيع للبرميل يكون غير ثابت نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية هي في الغالب خارج سيطرة الدول المنتجة، ويؤكد معظم الاقتصاديين أن شروط التبادل التجاري غير متكافئة فهي تتجه في غير صالح البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للسلع المصنعة أي أن الدول النفطية تخسر عشرات المليارات من الدولارات لأنها تبيع نفطها بعملة تنخفض قيمتها باستمرار وتقوم بشراء احتياجاتها بعملات ترتفع قيمتها في كثير من الحالات مثل الدولار واليورو والين الياباني...إلخ وأنها تخسر خسارة ضارة كذلك مما يوجد لديها من ودائع[4] .

وعليه فإن المبالغ المعتمدة للميزانية العمومية سوف تكون كافية بالنسبة للخطط الموضوعة وما تتضمنه من

مشـــــاريع للتنفيذ أو للصيانة أو أي مشــــروعات خدمية دون أن تضطر الدولة أو تلجأ إلى حــــذف أو تأجيل بــعض المشــروعات بسبــب نقــص الســــيولة مثلاً الأمر الذي يؤثر في اعتماد المبالغ بـالميزانية العامة، لذلك يجـب أن تعتمـد الميزانيــة العامــة إذا توفرت أسباب اعتمادها وهي:

- كفاية الموارد المحققة لتغطية الميزانية (تكلفة البرميل + هامشا مخططا).
- إن المبـالغ المعتمدة تكون كافية لتغطية تكلفة البرميل حتى يستمر في الإنتاج، أي بــــمعنى أن مجمل المبــــالغ (تكلفة البــرميل+ هامشــا مخططا) تكون قـــادرة على تغطية كافة خطط التنمية بــــما فيها الزيادة في الموارد المتاحة.

يوجه جزء من تلك العوائد نحو قـطاع معين - ليس كل القـــطاعات - وذلك بإقـامة مشـاريع تنموية في ذلك القطاع يكون في حـاجة إليها. ثم يخصص جزء آخر من تلك العوائد للاســتثمار بــغية تغطية احــــتياجات تلك المشــــاريع مستقبلاً، والباقي يوجه نحو الاستهلاك أي يجب انتهاج سياســـات حـــكيمة ومنظمة عند توفير الاســـــتثمارات الإنمائية والجارية لمختلف المشــاريع في ذلك القــطاع، بحــيث تتمكن هذه المشــاريع بــعد فترة زمنية محــددة سـلفاً من تمويل اسـتثماراتها بنفســها، بـالإضافة إلى العمل على أن تحقـق هذه المشــاريع والأنشــطة في القــطاع فائضاً يمكنها من اســــتمرار عملها وإنتاجها لكي تسدد كل ما اسـتثمر فيها من موارد، وعلى ذات النسـق يمكن أن تعمل باقــي القـطاعات التقـليدية ذلك، بحــيث تقــل من اعتمادها على عوائد النفط في الإيفاء باحـتياجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة والاسـتهلاكية، وبـــذلك نصل إلى هدف تنويع مصادر الدخل}[5] .

وإيضاحـا لما سلف .. لابد وأن نتسـاءل أولاً وقبل كل شـيء عن الدوافع الاقتصادية التي تؤدي إلى القـيام بـعملية الاســتثمار.. حــــيث يرى كينز أن هذه الدوافع تكمن في المقـارنة بين قـيمتي الفعالية الحـدية لرأس المال أي الناتج عن المردود المترقـــب في حالة القيام بعملية الاستثمار وبين قيمة معدل الفائدة أي كلفة قـــرض الأموال الضرورية للقيام بالاستثمار.

والجدير بالذكر أن دافع الاستثمار عند الدولة يختلف عن الدافع لدى الفرد أو المنظم الخاص، فهدف الدولة من وراء القيام بعملية الاستثمار ليس دائماً الحصول على أكبر ربح ممكن وإنما يتعدى مفهوم المردود الاقتصادي ليشمل مفهوم المردود الاجتماعي.

إلا أنه وبغض النظر عن نوع المستثمر فلابد من القيام بدراسة الاستثمار للوقوف على إيجابيات وسلبيات عملية الاستثمار المزمع القيام بها، الأمر الذي يستوجب التعرف على الكلفة الحقيقية لبرنامج الاستثمار وما هي أفضل السبل للوصول إلى أفضل النتائج، لذا يسعى المستثمر للمقارنة بين قيمتين:

1) قيمة المداخيل والموارد التي يترقب الحصول عليها في السنوات التي سيستخدم فيها رأس المال.
2) قيمة التكاليف الضرورية لإدارة رأس المال وأهمها التكاليف الأولية لشرائه[6].

بمعنى أوضح أن المقارنة ستكون باحتساب قيم المستقبل على أساس مستواها الحاضر للتمكن من مقارنة سليمة، وهذا هو الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الاستثمار في سياسة التنمية الاقتصادية.

ولأن خطط التنمية تعتمد في إعدادها على التنبؤ فإن ربط الخطط الإنمائية بمتوسط تكلفة البرميل، يجعل فيها من الدقة والموضوعية ومقاربة التوقعات إلى الحقائق الواقعية أفضل من اعتماد هذه التقديرات على سعر النفط الذي لا يمكن الجزم به خاصة أمام التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية إلى جانب احتمال بقاء الطلب على ما هو عليه مع ازدياد تدخل منظمات حماية البيئة ...إلخ.

والواقع أن اعتماد خطط التنمية على أساس متوسط تكلفة البرميل قد تكون خطوة أولى نحو تسيير دواليب الاقتصاد والدفع به نحو التقدم مع الأخذ في الاعتبار التنمية المستديمة. ولتوضيح ذلك نورد المثال البسيط التالي:

تشير الدراسات الاقتصادية في ليبيا إلى أن متوسط إنتاج برميل من النفط الخام يقدر بحوالي 4 دولارات تقريباً [7]، وعندما يضيف التخطيط هامشاً أو قدراً مماثلاً للتكلفة، فإن كلفة البرميل ستصبح في هذه الحالة 8 دولارات، ولنفرض أن سعر البرميل تحدد بحوالي 20 دولاراً، فينتج عن ذلك ربح هو الفرق بين إنتاج البرميل من النفط الخام وتكلفته وسعر البيع بحيث يصبح المبلغ المخصص للمجنب على النحو التالي:

مثال:

سعر النفط = التكلفة + الهامش المخطط + فائض السعر

20 = 4 + 4 + 12

علماً بأن:

الهامش المخطط (*) = قدراً من التكلفة
(النسبة المراد إضافتها لتكلفة البرميل لتسيير خطط التنمية)
وفائض السعر = المجنب

رابعاً- استثمار المجنب

يجب أن ننبّه هنا على أن عملية استثمار المجنب يجب أن تتم خارج البلاد في الوقت الحالي لعدة أسباب أولها حاجة البلاد من العملة الصعبة وثانياً لأن الاستثمار بالداخل قد يؤدي إلى مساوئ للدولة في غنى عنها من حيث عدم توافق هذه الاستثمارات مع تقاليد ونظم المجتمع الليبي وثقافته الأمر الذي يؤثر سلباً في العملية برمتها. ولذلك يمكن استثمار المجنب وفق الآتي:

- إما بإيداعه في البنوك كإيداعات طويلة الأجل بفائدة تفوق معدل التضخم حتى لا يتم تآكل رأس المال المستثمر، عليه يمكن أن نصوغ معادلة المجنب بالشكل الآتي:
  قيمة المجنب= مجموع الاستثمارات+ الفائدة السنوية
- أو استثمار جزء من العوائد في بورصة الأوراق المالية وهذا يعتمد اعتماداً كليا على عنصر المضاربة، وبالتالي فإن عنصر المضاربة لزيادة المجنب يترتب عليه كثير من المخاطر ترتبط ارتباطاً مباشراً بالوضع الاقتصادي العالمي.
- وإما بأن يحتفظ به كأوراق نقدية دولية أو في شكل أصول يمكن تحويلها إلى نقدية بالسرعة المطلوبة والتصرف فيها في حالة تجميد الأرصدة.

ولكن المخاطر التي تنجم على الاحتفاظ بالمجنب في شكل أصول سريعة التحويل إلى نقدية قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الناتج عن ضعف الرقابة وعدم الترشيد وهو أمر تمت الإشارة إليه سابقاً من حيث وجوب أن يتم الاستثمار في الخارج حتى لا تتأثر باقي عناصر المعادلة التي أصبحت كالتالي:

الدخل القومي = (استهلاك+ استثمار المجنب) + إدخار+ المبلغ المجنب

الخلاصة

تخلص الدراسة إلى أن تجنيب العوائد النفطية يؤثر تأثيراً مباشراً وسلبياً في عجلة الاقتصاد الليبي لأن الاقتصاد الليبي يعتمد

* الهامش المخطط ليس شرطاً أن يكون مضاعف التكلفة وإنما نسبة من العوائد يتم الاتفاق عليها ويتم تقليصها إلى أن يتم تجنيب العوائد كلياً وفقاً لتخطيط جيد وإدارة ناجحة.

اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية، ومن المعلوم أن معادلة الدخل التي تتمثل في:

(الدخل القومي = استهلاك + إستثمار + إدخار)

هذه المعادلة توضح جميع البنود التي قد تم تخطيط البرامج على ضوئها كل فيما يخصه وبالتالي فإن تجنيب العوائد النفطية يقودنا إلى التفكير في مصادر بديلة أخرى التي تم الإشارة إليها.

علماً بأن الاحتياطيات القانونية المسموح بها في الميزانية العامة للدولة تكون مدروسة وبالتالي يحسب لها حساب مسبق في وضع الخطط والبرامج الموضوعة في الميزانية العامة، ولذا فإن ظهور مصطلح المجنب في معادلة الدخل القومي سيكون بالشكل الآتي:

الدخل القومي = (استهلاك+ استثمار المجنب) + إدخار+ المبلغ المجنب

معنى ذلك أن جل الاهتمام سوف ينصب على الشق الأول من الطرف الأيسر للمعادلة بحيث تكون هناك آفاق جديدة للدخل ورؤى مستقبلية تتمثل في ترشيد الاستهلاك والاستثمار الأمثل للإيرادات، وبالتالي فإن تجنيب الإيرادات يكون ليس من أجل تجنيبها فقط وإنما استثمارها في قطاعات أخرى، فالإيرادات النفطية مازالت مطلوبة لحل مشكلة الميزانية التسييرية إلى جانب احتياج قطاع النفط إلى هذه الإيرادات لتطوير احتياطياته، وبالتالي فإن عملية التجنيب سوف تتم بشكل تدريجي تجنباً لحدوث ركود اقتصادي أو أية مشاكل تكون الدولة في غنى عنها إلى أن تتمكن من تجنيب الإيرادات النفطية بشكل نهائي.

وهذا يعني أنه لا دخل للمبالغ المجنبة في عجلة الاقتصاد والتنمية ومن ثمّ لا تحسب من ضمن الإيرادات السنوية للدولة وإنما يستمر العمل في استثمار المجنب إلى أجل يتم بعده اتخاذ قرار بالخصوص في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة.

على ضوء ما تقدم يمكن القول إن المجنب لا يعني الادخار لأن مفهوم الادخار هو: تنازل عن قسط من الدخل وهي عملية قد تتعلق بالفرد أو المشروعات أو بالدولة وتؤثر في عملية الادخار عدة عوامل اقتصادية قد تكون موضوعية مثل مستوى الدخل أو مستوى الأسعار أو سياسة الضرائب أو سياسة التخطيط.. وعوامل ذاتية مرتبطة بالفرد نفسه.

ويعني ذلك أن الدولة تستطيع أن تتحكم جزئياً أو بصفة كاملة في الادخار إذا ما استطاعت أن تتحكم في العوامل التي تحدده فهي مثلاً قد تؤثر في توزيع المداخيل لتغيير بنية الميل الحدي للاستهلاك أو قد تستخدم سياسة الضرائب لتشجيع الادخار ...إلخ

ومعروف أن الادخار ينقسم إلى: ادخار حر وهو يقوم به الفرد طواعية لإيجاد توازن بين وضعيتي إقدامه على إنفاق دخله من عدمه. وادخار إجباري يقوم به الفرد وفق مقتضيات قانونية أو لقرارات حكومية مثل أقساط التأمين ومقتطعات الأجور والمرتبات التي تمول الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد وهي ادخارات لصالح المدخر تفرضها القوانين المعمول بها في الدولة، وتتوجه هذه الادخارات إلى المؤسسات المالية في شكل ودائع أو مقابل شراء أسهم وسندات ثم تتكاثف هذه المؤسسات فتتوجه إلى قطاع الإنتاج لتستثمره.

من هنا يختلف المجنب عن الادخار، فقد تحتاج اللجنة الشعبية العامة إلى جزء من المال المدخر نتيجة ظروف السوق.. أي أن التخطيط المالي للميزانية التسييرية والاستثمارية لم يكن بالصورة المحكمة، وبالتالي ينعكس ذلك على معادلة الدخل فيتم تعويض البنود الأخرى بالميزانية العامة بمبالغ الاحتياطي القانوني المسموح له والمبلغ المدخر. بينما هناك قسط من الادخار يبقى جامداً وخارج الدورة النقدية وهي ما يسمى بالاكتناز ويشمل الأموال التي تكون في شكل سيولة أو في شكل بعض المواد التي يضمن عدم تغييرها مثل الذهب، ولا تلعب هذه الأموال أي دور اقتصادي نافع لأنها لا تغذي الاستثمارات، هذا يعني أن المجنب يشبه الاكتناز في كونه لا يدخل في عجلة الاقتصاد الليبي ولكن لا نستطيع أن نقول إنه غير نافع أو لا يغذي الاستثمارات، فقد يتم استثماره طبقاً لبرامج وخطط مدروسة، وفي هذا الصدد فإن المجنب قد يعادل مفهوم الفائض الاقتصادي المخطط - والذي أطلقنا عليه فائض السعر - الذي تحدث عنه "بول باران "في كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية" ويقصد به الفائض المستخرج من الفارق بين الإنتاج الأمثل للمجتمع بفضل استعمال أحسن الوسائل وقدر من الاستهلاك يعتبر أمثل، وهو في مفهومه الظاهري يقترب من مفهوم الادخار ولكن الفائض أوسع وأشمل، فالادخار يعتبر الاستهلاك في شمولية أما الفائض فيأخذ الاستهلاك الأساسي والضروري ويعتبر الباقي مصدر إضرار بالاقتصاد وعنصر نقص من إمكانية تكوين رأس المال.

وأخيراً فإن فكرة تجنيب الإيرادات النفطية لا يمكن تحقيقها إلا في حالة استثمار تلك الإيرادات في مشروعات مختلفة ذات جدوى اقتصادية لعدة سنوات إلى أن تتمكن هذه المشروعات من تحقيق موارد ذاتية، وبالتالي تصبح مورداً من موارد الخزانة العامة.

الهوامش

(1) نداء المعاني، عوائد النفط تبخرت ومكانة العرب في انحسار، مقالة بشبكة الإنترنيت.
(2) علي أحمد سليمان، الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقيات الاستثمارات الدولية (حالة مصر) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2000، الكويت، ص 130 - 131 .
(3) السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث، العقيد معمر القذافي، المجلد 24 لسنة 92 - 93 ف، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص 606 - 610 .
(4) علي أحمد عتيقة: " النفط والمصالح العربية 72 - 87 ف " ، الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مطابع القبس التجارية، 1987 ف، ص 354 .
(5) مفيدة بن يوسف، إمكانية التحكم في العوائد النفطية.. رسالة ماجستير غير منشورة، 1999 ف، ص 113 - 114 .
(6) فتح الله ولعلو: " الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ج1 " ، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، الطبعة الثانية، 1974، ص 375 .
(7) المؤسسة الوطنية للنفط: " دراسة تكلفة إنتاج برميل من النفط 86 - 92 ف ، إدارة التخطيط 1993، بلغ متوسط القطاع لتكلفة البرميل من النفط الخام 3.128 دولار عام 1992 ف .

المراجع

أولاً- الكتب:

1. علي أحمد عتيقة: " النفط والمصالح العربية 72 - 87 ف ، الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مطابع القبس التجارية، 1987 ف .
2. فتح الله ولعلو: " الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ج1 " ، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، الطبعة الثانية، 1974 .
3. علي أحمد سليمان: الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقيات الاستثمارات الدولية (حالة مصر)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2000 ف ، الكويت .
4. العقيد معمر القذافي: " السجل القومي، بيانات وخطب وأحاديث"، المجلد 24 لسنة 92 - 93، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

ثانياً- التقارير والنشرات والدراسات:

1. مفيدة بن يوسف، إمكانية التحكم في العوائد النفطية.. رسالة ماجستير غير منشورة، 1999ف.
2. المؤسسة الوطنية للنفط:"دراسة تكلفة إنتاج برميل من النفط 86 - 92 ف، إدارة التخطيط 1993 .
3. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية تصدر عن إدارة البحوث والإحصاء، 2002 .
4. تقرير الاستثمار العالمي 2000 ، الاستثمار الأجنبي وتحدي التنمية، الأمم المتحدة.
5. بعض المقالات والدراسات الاقتصادية المنشورة في الإنترنيت.

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

هذا الكتاب



كتاب (طالبان) الإسلام والنفط والصراع الكبير في وسط آسيا.
كتاب" الحروب غير المقدسة (أفغانستان . أمريكا والإرهاب الدولي).
كتاب" غسيل الواقع.
ثلاثة كتب رصدت أحداث وحقائق ما جرى في أفغانستان على جبالها وكهوفها متقصية بالبحث في دخائل الأمور وخفاياها ضمن لعبة السياسة الدولية.
هذه المصادر الثلاثة هي جهد دؤوب موثوق في معلوميته ومصداقيته تقنع الباحث عن الحقيقة بأنه قد وجد جوابا لسؤاله لذلك اختارها المؤلف طلباً لأقصى قدر من الموضوعية.

أسعار النفط في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والفنية الدولية

أ. أبو الربيع أبو القاسم كعوان

قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز في سورة فصلت الآية(10):
{ وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين } صدق الله العظيم

مقدمة:

لقد شرّف الله الأمة العربية بأن تكون مهبطا للرسالات السماوية، ومبعثا للرسل والأنبياء ومهدا للحضارة، كما أسبغ عليهم، بأن تكون أراضيها وبحارها مصدر إمدادات رئيسة لاهم مصادر الطاقة الممائلة والبديلة في مناطق العالم الأخرى، ممثلة في النفط والغاز الطبيعي اللذين يتربعان على عرش الطاقة في عصرنا الراهن، وذلك بامتلاكها ما يزيد على 60 في المائة من احتياطي النفط العالمي، و20 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وجعل من سمائها المشبعة بالطاقة الشمسية مصدرا آخر يعول عليه العالم بأن يكون البديل لمصادر الطاقة التقليدية الناضبة في المستقبل، مما يحتم علينا أن نشكر الله ونحمده على هذه الهبة التي جاءت دون عناء ومشقة، وأن نعمل على تطويرها وتنميتها والمحافظة عليها دون هدر أو إسراف بما يؤدي إلى إطالة عمرها، واستغلالها فيما يفيد دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في بلادنا، والوصول بها إلى مصاف الدول

المتقدمة ، وتعزيز مواقفنا وعلاقاتنا الدولية، حيث إنها حق موروث الاستفادة لجميع الأجيال دون قصره على جيل معين . وإدراكاً لذلك جاءت مطالبة الدول المصدرة للنفط بالسعر العادل للبرميل المنتج ، وترشيد استهلاكه كان محور الصراع مع الدول المستهلكة الرئيسة للطاقة طيلة مسيرة الصناعة النفطية بها .

تلقى أسعار النفط اهتماماً واسعاً لدى الأوساط الشعبية والرأي العام العالمي ، وتحتل مكان الصدارة ليس فقط في مؤتمرات ولقاءات الصناعة النفطية ، وإنما تمتد إلى كثير من المنتديات ووسائل الإعلام المحلية والعالمية ، خاصة في الدول النفطية، وليس هذا مستغربا فللنفط أهمية استراتيجية ، لما له من آثار على الجوانب المختلفة التي تمس حياة الشعوب سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة له ، وللوهلة الأولى ربما يبدو أن سعر النفط يتحدد مثله مثل بقية السلع عن طريق العرض والطلب لكن التعمق في الموضوع يوضح صورة أخرى تعتمد على عوامل سياسية واقتصادية متداخلة ومتشعبة فهي تعكس صراع المصالح بين تأمين الإمدادات وخفض تكاليف الواردات بالنسبة للدول المستهلكة ، وتأمين الأسواق وتحقيق عائد عادل من البرميل المنتج بالنسبة للدول المنتجة ، وهامش ربح حافز على الاستثمار بالنسبة للشركات المستثمرة ، وقد أخذ هذا الصراع أشكالاً متعددة خلال مسيرة الصناعة النفطية الدولية ، جعل منحنى تطور أسعار النفط يتسم بالتذبذب ويغاير إلى حد ما الاتجاه العام لأسعار السلع والمواد الأخرى .

ويمكن إبراز ذلك من خلال عرض التطور التاريخي لأسعار النفط التي تعتبر خير شاهد على مدى تأثير أصحاب المصالح في تحديد الأسعار ورؤية أسعار النفط في ظل المستجدات الحالية لآليات السوق والطريق إلى العولمة وهي:

1- فترة سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية

2- فترة تحديد الأسعار من قبل دول منظمة الدومن

3- آليات السوق .

أولاً- فترة سيطرة الشركات النفطية :

امتدت هذه الفترة من بدء إعلان أول سعر للنفط الخام على نطاق تجاري في عام 1860 في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية حتى 16 من أكتوبر 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في منظمة الدومن تحديد أسعار نفطها الخام من جانب واحد دون الرجوع إلى الشركات .

لقد كانت السوق خلال تلك الفترة سوقا للمشتري ، تقوم فيه مجموعة من الشركات بتحديد الأسعار ومعدلات الإنتاج من جانب واحد بما يخدم مصالحها ومصالح بلدانها دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول المنتجة التي تملك النفط أساساً ، والمعروف ان الشركات استمدت قوتها من تكاملها الأفقي والعمودي ، إضافة إلى دعم حكوماتها الأم ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين كان لديهما نفوذ اقتصادي وسياسي وعسكري متعاظم في كافة أرجاء العالم .

لقد فرضت هذه القوى أن تكون الأسعار المعلنة للنفط الخام خلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة في مستوى متدن لا يتعدى متوسطه 1.5 دولار للبرميل ، علماً بأن السنوات المذكورة لم تخل من تقلبات حادة ، نجمت عن معطيات تتعلق بالنمو في استخدام النفط ، وتطورات الأحداث الرئيسة مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية .

لقد برزت معالم أسعار النفط خلال هذه المرحلة بعد الاكتشافات الضخمة للنفط الرخيص نسبياً في منطقة الخليج العربي في العشرينيات ثم فنزويلا في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي ، ثم اتخذت تلك الأسعار طابعا محددا عقب اللقاء الذي جرى بقلعة أكناكاري في اسكتلندا يوم 17 من سبتمبر 1928 بين رؤساء الشركات النفطية الكبرى وهي : شركة شل ، وشركة استاندرد أويل نيوجرسي ، وشركة بريتش بترو ليوم ، فقد أسفر ذلك اللقاء عن اتفاق على تسعير النفط الخام ، وتقسيم الأسواق بما يخدم مصالح الشركات ومصالح البلدان الغربية التي تؤوي هذه الشركات ، خاصة بعد أن انضمت إلى هذا الاتفاق فيما بعد بقية الشقيقات السبع .

ولعل أبرز معالم السياسات التسعيرية إبان حقبة الامتيازات هي :

* فرض نظام التسعيرة من قبل الشركات النفطية الاحتكارية على الدول المضيفة ، وذلك عن طريق التحديد المسبق لحصة كل دولة من ثرواتها النفطية ، فنظام الامتيازات سلب حق الدولة المضيفة في السيادة على مواردها النفطية التي كانت تتحكم فيها الشركات العاملة ، فهي التي تتولى تحديد مستوى الأسعار في الأسواق العالمية ، وحصة الدولة منها ، وبذلك كانت الأسعار تعكس هيمنة الشركات النفطية وليس رغبات ومصالح الدول صاحبة الموارد النفطية .
* بقيت الأسعار معزولة عن قوى العرض والطلب في السوق النفطية ، نظرا لتكامل

عمليات الصناعة النفطية واحتكارها من قبل شركات محددة بما يخدم مصالحها والمطامح السياسية والاقتصادية للدول التي تنتمي إليها .

* تجاهلت الشركات النفطية في سياساتها التسعيرية آثار تدني أسعار النفط على تطوير مناطق النفط الحدية ، وتطوير وتوسيع استخدامات الطاقة البديلة ذات التكلفة العالية ، مما يعني زيادة سريعة في حصة النفط في منظومة الطاقة وتسارع معدلات استنزافه .
* لم تأخذ السياسات التسعيرية في الاعتبار أن النفط مادة ناضبة ، يجب أن تكون أسس تسعيرها مغايرة للأسس المتبعة في السلع والمنتجات القابلة للتجدد .
* تأثرت أسعار النفط بعد الحرب العالمية الثانية بضغوطات سياسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا الغربية من أجل دعم إعادة بناء أوروبا .

ثانياً- تحديد الأسعار من قبل منظمة الدومن :

لاشك ان السياسات النفطية المجحفة التي انتهجتها الشركات النفطية قوبلت بعدم الرضا في الدول المضيفة ، لقد ظهرت ردود أفعال مضادة لتلك السياسات مصحوبة بمطالب لإجراء تعديلات على سياسات الإنتاج والتسعير وأسس تقسيم الأرباح بين الحكومات المضيفة والشركات ، ففي منطقة الشرق الأوسط صدر أول رد فعل عملي مضاد إزاء هذه الشركات من إيران ، حيث قامت حكومة مصدق في عام 1951 بتأميم الصناعة النفطية ، أما في الوطن العربي فقد أصدر مؤتمر البترول العربي الأول المنعقد في أبريل 1959 بالقاهرة توصية دعا فيها المؤتمرون الشركات النفطية إلى عدم إجراء أي تعديل في الأسعار قبل التشاور مع الحكومات العربية المنتجة للنفط ، إلا أن الشركات النفطية لم تأبه لمثل هذه التوصيات فقامت بإجراء تخفيض في عام 1960 إضافة إلى التخفيض الذي سبق ان أجرته عام 1959 مما دفع الدول العربية المنتجة للنفط وإيران وفنزويلا إلى إجراء مشاورات عاجلة لاتخاذ تدابير موحدة تحول دون تعريض اقتصاداتها للخطر بتخفيض المورد الرئيسي لعملية التنمية فيها وتخفيض أسعاره ، وقد تمخضت هذه الاتصالات عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الدومن في عام 1960 لترعى المصالح الجماعية للدول الأعضاء بها .

لقد انعكس ذلك في أول قرار تصدره المنظمة ، الذي يتضمن دعوة صريحة بضرورة استقرار

الأسعار المعلنة للنفط، وتنظيم الإنتاج بما يتوافق مع مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ويضمن الحصول على دخول ثابتة، وضمان ربح عدل على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.

واجهت منظمة الدومن في المراحل الاولى من تأسيسها صعوبة في تحقيق مطالبها، ونظرا للموقف الجماعي الذي اتخذته الشركات النفطية تجاه الدول المصدرة للنفط. ورغم ذلك فقد تمكنت من تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو تثبيت الأسعار المعلنة للنفط الخام عند 1.8 دولار للبرميل، وإلغاء الحسومات على الأسعار، ودفع ضريبة الدخل على الأسعار المعلنة بدلا من الأسعار الحقيقية.

علاوة على ذلك نجحت منظمة الدومن في تنفيق الريع (الإتاوة) الذي تراوح على المستوى العالمي بين 12.5% - 25% من قيمة البرميل المنتج، باعتباره جزءا من تكاليف الإنتاج بدلا من احتسابه جزءا من عائدات الدولة.

كما أنها توصلت إلى إلغاء خصومات التسويق وهي (2) سنتان للبرميل باعتبارها نفقة تسويق.

لقد شهدت السنوات التي تلت إنشاء منظمة الدومن تطورات هامة في نظام إمدادات النفط العالمي، لعل أهم تلك التطورات دخول عدد كبير من الشركات المستقلة غير المرتبطة بالاتفاقيات بين الشركات الكبرى (الشركات السبع)، لقد نشطت الشركات الجديدة في شمال أفريقيا وكانت سيطرتها على الإنتاج والتسويق أقل تكاملا من الشركات السبع الكبرى علاوة على ذلك شكلت الثورة الليبية عام 1969 انعطافا جديدا في صناعة النفط العالمية، فقد استطاعت الثورة الوليدة عقد اتفاقيات أكثر إنصافا من وجهة نظر الدول النفطية وذلك مع الشركات التي تملك مصادر أخرى للإمدادات النفطية، وكانت تلك الاتفاقيات إيذانا لبقية الدول النفطية بأن تبدا بتعديل الترتيبات التي كانت قائمة مع الشركات العاملة في أراضيها، لقد انعكست هذه الاعتبارات في الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين لمنظمة الدومن الذي عقد في بكاركاس بفنزويلا في ديسمبر 1970، إذ يمثل ذلك الاجتماع نقطة انطلاق نحو تحويل ميزان القوى بما يحقق أهداف الدول المصدرة للنفط، وتوجيه تحذير بأن المرحلة التي تميزت بالإسراف في استهلاك النفط وبثمن رخيص قد ولت، فقد أقر المجلس بأن يكون حد الضريبة الأدنى لجميع الأعضاء 55% من الربح الصافي للشركات، وإلغاء

التفاوت في الأسعار المعلنة، مع الأخذ في الاعتبار فروقات الكثافة والموقع الجغرافي، إضافة إلى إقامة زيادة عامة موحدة للسعر المعلن في جميع البلدان الأعضاء وتبني نظام جديد لتسوية الفروقات النوعية.

وفي 3 من فبراير 1971 أقر المجلس الوزاري لمنظمة الدومن أن تقوم الدول الأعضاء بمنطقة الخليج العربي بتطبيق القرار 120 من الاجتماع الحادي والعشرين اعتباراً من 14 فبراير.

وعلى ضوء هذه القرار عقد اجتماع في طهران في 14 من فبراير 1971 بين دول الخليج العربي الأعضاء في منظمة الدومن والشركات النفطية العاملة في أراضيها، توصل فيه المجتمعون إلى زيادة السعر المعلن للنفط الخام المصدر من الدول الخليجية بـ 33 سنتاً للبرميل، وزيادة أخرى بمقدار سنتين للبرميل تعويضاً عن الاختلافات الموجودة في أسعار خامات الدول المعنية، وحددت فروقات الكثافة بزيادة 1.5 سنت للبرميل لكل درجة كثافة تقل عن 40 درجة، وزيادة سنتين للبرميل لكل درجة فوق كثافة 40 درجة، ثم جاءت اتفاقية طرابلس في 20 من مارس 1971 تكملة لاتفاقية طهران، بين نفس المجموعة من الشركات والحكومة الليبية كممثلة للدول المصدرة من البحر المتوسط وهي: الجزائر والعراق وليبيا والسعودية، وكانت الاتفاقية مشابهة لاتفاقية طهران باستثناء الزيادة في السعر، بحيث حدد سعر أدنى معلن لبرميل النفط كثافة 40 درجة بـ 3.45 دولارات للبرميل، منها 3.05 سعر أساس وفروقات أجور الشحن وعلاوة قناة السويس 25 سنتاً، وزيادات خاصة مقابل ارتفاع أسعار المنتجات النفطية بمقدار 15 سنتاً للبرميل.

ثورة الأسعار الأولى (أكتوبر 1973)

يعتبر مطلع السبعينيات فترة حافلة بالتطورات الجذرية التي تركت بصمات واضحة على صناعة النفط العالمية، شملت تلك التحولات اتفاقيتي طهران وطرابلس المشار إليهما آنفا كما أعقبهما قرارات المجلس الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن) بشأن الأسعار كاتفاقية جنيف الأولى في 21 من يناير 1972 بشأن تصحيح قيمة الدولار بعد قرار الحكومة الأمريكية بفك ارتباطه بالذهب في أغسطس 1971، وتشمل أيضا اتفاقية جنيف الثانية في أول يونيو 1973 بشأن تعويض

الانخفاض في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى في سوق النقد الدولية .

ثم جاء قرار وزراء النفط العرب بخفض معدل الإنتاج وحظر تصدير النفط العربي إلى البلدان المساندة لخطط إسرائيل العدوانية في أكتوبر 1973 وهي الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال .

المعروف أن الدول الست الأعضاء في منطقة الخليج العربي وهي السعودية والعراق وايران والكويت والإمارات وقطر ، قد عقدت اجتماعا في الكويت يوم 16 من أكتوبر 1973 بتخويل من منظمة الدومن ، أقرت فيه زيادة أسعار نفطها بنسبة 70 في المائة بالمقارنة مع المستوى السابق ، ليصبح متوسط سعر النفط العربي الخفيف 5.12 دولارات للبرميل وبذلك يعتبر أول قرار لتحديد الأسعار يصدر من قبل منظمة الدومن دون الرجوع إلى الشركات النفطية منهيا دور الشركات في تحديد أسعار النفط ، وأصبحت السوق النفطية سوقا للبائعين بعد أن كانت سوقا للمشترين .

لقد كان لثورة الأسعار الأولى ، التي جاءت مفاجئة وسريعة ، ردود أفعال مضادة من قبل الدول الرئيسية المستهلكة للنفط التي كانت تتمتع في السابق بأسعار متدنية للنفط المستورد ، تمثلت في شكل إعلامي حيث تم تحميل الدول المصدرة للنفط مسؤولية التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط في الاقتصاد العالمي .

لكن رد الفعل المهم كان إجرائيا بإنشاء وكالة الطاقة الدولية عام 1974 لاتباع سياسات وتدابير تحد من حجم الواردات النفطية من دول الدومن بخفض استخدام النفط في الدول الأعضاء بالوكالة من خلال الحد من الاستهلاك ، وتشجيع وتطوير مصادر الطاقة البديلة ، والحث على استكشاف وإنتاج النفط محليا وخارج المناطق التقليدية ، إضافة إلى وضع الخطط المناسبة لمواجهة أية أزمة في الإمدادات النفطية .

وبطبيعة الحال فإن تحقيق النتائج المرجوة من هذه الإجراءات والسياسات يحتاج إلى وقت حتى تؤتي ثمارها ، وبذلك لم يكن لها مفعول على حد رفع الأسعار خلال النصف الثاني من السبعينيات الذي أعقب إنشاء الوكالة ، بل تلاها ثورة أسعار أخرى في عام 1979 .

ثورة الأسعار الثانية

كان الانخفاض في إنتاج النفط أحد التطورات البارزة التي رافقت الثورة الإيرانية عام 1978 ، خاصة أن إيران هي ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بعد

السعودية ، فقد تراجع إنتاجها النفطي من 5.7 ملايين برميل في اليوم عام 1977 إلى 3.2 ملايين برميل في اليوم عام 1979 ، الأمر الذي أدى إلى آثار سلبية في إمدادات النفط العالمية رغم زيادة الإنتاج من بقية الأعضاء في المنظمة ، والسحب من المخزونات النفطية في الدول الصناعية .

لقد نتج عن الخلل في توازن العرض والطلب ، وهبوط مستوى المخزونات في الدول الصناعية ما يأتي :

* ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الفورية إلى مستويات تزيد بنسبة كبيرة عن أسعار البيع الرسمية ، ففي الربع الثاني من عام 1979 قفز السعر الفوري إلى حوالي 20 دولارا للبرميل مقابل 13.3 دولارا للسعر الرسمي للنفط العربي الخفيف وأبرزت تلك الفترة أهمية السوق الفورية في قيادة أسعار النفط ، وتعزز الاتجاه لهيمنة السوق الفورية في ضوء تزايد الإمدادات من خارج الدومن ، وما صاحبها من زيادة الكميات التي لا ترتبط بالسعر الرسمي للدومن ، بل كانت تباع في السوق الفورية، ثم أعقبها ظهور السوق المستقبلية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات .
* استفادت الشركات النفطية من الفروقات ، بين أسعار البيع الرسمية والأسعار الفورية ، إضافة إلى الأرباح التي تحصل عليها من عملياتها التكاملية .

نتيجة هذه التطورات أقر المجلس الوزاري لمنظمة الدومن في اجتماعه الخامس والأربعين في يونيو 1979 رفع السعر الرسمي لخام الإشارة العربي الخفيف إلى 18 دولارا للبرميل ، ومراقبة عقود مبيعاتها بما يحد من المضاربة في السوق الفورية .

غير أن الأسعار في السوق الفورية واصلت ارتفاعها بسبب جديد هو اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حتى وصلت بعض التعاملات إلى أعلى مستوى لها في تاريخ الصناعة النفطية في أواخر ذلك العام أي ما يزيد عن 40 دولارا للبرميل .

غير أن ردود الفعل لدى المستهلكين إثر ثورة الأسعار الأولى في منتصف السبعينيات، وما أعقبها من برامج الترشيد والمحافظة على الطاقة وتطوير بدائل الطاقة ، إضافة إلى انكماش النمو الاقتصادي في الدول الصناعية التي تراجع دخلها القومي بحوالي 0.8 في المائة عام 1982 ، أدت جميعها إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط من حوالي 67 مليون

برميل في اليوم عام 1979 إلى حوالي 58 مليون برميل في اليوم عام 1982 .

ومن أبرز معالم السياسات التسعيرية إبان حقبة السيطرة الوطنية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن) في تحديد الأسعار التي امتدت من 1973 إلى مطلع الثمانينيات ما يلي:

* تواري دور الشركات النفطية كقوة مسيطرة على منابع النفط والتحكم في السوق النفطية واتجاهات أسعار النفط . وتحديد العلاقات بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط ، فتحول تسعير النفط من الشركات المتعددة الجنسيات إلى حكومات الدول المصدرة للنفط ، وأصبحت العلاقات مباشرة بين حكومات الدول المصدرة والمستوردة للنفط المعنية ، كما أصبحت هذه الشركات أدوات تنفيذية لتحقيق سياسات الطاقة للدول المستهلكة الرئيسة للنفط .
* بسيطرة الدول المصدرة للنفط (الدومن) على منابع النفط والتحكم في الأسعار اتسمت السوق بسوق البائع بعد أن كانت سوقا للشاري إبان حقبة سيطرة الشركات النفطية المتعددة الجنسية .
* رغم اتسام السوق بسوق البائع وسيطرة دول منظمة الدومن على الإنتاج وتحديد الأسعار الرسمية ، إلا أن قيادة الأسعار كانت دائما للسوق الفورية وإن جل ما حققته دول منظمة الدومن من ارتفاع في الأسعار خلال مرحلة سيطرتها حتى مطلع الثمانينيات يعزى بصفة رئيسة إلى أحداث سياسية واضطرابات إقليمية مثل حرب أكتوبر والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية ، التي أثرت بدورها في تدفق إمدادات النفط وعملت على ارتفاع الأسعار في السوق الفورية ووجود فوارق بينها وبين الأسعار الرسمية ، مما دفع دول المنظمة إلى استغلال هذه الفرصة ومتابعة حركة أسعار السوق وزيادتها من أجل تقليص الفوارق أو بلوغ المستويات العليا للأسعار الفورية .
* وصل متوسط أسعار النفط إلى 36 دولارا للبرميل في عام 1980 وهو أعلى مستوى تصل إليه أسعار النفط في تاريخ صناعة النفط العالمية .
* أدت سيطرة دول منظمة الدومن على صناعتها النفطية وتحديد الأسعار إلى خلق مخاوف لدى الدول الصناعية المستهلكة الرئيسة للنفط من أن انقطاع أو عدم انتظام وضمان تدفق الإمدادات النفطية ، والحصول عليها بتكلفة عالية تكون له آثار

سلبية على اقتصاداتها ، وقد أدى هذا بدوره إلى بروز اتجاه طاقوي مضاد لدول منظمة الدومن تجلى في إنشاء وكالة الطاقة الدولية وتوليها مسؤولية وضع المخططات والبرامج الطاقوية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، كما نعتت هذه الدول منظمة الدومن بالكارتل . ورغم هذا فإنها ترى في وجود منظمة الدومن عنصراً إيجابياً يكمن في أنها ضرورية لتنظيم سوق النفط العالمية من حيث ضبط الإمدادات وتحديد الأسعار والإسهام في خلق التوازن بين العرض والطلب ، بما يخلق الاستقرار في السوق ، وأن تحجيم منظمة الدومن أفضل من القضاء عليها .

* في أعقاب قيام الدول المصدرة للنفط بالسيطرة على مصادر الإنتاج بها وما صاحبها من ارتفاع في أسعار النفط ، قامت الشركات النفطية بالتخلي عن الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج في دول منظمة الدومن ، واتجهت إلى الاستثمار في مناطق جديدة داخل وخارج بلدانها رأت فيها ضماناً أكبر لاستثماراتها ، وإن كانت ذات كلفة عالية وأقل عائد. وقد نتج عن هذا الاتجاه بروز مناطق إنتاج جديدة كان لها دور بارز في ارتفاع الإمدادات النفطية العالمية والتأثير سلباً في إنتاج ووضع دول منظمة الدومن في السوق النفطية .
* تحول إنتاج دول الدومن إلى دور المنتج المرجح ، لأن مناطق الإنتاج خارج الدومن تعطي الأولوية لإنتاجها المحلي وتستورد من الدومن ما يكمل احتياجاتها .
* بروز التباين في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في منظمة الدومن حول مستوى الأسعار والفروقات النوعية لخاماتها ، فالدول ذات الاحتياطات النفطية العالية تعارض الزيادات الكبيرة في الأسعار ، وذلك بغرض إطالة دور النفط كمصدر للطاقة ، حيث إن الأسعار العالية تشجع على تطوير مصادر الطاقة البديلة ومصادر النفط الجديدة ذات التكلفة العالية ، بينما تنادي الدول الأعضاء ذات الاحتياطي الأقل بأسعار عالية تتلاءم مع منافع النفط وقيمته مقارنة بمصادر الطاقة البديلة واتجاهات أسعار السلع والمواد الأخرى في العالم .

ثالثاً- آليات السوق :

لقد جاءت النتائج السلبية التي واجهتها منظمة الدومن خلال النصف الأول من الثمانينيات وما تلاها من تحول في بنية السوق

النفطية حصيلة المغالاة في رفع الأسعار دون الالتفات إلى جوانب العرض والطلب على النفط في سوق النفط العالمية، ومضي دول معينة في زيادة إمداداتها مكتفية بقيام الدول الأخرى بتخفيض الإنتاج ، وهذا بدوره أدى إلى تعجيل نهاية قوة الدومن التي في أصلها لم تدم طويلاً في تحديد الأسعار بما يتفق مع أهدافها ومصالحها ، نتاج المخططات السياسية والاقتصادية والنفطية والطاقوية المضادة من قبل الدول الصناعية التي تمت الإشارة إليها آنفاً .

فحدث تغيير في بنية السوق النفطية بحيث أصبحت تتسم بسوق الشاري وتدار بآليات تهدف في مجملها إلى تحقيق مصالح الدول المستهلكة الرئيسية للنفط ، حيث أصبحت أسعار النفط تتحدد من خلال عوامل العرض والطلب على النفط وبالتوقعات المستقبلية لما سيحدث من تغير في هذا التوازن الذي تلعب العوامل النفسية والسياسية دوراً مهماً في اتجاهاتها أحياناً ، وإن ارتفاع الأسعار وانخفاضها لا يعدو كونه أحداثاً طبيعية تشهد فيه السوق تقلبات حادة في الأسعار من حين إلى آخر نتاج تفاعلات العرض والطلب وإن تباينت هذه التقلبات في شدتها باختلاف الظروف المحيطة بكل منها ، وقد شهدت السوق النفطية منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ثلاثة انخفاضات سعرية حادة تفاوتت في درجة حدتها كان أشدها انخفاضا حسب أحداثها التاريخية هو :

13 دولاراً للبرميل عام 1986

و 15.5 دولاراً للبرميل عام 1994

و 12.3 دولاراً للبرميل عام 1998

كما بلغ أشدها ارتفاعاً في عامي 1990 و 2000 حيث كانت على التوالي 22.3 و 27.6 دولاراً للبرميل .

ويمكن إبراز العوامل المؤثرة في أسعار النفط فيما يلي:

1) الإمدادات:

تؤدي زيادة العرض على الطلب العالمي في مجال النفط إلى انخفاض الأسعار ، بينما العكس صحيح في حالة قصور في الإمدادات ، وتعتمد موازنة عرض النفط في السوق النفطية على مايلي :

- **الإمدادات من خارج دول الدومن .**
- **إنتاج الدومن .**
- **حركة المخزون .**

الإمدادات من خارج منظمة الدومن

تواجه أسعار النفط ضغوطاً متزايدة من خارج الدومن نتيجة المؤثرات التالية :

- استمرار تزايد الإمدادات النفطية وتعددها من خارج الدومن .
- الانعكاسات الإيجابية للتطور التقني في توسع ونجاح الاكتشافات في المناطق الجديد والصعبة وخفض تكاليف الإنتاج .
- التوسع في استخدام بدائل الطاقة .

مما لا شك فيه ، أن ارتفاع أسعار النفط والتقدم التكنولوجي كانا عنصرين اساسيين في توسع مصادر الإمدادات النفطية العالمية ومواصلة تدفقها من المناطق ذات الكفاءة الانتاجية المنخفضة التي لم تكن قادرة على المنافسة في ظل الأسعار المنخفضة ومرحلة استخدام التقنيات غير المتطورة ، فبفضل ثورة الأسعار التي انبلجت مع السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية في دول منظمة الدومن من خلال تنويع مصادر الطاقة البديلة وإجراءات الترشيد والمحافظة ، وتشجيع الاستثمار في مجال النفط محليا وفي مختلف المناطق العالمية خارج الدومن ، بفضل ذلك ارتفعت الإمدادات النفطية من خارج الدومن وروسيا بحوالي الضعف خلال الثماني والعشرين سنة الماضية ، حيث ارتفعت من 18.7 مليون برميل في اليوم عام 1973 إلى حوالي 36.3 مليون برميل عام 2001 إفرنجي .

وبشكل عام وخاصة في الدول الصناعية يتم استهلاك النفط المنتج في هذه الدول محليا وإن كان هناك كميات تشكل نسبة محدودة تجد طريقها إلى الأسواق العالمية ، وتأتي بصفة رئيسية من الدول النامية ولها تأثيرها النسبي على السوق النفطية .

ونظرا لتعدد مصادر هذه الإمدادات ومحدودية كمياتها الفردية نسبيا ، وتباين مصالح بلدانها ، واتباع النظرة التجارية في إمداداتها ، فإنه من الصعب إيجاد آلية للتحكم في هذه الإمدادات .

ويوجد لبعض الدول المنتجة الرئيسية للنفط بهذه المجموعة وهي المكسيك والنرويج ومصر وعمان ، بالإضافة إلى روسيا مصلحة مشتركة في قرارات منظمة الدومن المتعلقة بمستوى الأسعار وخلق التوازن والاستقرار في السوق .

ولهذا برز في أواخر الثمانينيات نوع من التعاون والتنسيق بين هذه الدول ومنظمة الدومن امتد في بعض الأحيان إلى مشاركة الدومن في تخفيض الإنتاج والتحكم في معدلاته غير أن المصالح الوطنية والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها كل دولة قد تفرض على بعض منها وفي بعض الأحيان عدم الاستجابة أو التردد لنداءات منظمة

الدومن ، او حتى عدم التقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها مع هذه المنظمة .

إمدادات الدومن :

لقد انعكست تطورات إمدادات النفط المشار اليها انفا سلبا على إنتاج الدومن من النفط وسوائل الغاز الطبيعي ، حيث تراجع إلى حوالي 30.8 مليون برميل في اليوم عام 2001 مقابل 31.2 مليون برميل عام 1973. وأصبحت الدومن تلعب دور المنتج المرجح في السوق ، فهي بذلك تملك أداة التحكم في تلبية احتياجات السوق من النفط وبالتالي إمكانية تحقيق الأسعار المستهدفة إذا أحسنت استغلالها، غير أن تأصل النظرة التجارية لدى بعض دول منظمة الدومن بمجاراة الدول التي تنتج عند معدلاتها القصوى مع غياب استراتيجية واضحة المعالم لتنظيم الإمدادات ، واتخاذ المبادرات في السوق النفطية بما يمكنها من التفاعل مع أليات السوق التي وجهت لخدمة مصالح الدول المستهلكة الرئيسية للنفط كان له نتائج سلبية على مستوى الأسعار واتجاهاتها .

لم تفلح منظمة الدومن في تحقيق مستهدفاتها السعرية حيث بقيت الأسعار في متوسطها تقل عن 18 دولارا للبرميل ألا وهو 17.8 للبرميل لسلة خامات الدومن خلال الفترة من عام 1986 إلى عام 2000 إفرنجي ، وذلك على الرغم من قرارات المنظمة بتحديد حصص وسقف الإنتاج بين فترة وأخرى بما يمكنها من تحقيق الحد الأدنى للأسعار ، التي تجلت بصفة رئيسية في قراراتها الصادرة في كل من شهر الصيف 1986 بأن يكون سعر سلة خامات الدومن عند 18 دولارا للبرميل ، وفي شهر الصيف 1991 بأن يكون السعر 21 دولارا للبرميل وأخيرا وليس آخرا في قرارها الصادر في شهر الربيع 1999 بأن يكون 25 دولارا للبرميل .

المخزونات النفطية:

تلعب اتجاهات الأسعار دورا كبيرا في تحديد سياسات تخزين النفط ، نظرا للعلاقة القوية التي تربط بين حركة المخزون والأسعار وضمان تدفق الإمدادات ، حيث يتزايد بناء المخزونات في فترة انخفاض أسعار النفط ويتم تحمل كلفة التخزين على أمل ارتفاع الأسعار مستقبلا ، بما يزيد عن تكلفة التخزين ، ويتم هذا الإجراء أيضا في حالة وجود تخوف من توقع نقص أو ارتباك في الإمدادات مستقبلا ، مما ينجم عنه زيادة في الطلب على النفط وارتفاع في الأسعار ، بينما العكس صحيح في حالة

توقع انخفاض في الأسعار وتوفر في الإمدادات النفطية دون انقطاع .

فعلى سبيل المثال : لقد أدت سيطرة دول الدومن على الصناعة النفطية ، وقيام الدول العربية بحظر النفط على الدول الصناعية في أوائل السبعينيات إلى جعل الدول الصناعية تعيش لأول مرة تجربة تهديد حقيقي لإمداداتها النفطية ، حددت فيه حداً أدنى للمخزون لا يقل عن 90 يوما .

وبتزايد الاكتشافات النفطية في مختلف مناطق العالم وتعدد مصادر الإمدادات في العقدين الماضيين ، ظهرت وفرة نفطية تحولت السوق النفطية من سوق البائع إلى سوق الشاري ، وزادت الشفافية في العلاقة بين الأسعار وحركة المخزون ، مما أدى إلى تخفيف وطأة التخوف من تهديد انقطاع أو توقف الإمدادات النفطية ، وطرأ تغير في منهج الاحتفاظ بالمخزونات ، حيث انخفض عدد أيام الاستهلاك للمخزونات التجارية في الدول الصناعية من 77 يوما عام 1980 إلى 51 يوما عام 1999 إفرنجي .

وتعتبر المخزونات النفطية مصدر إمداد مكملا يتم التحكم فيه من قبل الجهات المحتفظة به سواء كانت الشركات أو حكومات الدول المستهلكة أو هما معاً ، ويمكن عن طريق التحكم في مستويات المخزونات تحديد اتجاهات السوق ومستويات الأسعار بما يخدم مصالحها بحكم أنها إحدى آليات السوق التي يمكن استخدامها من قبل المستهلكين في الضغط على المنتجين .

كما يشجع عدم استقرار الأسعار على زيادة دور المخزونات في حركة المضاربة بالسوق النفطية التي بدورها لها آثار سلبية ليس فقط في استقرار السوق وإنما أيضاً حجب شفافية الرؤية الواقعية للموازنة بين العرض والطلب في السوق مما يؤكد على أهمية العمل على استقرار الأسعار من أجل المحافظة على انتظام حركة المخزون وتفادي آثاره السلبية .

2) الطلب على النفط :

تتحدد أسعار النفط بناء على الموازنة بين العرض والطلب على النفط في السوق النفطية فترتفع بزيادة الطلب على العرض وتنخفض بوجود الفائض النفطي وتستقر بتوازن العرض مع الطلب ، ومن العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب ، النمو الاقتصادي والضرائب .

النمو الاقتصادي :

يؤدي الارتفاع الكبير في الأسعار والانخفاض في النمو الاقتصادي إلى هبوط

في الطلب على النفط كما حدث في النصف الأول من الثمانينيات الذي شهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي العالمي وتراجعاً في الطلب على النفط مما انعكس بدوره سلباً على الأسعار حيث هوت الأسعار من أعلى مستوى وصلت إليه في هذا القرن وهو 36 دولاراً للبرميل عام 1980 إلى 28.1 دولاراً عام 1984 ثم إلى 13 دولاراً عام 1986 . وقد تكرر هذا الحدث في الربع الثالث من التسعينيات عندما لعبت برودة الجو في عام 1996 دوراً رئيسياً في زيادة الطلب العالمي قياساً بالسنوات العادية مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ منتصف الثمانينيات وهو 20.3 دولاراً للبرميل ، وبروز الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا في منتصف 1997 والركود الاقتصادي في اليابان والتدهور الكبير في روسيا انعكست سلباً على الطلب العالمي على النفط رافقه انحدار في الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ 1976 وهو 12.3 دولاراً للبرميل في عام 1998 .

كما يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي إلى تحفيز الطلب على النفط ، فقد أدت وتيرة ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي التي سادت خلال الفترة 1986 - 1996 (باستثناء عامي 1990 و 1991 لتأثرهما بأزمة الخليج) بنسبة تتراوح بين 2.6 و 4.7 في المائة رغم التدهور الاقتصادي والتراجع الكبير في الطلب على النفط في الدول المتحولة منذ نهاية العقد الماضي إلى ارتفاع في الطلب العالمي على النفط بنسبة تتراوح بين 0.6 و 2.8 في المائة.

الضرائب:

يفترض أن يؤدي انخفاض الأسعار أيضاً إلى تحفيز الطلب غير أن الواقع الذي تشهده السوق النفطية في العقدين الأخيرين يظهر غير ذلك بالنسبة للطلب على النفط في الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية للنفط نظراً لسياسة حجب شفافية الأسعار عن المستهلك بما يحول دون استفادة المستهلك النهائي من الانخفاض في أسعار النفط في سوق النفط الدولية ، وذلك بفرض ضرائب تمييزية على النفوط المستوردة لتقليل الاعتماد عليها وإضعاف قدرتها التنافسية أمام مصادر الطاقة المحلية ، ففي الوقت الذي يتراوح فيه سعر النفط المستورد سيف بين 14 و 15 دولاراً للبرميل تتراوح ضرائب هذه الحكومات بين 14 و 83 دولاراً للبرميل وهوامش أرباح الشركات بين 14 و 36 دولاراً للبرميل .

إضافة إلى لجوء هذه الدول إلى استخدام مظلة الحماية البيئية بفرض ضرائب جديدة تمييزية على الوقود المستخدم.

هذه السياسة تعكس مدى مصداقية رؤية الدول المنتجة للطاقة في أن الضرائب على الطاقة تحت شعار المحافظة على البيئة ما هي إلا تستر على زيادة العائدات وكبح الكميات المستوردة .

وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الإجراءات تعني التحديد المسبق لحصة النفط في منظومة الطاقة بغض النظر عن مستويات الأسعار في السوق ، وعليه ليس بالضرورة أن يؤدي انخفاض الأسعارَ إلى زيادة الطلب على النفط .

بينما يختلف الوضع نسبياً في باقي دول العالم التي تعيش أوضاعاً اقتصادية وطاقوية مختلفة ، تفرض عليها اتباع نهج يتناسب مع أوضاعها ، إضافة إلى كونها لا تجمعها مظلة جماعية كما هو الحال في مجموعة الدول الصناعية ، وبذلك فإن استجابة الطلب على النفط لتغيرات الأسعار تختلف من بلد إلى آخر ، غير أنها إجمالاً أكثر استجابة لتغيرات الأسعار من الدول الصناعية ، حيث إن انخفاض الأسعار سيحفز بدون شك الطلب على النفط في حالة ما يكون مقروناً بنمو اقتصادي إيجابي ، كما سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى رفع كلفة فاتورة الواردات النفطية ، مما قد يؤدي إلى الضغط على استهلاك النفط في بعض هذه الدول .

الاستنتاجات :

مما لا شك فيه أن تدني الأسعار أو ارتفاعها الشديد لا يخدم المنتجين ولا المستهلكين على السواء في المدى البعيد ، فانخفاض الأسعار يؤدي إلى الضرر بعائدات الدول المنتجة وله انعكاسات سلبية على الاستثمارَ في مجال الصناعة النفطية وتطوير مصادر الطاقة البديلة ، مما يدفع بأصحابها إلى رفع الأسعار ، كما أن انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى تحفيز الاستهلاك ويشجع على بناء المخزونات التي بدورها قد تدفع إلى تعزيز الأسعار في السوق من جديد .

ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة عائدات الدول المنتجة وتوسيع الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج ويشجع على تطوير وإحلال مصادر الطاقة البديلة ، غير أنه قد يؤدي إلى خفض في الطلب وخلل في الموازنة بين العرض والطلب ، مما يخلق ضغطاً على الأسعار وتبدأ الأسعار في دورة هبوط من جديد .

وبذلك تبقى الأسعار تتقلب بين أرضية وسقف يتغيران من وقت إلى آخر

طبقاً للتطورات التي تتم في مجال الاستكشاف وتكاليف الإنتاج والوفرة في الإمدادات والإحلال بين مصادر الطاقة البديلة ، فأرضية السعر تمثل الحد الأدنى من السعر في السوق يمكن أن يطرد النفوط المنتجة من المناطق الحدية وغير القادرة على منافسة الخامات ذات التكلفة الأقل ، مما يؤدي إلى إحباط عمليات الاستثمار بها أو قد يؤدي حتى إلى إيقافها إذا ما استمرت الأسعار في التدني .

كما أن سقف السعر يمثل الحد الأعلى من السعر الذي قد يؤدي تجاوزه إلى تطوير مصادر جديدة ذات كلفة أعلى لا يمكن تطويرها في ظل الأسعار المنخفضة التي بدورها تؤدي إلى زيادة الإمدادات وبالتالي الضغط على الأسعار .

تجنب تقلبات الأسعار وآثارها السلبية في منظمة الدول المصدرة للنفط الدومن يتطلب منها ما يلي :

- إيجاد استراتيجية للإنتاج والتسعير طويلة الأمد ، تكون قادرة على التأثير والتفاعل مع آليات السوق النفطية ، تتميز بمرونة كافية تمكنها من التجاوب مع التطورات التي تحدث في السوق من حين إلى آخر ، وذلك بما يؤدي إلى التأثير التلقائي في إمدادات مناطق الإنتاج ذات القدرة التنافسية المنخفضة ، وخلق التوازن والاستقرار في السوق النفطية .
- إيجاد نهج واضح لسياسات الاستكشاف والتطوير ، بما يعمل على حفز وتشجيع وجذب الاستثمار بها ، وإعادة توزيع خريطة الاستكشاف والإنتاج في العالم ، بما يخدم أهداف دول هذه المنظمة .

هذا ورغم الدور القوي والفاعل الذي تلعبه العوامل غير المسيطر عليها والمتمثل في آليات السوق النفطية ، والقوى السياسية والاقتصادية الدولية في تحديد أسعار النفط في السوق النفطية ، فإن دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الدومن) تملك أيضاً عوامل القوة التي تمكنها من أن تلعب دوراً هاماً وفاعلاً في التأثير على مستوى الأسعار وتحقيق السعر العادل بما يخدم مصالحها وأهدافها، إذا ما توفرت الإرادة الصادقة والقوية ، واتباع سياسات إنتاجية وتصديرية مبنية على أسس علمية تأخذ في الاعتبار الجمع بين المصالح الوطنية الذاتية ومصالح المجموعة على المدى البعيد ، خاصة منها تلك الدول القائدة في الإنتاج والتسعير في المنظمة .مع إيجاد نوع من الضوابط التي تحد أو تخفض من التأثيرات السلبية التي قد تنجم من تغيرات المواقف أو الاتجاهات السياسية ، أو تغيير الأشخاص

الحاكمة في بعض الدول الأعضاء التي قد تحدث من حين إلى آخر. حيث إن مثل هذه التغيرات لها تأثيرها في نمط القرارات الصادرة من منظمة الدومن.

ويعتبر هذا العنصر إحدى حلقات الضعف في الوصول إلى اتخاذ القرارات القوية وتبني الاستراتيجية الواضحة المعالم على المدى الطويل.

المصادر

1- الكتب:

- سيروب استيبانيان - منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) .
- بيار ترزيان - المدهش في تاريخ الأوبك .
- أيان سيمور - الأوبك أداة تغيير .
- الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب - النفط بين السياسة والاقتصاد .
- نواف نايف إسماعيل - تحديد أسعار النفط العربي الخفيف في السوق العالمية .
- د. فاضل الجلبي - التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية .
- اليساندرو رونكاليا - سوق النفط الدولية .

2- احصائيات وورقات وبحوث منشورة:

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك .
- د. جاسم الكمر - (أسواق النفط العالمية) ورقة مقدمة إلى الدورة الرابعة عشرة لأساسيات صناعة النفط والغاز (أوبك) أبريل 1995 إفرنجي .
- د. شكري غانم تسويق النفط العربي ، ورقة منشورة في دراسات مختارة في الصناعات النفطية (الأوبك) .
- د. جاسم الكمر التطورات في أسواق النفط العالمية - مجلة النفط والتعاون العربي العدد 97 .
- د. وليد خدوري - النفط العربي في السياسة الدولية .

المصادر الأجنبية:

- F.R. Parra Association - The International Oil Industry 1950 - 1992, Statistical History Oct. 1993.
- Oil Trading Manual - Edited By David Long, Wood head Publishing Limited.
- Thomas Wallin and Joseph, International Grude Oil Market Handbook, Petroleum Intelligence Weekly.
- OPEC Annual Statistical Bulletin. (أعداد مختلفة)
- Luis Lugo - The Amazing Story of OPEC .
- Europe World Year Book 1999.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد الصناعي العربي

أ. أبو بكر معتوق سالم

المقدمة:

عرف العالم الاستثمار الأجنبي المباشر foriqn dirct investrnent عقب الحرب العالمية الثانية، وأصبح ظاهرة ملفتة للنظر في الخمسينيات من القرن العشرين،

نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري وتزايد حجم الاستثمارات الأمريكية ولجوء بعض الدول إلى حماية منتجاتها أمام تدفق المنتجات الأمريكية باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من التبادل التجاري ، أدى ذلك إلى لجوء بعض الشركات الأمريكية إلى الانتقال برؤوس الأموال ومعداتها في شكل استثمار مباشر داخل حدود هذه الدول وخاصة منها الأوروبية على وجه الخصوص ، مما نتج عنه آثار سلبية تتمثل في ظهور شركات غير وطنية تنتج سلعاً منافسة للسلع الوطنية ، مما جعل هذه الظاهرة تأخذ حظها من الاهتمام بالبحث .

وتتركز هذه الدراسة على معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (fdi) في التنمية . مع التركيز على قطاع الصناعة ودراسة حجم وتأثير هذه الاستثمارات ومدى كفاءتها وفاعليتها في التطوير وإصلاح هيكل الاقتصاد الصناعي الليبي والعربي ، كما أن هذه الاستثمارات تعتبر رأسمالاً أجنبياً إذا أحسن استخدامه سوف

يؤدي إلى تنمية وتطوير وتحديث الاقتصاد الليبي ومن ثم العربي والرفع من مستوى قطاع الصناعة ، بحيث يكون لها القدرة على المنافسة والوصول إلى الأسواق العالمية والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي ومعالجة الخلل في الاقتصاد الصناعي بشقيه (الاستخراجي والتحويلي) .

وباعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت تشكل الظاهرة الأبرز في التطور العالمي في المجالات الاقتصادية عامة والصناعية بصفة خاصة، ونظراً لهذا الاهتمام - سوف يقوم الباحث بتسليط الضوء على هذا الموضوع والتركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها في التنمية الصناعية .

حيث سيتم بمشيئة الله في هذه الدراسة تناول النقاط الأساسية التالية :

أولاً- المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانياً- الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي .

ثالثاً- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير هيكل الاقتصاد الصناعي العربي .

رابعاً- استراتيجية صناعية مقترحة عالمياً وعربياً .

خامساً- النتائج والتوصيات .

أولاً- المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

Foreign Direct Investment

الاستثمار في اللغة من ثمر ، والثمر هو زيادة ونماء ، فيستثمر معناها ينمي أي يزيد في الأموال سواء في صورتها النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في صورها الأخرى المختلفة التي عرفها الإنسان عبر التاريخ والحضارات سواء كانت في شكل عقارات أو منقولات كما تأخذ أشكالاً مادية كثيرة في العصر الحديث ، إضافة إلى الصور المعنوية الأخرى المتمثلة في حقوق الملكية الفكرية والأدبية وحقوق الاختراع والتأليف وغيرها من الحقوق المعنوية. والأجنبي وفقاً لمفهوم قوانين الجنسية المعمول بها في جميع أنحاء العالم ، هو من لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه ، وغالباً ما يسمى وافداً. إذاً فالاستثمار الأجنبي هو

المـال الوافد علـى دولـة غيـر دولتـه [1] . والمباشـــر هو صفة وتعني المســتخدم مباشـــرة للغرض الذي تم من أجله أو هو الاســـتثمار والنماء والزيادة وفقـــاً لما وضعته القـوانين الوظيفة (المضيفة) من الضوابط والأحكام . وعند الاقـتصـاديين يعرف الاستثمار بأنه نشاط استثمار طويل الأجل يقوم بـه المستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقـــصد المشـــاركة الفعلية أو الاستقـلال بـالإدارة والقـرار . ويشــمل الاستثمار الأجنبي وفقاً " لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحـدة " ملكية أسـهم رأس المال والأربـــاح المعاد اســـتثمارها والقـروض من الشـركة الأم للشــركات التابعة في البلد المضيف ، بـالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بإنشـاء وحدات اقـتصادية في بلاد أخرى غير بلد رأس المال ويميز هذا النوع من الاسـتثمار عن غيره من التدفقات المالية بـأنه يتضمن نقـــلاً للتكنولوجيا متمثلة في اســـتغلال بـــراءات الاختراع والعلامات التجارية والإدارية والفنية والتسويقـــية في خدمة متكاملـة مـع رأس المـال، وتتـم معظـم الاستثمارات الأجنبية بواسطة شـركات عابـــرة الوطنية كما تطلق عليها الأمم المتحـدة ، لتوضيح أنها ليسـت شــركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولـة وإنمـا هي شـركات لها فروع في العديد من الدول وفق استراتيجية تحددها الشركة [2] .

فالاستثمار الأجنبي المباشـر يختلف عن الاستثمار في الأوراق المالية (استثمارات أجنبـية غير مباشـرة) فالأول ينطوي على تملك المســـتثمر الأجنبـــي جزءاً من الاســـتثمارات أو كلها في فرع معين هذا بالإضافة إلى المشـاركة في إدارة المشـروع مع المســتثمر الوطني في ماله الاســتثمار المشترك فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبـي بتحـــــويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبـــرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقـــية والمالية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة [3] .

كما أن عولمة الاقـتصاد قــد أدت إلى زيادة الاعتماد المتبــادل في الاقـــتصاد العالمـي ومـن أهم مظاهـر هـذه العولمـة الانتقـــال الســـريع لرؤوس الأموال والاستثمارات من منطقـة إلى أخرى عبـر الشركات عابـرة الوطنية حيث تعتبـر هذه الشركات بمنزلة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبـي المباشـر نحـو أقـاليم العالم المختلفة .

أما ما يدفع القاطرة ويوجهها نحو وجهتها فهو رغبة هذه الشركات في تعظيم الأرباح وذلك عن طريق استهداف المناطق التي تتميز بكبر حجم السوق المحلية ومعدلات النمو الاقتصادي العالية، فلابد من التميز بين أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تهدف الشركات عابرة القوميات من توظيفها في الدول النامية وتميز أنواع هذه الاستثمارات كالتالي :

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية .
- الاستثمار الباحث عن الأسواق .
- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء .
- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية [4].

ب- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

(The Theory of) (FDII)

مبدأ حرية التبادل التجاري ومبدأ التخصص، هذا ما جاءت به النظرية التقليدية التي اعتنقت هذه المبادئ، ولكنه ثبت عدم دقة هذه النظرية وفق هذين المبدأين حيث تبين فيما بعد أن انتقال رؤوس الأموال لم يكن انتقاله بسبب اختلاف الفائدة بين الدولتين المصدرة لرأس المال والمضيفة له فحسب بدليل أن هذه الأموال بدأت تتجه نحو الدول النامية، بل كان يتم تحويل الاستثمارات بتحويل من داخل الدول المضيفة ، إما بالاقتراض أو بإعادة استخدام الأرباح ، ومن ثم تطورت هذه النظرية حيث اعتبرت أن ظاهرة الاستثمار المباشر بانتقال رؤوس الأموال أقرب ما يكون إلى ظاهرة تكوين رأس المال [5] .

1. النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات عابرة الوطنية والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمنزلة مباراة من طرف واحد حيث إن الفائز بنتيجتها الشركات عابرة الوطنية وليست الدول المضيفة ، وتستند وجهة نظرهم أي الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي :

أ) صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا

تبـــرر فتح البــــاب لهذا النوع من الاستثمارات .

ب) تميل الشـركات عابـرة الوطنية إلى تحـويل الجزء أو أكبـر قـدر ممكن من الأربـــــــاح المتولدة مـن عملياتهـا (إلـى الدولـة الأم) بـــدلاً من إعادة اســـتثمارها في الدول المضيفة .

ج) قيام الشركات عابرة الوطنية بنقل التكنولوجيـا التـــي لا تتـــواءم بمسـتوياتها مع متطلبـات التنمية الاقـــــــتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة .

د) إن ما تنتجه الشــــركات عابــــرة الوطنية قـد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاســــــتهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبـــــات التنمية الشاملة في هذه الدول .

هـ) قـد يترتب على وجود الشـركات عابرة الوطنية اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بـهيكل توزيع الدخول .

و) إن وجود الشـركات الأجنبـية قـد يؤثر بـصورة مباشـرة في سـيادة الدولـة المضيفة واستقلالها [6] .

2. النظرية الحديثة:

تقـــــوم هذه النظرية على افتراض أساســـــي مرده أن كلا من طرفي الاســـتثمار (الشــــركات عابــــرة الوطنية، الدولة المضيفة) يربـــــط بـعضهما ببـعض علاقـة المصلحـة المشتركة ، فكل منها يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقـــيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحـددة بـمعنى آخر أنه لا توجد مبـاراة من طرف واحـد كما افترض الكلاسيك .

ويرى أصحـــــــاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشـر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي :

أ) الاســتغلال والاســتفادة من الموارد البشرية والمادية المحلية المتاحة .

ب) المســـاهمة في خلق علاقـــــات اقـتصادية بــين قــطاعات الإنتاج والخدمـات داخـل الـدول المضيفـة مما يســـاعد في تحقـــيق التكامل الاقتصادي بها .

ج) خلق أســــــواق جديدة للتصدير ، وبـــالتالي خلق وتنمية علاقــــات اقتصادية بدول أخرى أجنبية .

د) تقليل الواردات .

هـ) يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة .

و) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية [7] .

ج- أهداف الاستثمار المباشر FDI

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة والسيطرة على مصادر المواد الخام والسلع الوسيطة التي تحتاج إليها ، والحفاظ على مراكزها الاحتكارية في السوق العالمي ، مع تحقيقه معدلات نمو متزايدة ومستمرة في مبيعاتها وأرباحها . فبالرغم من اختلاف أهداف هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة باختلاف مجالاتها حتى في نفس الصناعة، فإنه يمكن إجمال الأهداف تحت نوعين مرتبطين وهما:

- البحث عن الأرباح العالية .
- ومحاولة الاستقرار .

أما هدف الاستقرار فهو مطلوب تخفيض المخاطرة التي تهدد الأرباح في الأجل الطويل والمهم لبقاء الاستثمارات الأجنبية .

د- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1) الاستثمار المشترك يشترك في ملكيته أكثر من طرف سواء كان أشخاصاً أو دولاً .

2) الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي وهي من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً .

3) مشروعات أو عمليات التجميع [8] .

ثانياً-الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي

(1) مصادر واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً :

تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات عابرة الوطنية لعام 2000 ف حد التريليون (1000 مليار دولار) عقب المعدل العالمي الذي سجل العام السابق والذي بلغ 865 مليار دولار ، كما أن حجم التدفقات الاستثمارية للبلدان المتقدمة لعام 1999 ف بلغت 636 مليار دولار و 208 مليارات دولار للدول النامية كما وصلت قيمة المبيعات السنوية على نطاق العالم للشركات عابرة الوطنية 14 تريليون دولار عام 1999 ف .

ووفقاً للبيانات الأولية لعام 2000 بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على مستوى العالم 1.1 تريليون دولار بزيادة نسبتها 14% عن العام

1999 ف وتضاعفت خمس مرات عن مستوى هذه التدفقات في بداية عقد التسعينيات وكان نصيب الدولة المتقدمة من ذلك 899 مليار دولار والدول النامية 190 مليار دولار. كما يشير الجدول إلى سلسلة زمنية توضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990 - 2000.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر F D I الوارد على مستوى العالم
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العالم	209	160	172	226	256	321	377	473	683	982	1118
الدول المتقدمة	172	114	113	139	145	204	220	276	485	770	899
الدول النامية	37	43	55	81	105	112	145	178	178	140	140
وسط وشرق أوروبا	1	3	4	7	6	14	13	19	20	21	30

المصدر: WORLD INVESTMENT REPORT, 2000

حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر جهة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر وتسيطر وحدها على ثلث المجموع العالمي تقريبا، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيهيمن على ثلث التدفقات الراحلة على صعيد العالم، كما أن المملكة المتحدة تبلغ قيمة استثماراتها 199 مليار دولار، واليابان بلغ رقما قياسيا قدر بحوالي 13 مليار دولار، أما بالنسبة لأفريقيا فقد ظل حجم التدفقات بها متواضعا حيث بلغ 21 مليار دولار وفيما يتعلق بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى رأسه عمليات الاندماج والحيازة فهي السمة المميزة في مجال الاستثمار الأجنبي وهي استمرار مستويات مرتفعة من النمو في عمليات الاندماج والحيازة، وذلك أنها زادت بمعدل سنوي قدره 42% على مدى السنوات العشرين الماضية، هذا وقد بلغت قيمة العمليات التي أجريت عبر الحدود من (100 مليار دولار) عام 1987 إلى 720 مليارا عام 1999 والجدير بالذكر أن جمهورية كوريا أكبر خصم لعمليات

الاندماج والتي بلغت قيمتها 9 مليارات دولار عام 1999، 10 مليارات بالنسبة لأوروبا الوسطى أما بالنسبة لأفريقيا فقد تركز في مصر والمغرب وجنوب إفريقيا في المقام الأول، وبالنسبة لأهم الوسائل لاجتذاب رأس المال الأجنبي في أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية والبلدان الأسيوية النامية في (الخصخصة) حيث تجرى حديثاً أكبر خمسين عملية خصخصة في العالم في البلدان النامية كما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 700 مليار دولار من أصل 2000 مليار دولار تقريباً من التدفقات الرأسمالية الصافية إلى البلدان النامية خلال عامين من 1990 إلى 1998. ولكن هذه التدفقات أخذت تتركز بصورة متزايدة الآن في عدد صغير من المواقع ففي الفترة خلال عامين من 1990 إلى 1997 فـ استأثرت بلدان الأسواق الناشئة العشرة الرئيسية بأكثر من ثلاثة أرباع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية الوافدة إلى البلدان النامية وكان نصيب الصين والبرازيل والمكسيك وحدها يبلغ قرابة نصف مجموع هذه التدفقات [9].

وإن كانت إفريقيا تأتي في مؤخرة الأقاليم النامية الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر فهناك سبعة بلدان هي أوغندا، بوتسوانا، وتونس، وغانا، وغينيا الاستوائية، وموزمبيق، وناميبيا أظهرت تفوقاً من حيث التدفقات البينية الوافدة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالمقارنة بسائر البلدان الإفريقية فحسب وإنما أيضاً بالمقارنة مع البلدان النامية ككل، وفي حين تعتبر الموارد الطبيعية محدداً هاماً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معظم هذه البلدان، فليس هذا التفسير الوحيد لنجاحها النسبي في جذب الاستثمار المباشر، فهناك عوامل أخرى نذكر منها سرعة تنامي الأسواق الوطنية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية الكبيرة، وأهمية برامج الخصخصة لديها. إن ضخامة الأرقام الموثقة لنمو الإنتاج الدولي تخفي وراءها تبايناً كبيراً فيما بين الأقاليم وداخلها. ولاشك أن البلدان المتقدمة تطغى على الصورة العالمية بهيمنتها على أكثر من ثلثي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم وعلى 90% من رصيد الصادر منه ولكن هيمنتها في تآكل الآن وذلك كما يوضحه الجدول التالي.

التوزيع الإقليمي لرصيد الوارد والصادر من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً

المنطقة	رصيد الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر				رصيد الصادر من الاستثمار الأجنبي المباشر			
	1985	1990	1995	1997	1985	1990	1995	1997
البلدان المتقدمة	72.3	79.3	70.3	68.0	95.7	95.6	91.5	90.5
أوروبا الغربية	33.6	44.1	34.1	36.9	44.4	50.8	51.1	50.4
الاتحاد الأوروبي	31.2	41.5	35.3	34.6	40.6	46.3	45.1	45.1
بلدان أخرى في أوروبا الغربية	2.3	2.7	2.8	2.3	3.8	4.5	5.9	5.3
الولايات المتحدة	24.4	22.7	20.5	20.9	36.4	25.5	25.6	25.6
اليابان	0.6	0.6	1.2	1.0	6.4	11.8	8.5	8.0
البلدان النامية	27.7	20.6	28.0	30.2	4.3	4.4	8.4	4.7
أفريقيا	3.1	2.2	2.1	1.9	0.9	0.7	0.5	0.5

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي ، الاتجاهات والمحددات ، استعراض عام ، 1998 ، الأمم المتحدة ، ص 27

تعتبر الدول المتقدمة المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم وقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات زيادة في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من نحو (47) بليون دولار عام 1985 إلى نحو (899) بليون دولار عام 2000 ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار المباشر ، وعلى صعيد التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية فإن أفريقيا تعتبر أضعف حلقات الدول النامية استقبالاً للاستثمارات الأجنبية وتستأثر ثلاث دول هي نيجيريا ومصر والمغرب بحوالي ثلثي تدفقات الاستثمارات المتجهة إلى القارة[11] .

(2) معوقات الاستثمار في الدول العربية:

بدأ الاهتمام بموضوع معوقات الاستثمار في الدول العربية يكتسب أهمية

متزايدة منذ منتصف السبعينيات ، فكان قرار اللجنة الوزارية السداسية المنبثقة من ندوة وزراء المال والاقتصاد العربي بالرباط خلال شهر أبريل 1976 بتشكيل بعثة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بزيارة عدد من الأقطار العربية المصدرة لرأس المال للتعرف على وجهة نظر المستثمرين فيها حول الأسباب المعوقة لانسياب الأموال بين الدول العربية ووضعت لجنة الخبراء تقريرها وأوردت فيه واحداً وثلاثين سبباً ، سوف يتم لاحقاً سرد معوقات الاستثمار في الدول العربية، وهنا يجب التنويه على أن هذه المعوقات لا تنطبق جميعها على كافة الدول العربية، وأن الآثار السلبية المترتبة عليها تتفاوت من دولة إلى أخرى وقد تم تقسيم هذه المعوقات إلى :

1) معوقات بنيوية :

ويتلخص أهمها فيما يلي:

أ- نقص وتخلف الهياكل والبنى الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والموانى والمطارات والطاقة والمياه وغيرها .

ب- محدودية السوق المحلي الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معاً مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق .

2) معوقات قانونية :

تتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي :

أ- عدم وجود قانون موحد وشامل ينظم الاستثمار في بعض الدول العربية .

ب- عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية مما يؤدي إلى اختلاف التفسيرات ويفتح المجال لمفارقات في التطبيق تنطوي في بعض الأحيان على تمييز مجحف .

ج- القيود التي تفرضها القوانين على المستثمر الوافد فيما يتعلق بتملك الأرض والعقارات .

3) معوقات اقتصادية ومالية:

أ- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار في بعض الدول العربية .

ب- الفلسفات الاقتصادية المتبعة في بعض الدول واحتكار القطاع العام كثيراً من الأنشطة الاقتصادية مما يضيق الفرصة أمام المستثمر في اختيار المشاريع .

ج- في بعض الدول العربية تتدخل الحكومة لتحديد أسعار السلع المنتجة وتبرز المشكلة عندما تكون التسعيرة أقل من كلفة الإنتاج مما يلحق خسارة بالمستثمر تدفعه إلى تصفية استثماره .

د- تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعار الصرف ، يؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوماً بالعملات الأجنبية ، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج .

4) معوقات تنظيمية / إجرائية / إدارية:

وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أ- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض الدول بل وتضارب الاختصاصات فيما بينها .

ب- عدم كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارات أجهزة الاستثمار .

ج- سوء إدارة المشاريع وهو عقبة ذات تأثيرات ضارة عميقة سواء على مستوى المشاريع أو على مستوى حركة الاستثمارات ، وهنا نذكر بعض العوامل العامة التي تتسبب في هذه المشكلة :

* نقص الكوادر والخبرات الفنية الإدارية .
* التدخلات الحكومية أحياناً في نطاق اختيار الكوادر العليا .
* الجوانب المسلكية الوظيفية مما يتعلق باعتبارات النزاهة والأمانة [12].

(3) واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا مقارنة مع الدول العربية الأخرى:

في هذا المحور كل ما ينطبق على الدول العربية الأخرى ينطبق على ليبيا بطبيعة الحال . يتميز الوطن العربي بمزايا عدة تتمثل في عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمكنه من تحقيق أهدافه الرئيسية المتمثلة في الوجود في السوق العالمية ، ويمثل الوطن العربي سوقاً واسعاً ، حيث تبلغ مساحته حوالي 14.2 مليون كيلو متر مربع وهي تشكل نحو 10.2 % من مساحة العالم ويعيش

فيه حوالي 4.5% من سكان العالم ويبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2182 دولاراً في السنة ، ويساهم الوطن العربي بحوالي 28.3% من إنتاج النفط العالمي وحوالي 14% من الغاز الطبيعي ويتمثل نصيب ليبيا مقارنة مع الدول العربية في أن مساحة ليبيا تبلغ حوالي، 1.77.500 مليون كيلو متر مربع حيث تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة ويبلغ عدد السكان فيها حوالي 5.17 ملايين نسمة ، ويبلغ متوسط دخل الفرد الليبي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6779 دولاراً في السنة وتحتل المرتبة الخامسة من حيث احتياطي النفط الخام على المستوى العربي بحوالي 45.0 مليار برميل مع نهاية سنة 1998 ف .

وبالرغم من عوامل الجذب المتاحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوطن العربي عامة وفي ليبيا خاصة فإن حصة الوطن العربي وليبيا من هذه الاستثمارات العالمية مازال منخفضاً قياسياً بالمناطق الأخرى من العالم حيث يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2000 الصادر عن أمانة الإونكتاد إلى أن حصة الوطن العربي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لم تتخط 1% بمبلغ 8.7 مليار دولار من إجمالي التدفقات العالمية الواردة التي بلغت 865.5 مليار دولار ، ما ينطبق على الدول العربية كافة ينطبق على ليبيا بصفة خاصة حيث كان نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية كما هو مبين بالجدول التالي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا
خلال الفترة 1987 - 1999

(ملايين الدولارات)

السنة	1992 / 87	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	52	31	69	9	209	10	150	128

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2000 ، الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدي التنمية / الأمم المتحدة.

وتشير بيانات الجدول السالف ذكره إلى تدني مستوى الاستثمارات في ليبيا مقارنة مع مثيلاتها من الدول العربية الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب

والتي من أهمها العامل السياسي، لأن الاستثمارات الأجنبية حسب رأيي تخضع لعوامل سياسية وهي التي تحدد مقدار هذه الاستثمارات من حيث ارتفاعها أو انخفاضها، وما نشاهده اليوم خير دليل على ذلك من أن السياسية اليوم أصبحت هي المحرك شبه الرئيسي للاستثمارات.

والجدول التالي يوضح الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول العربية خلال نفس الفترة السابقة (87 / 92 - 99):

(ملايين الدولارات)

السنة / الدولة	1992 / 87	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأردن	21	34-	3	13	316	361	223	158
الإمارات	52	401	62	399	130	100	100	13-
تونس	160	562	432	264	238	339	650	363
مصر	806	493	1256	568	636	891	1076	1056

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2000 ، الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدي التنمية / الأمم المتحدة.

وعند إجراء المقارنة بين هذين الجدولين السابقين نجد أن الاستثمار الأجنبي المتجه نحو ليبيا يتصف بعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى وخاصة خلال فترة الحصار الجائر على ليبيا حيث شهدت تلك السنوات أدنى مستويات التدفق الاستثماري وكان ذلك في كل من عام 1992 ، 1993 - 1995 ف والسبب في ذلك هو سياسة الولايات الأمريكية المتحدة الجائرة تجاه ليبيا وتشويه صورتها في الغرب، وكان أعلى مستوى من الاستثمار تحققه ليبيا في عام 1998 حيث بلغ 150 مليون دولار توزعت معظمها على قطاع النفط والتنقيب. أما فيما يتعلق بمصادر هذه الاستثمارات فقد استحوذت الشركات الإيطالية والألمانية على نصيب الأسد في إجمالي هذه الاستثمارات.

وأما فيما يخص الدول العربية محل المقارنة فإن الاستثمار فيها يعتبر أفضل حالاً منه في ليبيا ويرجع السبب في ذلك إلى تنوع مجالات استقطاب هذه الاستثمارات حيث أعطت مجالات كثيرة الاختيار أمام المستثمرين الأجانب، فعلى سبيل المثال في مصر بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الوافدة إليها حوالي 1.056 مليار دولار خلال العام 1999 وتوزعت هذه على الأنشطة الاقتصادية كافة فقد احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى حيث استحوذ على ما نسبته 54.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية . يليه قطاع الشركات الإنشائية بنسبة 20% . ثم قطاع الشركات السياحية بنسبة وصلت إلى 7% ثم تأتي الشركات الخدمية في مجال المال والأعمال والأسواق المالية بنسبة 2.8% وكانت مصادر هذه الاستثمارات من الولايات الأمريكية المتحدة بنسبة 24% من إجمالي المساهمات الأجنبية خلال العام 1999 تليها كندا بنسبة 19% ثم بريطانيا بنسبة 16% ثم فرنسا بما نسبته 11.5% ثم تأتي باقي الدول بنسب متفاوتة [13] . وما ينطبق على مصر ينطبق على باقي الدول العربية .

وما نلاحظه من حالة مصر أن الاستثمارات الأمريكية والبريطانية تمثل ما نسبته 40% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى مصر وهذا ما يثبت صحة كلامنا في السابق حول أن العامل السياسي له دور حاسم ورئيسي في حجم هذه الاستثمارات .

وعلى الرغم من أن الأرقام تعتبر جيدة عند مقارنة دولة عربية بأخرى عربية ولكن تكون مخيبة للآمال عند مقارنتها بغيرها من الدول الأخرى غير عربية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما سبب تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية رغم ما يتمتع به الوطن العربي من مزايا نسبية تجعله منطقة جذب للاستثمار إضافة إلى توفر العديد من المواد الخام الأولية وتوفر سوق للاستهلاك كبير ، ولكن رغم ذلك مازال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي لا يتناسب مع تلك المزايا والأدوات .

ثالثاً - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الاقتصاد الصناعي العربي

(1) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد العربي:

من المعروف أن الاقتصادات العربية عامة تصنف في مجموعها ضمن الاقتصادات النامية بالرغم من أن عدداً منها يأتي في مقدمة الدول ذات الدخل الفردي المرتفع ، ويتأثر الاقتصاد العربي

بكثير من المتغيرات ، ولذلك تصعب معرفة أثر الاستثمار بمفرده في الاقتصاد العربي بدقة كبيرة .

وتساهم عادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين الرأسمال لاقتصادات الدول العربية وتعوض النقص في المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات . وهناك إمكانية أن تساهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصادات البلاد النامية إذا ما تدفقت في القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصادات حديثة ، ومما يدعم هذا الرأي ما أوضحته بعض الدراسات من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو الصناعات التي تزداد فيها أنشطة البحث و التطوير ، وسوف يتم تسليط الضوء في هذا المحور على الواقع الصناعي الليبي، وهنا لابد أن ننوه بأن منتجات الصناعة الاستخراجية في ليبيا تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبتها في العام 1999 حوالي 24.3% وتمثل بالتالي المصدر الرئيسي لعوائد الصادرات ومن ثم تمويل استثمارات التنمية . وأما الصناعة التحويلية فقد بلغت نسبة مساهمتها لنفس العام حوالي 6.6% وهي تعتبر مساهمة متواضعة في الناتج المحلي الذي تسيطر عليه الصناعات الاستراتيجية التي تحظى بأقصى درجات الاهتمام والرعاية لأنها ذات العوائد العالية ، ولكن رغم هذه الاهتمام فإن مساهمتها انخفضت عما كانت عليه في السنوات السابقة ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط من ناحية وإلى النمو في القطاعات غير النفطية من ناحية أخرى. وعليه يجب الاتجاه نحو الاهتمام بتطوير وتنمية هذا القطاع لتوفير مناخ استثماري أفضل للاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية لتحسين كفاءة التشغيل واستغلال الطاقات العاطلة والاستثمارات في المشروعات القائمة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وقد تساهم الصناعات الاستخراجية " النفط " في تنمية وتطوير الصناعات التحويلية، وهذا يتأتى في حالة زيادة أسعار النفط ومن ثم زيادة الإيرادات ومن ثَمَّ زيادة الدعم للصناعات التحويلية والعكس صحيح .

ومن التطورات المهمة في الصناعات النفطية في ليبيا ما يتمثل في ترحيبها بمشاركة الشركات الأجنبية النفطية في المساهمة في تطوير الحقول

النفطية المملوكة بالكامل للدولة حيث إن معظم المنتجات الاستخراجية المعدنية وغير المعدنية تنتج بغرض التصدير إلى الخارج فإن أسعارها وكمياتها تحدد غالباً في أسواق دولية خارج سيطرة المنتجين مما يعرضها للتذبذبات وتدهور شروط التبادل التجاري باستمرار . وأما فيما يخص العمالة في القطاع الصناعي في الدول العربية فتشير بعض التقارير إلى أن حجم العمالة في القطاع الصناعي لعام 1998 قدر بنحو 17.6 مليون عامل أي ما يعادل نحو 20% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية [14].

وعليه وحتى يتحقق النجاح للتنمية الصناعية يجب أن تتغلب الصناعات الليبية خاصة والعربية عامة على العقبتين الأساسيتين القائمتين في طريق الكفاءة والنمو ، وهما القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية (القدرة التنافسية) والقدرة على الحصول على التطورات والمبتكرات التكنولوجية . وتحقيقاً لهذه الغاية هناك خياران أساسيان يمكن تطبيقهما على مستوى الوطن العربي عامة وليبيا خاصة يتعلق الأول بتنمية المهارات والمواهب المحلية حتى يمكن النفاذ إلى أسواق التصدير واللحاق بالآخرين على المستوى التكنولوجي ، ويتمثل الثاني في اجتذاب المؤسسات والشركات الأجنبية التي تتوفر لها شبكات تسويق متطورة وتملك تكنولوجيا عالية .

(2) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للاقتصاد العربي:

بالرغم من الاهتمام العالمي الحديث بموضوع نقل التكنولوجيا ، فإن عملية نقل التكنولوجيا تتم بالفعل منذ قيام الحضارات الإنسانية القديمة كما ساهمت الأفكار والابتكارات التي نقلها العرب من الصين إلى الهند في تطوير الأساليب الفنية في العصور الوسطى بأوروبا ، حيث نقلها الأوروبيون من المنطقة العربية مثل السفن الشراعية والساعة الميكانيكية والبارود والصباغة والبوصلة البحرية والتطعيم ضد الجدري .

وتتأثر القدرة التكنولوجية لأي اقتصاد بعوامل عديدة ، مثل السياسات الحكومية ونظم التعليم والبحث والتدريب وهيكل الاقتصاد ووجود الغطاء المؤسسي والتشريعي الذي يؤدي إلى الابتكار .

هذا وترتبط عملية التطور التكنولوجي بضرورة توافر أربعة عناصر أساسية وهي:

1- الإبداع والابتكار أي الإنفاق على قطاعات البحث العلمي والتطوير .
2- أساليب إدارة حديثة أي الإنفاق على تحديث الإدارة باستخدام أساليب متطورة[15] .
3- وفرة في الموارد (موارد مالية متاحة ، موارد بشرية قابلة للتطوير) .
4- السوق الواسعة .

إن العامل التكنولوجي لا يزال ضعيف التأثير في النمو الاقتصادي للدول العربية وعندما نقول العامل الاقتصادي لا يعني بأي حال من الأحوال استيراد معدات حديثة للإنتاج ، فهذه تدخل في إطار التكوين الرأسمالي ولا تدخل في عملية التطوير التكنولوجي من أجل إدخال أساليب إنتاج جديدة في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية[16].

فحجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية لا يتعدى 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي بينما يتجاوز 2.5% في الدول الصناعية .

ولهذا يعد النشاط لتمويل الإنفاق على البحث العليم والتطوير التكنولوجي من الأنشطة التي تتطلب الاهتمام من قبل الدول العربية ، وضرورة توفير التمويل اللازم للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقني لصالح المؤسسات الإنتاجية السلعية والخدمية ، وقد يكون أحد الأساليب لتوفير ذلك هو إقامة مؤسسة عربية مشتركة لتمويل الاستثمار في مجال البحث العلمي والتكنولوجي .

إن معدل إنفاق الدول العربية على البحوث والتطوير الذي يعتبر مؤشراً هاماً لقياس مدى مواكبة الدول العربية للتقدم التكنولوجي لا يتجاوز 0.2% من ناتجها المحلي مقابل أكثر من عشرة أضعاف هذه النسبة (2.5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، ويعني هذا أن معدل الإنفاق العربي على البحوث والتطوير هو (40دولاراً) للفرد مقابل (400دولار) للفرد في الدول المتقدمة ، مما يعكس ضخامة حجم الفجوة التكنولوجية بين الجانبين ، ووفقاً للمعلومات المتوفرة في الجدول التالي فإن متوسط الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لست دول عربية هي: (تونس ، الأردن ، مصر ، ليبيا ، سوريا ، الكويت) بلغ حوالي (0.23%)[17] .

جدول يوضح
البحث والتطوير في بعض الدول العربية

	عدد العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة	الانفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
تونس	125	%0.30
الأردن	100	%0.26
مصر	500	%0.22
ليبيا	360	%0.22
سوريا	30	%20
الكويت	230	

UNESCO, DEVLOPMENT OF SCIENCE AND TECHNOLOGY INDICATORS, PARIS, 1998

فمن خلال البيانات والإحصائيات عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم وتطوير القدرة التكنولوجية العربية عامة والليبية خاصة نجد أن ايرادات الاختراع هي أحد مؤشرات القدرة التكنولوجية ، في البلدان العربية نجد ضآلة أعداد طلبات التقدم للحصول على ايرادات الاختراع، وذلك مقارنة مع نظيراتها المسجلة في الإمارات المتحدة العربية الأكثر منحاً لهذه الإيرادات خلال الفترة 1990 - 1999 وهي الإمارات والبحرين والأردن ومصر والسعودية وسوريا والكويت وعمان واليمن كانت 206 وهذا الرقم ضئيل جدا مقارنة مع كوريا الجنوبية والصين حيث بلغ الرقم فيها (12952 ، 793) على التوالي خلال نفس الفترة ، أما بالنسبة لمؤشر البحث والتطوير فيلاحظ تدني المساهمة العربية على الصعيد العالمي[18] .

فتجربة الاستثمار المباشر في الدول العربية تشير إلى تركز هذه الاستثمارات في مجالات إنتاج السلع النمطية (يتركز معظمها في الصناعات الاستخراجية النفطية) ، أما السلع ذات التكنولوجيا المرتفعة فإنها تبقى حكراً على الدول المتقدمة ، ولا يتم نقل محتواها إلى الدول النامية أو العربية بالأخص[2] .

إذاً لا نستطيع الادعاء بإمكانية تحقيق التطور التكنولوجي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ينقل من تكنولوجيا غير متطورة نسبيا بما هو موجود لدى الدول المتطورة اقتصاديا وتكنولوجيا ، ومن ثم عملية التطوير التكنولوجي لابد أن تتم داخليا من قبل الدول العربية إذا ما رغبت في تحقيق تطورها الاقتصادي وإحداث تغير نوعي في نمط الإنتاج وليس مجرد التوسع الكمي .

رابعاً- استراتيجية صناعية مقترحة للدول العربية

أولاً- جوانب الضعف في السياسة الصناعية العربية:

تختلف الدول العربية اختلافا كبيرا في الحجم والتركيب وقاعدة الموارد ونصيب الفرد من الدخل ، ولكنها تشترك جميعها في سمة

مشتركة الا وهي الفجوة الواسعة بين الفعلي والمحتمل لقطاعاتها الصناعية، والواقع أننا إذا استبعدنا استثمارات المنطقة وإنتاجها من المصافي النفطية فستكون النتيجة انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في التعميق الصناعي والقدرة التصديرية للدول العربية، فحتى الآن يمثل النفط المكرر أكثر من 47% من إجمالي صادرات المنطقة من السلع الصناعية (35 مليار دولار) مع أن هذا الرقم الإجمالي لا يمثل غير 1% من الصادرات الصناعية العالمية وذلك بالمقارنة مع الحصة العربية البالغة 3.4% من القيمة المضافة الصناعية في العالم وهذه الأرقام تبين مدى محدودية الصادرات الصناعية العربية [19].

كما أن هيكل القطاعات الصناعية العربية متخلف نسبيا ، حيث يتركز 48% من القيمة المضافة الصناعية في قطاعي الأغذية والمنسوجات في الدول العربية غير النفطية ، ومن السمات الأخرى للدول العربية أنها مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا على مرحلتي الاستخراج والتجهيز الأولي لموادها الخام (النفط وكيماويات الأساسية والمعادن في الاقتصاديات المعتمدة على النفط والقطن وغيره من المنتجات الزراعية والفوسفات وغيره من المواد الخام في الاقتصاديات غير النفطية) يمكن تلخيص جوانب الضعف في السياسة الصناعية العربية فيما يلي :

1- ضعف القاعدة التكنولوجية ، والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ومشاريع تسليم المفتاح من الدول المتقدمة.
2- انعدام التنسيق بين أنظمة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .
3- عدم النجاح في تحقيق التكامل بين الأسواق العربية المتعلقة بالصناعة .
4- وجود سياسة صناعية تشجع على تنمية المميزات النسبية الديناميكية .

هذه الجوانب من الضعف في السياسة الصناعية العربية أدى إلى تدني الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الصناعي العربي وظهور معوقات لها في هذا المجال فنرجعها إلى بعض العوامل منها الآتي :

1- عدم الاستقرار في القرارات والخطط الاقتصادية وهو ما يشكل في حد ذاته سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل يكون عامل طرد لرؤوس الأموال خاصة وأنها لا تستقر إلا في ظروف سياسية واقتصادية مستقرة .
2- مازالت القرارات الاقتصادية تتأثر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية وهو ما

يجعلنا ندعو إلى تنقية الأجواء بما يحقق الاستقرار السياسي العربي الذي سوف يكون بلا شك واحداً من أهم الأسباب التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بل والعربية أيضاً .

3- افتقاد التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية .

4- ضعف البنية الأساسية في بعض الدول العربية .

5- التعقيدات البيروقراطية والروتينية ، وغياب المعلومات ، وعدم وضع السياسات الاقتصادية وغيرها من المشكلات الموروثة من أنظمة مستوردة غربية على وطننا العربي كانت تعتقد أن الاستثمار الأجنبي رذيلة يجب الابتعاد عنها، وحتى يتحقق النجاح للتنمية الصناعية يجب أن تتغلب الصناعات العربية على العقبتين الأساسيتين القائمتين في طريق الكفاءة والنمو ، وهما القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية والقدرة على الحصول على التطورات والمبتكرات التكنولوجية، وتحقيقاً لهذه الغاية هناك خياران أساسيان يمكن تطبيقهما على المستوى الوطني .

ويتعلق الأول بتنمية المهارات والمواهب المحلية حتى يمكن اللحاق بالآخرين على المستوى التكنولوجي .

ويتمثل الثاني في اجتذاب المؤسسات العابرة الوطنية التي تتوفر لها شبكات تسويق متطورة والتي تملك التكنولوجيا المتقدمة .

وعليه فإن إمكانات التنمية الصناعية في الوطن العربي تعتمد إلى حد كبير على تنسيق سياسات الاستثمار والتجارة التي يمكن أن تفيد جميع أعضاء المنطقة . والخلاصة أن التعاون الصناعي بين دول المنطقة العربية لم يعد يجوز أن يفهم على أنه سيل من المنح والمساعدات من الدول الغنية كما لا يجوز النظر إليه أنه سوق بيع الفائض من منتجات المحليين .

والجدير بالملاحظة أنه ليس هناك استراتيجية محددة أو وصفة جاهزة يمكن اتباعها لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولعل أفضل الأمثلة على تنوع الاستراتيجيات هي الأمثلة التي نجدها فيما يسمى "بالنمور الآسيوية " .

خامساً- النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

1- تدني حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث لم يتخطّ نسبة 1% من إجمالي التدفقات العالمية، ولم يتعد ما نسبته 4.8% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية لسنة 2000.

2- ضعف البنية التحتية وتخلف الأدوات والوسائل التقنية الحديثة في الدول العربية من وسائل الاتصالات الحديثة في عالم أصبح قرية صغيرة يتعامل أفراده معاً وكأن كلا منهم يحتل غرفة في مسكن واحد.

3- اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد العربية النفطية نحو الصناعة الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية ولكن دون تصنيع تلك الموارد في البلدان المضيفة، ومن ثمّ محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية.

4- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في علاج الخلل الهيكلي في الاقتصاد الصناعي العربي إذا ما تدفق نحو القطاع الصناعي وبالأخص الصناعات التحويلية ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

5- من المسلم به أن التقنيةوروح الابتكار تتوافران لدى الشركات العابرة الوطنية إلا أن هذه الشركات تنقل نتائج الابتكارات وليس قدرات الابتكار، وبالتالي تستمر الدول العربية متلقية للتقنية بدلاً من أن تكون مبتكرة ومصدرة لها نتيجة ضعف الاستثمار في مجال التدريب والتأهيل والارتفاع بمستوى العمالة الوطنية والاعتماد على مشاريع تسليم المفتاح من الدول المتقدمة.

6- انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في التعميق الصناعي العربي والقدرة التصديرية للدول العربية، فإذا استبعدنا استثمارات المنطقة وإنتاجها من المصافي النفطية الذي يمثل 47% من إجمالي صادرات المنطقة من السلع الصناعية (35 مليار دولار) حيث نجد أن هذا الرقم لا يمثل غير 1% من الصادرات الصناعية العالمية.

7- انحصار مجال الاستثمار في المجال النفطي مما انعكس سلبا على المجالات الاستثمارية الأخرى المتاحة .
8- انخفاض حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية حيث لم يتجاوز ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة .

ثانيا- التوصيات:

يعرض الباحث مجموعة من التوصيات التي تدعم التنمية الصناعية في الاقتصاد الليبي والعربي على حد سواء .

1- وضع استراتيجية واضحة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات المعتمدة على كثافة المعرفة والمهارة والكفاءة .
2- الاهتمام بالبنية الأساسية ، واعتبارها من التزامات الدولة المضيفة وتقديمها للمشروعات الاستثمارية بدون مقابل ، أو بأسعار رمزية أو بأسعار التكلفة من أجل استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية .
3- الاهتمام بالاستثمار الأجنبي كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية وعدم معاملته على أنه أداة من أدوات تحقيق الجباية لموارد الدولة .
4- المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والوطنية من حيث المزايا والتسهيلات ومن حيث الاستقلالية ، إضافة إلى إتاحة حقوق الملكية والحيازة والانتفاع والرهن والتصرف للاستثمار الأجنبي دون أية قيود .
5- الاستثمار في مجال التعليم والتدريب أي تنمية الموارد البشرية بقصد إيجاد جيل يشبع حاجات سوق العمل الذي تتيحه الاستثمارات الأجنبية .
6- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالصناعات التحويلية لبناء قاعدة صناعية قوية تعالج الخلل الهيكلي في الاقتصاد الصناعي العربي والحصول على أكبر قدر ممكن من التكنولوجيا الصناعية .
7- إنشاء مراكز البحوث والمؤسسات العلمية والمعاهد المتخصصة بدراسة الاستثمار الأجنبي وإعداد الدراسات والتقارير التي تساهم في رسم سياسات استثمارية وتقوم بإعداد كوادر مؤهلة ومتخصصة ترفع من مستوى العناصر الوطنية في مجال الاستثمار .

في النهاية سيكون الهدف من الاستثمار في

أي بقعة من بقاع الأرض هو تحقيق وتقديم الرفاهية للإنسان ، و هو ما نأمله للإنسان العربي في كل مكان ، و لا يختلف في قدراته وإمكاناته عمن سواه ، ولكن مطلوب أن تتاح له الفرصة لإثبات ذاته بمزيد من العلم والخبرة و الانفتاح الحضاري و الهادف للتقدم الحضاري و الأخلاقي .

8- العمل على إقامة مؤسسة عربية مشتركة لتمويل الاستثمار في مجال البحث العلمي و التكنولوجي .

الهوامش

(1) أسمة مكدا ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 1997 ، الكويت ، ص 117 .
(2) عمر الليثي ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية العربية ، مجلة شؤون عربية ، 1994 ، القاهرة ، ص 123 .
(3) عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، 1992 ، الإسكندرية ، ص 21 .
(4) أسمة مكدا ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ، مصدر سابق ، ص 120 .
(5) عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مصدر سابق ، ص 23 .
(6) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، سلسلة الخلاصات المركزة ، الاستثمار الأجنبي و التنمية ، السنة الثانية ، الكويت ، 1999 ، ص 2 .
(7) نفس المصدر السابق ، ص 26 .
(8) دافيد جولسبود ، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس ، 1985 ، ص 31 - 33 .
(9) تقرير الاستثمار العالمي و الاتجاهات و المحددات ، استعراض عام ، الأمم المتحدة ، جنيف ، 1998 ، ص 44 - 45 .
(10) نفس المصدر السابق ، ص 26 .
(11) تراجع حصة الدول النامية من تدفقات FDI ، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد 138 ، أكتوبر 1999 ، الكويت ، ص 3 .
(12) معوقات الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، العدد السابع، أبريل، 1988 .
(13) علي احمد سليمان ، الاستثمار الأجنبي المباشر و اتفاقيات الاستثمارات الدولية (حالة مصر) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2000 ، الكويت ، ص 130 - 131 .
(14) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1999 ، ص 5 .
(15) دور المؤسسات المالية و الاقتصادية في ترويج الاستثمار ، المؤتمر السنوي التاسع ، جامعة الدول العربية ، 1999 ، القاهرة ، ص 9 - 10 .
(16) نفس المصدر السابق ، ص 12 .
(17) المؤشر العربي لضمان الاستثمار و التنمية في مجال العلوم و التقنية الصناعية ، نيسكو ، 1998 ، باريس ، ص 30 .

(18) سلسلة منشورات الأمم المتحدة (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية ، نيويورك ، صيف 1999 ، ص 52 .

(19) بريسي بارنفيك ، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الصناعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الفرص ، العوائق ، مجلة الندوة ، العدد 2 ، يونيو ، 1996 ، ص 30 .

المراجع

1- عبد السلام أبو قحف ، " اقتصاديات الاستثمار الدولي " ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 1992 .
2- أمنة مكادا ، " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس " ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، 1997 .
3- عمر الليثي ، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية العربية " ، مجلة شئون عربية ، القاهرة ، 1994 .
4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، سلسلة الخلاصات المركزة ، الاستثمار الأجنبي و التنمية ، السنة الثانية ، الكويت ، 1999 .
5- دافيد جولسبود " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية " ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس ، 1985 .
6- تقرير الاستثمار العالمي، الاتجاهات و المحددات، استعراض عام، الأمم المتحدة ، جنيف، 1998.
7- تراجع حصة الدول النامية من تدفقات FDI ، نشرة ضمان الاستثمار ، العدد 138 ، أكتوبر ، الكويت ، 1999 .
8- علي أحمد سليمان ، " الاستثمار الأجنبي المباشر و اتفاقيات الاستثمارات الدولية " (حالة مصر) ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، 2000 .
9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1999 .
10- بريسي بارنفيك ، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الصناعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الفرص و العوائق ، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية ، العدد (2) ، يونيو ، 1996 .
11- معوقات الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، العدد السابع ، أبريل ، 1988 .
12- دور المؤسسات المالية و الاقتصادية في ترويج الاستثمار ، المؤتمر السنوي التاسع ، جامعة الدول العربية ، 1999 ، القاهرة .
13- نفس المصدر السابق .
14- المؤشر العربي لضمان الاستثمار و التنمية في مجال العلوم و التقنية الصناعية، نيسكو ، 1998، باريس.
15- سلسلة منشورات الأمم المتحدة (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية، نيويورك، صيف 1999 .

مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي

د. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي

المقدمة:
لقد تناول عدد كبير من الباحثين والمختصين قضية الديمقراطية في الوطن العربي، وأخذت حيزاً واهتماماً كبيرين وخاصة في بداية عقد التسعينيات من هذا القرن.

كما أن الحكومات والأحزاب السياسية تطرح بين فترة وأخرى قضية الديمقراطية، وقسم منها يعمل جاهداً من أجل تحقيقها في الوطن العربي أو في بعض أقطاره وذلك تمشياً مع التطورات والتغيرات الحاصلة في العالم. ولذلك نستطيع أن نطلق على هذا العقد (عقد التسعينيات) بأنه عقد الديمقراطية.

وبالرغم من أن الديمقراطية هي أكثر المصطلحات شيوعاً وأكثر المفاهيم تداولاً بين الناس التي تطرح للنقاش بين فترة وأخرى، كما أنها كلمة مجببة للنفس البشرية ونرغب في سماعها فإنها غائبة في وطننا العربي وأغلب أقطاره. لكن ما هو سر غيابها وما أسباب عدم نجاحها؟ هذا ما سنحاول أن نلقي الضوء عليه في بحثنا هذا آملين أن نوفق في ذلك.

الغاية من البحث:

إن مسيرة الديمقراطية في الوطن العربي مشوهة، وذلك بسبب وجود معوّقات كثيرة داخلية وخارجية. وإن مستقبل

الديمقراطية مرهون بقدرة الأنظمة العربية على تجاوز هذه المعوّقات . ولذلك تم تقسيم البحث على الشكل التالي:

المبحث الأول:

مفهوم الديمقراطية والنظام الديمقراطي

المبحث الثاني:

معوّقات الديمقراطية في الوطن العربي

المبحث الثالث:

مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي

المبحث الأول
مفهوم الديمقراطية
والنظام الديمقراطي

على الرغم من أن الديمقراطية الحقيقية لم ولن توجد أبداً[1] فإنها سوف تبقى من أكثر المسائل التي تشغل الفكر الإنساني والفكر السياسي والصيغ الدستورية الآن وفي المستقبل.

فما الديمقراطية؟

وما المقصود بالنظام الديمقراطي؟

وهل هناك شروط يشترط وجودها حتى نستطيع أن نطلق وصف النظام الديمقراطي؟

هناك الكثير من المعاني والتعريفات لمصطلح الديمقراطية. إلا أنه ما يزال المعنى الأكثر شيوعاً هو (حكم الشعب بالشعب وللشعب)[2] .

كما أن هناك تعريفات أخرى منها: (إنها تعبير عن تركيز السلطة بيد الشعب أولاً ثم ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم)[3] .

أما موريس ديفرجيه فيقول: (إنها حرية المجتمع حقاً ... وإنها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة)[4] .وعلى صعيد الكتاب والمفكرين العرب فقد حدد معناها المفكر العربي محمد عابد الجابري بأنها (سلطة الشعب معبراً عنها بمؤسسات ينتخبها انتخاباً حراً)[5] .

أما الأستاذ عبد الرحمن منيف فيقول عنها بأنها (حق الفرد والمجتمع معاً في الحرية والمساواة والحق في التعبير والمشاركة والحق في اختيار شكل النظام ورموزه والحق أخيراً في تعديله أو تغييره)[6] .

أما النظام الديمقراطي فلقد حدد معناه بعضهم بنظام للحكم يتلخص في أمرين[7] :

أولهما- تركيز السيادة الفعلية بين المواطنين.

ثانيهما- تقدير ضمان حريات الأفراد وحقوقهم.

في حين أكد آخرون بأنه: (نسق سياسي يقوم على أساس السيادة الشعبية

ويحقق للمواطنين الحرية والمساواة، وتخضع السلطة فيها لرقابة رأي عام حوله من الوسائل والأساليب القانونية ما يكفل خضوعها للنفوذ)[8] .

أما سيمور مارتن ليبست فلقد حدد معناها بأنه: (النظام السياسي الذي يتيح فرصا دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة، وكذلك يهيئ تنظيمات اجتماعية تسمح بأن يكون للسواد الأعظم من السكان تأثير في القرارات المهمة وذلك عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية)[9] .

كذلك يجب توفر شروط معينة ومن دونها لا نستطيع الحديث عن وجود نظام سياسي ديمقراطي، وقد تنوعت الاتجاهات في تحديد هذه الشروط. فيذكر سيمور مارتن ليبست شروطا تتحدد في:

1) أن يكون هناك مجموعة من القيم تسمح بالتنافس السلمي من أجل السلطة.
2) يؤدي نتاج النشاط السياسي إلى منح السلطة مجموعة ما في مدة محددة.
3) أن توجد المعارضة المستمرة الفعالة [10].

أما الباحث شيلر فإنه يحدد الشروط اللازمة للنظام السياسي لكي يكون ديمقراطيا بما يأتي[11] :

1) أن يكون هناك استقرار متماسك وفعالية لدى الصفوة الحاكمة، وأن يرتبط أولئك بالمنظمات النيابية، وأن يعدوا أنفسهم في خدمة الناخبين.
2) أن تكون هناك معارضة متماسكة ومسؤولة ينظر إليها على أنها جزء من النظام.
3) أن تكون هناك آلة السلطة قادرة وعلى مستوى عال من الكفاءة، وأن يتوفر لها خدمة مدنية مدربة تدريباً عالياً ومنظمة تنظيماً دقيقاً ومستقلة إلى أبعد حد عن التوجهات السياسية.
4) وجود مجموعة من المؤسسات مكتفية بنفسها من حيث الثقة والقدرة على الاستقرار مثل الرأي العام والصحافة والهيئات المهنية والاتحادات التجارية والتشكيلات الخاصة بالحكم المحلي.

أما موريس ديفرجيه فإنه يركز على وجود نوع من المستوى الحياتي وبعض من ثقافته العامة ونوع من العدالة الاجتماعية وشيء من التوازن السياسي[12] .

أما الدكتور عبد المنعم سعيد فيحدد أربعة أبعاد أساسية في سبيل قيام نظام ديمقراطي وهي كما يأتي[13] :

أولاً- البعد القيمي:

وهو القيم السائدة التي يتبناها المجتمع ويؤمن بها وتحدد هذه في ثلاث مجموعات الأولى الحرية والمساواة والثانية هي قيم الاعتدال والحنكة والحصانة والقبول بالحلول الوسطى وتعدد الآراء. أما الثالثة فهي القيم الأساسية للأفراد مثل الوعي والتوجهات والنزعات الأساسية التي تسود في علاقات الأسرة والتعليم.

ثانياً- البعد التنظيمي والمؤسسي:

ويشير إلى وجود ثلاثة أسس هي: الأول وجود دستور يحدد السلطات العامة في المجتمع. والثاني الانتخابات التي تكفل للأغلبية القدرة على الوصول إلى السلطة بشكل سليم. والثالث وجود الأحزاب السياسية، إذ ينظم الشعب نفسه فيها للتنافس.

ثالثاً- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

ويشير إلى مسألة التفاوت ما بين أفراد المجتمع ومن شأنه أن يهدد قيم الحرية والمساواة بوصفها قيمة أساسية ملازمة للإنسان، ويكون هذا التفاوت بسبب الانتماءات، وبين الأغنياء والفقراء وله أثره في استمرار النظام السياسي.

رابعاً- البعد الدولي:

ويشير إلى الحقبة التاريخية السابقة، فالحقبة الاستعمارية التي مر بها الوطن العربي وما تركته من تغير في التركيبة الاجتماعية للمجتمع العربي بشكل يتنافى مع أبعاد الديمقراطية، كما يشير هذا البعد كذلك إلى أي مدى يؤثر النظام الدولي في أمن دولة ما واستقرارها.

أما النظرية العالمية الثالثة وكما جاء في الكتاب الأخضر فالديمقراطية:

" هي سلطة الشعب "،و " لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية" و " إن المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية" (14).

أما بشأن المدارس المختلفة للديمقراطية وأنظمة الحكم. فإن الاختلاف بموضوع الديمقراطية لا يقتصر على المضمون بل يتعداه إلى مجال التطبيق حيث تختلف الأشكال التطبيقية للديمقراطية والمؤسسات المنبثقة منها باختلاف المدارس الفكرية والاجتماعية التي تطبقها. فالمدرسة الليبرالية التي

تشمل الصورة التطبيقية في الدول الرأسمالية أو المتشبهة بها تقوم أساسا على فكرة التمثيل النيابي ونظرية الفصل ما بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) وتعدد الأحزاب السياسية التي تتنافس على حيازة أغلبية مقاعد المجلس النيابي ومن ثم تشكيل الحكومة [15].

أما المدرسة الاشتراكية فتشمل صورا تطبيقية متعددة ومتنوعة سواء في دول المعسكر الاشتراكي سابقا أو في تجارب بعض دول عالم الجنوب (العالم الثالث سابقا) بما في ذلك الوطن العربي.

والفكرة الرئيسية هنا تقوم على حصر حق الممارسة السياسية بطبقة أو تحالف طبقات اجتماعية معينة (الطبقة العاملة ... أو تحالف الطبقات الكادحة ... أو تحالف قوى الشعب العاملة والتعبير السياسي التطبيقي لذلك يتراوح بين حكم حزب واحد كما في الاتحاد السوفياتي السابق وبعض الدول الاشتراكية أو حزب حاكم يقود أحزابا ثانوية [16].

والنظرية العالمية الثالثة تؤكد على أن " المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية" . " وإن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج للفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية " . وإن " الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه " [17].

بعد هذه المعاني الموجزة لكل من مفهوم الديمقراطية والنظام الديمقراطي والمدارس الفكرية للديمقراطية سنحاول في المبحث الثاني أن نتعرف على أهم المعوقات التي تعترض سبيل الديمقراطية في الوطن العربي.

المبحث الثاني
معوّقات الديمقراطية
في الوطن العربي

هناك العديد من المعوقات التي تقف في طريق تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي ونستطيع أن نقسمها إلى معوّقات سياسية ومعوّقات اقتصادية.

أولاً- المعوقات السياسية وهي:

أ) عدم الاستقرار السياسي:

يعتقد عدد كبير من الدارسين والباحثين أن الاستقرار هو في مقدمة العوامل التي أدت إلى نجاح النظام الديمقراطي في كثير

من الدول المتقدمة. وأن أحد أسباب هذا النجاح هو أن تلك الأنظمة سعت إلى تضييق حدة الصراع على الشرعية إلى أضيق الحدود وسمحت بالصراعات التي تأخذ شكل تنافس سلمي بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة وليس ذلك بالأطر القانونية والدستورية فحسب وإنما أيضاً بالتقريب بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وعلى العكس من ذلك نجد أن وقائع الحياة السياسية في الوطن العربي لا تؤطر في ظل جو مناسب أو في ظروف حسنة، فأقطار الوطن العربي لا تعرف الهدوء والاستقرار، ثم إن المجتمع العربي يحيا أوضاعا اجتماعية واقتصادية متخلفة تقتضي حدوث ثورات فيها تفضي إلى تغيير عميق وشامل في جذور هذا المجتمع وعلى امتداد أقطاره [18].

فإذا السمة البارزة في الوطن العربي هي حالة عدم الاستقرار السياسي، فالاغتيالات السياسية والانقلابات العسكرية والرعب والرشوة السياسية والفساد الإداري والانتخابات غير النزيهة والتخلص من أحزاب المعارضة في ظل الأنظمة الديكتاتورية والتغيير السريع في الحكومات، هذه كلها حقائق يومية تعيشها أقطار الوطن العربي.

فإذاً الاستقرار السياسي مسألة مهمة وأساسية لابد من وجودها حتى تتمكن أقطار الوطن العربي من السير قدماً نحو تحقيق ذاتيتها واستكمال نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدم تحقيق مثل هذا الاستقرار يترك آثاراً عديدة منها إضعاف النظام السياسي وشله عن القيام بتنفيذ خططه ومناهجه.

ب) ضعف المؤسسات السياسية والقانونية:

إذا ما حسبنا الديمقراطية بأنها نوع من التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي الذي يهدف إلى إدارة الانقسامات المختلفة في المجتمع بصورة سلمية لتحقيق الصالح العام وفقاً لما تقرره إدارة الأغلبية من أعضاء المجتمع السياسي، فإن ذلك يقودنا إلى حساب الجانب المؤسسي كأحد الأبعاد الضرورية والمهمة لبناء الديمقراطية [19].

وهذا الجانب المؤسسي هو أحد المميزات للأنظمة السياسية في العالم المتقدم فمن سمات هذه الأنظمة وجود درجة عالية من الهياكل والمؤسسات

العامة التي تقوم بمهمة المتابعة لإعداد وإقرار وتنفيذ السياسة العامة.

وقد جرى توسيع المؤسسات في الأنظمة المتقدمة تدريجيا بحيث أمكنها وعلى مراحل استيعاب قطاعات وطبقات اجتماعية متزايدة بعد أن تكون المؤسسات القائمة قد استعدت لهذه المرحلة وبعد أن تكون قد تم تهيئة الفئات الاجتماعية المستوعبة حديثا احترام المؤسسات والإجراءات المستقرة.

ويمكن القول إن وجود المؤسسة في النظام الديمقراطي يحقق عدة مزايا ومنافع تتمثل في أن نواة النظام السياسي وجوهره يتمثلان في المؤسسات. فوجود المؤسسات يفيد في توجيه عقل المواطن باستمرار إلى أنه عضو في جماعة وبهذا تسهم في إخراجه من دائرته الخاصة وتجعله يهتم بشؤون الدولة كلها وبمصادرها [20].

والمؤسسات الديمقراطية لا تفترض وجود نوع من المسؤولية الاجتماعية فحسب، بل وتفترض أكثر من هذا وجود حد أدنى من الثقة المتبادلة بين المواطنين في دولة تتمتع بالحرية.

وقد ذهب بعض الكتاب إلى القول بأن غياب المؤسسات يساوي غياب الديمقراطية، وفكرة المؤسسة لديهم هي نقيض فكرة الفرد، وهي تعتمد على وجود قاعدة قانونية موضوعية تحدد اختصاصات كل جهاز من أجهزة الدولة التي هي مؤسسة المؤسسات.

لكن لابد في داخلها من وجود مؤسسات تستند إختصاصاتها إلى قاعدة قانونية فإذا باشرت المؤسسة عملها داخل هذا الاختصاص يكون نشاطها مشروعاً وبالعكس.

وهذه الآلية جوهرية بحيث إن الديمقراطية تتوقف على وجودها (المؤسسة) [21].

أما فيما يخص الجانب الدستوري فيمكن القول بأن الدستور هو نقطة البداية لأي بحث في المؤسسات الديمقراطية. ولقد وجد البعض (أنه لكي يكون النظام نظاماً ديمقراطياً يشترط وجود دستور واحترام من الحاكم للدستور والتزام بأحكامه) [22].

والذي نعتقده هو أن للدستور أثراً سياسياً نافعاً، إذ يقوم بتهيئة نظام متفق عليه للمؤسسات السياسية، يساعد على تضييق مجال الخلاف السياسي ويشجع على نمو الاستقرار السياسي.

وإذا كانت إحدى سمات أقطار الوطن العربي هي ضعف الحياة الدستورية فيها، فإن هذا الضعف يأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة يبرز في مقدمتها عدم احترام الدستور في العديد من دوله ومن الطبيعي أنه ليس للدستور معنى دون احترام حقيقي له.

أما فيما يخص الجانب القانوني فيمكن القول، إن المصالح الشخصية في خطر دائم إن لم تتسع السلطة القضائية باستمرار، وتزداد قوة ضمن صميم عمل السلطة القضائية أن تعنى بمصالح الأفراد. فهذه السلطة تصلح لتحقيق مطالب الحرية [23].

وقد ذهب البعض إلى القول بأن سيادة القضاء ليست عاملاً دالاً على استقلال القضاء عن السلطة أو ضغط الناخبين فحسب، بل يدل أكثر من ذلك على استقرار النظام السياسي ومدى قدرة القضاء على تقرير قدرة النظام السياسي.

وتكون السلطة القضائية في أحيان كثيرة في أقطار الوطن العربي خاضعة للتلاعب السياسي والفساد وتحقيق مصلحة الحكام الشخصية.

جـ) طبيعة النظام الحزبي:

إن التحدث عن الديمقراطية هو في حقيقته التحدث عن عمل سياسي، وهو ممارسة السلطة وعلاقة السلطة بالمواطنين في مختلف تجمعاتهم أو أفراداً، ولا يمكن تسييس الجماهير عن طريق الصوت الواحد أو الوعظ أو الإرشاد، إنما يكون ذلك بطرح البدائل أمامها لكي تختار فيما بينها. والذي يتولى طرح البدائل السياسية هو بالضرورة التجمعات السياسية والتنظيمات السياسية أي الأحزاب [24].

ولهذا نجد الكثير من الكتاب لا يذهبون فحسب إلى صعوبة تصور وجود أنظمة سياسية معاصرة من دون أحزاب سياسية بل يذهبون أيضاً إلى أن الديمقراطية هي دولة الأحزاب [25].

وإذ كان المفهوم السابق حقيقة معمولا بها في أنظمة العالم المتقدم، فإنه يعتريه الجدل الفقهي من جهة وتنوع تنفيذه من جهة أخرى في أقطار الوطن العربي.

لكن تبقى هناك حقيقة ثابتة هي أن مفهوم الديمقراطية يقوم على تنظيم المنافسة بين الأفراد والأحزاب المساهمة في السلطة.

د) الضغوط الخارجية:

يمكن القول بأن الوطن العربي كان ومازال مسرحاً للتدخل من القوى الخارجية ويترك هذا التدخل بآلياته السياسية والاقتصادية والعسكرية تأثيراته الحاسمة في وقائع الحياة اليومية لهذه الدول. وتمارس القوى الخارجية ضغوطاً سياسية واقتصادية وعسكرية من أجل إجبار نظم سياسية معينة للأخذ بالتحولات الديمقراطية وتتغاضى في نفس الوقت عن وجود أنظمة سياسية بعيدة كل البعد عن المسار الديمقراطي(26) .

وأحياناً لا نجد هذا التغاضي فحسب بل نجد أيضاً دعماً لتلك الأنظمة بكل الوسائل الممكنة.

ثانياً- المعوّقات الاقتصادية:

إن الديمقراطية قد نجحت في أنظمة العالم المتقدم بفضل توفر بعض المميزات التي تشمل الدخل العالي، والدرجة العالية من التصنيع والتحضر، والمستوى العالي من التعليم ووجود وسائل النقل والاتصال المتطورة... إلخ.

ولهذا نجد عدداً كبيراً من الكتاب يؤكدون على أن الديمقراطية مرتبطة إلى حد كبير بالتنمية الاقتصادية، وإن المجتمع الذي ينجح في التوصل إلى مستوى عال ومعقول من المعيشة ويصبح الفقر محدداً فيه إلى أقصى درجة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الظروف للمشاركة الفعالة في العمليات الديمقراطية، وبالمقابل إذا كانت الجماهير تعاني من الفقر والجهل والأمية في الوقت الذي توجد فيه صفوة صغيرة تحيا حياة مرفهة، فالمتوقع أن يقوم النظام السياسي على الأقلية والطغيان(27) .

فإذاً هناك علاقة طردية بين المتطلبات الاقتصادية وبين الديمقراطية. وطبيعة العلاقة الطردية يمكن أن تتحدد في مسائل عديدة منها مسألة الوعي السياسي ومسألة التلاحم والاندماج بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وكذلك بين الفئات القومية وأيضاً مسألة تسوية المنازعات السياسية. وإذا كانت الأقطار العربية قد حصلت على استقلالها السياسي لكن عليها في نفس الوقت أن تحقق الاستقلال الاقتصادي. إلا أن هذه المهمة ليست بالسهلة لأنها مازالت تعاني من ظاهرة التخلف الملازمة لأغلب أقطار الوطن العربي وهذه تركت آثاراً في اقتصاديات الوطن العربي. ومن هذه الآثار:

1. اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية.
2. اختلال الهيكل الإنتاجي.
3. البطالة.
4. الديون الخارجية.
5. التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي.

ولذلك لابد من التخلص من هذه الآثار حتى يصبح الاقتصاد العربي قادراً على تحقيق النمو الاقتصادي والتطور الحضاري من أجل انجاح التحولات الديمقراطية.

المبحث الثالث
مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي

لقد أصبحت الديمقراطية سمة من سمات عصرنا الراهن. وإن عدم تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي إلى الوقت الحاضر يعود إلى وجود المعوقات التي تقف حاجزاً أمام تقدم وظهور الديمقراطية في شكلها الصحيح. وهذه المعوقات بأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدر كبير من الجسامة التي تتطلب بذل الكثير من الجهود والوقت والمعاناة من أجل تجاوزها وبناء مقومات الديمقراطية. وهذه الجهود هي في واقع الأمر ملقاة على عاتق كل من السلطة السياسية وعلى المواطنين بكافة شرائحهم بصورة عامة والمثقفين بشكل خاص. ومهمة السلطة السياسية تكمن في توفير دعائم العمل الديمقراطي قدر المستطاع.

وحيث إن ثقل السلطة في الوطن العربي كبير فمن المؤكد أن الخطوات التي تتخذها في صالح توفر دعائم العمل الديمقراطي سيكون ثقلها كبيراً ومؤثراً. وكل خطوة تخطوها السلطة السياسية نحو العمل الديمقراطي ستكون ذات أثر إيجابي في مجال تدعيم أسس شرعيتها وحكمها.

ومن صور هذه الخطوات انتهاج سياسات اقتصادية إيجابية على النحو الذي تجعل المواطن يثق تماماً بأن هذه السياسات هي لصالحه أولاً وأخيراً، الأمر الذي يوفر جواً يحفز المواطن على المشاركة وكذلك احترام حقوق وحريات جميع المواطنين، وكذلك فتح كافة القنوات التي تمكن المواطن من أن يعبر عن رأيه وبشكل سلمي وفي كافة المستويات بحيث يمكن أن يوفر جواً من تعدد الأصوات بدلاً من صوت السلطة الواحدة. أما مهمة المواطن فتتمثل في أداء دوره في هذه المرحلة بالشكل المطلوب.

وإن كل إهمال من قبله في أداء دوره فإنه لا يعني التخلي عن حق من حقوق المواطنة فحسب بل يعني كذلك زيادة عبء الواجبات الملقاة عليه.

إن وجود المعوقات يجب ألا يقودنا إلى التسليم بغياب الديمقراطية والإقرار بعدم إمكانية تحقيقها، صحيح أن وجودها يجعل المسألة غاية في التعقيد، ولكن يجب الا يقودنا هذا التعقيد إلى الإحساس بالقنوط أو الإحباط. بل يجب التصدي للمعوقات عبر الإصرار الجدي والحرص الحقيقي. وهذا الأخير لا يأتي عبر الشعارات الرنانة والألفاظ الكبيرة بقدر ما يكون عبر سلوك يومي في كل مكان وزمان وفي كل مستوى وذلك لأنها مطلوبة ابتداء من أصغر حلقة اجتماعية (البيت، المدرسة، النقابة، الشارع) وانتهاء بأكبر حلقاته (السلطة السياسية)[28]، فلا يجوز لأي مواطن في الوطن العربي أن يطالب سلطاته بضرورة توفير الديمقراطية في حين أن نفسه تملؤها الميول الاستبدادية والدكتاتورية سواء كان الأمر في بيته أو في الشارع أو في الجامعة أو في القرية وعند هذه المستويات يجب التعلم عن قبول وجهة النظر الأخرى والحوار، وهذا الحوار ينبع من أساس أنه إذا كان من حقي أن أعبر عن رأيي وأفكاري. فإنه في الوقت نفسه من واجبي أن أسمع الآراء والأفكار التي يطرحها غيري فما أطرحه أنا من آراء ليس هو الحقيقة كلها بل جزء من كل وهذا الكل لا يتحقق إلا عبر التفاعل في الحوار.

فلا وجود إذن لتضادّ أو تعارض ما بين الديمقراطية والتعددية الحزبية، والخطورة هي ليست في وجود هذه التعددية الحزبية بحد ذاتها بل الخطورة تكمن في الاتجاهات والمسارات التي قد تسير عليها هذه التعددية أو في عدم الفهم الحقيقي لمعنى التعددية من قبل القائمين عليها وهذه هي أصلاً تكمن ضمن الشرط الاجتماعي السياسي القائم[29].

وعندما نوفر الديمقراطية فإنه في إطارها نكون قادرين على اتخاذ السياسات الاقتصادية التي تحقق الاستقرار وعبر الديمقراطية سوف يمكن تأطير الهياكل القبلية والعشائرية في قالب هيكلي مؤسسي ومجتمع قومي واحد.

وعبر الديمقراطية سوف يشعر أغلبية المواطنين أن السلطة تمثل الشفاء فعلاً وأنها تعمل على حل مشاكلهم. وأن آراءهم مسموعة وأن لهم مسارات مشروعة

بإمكانهم اتباعها من أجل التعبير عن الرأي. وعبر الديمقراطية سوف يشعر المواطنون بأن هناك أجوبة لتساؤلاتهم المطروحة.

الخاتمة

إن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي لا تكمن فقط في مسألة السلطة السياسية بالرغم من أولويتها، لكنها تكمن أيضا في مشكلة (التخلف الديمقراطي) الذي تعيش فيه جماهير الأمة العربية وتجعلها بعيدة عن الممارسة السياسية بسبب التراث الطويل من الاستبداد الذي تعاني منه وبسبب تخلف بنية الوعي والثقافة التي تجعل المواطن العربي غريباً عن التاريخ والعصر الذي يعيش فيه وفضلاً عن التخلف العام في طبيعة الهياكل المؤسسية والنظامية في الوطن العربي وهو التخلف الذي يعكس نفسه على مجمل إدراك سلوك الإنسان العربي. ولذلك نستطيع القول بأن طريق الديمقراطية في الوطن العربي طريق طويل وشاق وصعب ولكنه في نفس الوقت ليس مستحيلاً. وإلى أن يتمكن جنود الديمقراطية من فرضها فهناك العديد من الضحايا والمعارك وكان الله في عونهم جميعاً.

الهوامش

(1) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة النهضة بغداد، 1983، ط1، ص120.

(2) يعزى هذا التعريف إلى ابراهام لنكولن، انظر: أنور أحمد أرسلان، الديمقراطية في الفكر الفردي والفكر الاشتراكي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص33.
والديمقراطية مأخوذة من اندماج كلمتين من اللغة اليونانية القديمة وهي: Demos وتعني الشعب، Kratos وتعني حكم أو سلطة، انظر: د. محمد حلمي مراد وآخرون، الموسوعة الاشتراكية، دار الكتاب، بيروت، بلا، ص183.

(3) د. غانم محمد صالح، الوحدة والديمقراطية، مجلة المنار، باريس، العدد 19، 1986، ص128.

(4) Maurice Duverger, Les Partis Politiques, Armand colin, Paris, 1976. P.374

(5) محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص208.

(6) عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولا، الديمقراطية أبدا، المؤسسة العربية، بيروت، 1992، ص26.

(7) د. احمد الجمال، مقدمة في اصول النظم الاجتماعية والسياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958، ص145 .
(8) د. محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، ط2، دار المعرفة، الاسكندرية، 1989، ص22 .
(9) سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة، ترجمة خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص23 .
(10) نفس المصدر السابق، ص23 .
(11) H. V. Wiseman, Political System. Some Sociological Approachs. London. 1967. P. 73
(12) Maurice Duverger, op, cit, P. 420
(13) د. عبد المنعم سعيد، مدخل لدراسة قضية الديمقراطية في مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986، ص12 .
(14) معمر القذافي. الكتاب الأخضر . منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط25 ، طرابلس - ليبيا، 1999 ، ص11 ، ص45، ص48 .
(15) د. اكرام بدر الدين. الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة للطباعة، بيروت، 1986 ، ص8 .
(16) د. خالد الناصر ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1986، ص29 .
(17) معمر القذافي، المصدر السابق، ص45 ، ص49 .
(18) د. طارق الهاشمي، دراسة عن اجتماعية الثورات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، العدد 1 - 2، السنة 1984، ص205 . كذلك انظر :
د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، 1991، ص208 ، ص375 - 376 .
(19) جمال عبد الجواد، الإخفاق الديمقراطي في العالم الثالث، مجلة المنار ، باريس، العدد66، 1990، ص105 . انظر : د. صادق الأسود، المصدر السابق ذكره، ص256 .
(20) دي توكفيل. الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي، ج2، القاهرة، ط2، 1984، ص116 .
(21) ابراهيم سعد الدين، الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد138، 1990، ص101 .
(22) د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، بيروت، 1974، ص33 .
(23) دي توكفيل. المصدر السابق الذكر ، ص372 .
(24) د. إسماعيل صبري عبد الله، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط2. 1986، ص87 .
(25) الشافعي أبو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب، القاهرة، 1974، ص53 .
(26) د. اسماعيل صبري عبد الله، المصدر السابق، ص94 .
(27) د. صادق الأسود، المصدر السابق الذكر ، ص208 .
(28) وهو ما يمكن أن نسميها (ديمقراطية في المستوى القاعدي) انظر : د. اسماعيل صبري عبد الله، المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب (الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة، بيروت، ط2، 1986، ص20 .
(29) د. اسماعيل خيري عبد الله، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) ، مصدر سابق، ص200 .

المصــادر

1- د. أكرم بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة للطباعة، بيروت 1986.
2- ابور احمد ارسلان، الديمقراطية في الفكر الفردي والفكر الاشتراكي، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1971.
3- د. احمد الجمال، مقدمة في أصول النظم الاجتماعية والسياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958.
4- د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1991.
5- دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي، القاهرة، 1984، ط2.
6- د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، بيروت، 1974.
7- د. عبد المنعم سعيد، مدخل لدراسة قضية الديمقراطية في مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
8- سيمور سارتن ليبست، رجل السياسة، ترجمة خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
9- محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1992.
10- د. محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، ج2، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989.
11- محمد حلمي مراد واخرون، الموسوعة الاشتراكية، دار الكتب، بيروت.
12- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة النهضة، بغداد، 1983.
13- الشافعي أبو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب، القاهرة، 1974.
14- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط26، طرابلس - ليبيا، 1999.
15- عبد الرحمن منيف، الديمقراطية أولا، الديمقراطية أبدا، المؤسسة العربية، بيروت، 1992.
16- د. خالد الناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ط2.
17- د. إسماعيل صبري عبد الله، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
18- ابراهيم سعد الدين، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)، مجلة المستقبل العربي، العدد 138، بيروت، 1990.
19- د. طارق الهاشمي، دراسة عن اجتماعية الثورات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة جامعة بغداد، العدد 1 - 2، 1984.
20- د. غانم محمد صالح، الوحدة والديمقراطية، مجلة المنارة، العدد 19، 1986، باريس.
21- جمال عبد الجواد، الإخفاق الديمقراطي في العالم الثالث، مجلة المنار، العدد66، 1990، باريس.
22- Maurice Duverger, Les Patis Politiques, Armand colin, Paris, 1976
23- H.V. Wiseman, Political System, Some Sociological Approachs, London, 1967

العولمة كأداة لتسويق الليبرالية السياسية

د. عبد السّلام الطيف

مدخل:

منذ ظهور النظام الليبرالي على أنقاض سلطة الكنيسة وهو يسعى جاهداً إلى تعميم نموذجه السياسي بواسطة عدة أدوات وميكنات لكي يطبع كل أنظمة الحكم في العالم بطابع الديمقراطية التمثيلية والنيابية.

لقد ظهر النموذج الليبرالي ليحد من سلطة الكنيسة البابوية ومن سلطة الإمبراطور والأمير المطلقة [1].

إن هذه النظرية التي ولدت في القرن السابع عشر على يد (كروسيوس هوكو وهوبز ولوك) تقوم على فصل سلطة الكنيسة وسلطة الدولة، وتجعل من الأخيرة الأداة الجديدة لممارسة السلطة [2].

إن نظرية العقد الاجتماعي بمراحلها الثلاث دعت إلى تركيز السلطة في يد الدولة، والنموذج الجديد أي (الدولة) المنبثقة من الشعب صارت تستولي بمؤسساتها على إرادة الشعب وتصادرها ثم تجعل منها رمزاً يجسد في المجلس النيابي والأحزاب [3].

هذا هو مفهوم الليبرالية النيابية الذي تطور مع تطور الفكر السياسي الغربي

الذي اعتمد على الاستعمار كأداة أساسية في تدويل هذه الأفكار. وإذا كان الاستعمار قد انحسر وانتكس كأداة مباشرة لتدويل النموذج الغربي، فإن أدوات جديدة قد ظهرت موازية لظاهرة الاستعمار.

إن تقوية نفوذ الشركات المتعددة الجنسية والتدخل الاقتصادي في الدول خلق مناخا للتمحور والتوتر ساعد من فئة إلى أخرى على انتشار المذهب الليبرالي وسيطرته. لكن رفض الشعوب المدعوم بالاشتراكية والإيديولوجيات الاجتماعية وإيديولوجيات التحرر في العالم لهذا المذهب أدى إلى محاصرة الليبرالية فظهر البديل النقيض للمذهب الليبرالي السياسي في أكثر من دولة، هذا بالإضافة إلى الدول الشيوعية أو الاشتراكية التي ترفض هذا المذهب من أساسه.

لقد شهدت هذه العقود مقاومة عنيفة للنموذج الليبرالي السياسي الغربي مما أدى إلى ظهور تيارات داخل الدول الغربية نفسها تطالب بإعادة النظر في الديمقراطية الغربية، فما حركات الخضر والبيئة والبديل ونقابات الأعمال وغيرها في أوروبا، إلا مثال واضح على تأثر المذهب الليبرالي بمقاومة النظريات الجديدة له[4]، وفي دول العالم الثالث كانت من قبل أفكار (نيكروما ونهرو وميثاق عبد الناصر ونظرية الثورة لساطع الحصري) تمثل مقدمات لنبذ المفهوم الغربي للديمقراطية ورفضها.

وما ظهور النظرية العالمية الثالثة إلا تجسيدٌ لرفض ومقاومة الشعوب المذهب الليبرالي. فهذه النظرية وسعت على مدى عقدين من الزمن من نطاق الرفض وعمقت جذوره. إن سلطة الشعب كبديل لليبرالية السياسية شكلت منعرجاً جديداً في مواجهة الليبرالية لتيارات الرفض وجسدت كفاح الشعوب التي عانت من ديكتاتورية الليبرالية ومن تهميش الجماهير.

لقد حدث انقلاب في علاقات السلطة أدى إلى خلخلة النظام الاقتصادي الدولي، فصارت الليبرالية الاقتصادية أي الرأسمالي في مأزق من جراء التفاعل جنوب - جنوب وبروز نظام الاقتصاد الجماعي سواء في الدول الشرقية (الشيوعية) أو في دول العالم الثالث.

وإزاء هذه المخاطر سعت الليبرالية الغربية إلى الإطاحة بهذه الازدواجية فعملت على تقويض الكتلة الشرقية وتيار الديمقراطية المباشرة "سلطة

الشـــعب " وتوصلت إلى إنهاء الحـــرب الباردة التي ســـاعدت على نمو النظام الاقتصادي و السياسي النقيض و المنافس لليبرالية الغربية.

وبـــــفعل هذه الإجراءات طرحـــــت الليبرالية سلاح العولمة كأداة للقضاء على النقيض. إن نظام العولمة القائم على تدويل النموذج الاقتصادي الليبرالي بشتى أشكاله السياسية و الثقافية و الاجتماعية قد قـام للقـــضاء على الفعاليات البـــديلة للنظام الليبرالي[5] . وإذا كان مفهوم العولمة يتخذ من الاقتصاد أداة لتوحيد العالم فإنها تسعى إلى توحيده في ميادين أخرى، بـمعنى أن الغرب يســـعى إلى تعميم نظام النيابـــة و البـرلمانات و الأحـزاب في العالم، الذي تعده هذه الدول ديمقـــراطيا وما عداه ليس ديمقراطيا.

وقـــــد بـــــرزت كما في العولمة الاقتصادية مظاهر عدة لتسويق الليبرالية السياســــية[1] عن طريق أدوات مادية وقـــيمية[2] مما يســـتدعي مواجهة هذا التسويق و الإعداد له[3] .

إن العولمة السياسية التي نحن بـصدد عرض تاثيراتها السلبـــــية في الدول، لا تخلو كأي ظاهرة من وجود بــــعض الإيجابـــيات التي يمكن الإشـــارة إليها بعجالة:

1) الاهتمام المتزايد بالفرد: أصبح الفرد بفعل زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان ذا أهمية في المجتمع الدولي، فقد شهد التقـنين الحـديث لمبـادئ حقـوق الإنسان تطوراً كبيراً حيث وضعت تشـــريعات صار يكفل تطبيقـــها جزءاً مادياً وذلك بإنشـــــاء جهاز قـــضائي جنائي دولي يكفل معاقبـــة الدول المســئولين الذين يقـــومون بــانتهاك حقــوق الأفراد. وبـــفضل أدوات العولمة فإن هذا المفهوم بـات يدخل ثقـــافات جميع الدول فانعكس على تشريعاتها الداخلية مما أدى إلى توسيع حماية الفرد وحقوقه.
2) بـدأ العالم ينتظم في شـــكل فضاءات اقـــتصادية، وهذا التشـــكل وإن كان يعتبـر مواجهة للعولمة إلا أنه يعتبـــر انعكاسـاً إيجابـيا، ذلك لأنه يسـاهم في تنمية الدول الفقـــــيرة عن طريق الاندماج والتعاون الاقتصادي.
3) ظهـور أهميـة المجتمـع المدنـي الـذي يمارس ضغطاً على الحــــكومات والرأي العام من أجل تحقــــــيق

الديمقــــراطية والعدالة الاجتماعية والذي يعتبــر دعامة لمفهوم الجماعة الدولية.

4) ازدهار وســــائل المواصلات وتطورها بفعل العولمة التي سهلت مــن تأديــة الخدمــات وجودتهــا وســرعتها وأدت إلى ظهور فرع جديد من فروع القــانون الدولي وهو قــانون الإنترنت الدولي وقــانون الفضائيات.

5) انبــثاق مفهوم الســيادة الشعبــية المتمثلة في دور حقوق الأفراد وفي المنظمات غير الحكومية في صياغة القرار الداخلي والدولي[3 مكرر].

وبـالإضافة إلى هذه الإيجابيــات فإن العولمة تبقــى عاملا من عوامل الهيمنة وفرض مبــادئ الآخر[1] بواسـطة طرق وأدوات تـرى هـذه الدول المهيمنـة أنهـا مشــروعة[2] مما يســتوجب علينا مواجهتها[3].

(1) مظاهر تسويق العولمة لليبرالية السياسية:

في إطار انهيار نظام القطبــين وانتهاء المعسكر الشرقـي بـما كان يمثله من نظام كابح لانتشار الليبرالية السياسـية في العالم أعلنت الليبرالية الغربـية تحديها لكل القيم الديمقــراطية الموازية، وبــاتت تصدر نظامها إلى دول العالم الواقعة تحت ضغط العولمة الاقـتصادية وتحـت وطأة التفكك الاجتماعي والسياســـي متخذة مظاهر وأدوات شتى:

إن من أبــرز ما تم تصديره وتسويقــه مجموعة من قـيم الديمقــراطية الغربــية التي من أهمها:

أ) حرية الانتخابات.
ب) تدويل الدساتير الغربية.
ج) تدويل مفهوم حقوق الإنسان الغربي.
د) التعددية الحزبية: Multipartism

أ) مبدأ حرية الانتخابات

يقصد بـهذا المبـدأ تعميم عملية اختيار الحـكومة أو أعضاء المجالس البــرلمانية عن طريق انتخابــات تتم بطريقــة نزيهة وبعيدة عن التزوير[6].

وقد دأبت الدول الغربـية على التدخل في ســير التغيرات الداخلية لدول العالم الثالث والدول الشرقــية التي بــدأت تنتهج نهج الليبــرالية الغربــية، وكلفت من أجل إنجاح الانتخابــات لجان إشــراف لاختيار أعضاء

البرلمان أو في الانتخابات الرئاسية مدعية حماية الديمقراطية وتوسيع قاعدتها.

وقد أعيد إحياء هذا المبدأ في فرنسا[7]، وتبنى الدفاع عنه مجموعة من الباحثين الذين نادوا بأن يأخذ هذا المبدأ طابعا دوليا وأن يعتبر من ضمن القواعد الآمرة لهذا القانون وذلك لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان السياسية. وتقوم لجنة القانون التابعة للاتحاد الأوروبي، ومقرها روما، بمتابعة هذه الأنشطة وترسل قانونيين، خاصة إلى دول الكتلة الشرقية، السابقة للدفاع عن الديمقراطية الغربية وبالتحديد هذا المبدأ والتعريف به.

وأقرب مثال على ذلك هو تدخل الولايات الأمريكية في الانتخابات في هاييتي، وتدخل فرنسا في بعض الدول الإفريقية مثل ساحل العاج وسيراليون وليبيريا[8].

إن مبدأ حرية الانتخابات الذي يهدف حسب الزعم الغربي إلى ضرورة قيام انتخابات نزيهة بين المتنافسين في الحكم، يخفي وراءه لعبة فرض اقتصاد السوق والهيمنة الاقتصادية الرأسمالية في الدولة التي تدور فيها العملية الانتخابية.

ومصداقاً لهذا فإن التمويل المالي للانتخابات فرغ هذا المبدأ من محتواه، وذلك كما يقول ساديكو آيو: " إن الانتخابات وإدارتها في الدول الأفريقية ليس بالإمكان تحقيقها إلا بواسطة المساعدة الأجنبية التي تعطي طابعاً للجماهير الأفريقية أن الديمقراطية هي ظاهرة مستوردة مفروضة من الخارج "[9]

أضف إلى ذلك أن لجان مراقبة الانتخابات لم تستطع أن تمنع الدكتاتوريين من الوصول إلى الحكم مع أنهم قد هزموا في صناديق الاختراع. ومثالاً على ذلك: فإن الانتخابات التي جرت في التوغو سنة 1998 ف. وبرعاية اللجنة المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الفرنكوفونية لم تكن إلا نوعاً من التدجيل[10].

ولكي يسهل تنفيذ هذه المهمة فإن الدول الغربية لجأت إلى سلاح جديد هو تدويل الدستور.

ب) تدويل الدساتير الغربية:

المشتغلون بالقانون وخاصة القانون الدولي والدستوري يعرفون جيداً المبدأ السائد الذي يقر بأن القانون الداخلي

مستقل عن القانون الدولي، وأن نظام الدولة الداخلي لا يستمد من القانون الدولي فلكل دولة الحق في اختيار النظام الذي تراه مناسباً لها، وأن أي نظام يفرض من الخارج هو تدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك لسيادتها[11].

ولكن منذ بروز العولمة الاقتصادية دابت الدول الغربية على التدخل في شئون بعض دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية من اجل تغيير نظام الحكم واعتماد دستور ديمقراطي لهذه الدول، أو تعديل هذه الدساتير بما يتمشى مع الديمقراطية الغربية. ولقد ذهبت هذه الدول بعيدا بأن ربطت منح المساعدات إلى دول العالم الثالث بضرورة احداث تغييرات سياسية ودستورية من قبل الدول المتلقية للمساعدات[12].

والمثال على ذلك هو طلب البرلمان الأوروبي ومنظمة التجارة والتعاون الأوروبي من بعض الدول الأفريقية إدخال اصلاحات دستورية لكي تعقد معها اتفاقات للتعاون الاقتصادي وللمساعدات المالية[13]، كما هو الحال أيضا في اتفاقيات القروض التي يمنحها البنك الدولي للتعمير وصندوق النقد الدولي[14] ومؤتمر لابول La Baule في فرنسا للدول الفرنكوفونية[15].

وقيام الدول على أساس دستوري واعتباره مبدأ دولياً تجسد أيضا في التدخل لإنشاء دول جديدة قامت على أنقاض الصراع الداخلي أو الدولي.

وفي هذا الصدد نورد مثالين أساسيين.

الأول- يتعلق بإنشاء جمهورية البوسنة والهرسك:

تعتبر اتفاقية دايتون Dayton الموقعة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1995ف. بين الفصائل المتناحرة في البوسنة والهرسك وبالذات في البلقان من الاتفاقيات التي اعتمدت رسمياً إنشاء الدول على أساس دستوري، وإن هذا الوضع الذي أقر هو وضع دولي ونابع من تطبيق القانون الدولي. فهذا الاتفاق هو عبارة عن دستور يضع حداً -ولكن حسب المفهوم الغربي- للنزاع في هذه المنطقة ويقيم دولة جديدة على أساس ديمقراطي هي " البوسنة والهرسك "[16].

المثال الثاني: هو إعادة بناء دولة كمبوديا:

في هذه الواقعة، وبعد مؤتمر باريس الذي جمع الفصائل الكمبودية، تكونت

لجنة من الأمم المتحدة مهمتها بناء دولة كمبوديا المفككة بفعل النزاعات بين الخمير الحمر وقوات الأمير سيهانوك وغيرهما من الفصائل.

وقد عملت هذه اللجنة على الأخذ في الاعتبار صياغة اتفاق سلام يوقع بين المتنازعين والأمم المتحدة والدول الحامية للسلام، ويقوم على أساس دستوري. وبالطبع فقد جاء دستور دولة كمبوديا الجديدة عاكساً لمبادئ الليبرالية الغربية ومجلس نيابي وأحزاب[17].

وبالإضافة إلى تدخلها لفرض مبادئ الدستور الغربي فإن هذه الدول حاولت تقنين هذا المبدأ واعتباره من مبادئ القانون الدولي، على أساس أن النظام الديمقراطي يمثل عنصراً مهماً للركن المعنوي للدولة وهو السلطة. ففي ندوة نانسي التي عقدت سنة 2000 ف تحت عنوان (التطورات الدستورية) دافع كثير من الباحثين عن هذا المبدأ واعتبروه تطوراً جديداً في القانون الدولي، وبنوا تأسيسهم هذا على فكرة ان الدستور هو أداة أساسية لضمان حقوق الإنسان وحمايتها[18].

جـ) تدويل المفهوم الغربي لحقوق الإنسان:

يقوم مفهوم حقوق الإنسان في الدول الغربية على إتاحة مجموعة من الحرية السياسية والاقتصادية كالحق في التعبير والمشاركة والضمان الصحي والتعليم وحرية العقيدة ... إلخ[19].

أما ممارسة السلطة بواسطة الجماهير وهو الحق الأساسي والجوهري فإن الديمقراطية الغربية تتكره أو تتجاهله. فمفهومهم للديمقراطية القائم على المشاركة أو التعبير صار من المبادئ التي تدافع عنها هذه الدول واستطاعت إدخالها إلى كثير من العقود الخاصة بحقوق الإنسان وإباحة التدخل في الشئون الداخلية للدول بحجة حماية هذه الحقوق مثلما حدث في الصومال وفي شمال وجنوب العراق وفي هاييتي وبنما وفي التبت، وأخيراً الحملة الأمريكية على العراق[20].

د) التعددية الحزبية: Multipartism

لقد أدت العولمة الاقتصادية إلى تحرير الأسواق وتدفق السلع والخدمات بدون قيود. هذا الوضع الاقتصادي ساعد على إضعاف سيطرة الدولة المركزية وسهّل على

الاندماج في آليات السوق والخضوع لسياسة الليبرالية الجديدة. ولكي تواجه الدول هذا الغزو الاقتصادي والثقافي عمدت إلى إدماج النموذج الغربي للحكم لينسجم مع قانون اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر فاعتمدت مثلاً التعددية الحزبية نموذجا وذلك لإيهام الجماهير، ضحية العولمة الاقتصادية، بشرعية النظام القائم. إن التعددية الحزبية التي أيدتها الدول الغربية وعززت من وجودها في كثير من الدول، خاصة الإفريقية، أعطت ثمارها فيما يخص تحقيق أهداف المعسكر الليبرالي.

لقد أدى اعتماد نظام التعددية في أفريقيا إلى انهيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كثير من الدول مما ساعد الدول الغربية على إيجاد ذريعة للتدخل لكي تلقي بأيديها على ثروات هذه الدول وتوجيه اقتصادها. إن ما حدث في الصومال وروانda والكونغو وزائير وسيراليون وليبيريا هو نتيجة اعتماد نظام التعددية الحزبية الذي لا يمكن تطبيقه إلا في دول تنتهج النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي وصناعي متقدم[21].

إن تسويق هذه المبادئ لم يؤد إلى إحلال الديمقراطية في هذه الدول كما كان يزعم الغربيون وإنما أدى إلى تقوية الديكتاتورية والتمزق الاجتماعي وتفاقم الفقر والصراعات الداخلية.

إن المضار التي أحدثتها عولمة الليبرالية السياسية لا تبعد بكثير عن تلك التي سببتها عولمة الاقتصاد. إن الذي يهم الدول الغربية هو السيطرة على أسواق هذه الدول حتى وإن كان ذلك على حساب الديمقراطية. ذلك أنه كما قلنا إن الليبرالية الغربية لكي تنجح في تقوية برنامج الاقتصاد الرأسمالي فإن الديمقراطية التمثيلية لا تشكل عندها أية قيمة عليا فقانون "دعه يعمل ، دعه يمر" لا يعطي أية أهمية لنوع النظام السياسي ديمقراطياً كان أو ديكتاتورياً فالهدف الأساسي هو تحقيق الربح وحرية التملك بأية وسيلة[22].

هـ) العولمة السياسية والإرهاب:

إن تسويق هذه المبادئ وتعميمها في عالم متعدد الثقافات والتركيبات الاجتماعية المختلفة ومحاولة فرضها، خلق نوعاً من المقاومة في دول العالم الثالث وشجع كثيراً من الجماعات على الانفصال والمطالبة (في إطار الديمقراطية) بمجموعة من الحقوق المبنية

على أســس عرقــية ودينية وسياســية واقــتصادية. هذا التحــول خلق حــالة من العنف اللامحدود مما أدى إلى اتساع دائرة الإرهاب وتعدد مفهومه ونتائجه الخطيرة على العلاقات الدولية.

لقـد أدى انهيار نظام القطبـين إلى قـيام وضع دولي قـــائم على الهيمنة. إن أول خاصية للمجتمع الدولي الحالي هي سيطرة قــطب واحــد على العالم متمثلاً في هيمنة أمريكا كقوة اقتصادية وعسكرية. هذه القـوة " استطاعت ابـتلاع كل دول الكتلة الشرقـية وتبقـى قـيادتها الرسـمية للدول الغربـية واليابـان وتباشـر هيمنة مباشـرة أو غير مباشرة على دول العالم الثالث " (23ب).

لقد تسببت هذه الهيمنة في عودة الحرب شبــه الشــاملة أو الحــرب التي تشــنها مجموعة من الدول ضد دولة واحـــدة، والتي كانت قـد اختفت منذ نهاية الحــرب العالمية الثانية 1945، مثل حرب العراق الأولى 1991 وحـــرب العراق الثانية 2003، والحـــرب ضد أفغانســتان، والحـــرب ضد يوغســلافيا. وفي كل الأحـــوال فإن الضحــية دائماً هي دول الجنوب. وهذا راجع إلى زيادة التفاوت بــين الشــمال والجنوب الذي لم تسـتطع منظمة الأمم المتحدة توفير حل مناسب له، فتفاقمت المشاكل وزادت حدتها منذ انهيار النظــام الدولــي 1989 وظهــرت إلـــى الوجود مشـاكل جديدة أظهرت حـدة التوتر بـين العالم الثالث ودول الشــمال، فظهرت الأزمات الاقـــــتصادية والصراعات الداخلية والانقســـامات والصراعات العرقية والدينية.

لقد أدى هذا التحـول إلى انتهاء عالمية القانون الدولي والمجتمع الدولي المتمثلة في سـيادة الأمم المتحـدة التي حـاولت في ظل نظام القطبـــين أن تعطي القـــانون الدولي بــعداً عالمياً بــأن تشــارك جميع الدول في صياغته وفي تطبيقـــه، ولكن ظهور العولمة جعل من الأمم المتحـــدة أداة لتنفيذ إرادة وحـــمـاية المصالح الأمريكية الخاصة (قــضية لوكربـــي - قــضية العراق - الصومال - فلســطين) واستعملت حقوق الإنسان، والديمقراطية الغربية والشرعية الدولية كذرائع لتخلق قـــواعد عرفية جديدة مثل حـــق التدخل الإنساني، حماية الأمن الدولي (الذي هو أمن إســـرائيل وأمريكا) ثم مفهوم جديد للإرهاب، لصياغة قــواعد دولية تضعها الدول الغربية منفرد' (23ج)

لقد تأكد المفهوم الغربي الجديد أو المفهوم الأمريكي للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ورد ذلك صريحاً في الرسالة الموجهة من قبل الرئيس الأمريكي بوش إلى العالم فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب عندما قال:

" من ليس معنا فهو ضدنا "

هذا يعني عولمة المفهوم الأمريكي للإرهاب. ولقد تحدد هذا المفهوم عندما أصدرت الإدارة الأمريكية قائمة تضم دولاً ومنظمات تصفها بالإرهاب. وقد شملت هذه القائمة دولاً ومنظمات وصفت بالإرهاب لا لشيء إلا لأنها تناضل من أجل تحقيق هدف مشروع أو أنها تعتنق مذهباً سياسياً أو أيديولوجياً لا يخدم مصالح أمريكا أو يناقض توجهاتها.

وفي هذا الإطار يعرف ويحدد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الإرهاب كما يلي:

الإرهاب هو: " العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية، الذي يرتكب ضد غير المقاتلين إلى جانب العسكريين غير المسلحين أو في غير مهامهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية أو حين لا توجد حالة حرب أو عداء "[(23-د)] . وتفسير هذا التعريف يبينه فحوى التقرير عندما وقع في خطيئة مفادها أنه صنف ضمن جرائم الإرهاب أعمالاً لا يمكن بأي معيار للشرعية الدولية إلا أن تكون مقاومة مسلحة مشروعة ضد الاحتلال، مثل تسجيله بين أحداث الإرهاب خلال عام 2000 هجوماً ضد القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان قام به حزب الله وعمليات لحماس أصابت جنديين إسرائيليين. وبينما يورد التقرير من بين الدول الراعية الإرهاب إيران وسوريا لا يذكر إسرائيل كدولة راعية للإرهاب الذي تمارسه عصاباتها[(23 هـ)] .

وتبرر إسرائيل تصرفاتها بتعريفها للإرهاب بالقول إن الإرهاب ينبغي تعريفه بماذا تم فعله وليس لماذا تم هذا الفعل. إذاً هو تجاهل لرؤية المجتمع الدولي بأن تصفية الإرهاب تتطلب علاج أسبابه وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه.

إن الذي تقوم به أمريكا في العراق وفي أفغانستان وما تقوم به إسرائيل في فلسطين هو هيمنتهما على القرار الدولي في تحديد معنى الإرهاب وهو أقوى انتصارات العولمة السياسية التي ما فتئت أمريكا وحلفاؤها تعممه بأدوات متعددة.

(2) أدوات تسويق العولمة الليبرالية:

ثلاث أدوات فعالة اتخذها الغرب لتسويق الليبرالية في العالم:

أ) أولاها استعمال الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية كأداة لفرض المفهوم الغربي للديمقراطية على الدول:

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن من أهداف هذه المنظمة، تحقيق احترام الحريات الأساسية والدفاع عنها في كافة أنحاء العالم[23]. لقد اختارت شعوب العالم الديمقراطية كخيار سياسي واجتماعي لتحقيق التقدم والتنمية. ولكن هذا المبدأ تم استغلاله من قبل الليبرالية الغربية وقامت على بلورته مما يتفق مع مفهومها للديمقراطية في كثير من وثائقها الحديثة. نلاحظ أن الأمم المتحدة قد اعتمدت مفهوم الديمقراطية الغربية كأسلوب لتحقيق الحرية في العالم[24]. والمتتبع لتدخلات الأمم المتحدة والمنظمة الأوروبية في النزاع الداخلي للدول، وذلك في بداية التسعينيات حتى اليوم، يلاحظ أن هاتين المنظمتين حاولتا أن تفرضا على هذه الدول مبدأ "بناء السلام بالديمقراطية" وذلك بإقامة حكومات وطنية تلتزم في معاهداتها ودساتيرها بتطبيق الديمقراطية في إطارها الغربي[25].

وما تم إقراره في كمبوديا[26] وفي البوسنة[27] وفي ليبيريا وروواندا وهاييتي[28] وكغواتيمالا[29] من تطبيق لهذه المبادئ إلا دليل على استغلال الدول الغربية لهذه المنظمات لتسويق نظريتها السياسية والاقتصادية.

ب) استخدام معاهدات واتفاقيات السلام كأداة لتسويق المبادئ الليبرالية:

أدى انهيار نظام القطبين إلى اندلاع كثير من الصراعات العرقية والسلطوية سواء داخل الدولة ذاتها أو بين الدول. ومن أجل إحلال السلام في هذه الدول تم تدخل الأمم المتحدة وبعض الدول الكبرى عن طريق إبرام معاهدات سلام، فمثلاً في اتفاق السلام الموقع في اروشا بين رواندا وأنجولا في التمور 1994ف. نجد أنه قد أُنشئت بواسطة الأمم المتحدة دولة جديدة تحمل مقومات

الدولة في الغرب التي تحل محل كل إرادة الشعب [30] وعلى غرار ذلك حاولت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا من خلال توقيع اتفاق بين الطوارق وجمهورية النيجر أن تبرز فيه المفهوم الغربي والاستقلال وحق تقرير المصير [31]. وفي اتفاق دايتون بخصوص استقلال البوسنة فإن انتصار المفهوم الغربي للديمقراطية يبدو واضحا وجلياً أكثر من أي مكان آخر [32].

إذاً هذه الأداة القانونية استعملت بكل مهارة في تسويق العولمة لليبرالية السياسية بواسطة الدول الغربية التي ما فتئت في حالة فشل هاتين الأداتين تستعمل القوة لفرض هذه المفاهيم.

جـ) استعمال القوة كأداة لتسويق المفاهيم الليبرالية:

لم تتورع الدول الغربية من أجل نشر مبادئها الليبرالية أن تلجأ إلى استعمال القوة. لقد كان هذا هو ديدنها في فترة الاستعمار فاحتلت كثيراً من الدول بحجة حماية حقوق الإنسان وتحديث شعوب هذه الدول تحت ما يسمى بحق التدخل من أجل الإنسانية [33].

إن استعمال القوة في إطار ما يسمى بالنظام العالم الجديد لتسويق المبادئ الليبرالية هو " اليوم أداة في يد الديمقراطية الغربية من أجل إقامة السلام"، هذا ما صرحت به الجمعية الاجتماعية الفرنسية للمجلس الأعلى للكنائس [34].

وفي هذا الإطار، فإن تدخل الولايات المتحدة بالقوة في هاييتي وفي الصومال قد برر بإحلال الديمقراطية وحمايتها، ولكي يضفوا الشرعية على تدخلهم فقد استخدموا مجلس الأمن كأداة لتنفيذ هذا التوجه [35].

إن صدور قرار مجلس الأمن بخصوص كردستان العراق ويوغسلافيا والصومال ورواندا من جهة والتدخل العسكري لحلف الناتو في البوسنة وكوسوفو والقرار الخاص بتيمور الشرقية وليبيريا وسيراليون وأفريقيا الوسطى [36]. يؤكدان أهداف التدخل الجديد الذي جاء لرسم صورة العالم على أساس وجهة النظر الغربية فيما يتعلق بنموذج الدول ومؤسساتها. وما احتلال العراق أخيراً من قبل الإدارة الأمريكية التي تدعي تطبيق

الديمقــراطية إلا دليل على اســتخدام الدول للعولمة في السيطرة على العالم.

إن كل هذه الممارسـات التي تقوم بـها هذه الدول في إطار العولمة قـــد أدت إلى كثير من المخاطر وانعكســـب سلبــياً على دول العالم الثالث مما أدى إلى زعزعة الأمن والاستقـــرار مما يستدعي مواجهتها.

فما هو الطريق لمواجهة مخاطر تسويق العولمة لليبرالية السياسية؟

(3) طرق مواجهة مخاطر تسويق العولمة لليبرالية السياسية:

إن خطر العولمة بات محدقاً فهي تهدد الكيان الداخلي للدولة بفعل التدخل في نظامها الداخلي السياسي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. هذا الأمر يستدعي وضع استراتيجية لمواجهتها في الداخل. كما أنه على المستوى الدولي فإن الدول العظمى تستولي على القرار السياسي الدولي مما يعرض الدول الصغيرة إلى انتهاكات في حقوقها وانتقاص في سيادتها إن لم نقل مصادرة لسيادتها كما هو الحال في العراق. فيجب مواجهتها دولياً.

أ) مواجهة العولمة في الداخل:

لمواجهة الليبرالية السياسية يجب أن نقوم بتوطين قيم الديمقراطية المباشرة، التي تتمثل في ديمقراطية المشاركة بمعنى أنه يجب أن يكون هناك انسجام بين التطبيق الاقتصادي والسياسي، يجب توطين الاشتراكية التي تستدعي شعبية المشاركة داخل المؤسسات الاقتصادية والرقابة.

يجب تفعيل المؤتمرات الشعبية حتى يمارس المواطن السلطة الشعبية ممارسة فعلية.

إن مواجهة العولمة السياسية يجب أن تكون في إطار مواجهة العولمة الاقتصادية وذلك بتوطين الاقتصاد بمعنى أن النشاط الاقتصادي الذي يجري داخل الجماعة يجب أن يؤدي بأقل علاقة متماثلة مع السوق العالمي، بمعنى أنه يجب تشجيع الاقتصاد المحلي وتعزيز الاشتراكية الشعبية.

يجب إنشاء وحدات ومنشآت شعبية اشتراكية تعفى من كل القيود المالية لتواجه أسواق العولمة.

إن العنف الذي تمارسه العولمة ضد الاقتصاد وضد الثقافة والقيم السياسية

المضادة يجب أن تقاوم وذلك عن طريق ممارسة القواعد الطبيعية. يجب العودة إلى الطبيعة في كل شيء، يجب أن نرفض المنتجات الخطرة المحورة وكل التقنيات التي لا تتناسب مع مجتمعات العالم الثالث. إن تقنياتنا ومنتجاتنا غير الملوثة هي التي تناسبنا. إذن يجب أن نعود إلى أصولنا لنقاوم العولمة.

يجب أيضاً العودة إلى القيم العربية والإسلامية التي تبرز هويتنا الثقافية وتحمي النشء من كل الانحرافات السلوكية. إن تراثنا الإسلامي والعربي يزخر بالقيم والمبادئ الرائعة وهي تمثل بديلا لما يعرضه الغرب من قيم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية. فالشورى بمفهومها الحقيقي هي بديل أكثر تناسبا مع تركيبتنا الاجتماعية وأكثر عدالة وحرية من ديمقراطيتهم التي يصدرونها لنا. والنظام الاقتصادي الذي وضعه الإسلام هو النظام الذي يوفر تكافلا اجتماعيا ومساواة بين أعضاء المجتمع.

ب) مواجهة العولمة دولياً:

وعلى المستوى الدولي يجب أن يعاد إحياء مجموعة تكتل دول العالم الثالث في منظمة الأمم المتحدة حتى لا تستخدم الدول الغربية الأمم المتحدة كأداة لفرض مبادئها السياسية. يجب أن نؤكد قيم الديمقراطية الشعبية عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمثل فيها دول العالم الثالث الأغلبية ويمثلون ثقافة تختلف عن الثقافة الغربية. لقد أكدت هذه الدول ذلك في القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1990 - 1991 بخصوص الانتخابات حيث أكدت على ما يأتي:

" إنه لا يوجد نظام سياسي أو أي نظام انتخابي يمكن أن يناسب كل الأمم وكل الشعوب، وإن الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لتقوية فاعلية الانتخابات الدورية والشريفة لا ينبغي أن تتعدى على سيادة كل دولة في أن تختار وتقيم، بحرية وطبقاً لإرادة شعبها، نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية سواء كان هذا على صلة بما تفضله الدول الأخرى أم لا "[37].

يجب التأكيد على التكتلات والفضاءات الإقليمية التي هي الضامن الوحيد للدول الضعيفة من هيمنة وسيطرة الدول القوية.

ان الأمة العربية ليس لها من حل إلا التوحد او الانضمام إلى أي تكتل لكي تواجه هذه الهيمنة وهذا الغول المتمثل في العولمة الذي يلتهم كل شيء يجده واقفا أمامه.

إن الاتحاد الأفريقي الذي تأسس من أجل مواجهة التحديات الدولية الجديدة يجب أن يدعم حتى يصبح قادرا على هذه المواجهة. يجب تفعيل موسسات هذا الاتحاد وبعث الوعي في الأطر المثقفة والقيادات السياسية والشعبية من أجل بعث الوعي بأهمية هذا التكتل الاقليمي.

يجب أيضا التأكيد على تفعيل تطبيق القانون الدولي وذلك بإعطاء المنظمات الإقليمية دورا فاعلا في تطبيق هذا القانون وصياغة قواعده الجديدة حتى نقطع الطريق أمام أدوات العولمة من فرض قواعد غير عادلة.

وأخيراً فإن المواجهة الحقيقية لعنف وصلف العولمة ستكون عن طريق المجتمع المدني الذي هو الضحية المباشرة للعولمة. فيجب التنسيق مع كوادر المجتمع المدني لفتح حوار بين الشعوب في الغرب والشرق من أجل خلق ثقافة متعددة الأصول والفضاءات.

وفي النهاية نخلص إلى القول بأن العولمة ما هي إلا الوجه الصلف للرأسمالية التي تخفي خبثها وراء هذه الأدوات الاقتصادية والسياسية المسوقة للعالم. إن التبجح بإقامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ما هو إلا ذريعة لكي تستولي الرأسمالية على كل المواقع حتى يفتح الباب واسعا للشركات المتعددة الجنسية لتواصل النهب والسلب. إنه لا يمكن الاستفادة من العولمة إلا في ظل مجتمع دولي تسوده العدالة والمساواة ولا تهيمن عليه دول أو مجموعة من الدول.

الهوامش

(1) G. Durant, Etat et institution au Xvleme sciecle, Armond colin, Paris, 1969, p.25

(2) DUVERGER Mourice, Institutions politique et droit constitutionnel, PUF, Paris, 1980

(3) يتحدث جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي عن صعوبة ممارسة الديمقراطية بواسطة الشعب مباشرة فيقول: " إذا كان هناك شعب يشبه الله فسيكون الحكم ديمقراطياً فعلاً. ولكن وجود ديمقراطية فعلية هذا لا يناسب الإنسان". انظر: جان جاك روسو، " العقد الاجتماعي"، الكتاب الثالث، طبعة G. Flammadion, Paris,1992, 97

(3 مكرر) انظر د. عبد السلام الطيف، محاضرات في القانون الدولي العام، كلية القانون، جامعة الفاتح، طرابلس، 2004ف، ص 50 - 51.

(4) رجب أبو دبوس: " الليبرالية الجديدة: السلطة والممارسة وانتقائية ما بعد الحداثة" مجلة فضاءات، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، مارس 2002، ص 97.

(5) هذه الفكرة كان قد أكد عليها "فوكوياما" في كتابه نهاية التاريخ الذي يعتقد أن الانتصار الذي حققته الرأسمالية هو تاريخي، انظر: فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1991، ص 242.

(6) Moine Andre, L'emergence d'un principe d'elections libres en droit international public, these, multigraphiee Nancy, 1998
(ظهور مبدأ الانتخابات الحرة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، نانسي، 1998) ، pp. 183-225. Pp. 403-484.

(7) هذا المبدأ ليس بالجديد وإنما يرجع تاريخه إلى سنة 1907 فيما يعرف بمبدأ "كوبار" وهو وزير خارجية الإكوادور الذي اشترط الاعتراف بأية دولة تنشأ حديثاً بقيام حكومتها على الانتخابات الحرة ولكن الجديد فيه اليوم أنه يصدر إلى جميع دول العالم ويفرض عليها فرضاً. انظر Quoc dihn N وآخرون، القانون الدولي العام، الطبعة السابعة، L.G.D.J، باريس 2002، ص433.

(8) انظر ما سبق، ص183. وانظر: بيير كلاين، الحق في الانتخابات الحرة في القانون الدولي: بين الأسطورة والواقع، في " القانون الدولي وسياسة المكيالين ترجمة أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص133.

(9) Sadikonay Alan, La democratisation de l'Afrique et les elections, الديمقراطية في أفريقيا والانتخابات، مجلة البرلمان والفرنكوفونية، عدد خاص 106، 1988، ص 66 - 75.

(12) TSHIYEMBE Mwayila. السلام بالديمقراطية ودولة القانون في أفريقيا، مجلة السلام، تصدر عن المركز العالمي بفردان - فرنسا، عدد 7، المطابع الجامعية بنانسي، نانسي، فرنسا 2000. ص288.

(13) المثال الأكثر وضوحاً هو اتفاقية لومي (4) المعقودة بين الاتحاد الأوروبي من جهة ودول الكاريبي والمحيط الهادي والدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من جهة التي تنص في بعض بنودها على اعتماد الانتخابات الحرة والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان من قبل هذه الدول كشرط لتوقيع هذه الاتفاقية.
انظر: T . O.OMSS الاشتراطات الديمقراطية في العلاقات الأوروبية الأفريقية I; evenement europeen 19 - 1992، ص225، كذلك هو الحال في اتفاق (كوتونو) الذي وقع حديثاً (23 / 01 / 2002) والذي يشترط نفس الشروط، انظر: Le monde diplomatique، الصيف 2002، ص 18.

(14) انظر J. Kizerbo، مكانة البرلمانات هي مؤسسات الدول الأفريقية، مجلة البرلمان والفرنكوفونية، نفس المرجع السابق، ص 102 - 109.

(15) تقرير الوكالة الفرنكوفونية عن الانتخابات في أفريقيا 1990 - 1997، ذكره

TSHIYEMBE Mwayila ، مرجع سبق ذكره ، ص 288 ، وانظر: أدامو محمد : ازمة الدولة التشادية ومحاولات الحل، بحث مقدم لنيل الدكتوراه، نانسي ، فرنسا ، 2003، ص145 .

(16) انظر: د. جعفر عبد المهدي صاحب، دايتون معاهدة سلام أم احتلال أطلسي، مجلة دراسات ، العدد (5) ، 2000 ، انظر أيضا: Jean Denis Mouton, Retour sur I' Etat souverain a l'aube de XX sciecle, melanges Borella, Nancy 1999, p.329

(17) انظر المرجع السابق وانظر أيضاً: Quoc dihn N وآخرون ، القانون الدولي العام، سبق ذكره، ص612 ، (26) ، وانظر أيضاً القرار رقم 22 / 44 الصادر عن مجلس الأمن في 16 / 11 / 1989 الذي يشدد على أن الشعب الكمبودجي يجب أن يمارس حقه اللازم في الاستقلال بواسطة انتخابات حرة وشريفة وديمقراطية.

(18) انظر أعمال هذه الندوة في مجلة Civitas Europa ، عدد رقم (6) ، 2001 .

(19) حول مفهوم حقوق الإنسان في المجتمع الجماهيري ، انظر: المكي محمد قبلية، الديمقراطية وحقوق الإنسان من منظور جدماهيري، مجلة دراسات، عدد (4) ، الكانون 1999 .

(20) انظر الشريف إبراهيم الزروق، حقوق الإنسان في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة الرفقة، عدد (5)، الربيع 2003، ص25 ، انظر أيضاً : تصريحات وزير الخارجية الأمريكية كولن باول إبان الغزو الأمريكي للعراق مبرراً هذا الغزو بالقضاء على الديكتاتورية وإقامة نظام ديمقراطي في العراق، محمد المليان، شرق أوسطية جديدة، مجلة الرفقة ، عدد (6) 2003ف ، ص51 .

(21) عدد كبير من الكتاب أكد على الخاصية الاجتماعية والسياسية لدول العالم الثالث وعدم انسجام النموذج الغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان مع هذه المجتمعات، انظر: الكاتبة الفرنسية المشهورة والتقدمية :

Dominique Chemillier-Genderau,l'Etat au droit au carrefour de droits nqtionaux et le droit international, Melanges Cuy Braibaut, paris, Daluluz, 1996, p. 61

فيما يتعلق بالعراق انظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، التهديدات الأمريكية، العراق والأمة العربية: الأهداف والذرائع، مجلة دراسات، العدد (11) ، 2002 ، ص 95 - 96 .

(22) أبو دبوس رجب، الليبرالية الجديدة، مجلة فضاءات ، مرجع سابق، ص 100 .

(23) مادة 1 فقرة 3 ، ومادة 55 فقرة ج من ميثاق الأمم المتحدة.

(23ب) انظر د. ضوي علي، القانون الدولي العام/طرابلس ، 2000 ، ص 43 .

(23 ج) انظر : ج. د. عبد السلام الطيف، محاضرات في القانون الدولي العام، سبق ذكره، ص 49 .

(23 د) مجلة نيوزويك ، 25 / 12 / 2001 .

(23 هـ) رجب عبد المنعم متولي، حرب الإرهاب الدولي والشرعية الدولية، بيروت 2002 .

(24) انظر جون سالمون، باتجاه تبني مبدأ الشرعية

(25) هناك نقطة عنوانها: (تقوية فاعلية مبدأ الانتخابات الحرة والشريفة) ، توضع دائماً في جدول أعمال كل جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1988 ، انظر : بيير كلاين، الحق في الانتخابات الحرة في القانون الدولي: بين الأسطورة والواقع، في القانون الدولي وسياسة المكيالين ، مرجع سبق ذكره ، ص137 .

(26) القرار رقم 22 / 44 الصادر في 16 / 11 / 1989 ، يشدد على أن الشعب الكمودجي يجب أن يمارس حقه اللازم في الاستقلال بواسطة انتخابات حرة وشريفة وديمقراطية.

(27) لقد تجسد ذلك في اتفاقية دايتون الذي أكدت الأمم المتحدة على تطبيقه.

(28) هذا التدخل بـدا واضحـا في قـرار الجمعية العامة الصادر في 11 / 10 / 1991 ، وقـرارها الصادر في 17 / 12 / 1991 ، اللذين يؤكدان على حـرية الانتخابـات في هاييتي ويدينان الإطاحة بالرئيس المنتخب دستوريا.

(29) القرار رقـم 45 / 15 في 20 / 11 / 1990 ، الذي تم اتخاذه بدون تصويت، القرار رقـم 46 / 109 ، الصادر في 17 / 12 / 1991 ، يشـجع المبادرات التي تتخذها بـلدان أمريكا الوسـطى لإقامة حكومات تكون تعبيرا عن إرادة شعوبها.

(30) انظر TSHIMYBI. M ، نفس المرجع السابق ، ص 292 .

(31) انظر وثائق الأحداث الدولية ، documents d'actualite international. 15.06.1995 ، ص354 .

(32) نفس المرجع السابق.

(33) انظر : اوليفيه كورتون، النظام الإنسـاني العالمي الجديد أو الحـق في التدخل، القـانون الدولي وسياسة المكيالين ، مرجع سبق ذكره، ص 241 - 243 .

(34) إعلان اللجنة الخاصة للكنائس الفرنسية، الفيكارو Le Figaro. 23/03/1999 ، ص 11 .

(35) قرار مجلس الأمن رقم 616/ 1993 ، 1993 / 940 حول هاييتي.

(36) TSHIYEMBE Mwayila مرجع سابق ، ص 289 .

(37) انظر جون سـالمون، بـاتجاه تبـني مبـدأ الشـرعية الديمقـراطية، في القـانون الدولي وسياسـة المكيالين، سبق ذكره، ص 123 .

حسن يوسف الكويتي

عرض كتاب

قراءة في كتاب

التنمية حرية

عرض وتحليل:
أ.عبد الرزاق العاقل

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

غاري كاميا سالون

الحرب الدائمة

حوار مع غورفيدال

ترجمة: د. طلعت مراد بدر



ليس لدينا حكومة في الولايات المتحدة، نحن نملك سياسة نفطية.

إن الزمرة، زمرة النفط التي تحكمنا تعتبر العالم بمجمله عدواً لها، إلا أن عدوها الأكبر هو الشعب الأمريكي، إنهم على علم بهذا فلقد صوت معظم الشعب الأمريكي ضد بوش، في رأيي لم يتبق وحسب رئيس غير شرعي، بل ولم يتبق أيضاً من يمثل الشعب.

أذكر ما قاله ذات مرة بيري غوولدوتر للسيد وايت في عام 1964 في "مؤتمر الحزب القديم بسان فرانسيسكو"، قال له: "حسناً أنت تعلم جيداً أنك لن تقوى على ذكر هذا، لأنه سيزعج الشعب الأمريكي الذي يصهل"، لقد أعجبني هذا التصوير، وانطبع في مخيلتي، الشعب الأمريكي يصهل.

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

كتاب فضاءات 4

قراءة في كتاب

التنمية حرية

عرض وتحليل:

أ. عبد الرزاق العاقل

المؤلف: أمارتيا صن

ترجمة: شوقي جلال

الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب / الكويت

يدخل مفهوم التنمية عند مؤلف هذا الكتاب ضمن عملية توسيع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الفرد في المجتمع، منطلقا في ذلك من الفقر والاستبداد، وشح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والغلو، والتطرف، وإهمال المرافق العامة.

ويقرن المؤلف هذه العوامل مباشرة بالفقر الاقتصادي، الذي يسلب الفرد حقه في الحرية للحصول على حاجاته الأساسية، وفي أحيان أخرى يكون هذا الافتقاد للحرمان مقترنا بضعف المرافق العامة، والرعاية الاجتماعية، أو الصحية والتعليمية.

فلهذا نجد المؤلف - الذي ترجع أصوله إلى الهند - بالتفاعل مع فكر وعلوم الحضارة الغربية يرجّع عملية التنمية إلى سببين:

أولهما: سبب قيمي، ينطلق من تقييم التقدم في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الهند تحظى بالتأييد والمساندة.

ثانيهما: الفعالية، التي تتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للمواطن.

ويرجّع المؤلف هذه التفاعلات الجوهرية إلى مضمون التنمية وارتباطها بحرية الفرد إلى قدرة آلية السوق للإسهام في تحقيق اقتصادي يعتمد على الحريات الأساسية التي

يحق فيها للفرد أن يصدر تقييماً بشأنها.

كما أن الوقوف بشكل مطلق ضد السوق لن يقل شذوذا وغرابة عن الوقوف ضد الأحاديث المتبادلة بين الناس، لأن حرية تبادل الحديث والسلع والهدايا ليست في حاجة إلى تبرير دفاعي، لأنها جزء من وسيلة لحياة الناس في المجتمعات للتفاعل فيما بينهم.

ومن هنا نجد أن رفض حركة المشاركة في سوق العمل - كما يقول المؤلف - هو إحدى الوسائل للإبقاء على السخرة والعبودية، لان افتقاد الحرية الناجمة عن العمل الإلزامي أمر مهم في كثير من بلدان العالم الثالث، والتي يرجعها إلى أن حرية دخول الأسواق يمكن أن تكون بذاتها مساهمة مهمة في التنمية بغض النظر عما يمكن أن تفعله أو لا تفعله آلية السوق لدعم النمو الاقتصادي أو التصنيع.

والواضح من وجهة نظر المؤلف أن الفقر ليس مجرد انخفاض الدخل، والبطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة مقابل كلفة مالية باهظة، هي في ذاتها عبء كبير، ولكن كليهما مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية، والمبادرة والمهارات الفردية، ويؤكد على أن البطالة لها آثار تسهم في الاستعباد الاجتماعي. وتعمل على إهدار الصحة النفسية والجسدية، التي تقلل من القدرة العملية في الأداء الوظيفي، التي يراها نوعا من الحرية، الحرية الموضوعية لإنجاز مجموعات بديلة من العمليات الوظيفية.

ويرى أنه بالإمكان استخدام الحرية التي تتجلى في بنية القدرة بأساليب مغايرة، ما دمنا لسنا في حاجة إلى مطابقة القيمة للعنصر الأفضل، وأن تضفي أهمية على توافر فرص لم تجر الاستفادة منها بعد.

ويعتقد أنه من الجائز أن يمضي في هذا الاتجاه إذا كان ذلك يحقق النتائج المرجوة، ولنا في ذلك الاختيار أداء وظيفي قيّم باعتبار أن الصوم غير الجوع القسري، لأن للمرء خيارا في أن يأكل، وهذا ما يضفي على الصوم قيمته الروحية المحضة، ويسبغ عليه المعنى الإيماني الواسع.

ومن منطلق الحاجة الاقتصادية للإنسان في العالم الثالث نرى أنه قد يعرّض ذاته للمخاطر في سبيل الحصول على قوته، وهو ما يضيفه تحت مفهوم المجازفة بحقه وحريته السياسية والمدنية لتأمين البقاء الذاتي.

وقد يبدو من شواذ القول أن تركز على الحرية الشخصية والسياسية، وهم غير قادرين على توفير قوتهم اليومي الذي يكفل لهم حق مواصلة البقاء، لذا يعتقد أن التركيز

على الديمقراطية والحرية السياسية ضرب من الترف لا تتحمله البلدان الفقيرة.

ولهذا فقد طرحت في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام 1993 بقوة ضرورة أن ينصبّ الاهتمام على الحقوق الاقتصادية الوثيقة الصلة بالاحتياجات الأساسية المهمة للفرد.

ونعتقد أنه من غير المنطقي أن تقسم هذه الأولويات في مضمونها الاقتصادي، والحرية السياسية للفرد بطريقة ثنائية من شأنها تقويض الصلة بين الطرفين على اعتبار أن الضروريات الاقتصادية أشد إلحاحا وقدرة على فرض الأمر الواقع.

ومن هذا المنطلق يأتي رأي المؤلف ليتطابق مع حقيقة المسلك الذي يجب انتهاجه والذي يجعل من شدة المطالب الاقتصادية وكثافتها الضرورة الملحة للحريات السياسية ولا تتناقضان معها، والتي يضعها المؤلف تحت اعتبارات مختلفة بذاتها في اقتران القدرة الأساسية للمشاركة السياسية والاجتماعية، وكذلك الدور الذاتي لتعزيز الحجج عند التغيير لدعم مطالبهم السياسية التي تدخل ضمنها الاحتياجات الاقتصادية، إلى جانب صياغتها في السياق الاجتماعي.

ومن جهة أخرى يرى أن مناقشة الأخلاق والمعايير عند الناس في صورتها العامة يرجع إلى القيمة وثيقة الصلة بصوغ السياسة العامة، وأن لدى صُنّاع السياسة مجموعتين متمايزتين - وإن كانتا متداخلتين - من الأسباب للاهتمام بقيم العدالة الاجتماعية، أولاهما والأكثر مباشرة، هي أن العدالة مفهوم محوري في تحديد أهداف وغايات السياسة العامة، وثانيتهما وهي سبب غير مباشر، يفيد بأن جميع السياسات العامة رهن كيفية سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وأن هذه السلوكيات تتأثر من بين أمور أخرى، بفهمنا وتأويلنا للمتطلبات الاجتماعية (ص320).

ويرى أن استخدام الحريات السياسية والحقوق المدنية - على الرغم مما فيهما من قيود - استخداماً فعالاً، والملاحظ في المجالات التي لم يكن فيها الاستخدام فعالاً أن الفرصة قائمة لتفعيلها، وأن الدور الاختياري للحقوق السياسية والمدنية في السماح، أو في تشجيع الحوارات والمناقشات المفتوحة، وذلك لمنع وقوع كوارث اقتصادية.

والملاحظ أنه حيثما تسير الأمور رُخاءً، ويكون كل شيء على ما يرام فإن الناس لا يشعرون بمسيس الحاجة إلى الدور الديمقراطي المتجسم فيه الحرية السياسية والحقوق المدنية، ولكن يضحى مطلباً مُلحاً. هذا الشأن عندما تتغير الأمور لسبب أو لآخر، في مثل الأزمات

الاقتصادية الحادة التي تخلق وراءها ضحايا العوز والفقر، وهو ما يكسبها أهمية وقيمة عملية كبرى في النطاق الديمقراطي:

ومع الإقرار بما للمؤسسات الديمقراطية من أهمية، فإنه ليس بالإمكان اعتبارها أجهزة تعمل من أجل التنمية على نحو مباشر أو غير مباشر، ففي مجس الحرية التي يتمتع بها الناس ليحيوا بالطريقة التي يودون أن يعيشوا بها، والتي يراها المؤلف في أنماط خمسة متمايزة للحرية.

1. الحرية السياسية.
2. التسهيلات الاقتصادية.
3. الفرص الاجتماعية.
4. ضمانات الشفافية.
5. الأمن الوقائي.

وتميل هذه الحريات إلى المساهمة في القدرة العامة للشخص على الحياة بحرية أكثر، وتفيد بأنها يكمل بعضها بعضا، وإذا كان يتعين من ناحية أن يعني تحليل التنمية بالموضوعات والأهداف التي تجعل هذه الحريات تأسيساً على نتائجها أمرا مهما، إلا أنه يتعين كذلك الوعي بالروابط التجريبية التي توثق الرابطة بين الأنماط المتمايزة للحرية وتجمعها معا على نحو يدعم أهميتها المشتركة، إن هذه الروابط في حقيقتها روابط محورية من أجل الوصول إلى فهم أكثر اكتمالا للدور الأدائي للحرية، وغني عن البيان أن الزعم بأن الحرية ليست فقط مجرد هدف أولي للتنمية، وإنما أيضاً هي الوسيلة الأساسية للتنمية، زعمٌ قائمٌ على هذه الروابط المشتركة.

ويعتبر الكاتب التسهيلات الاقتصادية أنها الفرصة التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية والانتفاع بها لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري، والتي تعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للمرء على الموارد المملوكة أو المتاحة له لاستخدامها وفق شروط التبادل التجاري، مثل الأسعار المناسبة، وتضم تشغيل وإدارة الأسواق.

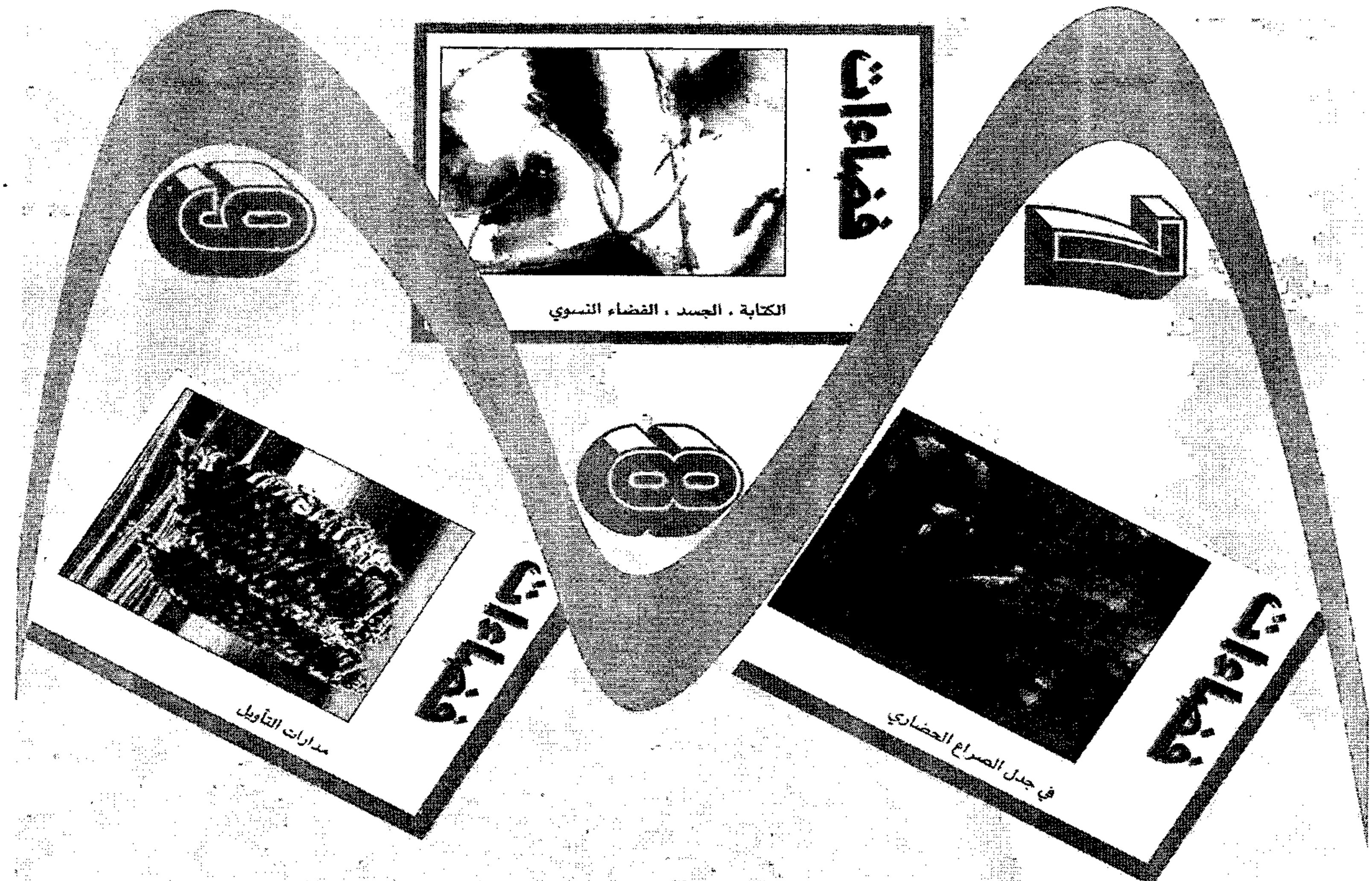
ويستطرد قائلا: إنه مادامت عملية التنمية الاقتصادية تفضي إلى زيادة دخل البلاد وثروتها، فسوف ينعكس هذا كله فيما يقابله من دعم وتعزيز للاستحقاقات الاقتصادية للسكان. وحري بأن يكون واضحاً أنه من حيث العلاقة بين الدخل القومي والثروة القومية من ناحية، والاستحقاقات الاقتصادية للأفراد أو العائلات من ناحية أخرى، فإن اعتبارات التوزيع تكون مهمة، علاوة على اعتبارات التجميع، ذلك أن كيفية توزيع الدخول الإضافية المنتجة من شأنها أن تكشف عن فارق واضح.

حقاً إنه كتاب جدير بالقراءة، والقراءة المتأنية..

أدب ولغة

نظرية العامل
مفهومها وبواعثها
وموقف النحاة منها

د. البشتي الطيب بشنة


فضاءات
7
في جدل الصراع الحضاري
فضاءات
8
الكتابة ، الجسد ، الفضاء النسوي
فضاءات
9
مدارات التأويل

نظرية العامل مفهومها وبواعثها وموقف النحاة منها

د. البشتي الطيب بشنة
كلية الاداب
جامعة السابع من ابريل/الزاوية

توطئة :

لم ينل أي نحو من نحو الأمم والشعوب من العناية والرعاية والبحث والدراسة مثل ما ناله النحو العربي ، فقد نشأ هذا العلم في أخريات القرن الأول للهجرة المباركة، ثم نما وترعرع ووصل إلى درجة النضوج خلال القرون الخمسة التالية،

وكان طبيعيا أن يعنى بـه أهله ، لأنه وسيلة لحماية لغتهم من داء اللحن الذي أخذ يدبُ بين صفوفهم ، ولاسيَّما عقب الفتوحات الإسلامية . وامتداد رقعة الدولة، ودخول الأعاجم في الدين الإسلامي[1] فكان حرص المسلمين الأوائل على حماية القرآن الكريم ، وصونه من رطانة العجمة دافعا لهم إلى التفكير في وضع قواعد اللغة العربية وضبط احكامها[2] .

وقد كان علم النحو أثراً رائعاً من آثار العقل العربي ، جاء وليد صبر ، وجلد ، وجمع ، وتنسيق ، وفقه تام بهذه اللغة ، قام على أساس من الملاحظة الدقيقة ، والتتبع الواسع ، والاستنباط السليم[3] معتمداً على جذوره الأصلية المستمدة من أصوله السماعية التي تكلم بها العرب الخلّص من ناحية ، وعلى الحجج المنطقية من ناحية أخرى .

والنحاة وهم يضعون قواعدهم النحوية لم ينسوا العلاقة القائمة بين الألفاظ ، ومدى تأثر هذه الألفاظ بعضها ببعض ، حال وجودها داخل التركيب اللغوي المفيد ، وحيث إنّ

الكلمات على رأي النحاة حينما توضع في نسـق معين ، فإنّ هذا النسـق يعطي لها دلالات معينة ، ويحدّد علاقة هذه الكلمات بعضها ببعض ، وإنّ هذه العلاقة تؤثر في الوظائف النحـوية لتلك الكلمات التي يحـتويها التركيب ، وهذا الأمر يقـودنا بالضرورة إلى التعرُّف على ما يُطلَق عليه بـنظرية العامل التي بـنى عليها النحـاة أصول قـواعدهم النحـوية[3] ، ولكن ما المقصود بهذه النظرية ؟ وما هي العوامل؟ وما بـواعثها ؟ وهل هي حقيقـة في الكلام أم أنها من صنع النحـاة ؟ هذا هو مدار بحثنا ، وفيما يلي تفصيل وبيان لذلك :

يمكـن توضيـح مفهـوم النظريـة بـوجه عام بـأنها مجموعة من الآراء أو التعليلات أو التصورات العقـلية التي تهدف إلى ربـط النتائج بالمقـدمات[4] والعامل في مجال علم النحـو هو ما يؤثر في غيره من الألفاظ فيرفعه أو ينصبـه أو يجره أو يجزمه ، ويمكن تعريفه بـصورة أوضح بـأنه ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشـأ عنه علامة إعرابـية ، ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية او المفعولية أو نحـوهما ، ولا فرق بـين أن تكون هذه العلامة ظاهرة أو مقـدرة ، فإن الدليل على إعرابـها وهي مفردة أنّ هذه العلامة تتغير في حـالتي التثنية والجمع[5] .

وبناءً على ذلك يمكن القول بـأنّ نظرية العامل هي تصوُّر عقـلي ، يبحـث في العلاقات النحوية القائمة بين الكلمات داخل التركيب بـناءً على القـواعد والأحـكام النحوية التي وضعها النحاة .

وقـد أكثر النحـاة الكلام عن العوامل باعتبارها تفسيراً للعلاقات النحـوية بـين الألفاظ داخل الجملة أو التركيب[6] ، وعلى أساس هذه النظرية بنى النحاة أصول النحو وسننه ، كما بـنوا فكرتي الإعراب التقديري والإعراب المحـلي في الجملة العربـية ، وتحققت لديهم فكرة العمل بهذه النظرية التي نادوا بـها ، وألف النحـاة وفق هذه النظرية كتبـاً عن العوامل وقسـموها إلى عوامل لفظية ، وأخرى معنوية ، على ما سنعرف ، وأكثروا من هذه العوامل ، ووصلوا بـها إلى نحو مائة عامل .

ولعل أول محـاولة لتفسـير العلاقـات النحـوية للمفردات داخل التركيب ، أو ما يُعْرَفُ بـنظرية العامل في تاريخ اللغة العربية ، هو ما قام به العلاّمة عبد القاهر الجُرْجَانِي في كتابـه (دلائل الإعجاز)[7] ،

وهو يتحدّث تحت عنوان (النظم) الذي يتناول في الأساس ظاهرة التأليف الشعري الذي يلتزم فيه قائله بقواعد متعارف عليها ، كالوزن والقافية ، أو نحوهما ، والنظم الذي يراه عبد القاهر هو ما كان متعلقاً بالمعاني من خلال نسق الألفاظ داخل التركيب ، فاللفظ الذي يكون مناسباً في تركيب ما ، قد يكون غير مناسب في تركيب غيره .

ولهذا يذهب عبد القاهر الجرجاني في تعريفه للنظم بأنّه (تعلق الكلمة بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض)[8] ، وتكمن وجوه التعليق عند الجرجاني في ثلاثة جوانب :

1- تعلق اسم باسم ، كأن يكون خبراً عنه ، او حالا منه ، أو تابعاً له ، أو نحو ذلك .
2- تعلق اسم بفعل ، كأن يكون فاعلاً له ، أو مفعولا به ، أو مفعولا مطلقاً ، أو مفعولا فيه ، أو مفعولا له ، أو معه .
3- تعلق حرف باسم أو بفعل وذلك في وجوه عدة .

فالنظم الذي يشير إليه عبد القاهر في هذا الصدد ، هو تصوّر العلاقات السياقية بين الأبواب النحوية كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه ، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به ، وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله[9] هكذا تحدّث عبد القاهر في نظريته عن العلاقة بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والقرائن المعنوية .

وقد كانت العلامة الإعرابية أوفر حظاً عند النحاة من بقية القرائن السياقية الأخرى[10] حيث جعلوا للإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، تكلموا فيها عن الحركات ، ودلالاتها ، والحروف ونيابتها ، وتكلموا في الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدّر ، والإعراب المحلي ، وذهب هؤلاء النحاة في تفسيرهم لهذه النظرية إلى القول بأنّ الكلمة إذا وضعت في نسق معين من التركيب ، أو الجملة كانت هذه الكلمة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة بسبب ما يتطلبه وضعها في التركيب من ظواهر نحوية حيث وضعوا قواعدهم النحوية ، ومزجوا هذه القواعد ببعض العناصر الفلسفية ، واسترسلوا في البحث عن الأسباب وربطوا بها النتائج ، مستغلين بذلك فكرة أنّ كل حدث لابد له من محدث ، وكل أثر لابد له من مؤثر ، وطبقوا هذه الفكرة على الكلمات ، وضبطها في شتى أوضاعها

داخل التركيب ، وبحثوا عن شيء بعينه ، لينسبوا إليه إحداث هذه الظواهر الإعرابية ، وهذا الشيء أطلقوا عليه (العامل) ، وأثبتوا له الوجود ، ووضعوا له احكاما ، وقواعد ثم عادوا يحتكمون إلى هذه القواعد التي وضعوها ، ويتخذونها أساساً للجدل ، وإقامة الحجة ، وتفضيل رأي على آخر[11] ، ومن هنا بدأت فكرة القول بنظرية العامل عند النحاة التي تفترض اساسا أن كل فعل لازم لابد له من فاعل ، وكل فعل متعدٍّ لابد له من فاعل ومفعول به ، وكل مبتدأ لابد له من خبر ، وكل مجرور لابد له من جار ، وعلى العكس فكل فعل يلزم له فاعل ، وكل خبر يلزم له مبتدأ ، وهكذا فكل عامل لابد له من معمول ، وكل معمول يلزم له عامل .

وقد ذكر الدكتور / شوقي ضيف أنّ الخليل بن أحمد هو الذي ثبَّت أصول هذه النظرية ، ومدّ فروعها وأحكامها إحكاماً ، بحيث اخذت صورتها تثبت على مرّ العصور . فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لابد من كل رفع لكلمة ، أو نصب ، أو خفض ، أو جزم من عامل يعمل في الأسماء ، والأفعال المعربة ، ومثلهما الأسماء والأفعال المبنية [12] .

والنحاة يقسمون العوامل وفق هذه النظرية على قسمين : لفظية ومعنوية[13] :

أولاً - العوامل اللفظية :

اهتدى النحاة إلى أنّ هناك عوامل ظاهرة ملموسة في الكلام ، تؤثر في غيرها من الألفاظ الموجودة داخل التركيب ، فتسبب لها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، ووضعوا لهذه العوامل قواعد ، وأحكاماً ، واعتبروا الخروج عن هذه القواعد خطأ يفسد التركيب ، ويقلل من قيمة المعنى ، ومن هذه العوامل (إنّ وأخواتها) التي تدخل على الجملة الاسمية فتسبب النصب في المبتدأ والرفع في الخبر و (كان وأخواتها) التي تدخل على الجملة الاسمية أيضاً فتسبب الرفع في المبتدأ على رأي بعض النحاة وإن كان المبتدأ مرفوعاً قبل دخولها عليه ، وتنصب الخبر ، ومثل ذلك الأفعال التي تسبب رفع الفاعل ، وتنصب المفعول به ، إن كان الفعل متعدياً ، وكذلك من العوامل التي تحدَّث عنها النحاة أدوات الجزم والنصب التي تدخل على الأفعال المضارعة ، مثل (أن ولن وكي ولام التعليل) وغيرها من عوامل الجزم

والنصب اللفظية . ومن أمثلة آراء النحاة حول العوامل اللفظية يقول سيبويه:

{زعم الخليل أنّ هذه الحروف - يعني إنّ وأخواتها - عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قال: كأنّ أخاك زيد إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تريد: كأن عبد الله أخوك، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، ومن ثم فرقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما فلن يجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال }[14]، كما تحدّث الخليل عن إهمال هذه العوامل في بعض الحالات كأن تدخل (ما) على (إنّ وأخواتها) فتبطل عمل هذه الحروف أي أنها تلغي تأثيرها في الجملة الاسمية ما عدا (ليت) فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل اذا وليتها ما[15] .

ويفهم مما تقدم أن الخليل هو أول من تحدث عن ظاهرة الإعمال والإلغاء في مثل هذه العوامل لا في باب: (إنّ وأخواتها) أو في باب (ظن وأخواتها) فحسب بل في غيرهما من الأبواب النحوية، فهو الذي فتح مباحث حروف الجر الزائدة التي تعمل عملاً لفظيا فيما بعدها . بينما ينبغي مراعاة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه ففي قوله تعالى:

(قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم)[16]

يقول: إنما هو كفى الله فلفظ الجلالة (الله) فاعل مجرور لفظاً، مرفوع محلا، فلما دخلت الباء عليه في الآية الكريمة عملت فيه الجر لفظاً[17] .

ثانياً - العوامل المعنوية :

هناك مواضع في بعض التراكيب اللغوية لم يهتد النحاة فيها إلى عوامل ظاهرة ملموسة، يمكن ملاحظتها، فذهبوا إلى القول بأنها معنوية، ومن أمثلة العوامل المعنوية التي تحدّث عنها النحاة:

1- عامل الابتداء الذي يسبب الرفع في المبتدأ، وقيل إنه عامل رفع في الخبر كذلك .
2- عامل الرفع في الفعل المضارع، فهو معنوي أيضاً، حيث ذهب النحاة في تحديد هذا العامل المعنوي، بكون هذا الفعل مرفوعاً، لتجرده من النواصب، والجوازم، وتعريته عن العوامل اللفظية مطلقاً .
3- العامل في الصفة، والتأكيد، وعطف البيان، فقد ذهب بعضهم إلى القول بأنّ

العامل فيها معنوي ، وهو كونها تابعة لما قبلها .

والعوامل بنوعيها قد تعمل ظاهرة ، أو محذوفة ، فكثيراً ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر طلباً للإيجاز ، ويكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن المبتدأ فيها محذوف مثل قولك : مررت به المسكينُ ، فقولك : المسكين خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو المسكين[18] .

كما قد يحذف الفعل في باب الإغراء والتحذير ، كقولك : العلم وحسن الخلق ، ونحو قولك : إياك والخداع ، إلى غير ذلك من المواضع التي تحذف فيها العوامل المعنوية أو اللفظية .

وعلى النحو الذي تحذف فيه العوامل ، قد تحذف المعمولات أيضاً ، ومن أمثلة ذلك حذف الخبر كقولك : لولا العلمُ ما تقدمت الحضارة ، فقد حذف الخبر بعد (لولا) والتقدير : لولا العلم موجود ... ، وقد حذف خبر (إن) في إحدى القراءات القرآنية ، كما في قوله تعالى :

{إنَّ الله وملائكته يصلون على النبي}[19]

حيث قدَّر النحاة خبر (إن) محذوف ، والتقدير : إن الله يصلي ، وملائكته يصلون[20] والله أعلم .

وقد يكثر حذف المفعول به إذا قامت قرينة تدل على حذفه ، كما في قوله تعالى :

{ما ودعك ربك وما قلى}[21]

أي : قلاك ، حذف المفعول به ، وهو كاف الخطاب ، لدلالة السياق عليه[22] .

وقد أكثر بعض النحاة الكلام عن نظرية العامل قديماً ، وحديثاً ، واصفين إياها بأنها ذات أثر سيئ في النحو العربي ، وفي الأساليب ، وصياغتها ، وفهمها ، وأقوى ما وجه إليها من انتقاد أمران :

الأول - أن النحاة نسبوا العمل فيها إلى العامل ، وأن هذا العامل هو الذي يؤثر في غيره من الألفاظ ، فيسبب لها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، مع أن العامل قد يخفي المعنى ، أو يعقده ، وكيف ينسب إليه العمل ، وهو لا يعمل شيئاً ، وإنما الذي يعمل هو المتكلم ، فالمتكلم هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم .

الثاني - أن النحاة وقد قصروا عليه العمل وحده ، بحثوا عنه في بعض التراكيب اللغوية الصحيحة فلم يجدوه ، وبذلك اضطروا إلى أن يقدِّروه ، وأن يفترضوا وجوده ،

وهذا فيه تكلف، وتعسّف، قد يكون على حساب المعنى المراد من الكلام[23].

وقد تناول ابن مَضَاء القرطبي في كتابه: (الرد على النحاة)[24] هذه النظرية بالنقد، والتجريح، وأبان فسادها، فالعلامة الإعرابية، على حدّ رأيه ليست وحدها المسؤولة في تحديد الوظائف النحوية للمفردات داخل التركيب، بل هي واحدة من مجموعة من القرائن السياقية الأخرى التي تساهم في تحديد المعنى النحوي، حيث دعا ابن مضاء إلى القول بإلغاء هذه النظرية، بحجة أن المتكلم هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، وليست العوامل هي التي تسبب هذا العمل، فهو يقول في كتابه: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب، والخفض، والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منه ما يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات، توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو)، إنما أحدثه (ضرَب)، ألا ترى أنّ سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ[25]، لأفرق بين ما يدخله (ضرب) من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء فيها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدثه ذلك فيه، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد)[26].

وقد صرح بخلاف ذلك ابنُ جنِّي، إذ قال في كتابه (الخصائص): (وأما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره)[27].

وقد حاول ابن مضاء تفسير العوامل المحذوفة، ليستدل من خلالها على مدى فساد هذه النظرية، حيث يرى أن العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام ثلاثة أقسام: قسم حُذِفَ لعلم المخاطب به، كقوله تعالى:

(وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم، قالوا: خيراً)[28]

يعني أنزل خيرا، بحذف الفعل (أنزل)، وقسم حُذِفَ لعدم حاجة الكلام إليه، كما في باب الاشتغال، كقولك: أزيداً ضربته، فالنحاة يقدِّرون في مثل هذه الجملة عاملاً محذوفاً عمل النصب في

(زيدا). وهو عامل يفسّره الفعل المذكور بعده [29]، حيث يرد ابن مضاء على هذا التأويل بقوله : إن الذي دعا النحاة إلى ذلك قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل، وهي أن كل منصوب لابد له من ناصب [30] ، أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة ، فهو على رأي ابن مضاء أكثر تكلفا ، فهو يرى أن النحاة يقدرون في بعض العبارات أو الأساليب عوامل محذوفة ، لو ظهرت لتغير مدلول الكلام ، مثل تقديرهم في باب (النداء) أن المنادى في مثل قولك : يا عبد الله ، مفعول به لفعل محذوف. تقديره : ادعو ، ولو قال المتكلم: (أدعو عبد الله) ، بدلا من (يا عبد الله) ، لتغير مدلول الكلام ، وأصبح خبراً ، بعد أن كان إنشاء ، فمثل هذه التقديرات أو التأويلات في العامل المحذوف ما يدل على فساد هذه النظرية ، لما فيها من تكلف على حد رأيه .

ولعل ما دفعه إلى القول بإلغاء هذه النظرية هو المذهب الظاهري الذي كان ابن مضاء يؤمن به ، فهذا المذهب يقوم على أساس التمسك بحرفية النصوص الواردة في القرآن الكريم ، من دون تأويل أو تقدير فيها ، ومن هذا المنطلق أخذ ابن مضاء يدعو إلى إلغاء (نظرية العامل) التي تنتهي إلى تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلاً لا دليل عليه ، إذ تقدر فيها أفعال أو عوامل محذوفة ، لا تهدي إلى علم وفهم ، وإنما تهدي إلى تصورات النحاة للعوامل ، وما توهّموه في أبوابها من قواعد ، وأحكام ، وضعوها ، ليثبتوا بها صحة هذا النظرية [31].

ولإبراهيم مصطفى في كتابه : (إحياء النحو) محاولة في تفسير اختلاف العلامات الإعرابية باعتبارها أثراً للعوامل ، فذكر أن الحركات ذات معانٍ محدَّدة ، فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة علم الخفة ، ولكنه اكتفى بهذا الفهم القاصر لطبيعة هذه الحركات [32] ، فهذه الحركات هي من ضمن القرائن السياقية المختلفة التي يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح ، وذلك بتضافر تلك العلامات ، مع بقية القرائن في توضيح المعنى النحوي .

والذي ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام هو أنّ هذه النظرية التي أسس عليها النحاة أصول النحو وسننه ، تعد إحدى القرائن السياقية بما تتضمنه من علامات ، يتحدد بها المعنى النحوي في كثير من الحالات ،

ومن ثمَّ فهي تهدف غالبـــاً إلى ترســـيخ القواعد النحوية ، وتأكيدها بين المتعلمين ، فقد قامت على أساس يوافق أصول التربية الحديثة في تعليم اللغة ، وضبط قواعدها ، وتيسـير اسـتعمالها ، بأسـلوب يوفر على المتكلم الوقت ، والجهد ، كاستعمال الأثر الرمزي الذي يجلبـه العامل في آخر اللفظ المعرب ، فهو يدل على المعنى النحـــوي بأقصر إشـارة ، كما يتضح ذلك من خلال المثال الآتي : (أكرمَ محـــمودٌ الضيفَ) ، ففي هذا المثال ينسـب إلى (محـمود) أنه عمل شـيئا ، وكذلك (الضيف) ، حـيث ينسب إلى (محمود) أنه فعل الكرم ، فهو فاعل الكرم ، فبدلاً من أن تقول : ينسب إلى (محـمود) أنه فعل شـيئاً ، هو الكرم ، أو ينسـب إلى (محـمود) أنه فاعل الكرم ، حـذفنا هذه الكلمات الكثيرة ، واسـتغنينا عنها ، برمز صغير اصطلح عليه النحـاة ، يرشـد اليها ، ويدل عليها ، ذلك الرمز هو (الضمة) التي في آخر كلمة (محـمود)، فهذه الضمة على رغم صغرها تدل علـى مـا تـدل عليـه تلـك الكلمـات الكثيـرة المحذوفة، ولكن كيف عرفنا أن محموداً هو الفاعل؟ أي أنه فعل الكرم، عرفنا ذلـك مـن خلال كلمة واقعة قبله هي الفعل : (أكرم) ، فلا يمكـن وجـود فعـل مـن دون فاعـل لـه ، فوجـود الفعـل دل علـى وجـود الفاعـل ، وعلى هذا يكون الفعل هو السبـــب في الاهتداء إلى الفاعل أولاً ، ثم الكشـف عن هذا الفاعل ، فالفعل هو السبـــب أيضا في ذلك الرمز ، وفي اجتلابـه والإتيان بـه إلى الفاعل ، ولهذا يقول النحـاة : إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل ، لأنه السبـب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك عاملاً ، أي أنه عامل الرفع في الفاعل .

ومثال ذلك يقـال في كلمة (الضيف)، فقـد وقـع عليه فعل الفاعل، وهو الفعل (أكرم) أي حصل له شـيء هو الكرم ، فقد حـذفنا هذه الكلمات الكثيرة ، واسـتغنينا عنها بـرمز صغير ، اصطلح عليه النحـاة، ويرشـد إلى هذه الكلمات، ويدل عليها، وهذا الرمز هو الفتحـة في آخر كلمة (الضيف)، والذي أرشـدنا إلى أن (الضيف) وقع عليه شـيء هو وجود الفعل والفاعل معاً قبله .

ولما كان الفعل هو المرشـد إلى الفاعل والدال عليه ، وكذلك المرشـد إلى المفعول بـه والدال عليه، وهو السبب الأساسي في مجيء كل منهما لذلك سـماه النحـاة (عامـلاً)، أي : إن االفعـل (أكـرم) فـي

الجملة السابقة هو عامل رفع في الفاعل، وعامل نصب في المفعول به .

وما يقال في الفعل مع فاعله ومفعوله يقال في غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ، سواء أكانت هذه العوامل لفظية كالأفعال، وحروف الجر ، وأدوات الجزم والنصب، أم معنوية مثل الابتداء، ورفع الفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم[33] .

ويذهب الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) إلى أنَّ هذه العوامل بنوعيها ، ليست مخلوقات حية ، تسري فيها الروح ، فتعمل ما تريد ، وتُحدث بنفسها حركات الإعراب ، ولكن الذي يعمل ، ويُحدث هذه الحركات هو المتكلم نفسه . غير أن النحاة نسبوا إليها العمل ، لأنها المرشد إلى المعاني والرموز ، وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها . إذ هي السبب في الاهتداء الى كشف المعنى المراد من الكلمة ، وإذا ثبت لها هذا الأمر ، فليس في اللغة ما يمنع من نسبة العمل إليها ، وتسميتها (عاملا) ، فلا عيب في قولنا مثلا :

إنّ (كان) ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، والحرف (إن) تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و (ظن) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، إلى غير ذلك مما يتفق مع أصول الاستعمال العربي الفصيح ، ولهذا فلا داعي للاعتراض على هذه النظرية لفائدتها الكبرى في تحديد المعنى من خلال ما تحدثه تلك العوامل من علامات ، فلولا هذه العلامات لاختلطت المعاني ، وفسدت ، كما يحدث ذلك في بعض التراكيب ، ألا ترى أنك إذا قلت:

(ما أحسن القادم) ، من دون ضبط كلمات هذه الجملة ، فإنها تحتمل الاستفهام ، والتعجب ، والنفي ، وكل معنى من هذه المعاني يخالف الآخر مخالفة واضحة ، ولهذا كان من الخطأ ، وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات بإلغاء علامات الإعراب ، بحجة صعوبة تعلُمها ، والاقتصار على تسكين أواخر الكلمات تفادياً لهذه العلامات[34] فهذه العلامات التي تحدثها العوامل تتضافر غالباً مع بقية القرائن النحوية الأخرى مثل قرينة الرتبة ، والصيغة ، والتعليق ، والتنغيم ، والقرينة العقلية ، وغيرها من القرائن في توضيح المعنى المراد من الكلام .

الهوامش

(1) نشاة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، لمحمد الطنطاوي ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ، 1968 ف ، ص 24 وما بعدها ، والدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ، مكتبة دار الحياة ، الطبعة الأولى 1980ف ص 334 .
(2) المعنى والإعراب عن النحويين ، لعبد العزيز أبي عبد الله ، منشورات دار الكتاب والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، 1982 ف ص 707 .
(3) المرجع السابق ، ص 703 وما بعدها .
(4) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، لمجدي وهبة وآخر ، مكتبة لبنان الطبعة الثانية 1984 ف ص 412 .
(5) النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة ، ج1 ، ص 75 .
(6) اللغة العربية معناها ومبناها ، لتمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، من دون تاريخ الطبعة ورقمها ، ص 185 .
(7) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى 1969 ف ، ص 25 وما بعدها .
(8) المرجع السابق نفسه .
(9) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 186 .
(10) من العلاقات السياقية أو التعليق كما يسميه عبد القاهر الجرجاني في مثل قولك : (ضرب زيد عمرا) قرينة (الصيغة) في مثل (ضرب : فعل ماض) ، وقرينة (العلاقة) مثل قولك : زيد : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقرينة (التعليق) مثل العلاقة بين الفعل والفاعل هي علاقة إسناد ، وقرينة (الرتبة) كتقديم الفعل عن الفاعل ، وتأخير المفعول عن الفعل والفاعل .
(11) المعنى والإعراب عند النحويين ، ص 708 .
(12) المدارس النحوية لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة ، ص 38 .
(13) المرجع السابق نفسه ، والمعنى والإعراب عند النحويين ، ص 711 ، وما بعدها .
(14) المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ص 38 .
(15) المرجع السابق نفسه .
(16) من سورة الإسراء الآية (96) .
(17) المدارس النحوية ، ص 39 .
(18) المرجع السابق نفسه والمعنى والإعراب ، ص 713 .
(19) سورة الاحزاب الآية (56) .
(20) تجديد النحو لشوقي ضيف دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة 1990 ف ، ص 237 .
(21) سورة الضحى ، الآية (3) .
(22) تجديد النحو لشوقي ضيف ، ص 242 .
(23) النحو الوافي لعباس حسن ، ج1 ، ص 73 .
(24) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة، ص 24 .

(25) يقصد سيبويه بالمجاري : حركات أواخر الكلم ، وهي أربع حركات إعرابية يحدثها العامل وهي : الرفع والنصب والجر والجزم ، وأربع حركات أخرى خاصة بالبناء وهي : الفتح والضم والكسر والسكون .

(26) الرد على النحاة ، ص 76 .

(27) الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار دار الكتاب العربي ببيروت ، ج1 ، ص 109 .

(28) سورة النحل ، الآية (30) .

(29) الرد على النحاة ، ص 26 .

(30) المرجع السابق نفسه .

(31) المرجع السابق نفسه .

(32) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ، ص 185 .

(33) النحو الوافي لعباس حسن ، ج1 ، ص 73 .

(34) المرجع السابق نفسه .

متابعات
ثقافية

الاشتراكية الشعبية:
القطاع العام والقطاع الخاص والتخطيط
في الرؤية الجماهيرية

أ. نادية بن يوسف

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



قراءة في أدب

معمر القذافي

لـ مجموعة باحثين

الاشتراكية الشعبية: القطاع العام والقطاع الخاص والتخطيط في الرؤية الجماهيرية

أ. نادية بن يوسف

نظم المركز العالمي
لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
ضمن نشاطه الثقافي الموسمي
لمحاضرة شهرية تمحورت
حول
الاشتراكية الشعبية
القطاع العام والقطاع الخاص
والتخطيط في الرؤية الجماهيرية

أعدها وقدمها كل من:

الأستاذ/ محمد الشكري

الدكتور/ محمد لطفي فرحات

وذلك مساء الثلاثاء 2/11/ 1371و.ر الموافق 2/11/2003ف.

استهدفت المحاضرة تسليط الضوء على تطور فلسفة القطاعين العام والخاص في ظل الاشتراكية الشعبية والتعرض للأطر التشريعية والأدوات المنفذة لها، وانعكاس اثارهما على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كما تمحورت حول التخطيط من منظور جماهيري.

حضر المحاضرة عدد كبير من الاقتصاديين، وطلبة الدراسات العليا والباحثين المهتمين بهذا المجال والإعلاميين.

واختصت محاضرة الأستاذ محمد الشكري بالجزء المتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص.

حيث ركز أ. المحاضر في بداية محاضرته على توضيح أهمية القطاعين العام

والخاص في إشباع حاجات الأفراد، ثم تطرق الى الأسباب التي أدت إلى ظهور القطاع العام في العالم الثالث، وأرجع بدايات ظهوره إلى الفترة التي تحررت فيها دول العالم الثالث من الاحتكارات والامتيازات الأجنبية، بعد حصولها على الاستقلال.

وأضاف ان استكمال الحرية السياسية والاقتصادية، دفع بهذه الدول إلى إجراء التأميمات للقضاء على المصالح الأجنبية في بلدانها.

وأشار إلى أن منطقتنا العربية، قامت أيضا بإجراء التأميمات على كثير من المصالح الأجنبية في أراضيها، فأممت مصر قناة السويس وأممت الجزائر أملاك المعمرين... وغيرها.

وواضح أن الاقتصاد الليبي قبل الثورة، كان يسيطر عليه ثلة من اليهود؛ وبقايا المستعمرين الإيطاليين، خاصة في النشاط الخدمي والتجاري، والمصرفي، وشركات التأمين وجزء من النشاط الصناعي، بهدف تحقيق الربح السريع، وتحويل أقصى ما يمكن من العوائد إلى بلدانهم.

ولفت الانتباه إلى أن أغلب الليبيين، كانوا يعانون من الفقر، وأن الأقلية منهم اشتغلت في التوكيلات التجارية مع الإيطاليين واليهود، أو في بعض الصناعات البسيطة والخدمية.

وأوضح أن الطموحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لثورة الفاتح من سبتمبر، استهدفت تحقيق التنمية الشاملة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتسارعه من خلال: بناء البنية التحتية والاجتماعية وتنويع مصادر الدخل الوطني وإعادة توزيعه، والتوجه نحو الأنشطة الاقتصادية المتجهة إلى تحقيق سياسة إحلال الواردات، ثم تحقيق سياسة الصادرات، وخلق التوظيف والعمالة الكاملة، وتحقيق معدلات رفاهية عالية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والمواصلات، إلى جانب القضاء على الاحتكارات والسمسرة الأجنبية في البلاد.

واعتبر أن هذه الاستثمارات تتميز بالضمانة، وأن القطاع الخاص بإمكاناته المحدودة ماديا وبشريا وتنظيميا غير قادر على تحقيقها، فضلاً عن توجهه إلى تحقيق الربح السريع، بدلا من اهتماماته بالعائد الاجتماعي.

وأفاد أن هذه الأمور هي التي سببت في ظهور القطاع العام، كما أضاف موضحا أن التنفيذ الفعلي لهذه الاستثمارات استوجب قيام الثورة بإجراءات التأميم، حيث ليبيت المصارف عام 1969، وأممت حصة المصارف الأجنبية في المصارف الليبية عام 1970، وأممت شركات التأمين،

وبعد صدور قرار مؤتمر الشعب العام في دورة انعقاده الأولى لعام 1976 أممت التجارة الخارجية، كما اقتصر استيراد السلع والبضائع على الشركات والمؤسسات العامة بعد صدور قرار اللجنة الشعبية العامة لعام 1979، واقتصار التجارة على الأسواق الاجنبية بناء على قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية لعام 1982 .

ثم عرج على تأثير القطاع العام في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فأوضح ان الأخير ساهم في بناء البنية التحتية المتطورة، في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والمواصلات، وبرامج الرعاية الاجتماعية، كما ساهم في توفير السلع الاجتماعية للأفراد بأسعار معقولة، إضافة إلى توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من خريجي المعاهد والجامعات، وزيادة نسبة مساهمة النشاط الزراعي، والصناعات التحويلية والنشاط الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى الصعوبات الاقتصادية الجمة، التي تعرضت لها الجماهيرية في فترة الثمانينيات، وخاصة المتعلقة منها بالانخفاض الحاد في أسعار النفط - الممول الرئيسي لمشاريع التنمية - فضلاً عن أن الأوبك تحدد حصته، وأن أسعاره خاضعة للظروف الدولية، إلى جانب الحصار وتجميد الأموال الليبية في المصارف الأمريكية عام 1986 وما ترتب عليها من صعوبات في تحويل وإجراءات المعاملات المصرفية، وفي فرض قيود على المخصصات والموازنات الاستيرادية.

واعتبر أن هذه الأمور وغيرها، ساهمت في ظهور مشكلات القطاع العام، ومن ثم تدني دوره في التنمية.

ولخص المحاضر التدني في عدة نواح منها: سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، الفشل في إيجاد بدائل للنفط لتنويع مصادر الدخل، الاعتماد الكامل في توفير مستلزمات التشغيل والمواد الخام على الخارج، الفشل في خلق موارد لتوفير العملة الأجنبية وعدم ترشيد إنفاقها، تحقيق خسائر مستمرة في مؤسسات القطاع العام، عدم جودة المنتجات ووجود طاقات عاطلة، عدم القدرة على التطوير والإحلال، إلى جانب تكدس العمالة وتدني الإنتاجية وضعف الرقابة، وسوء الإدارة، وتأخر دفع المرتبات، والتسهيلات المصرفية الكبيرة، ووجود ميزانيات عمومية وقوائم مالية غير مقفلة وغير معتمدة لسنوات طويلة، والوساطة والفساد الإداري.

وأضاف معلقاً أن المشكلات السابقة استوجبت من الإدارة الاقتصادية، إعادة النظر في دور القطاع العام، خاصة بعد عجز منظومته الأساسية المتمثلة في بناء بنية أساسية متطورة، من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في مشاريع التنمية والقيام بدوره الفعال في النشاط الاقتصادي.

ثم عرج أ. المحاضر على تأكيد أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية بتقليل الاعتماد على النفط، وتوسيع قاعدة الملكية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية لقيام أصحاب الوحدات الاقتصادية بالإدارة والإنتاج، مما ترتب عليها تحقيق الرقابة الفعالة، وتقليل التكاليف، وتشغيل الطاقات المعطلة، وزيادة الإنتاج.

وأضاف ان الكفاءات الاقتصادية يمكن ملاحظتها بمقارنة كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص بالوحدات التابعة للقطاع العام.

وأوضح أ. المحاضر أثر القطاع الخاص في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ولخص هذه الآثار في: تخفيف العبء على الخزانة العامة، والعمل على دعمها من خلال ما تتحصل عليه من ضرائب ورسوم إلى جانب استثمار المبالغ الناجمة عن بيع الوحدات الإنتاجية العامة، القضاء على البطالة، وتوطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق النائية.

ونبه إلى وجود أطر تشريعية، تضبط القطاع الخاص، وتنظم أدواته المنفذة له، تتمثل في: القوانين والقرارات الصادرة عنها، وأوجز بعضها في: صدور القانون رقم (5) لعام 1985 المختص بجواز ممارسة الأفراد الأعمال الإنتاجية وقرار اللجنة الشعبية رقم (427) لعام 1989 المختص بتطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية، والقانون رقم (9) لعام 1992 المختص بمزاولة الأنشطة الاقتصادية عن طريق الأسر والتشاركيات والشركات المساهمة والمؤسسات والشركات العامة، وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (300) لعام 1993 المختص بإصدار لائحة التمليك للوحدات الاقتصادية العامة، والقانون رقم (1) لعام 1993 المختص باجازة إنشاء مصارف في شكل شركات مساهمة جماعية يملكها ليبيون والقانون رقم (5) لعام 1997 بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية.

وأضاف موضحاً أنه تم اتخاذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية، لدعم دور القطاع الخاص، كما قال: إن هذه

السياسات، رغم اتصافها بعدم التناسق والتكامل فإنها حققت جزءا من النتائج المرجوة تمثلت في إعادة النظر في قانون الضرائب ليكون حافزا وأداة توزيع، وفي شمولية الضرائب وتعزيز إجراءات التحصيل، ورفع القيود الكمية على الواردات، وتنظيم الصادرات والواردات، وتعديل أسعار الصرف، وتلبية الطلب على العملة الأجنبية.

ثم عرج أ. المحاضر للحديث عن الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وأثرها في الاقتصاد الوطني حيث أوضح أن أهم الصعوبات تتركز في عدم تحسن أساليب الإدارة في الوحدات المملكة، وتركز الاستفادة على نفر قليل من المالكين الذين استفادوا من الأرض والالات، عدم زيادة الطاقات الفعلية مقارنة بالطاقات المستهدفة، التصميمية في الإنتاج عما كانت عليه قبل التمليك، فضلا عن التهرب عن الضرائب، والارتباك الناجم عن التدفقات المستمرة لتغير سوق أسعار الصرف، وسوء استخدام التسهيلات المصرفية، وبروز أنشطة إنتاجية وهامشية غير مفيدة للاقتصاد الوطني، إلى جانب المتاجرة في موازنات استيراد مستلزمات الإنتاج.

وأضاف موضحا الآثار، في ظهور أنماط استهلاكية جديدة تطلب إشباعها استخدام مدخرات كان يفترض توجهها لصالح القاعدة الإنتاجية إلى جانب الخوف من تركز الثروة في أيدي القلة.

ولفت الانتباه إلى أن السياسات السابق ذكرها - السياسية والمالية التجارية - ساهمت في توفير احتياجات الأفراد وبأسعار أقل، وألغت الاحتكارات وضغوطاتها، فضلا عن قيام المؤسسات المنظمة في مجال المصارف والتأمين.

وفي ختام المحاضرة أثار الأستاذ المحاضر تساؤلا هو:

ما مدى التكامل بين القطاعين العام والخاص؟

وأجاب عن هذا التساؤل بعرض مجموعة من المقترحات التي رأى أنها تفعل من دورهما في الاقتصاد الوطني.

حيث شدد على أهمية القانون رقم (2) لعام 1992 الذي يختص بتحديد أدوات النشاط الاقتصادي الخاص، إذا ما أحسن العمل به، كما اقترح تولي القطاع العام ممارسة الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الاستراتيجية أو التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، أو تقدم خدمات اجتماعية للأفراد.

ونبه إلى إمكانية قيام القطاع الخاص بتنفيذ بعض الأعمال الثانوية التي يقوم بها القطاع العام كمد الخطوط الكهربية...وغيرها.

كما شدد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص- وفقا للأدوات المشار إليها سابقا- على ممارسة النشاط الاقتصادي، وركز اهتمامه على الشركات الصغيرة والمتوسطة منها.

ودعا إلى ضرورة وجود هيئات، ووكالات تتولى دراسات الجدوى الاقتصادية، واستكشاف الفرص الاستثمارية وكيفية الحصول على التمويل اللازم لممارسة أنشطتها الاقتصادية.

وأكد على ضرورة تشجيع المستثمر المحلي بإعفائه من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، وإعفاء الأرباح المشروعة من الضرائب لفترة محددة أسوة بالمستثمر الأجنبي وتحويل الثروة النفطية إلى أصول منتجة بالداخل والخارج.

كما نصح بإقامة سوق مالية تحقق الإلتقاء بين المستثمرين والمدخرين إلى جانب تفعيل النظام المصرفي بجعله قادرا على تنويع تمويلاته وتشجيع المدخرات المحلية للاستثمار المحلي.

ثم تحدث د. محمد لطفي فرحات عن الجانب المتعلق بالتخطيط من رؤية جماهيرية فأشار في بداية محاضرته إلى وجود اختلافات بين الاشتراكية الشعبية والقطاع العام والقطاع الخاص والتخطيط، وقال: إنه لا قطاع عام ولا قطاع خاص في الاشتراكية وذلك وفق الطرح الجماهيري لها.

وأكد أن محاضرته ستركز على التخطيط حيث قال: لا علاقة للتخطيط بالاشتراكية ولا بالرأسمالية، وعبر عن رأيه الشخصي الذي يعتقد أنه يشاركه فيه الكثير من الاقتصاديين بأن التخطيط أداة فنية لا ترتبط باختلافات الأنظمة ولكن من الممكن أن تكون هناك أساليب للتخطيط تختلف باختلافات الأنظمة.

كما أشار إلى وجود جوانب فنية ينبغي مراعاتها عند التخطيط، وأنها لا ترتبط بالأساليب المتبناة، وأضاف إمكانية تلون التخطيط بالأنظمة المختلفة، ومثل لذلك بالقول: إنه عند التحدث عن التخطيط في النظام الجماهيري، فالأمر يعني التحدث عن أساليب التخطيط الجماهيري بحد ذاته.

وأوضح أن التخطيط يتم في إطار المجتمع بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأن مجتمعنا يطبق نظرية جماهيرية تؤسس نظاما سياسيا وتحاول تأسيس نظام اقتصادي، وأن نظامها السياسي

يعتمد على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية الموجودة في كل مكان .

وأفاد أن العمر الزمني لتجربتنا الجماهيرية قصير ، حتى لو حسبت بداياتها بقيام سلطة الشعب عام 1977 وحتى الان، وأضاف أنه من الصعب تحديد النجاح والفشل في نظرية تعمل على تغيير معالم الحياة بشكل جذري، واستدرك قائلا: إنه من الممكن اعتبار المدة كافية لمواجهة التحدي في البحث عن أسلوب متميز للتطبيق وبالأخص للتخطيط.

وأوضح أن كل تجربة عند تطبيقها، تقع في الخطأ، وأنه لولا الخطأ لما كان الصواب، فالتجربة هي المحك والخطأ والصواب هما أساس النجاح، ووصفهما بالأسلوب العلمي الصحيح.

ودلل على قوله: إن القطاع العام تجربة، عندما اعتقدنا أنه الأساس في التطبيق الاشتراكي، ثم اكتشفنا أنه لا معنى له في ظل الاشتراكية الجديدة التي نطبقها، وأنه عبارة عن قوالب قديمة موروثة من تراكمات اتضح لنا ضررها على الاشتراكية الشعبية، فبدأنا البحث عن أسلوب اخر جديد.

واعترض د. المحاضر على استخدام لفظ قطاع، إذ اعتبر أن هذا اللفظ يعني التجزئة للمجتمع، في الوقت الذي نبه فيه إلى ضرورة النظر إلى المجتمع باعتباره وحدة واحدة متكاملة كما يراها الكتاب الأخضر.

وقال: إن حديثه سيختصر في البحث عن أسلوب التخطيط الجماهيري، وإن ذلك لا يعني اكتشافه هذا الأسلوب، ثم أضاف موضحاً أن التحدث عن التخطيط الجماهيري يستوجب البحث عن عدة أسئلة تتضمن: فكرة التخطيط، ودوره، وأهميته والمطلوب منه للوصول إلى المشكلات التي تواجهه.

ورأى أن التعامل مع هذه المشكلات يتم من خلال التجربة والصواب والخطأ للوصول إلى الأسلوب المميز للتخطيط الذي ينسجم بالفعل مع النظام الجماهيري الذي نرسخه.

وشدد على أهمية التجربة عندما قال: إن التسليم بوجود أساليب متعددة للتخطيط تتعدد بتعدد الأنظمة واختلافاتها يصعب من مهمة تحديد أبعاد وإمكانات الأسلوب الذي نتخذه منهجا في التنمية، وإن الأمر يتطلب جهداً وعناء منقطع النظير في البحث والاكتشاف.

وأضاف: إن تأخير البحث وإقصاءه عن دائرة اهتماماتنا، يجعلنا نستخدم أساليب تتناقص مع نظامنا وتعرقل وصوله إلى منتهاه.

وأكد على ضرورة البحث في هذا الموضوع، وعلى تعاون المختصين بإسهاماتهم في هذا المجال، وأن المجتمع

الفعال والبناء لا يترك موضوعاته دون مواصلة البحث والوصول إلى نتائج إيجابية.

وشدد على وجود مؤسسات تهتم بهذا البحث، وتزوده بالإمكانات والوقت حتى تصل إلى نتائج ايجابية وفعالة،

وأوضح ان فهم موضوع التخطيط الجماهيري، يتطلب تتبع عملية التخطيط هدفا ومنهجا وأسلوبا، لبناء مجتمع يتمكن أفراده من السيطرة على حاجاته وتحقيق نوع من التوازن والتماسك بين مكوناته الأساسية وقطاعاته المختلفة.

وأشار إلى أن هدف التخطيط والتنمية إشباع حاجات المجتمع، بأفضل الطرق وأحسن الأساليب الممكنة، في حدود الإمكانات الاقتصادية التي يمكن توافرها عبر الامتداد الزمني. وأضاف: إن ما لم يتم إشباعه الآن يمكن إشباعه في المستقبل وهنا يأتي دور التخطيط.

ونبه إلى وجود خلط بين الخطة والتخطيط حيث قال: إن الخطة جزء من العملية التخطيطية وهي تتوسط سلسلة من الحلقات ولا تعتبر اخرها، وإنها أداة للتخطيط بينما التخطيط أعم وأشمل كما أنه ليس من المنطقي اعتبار الخطة أداة للتخطيط والتخطيط أداة للتخطيط في ان واحد.

وأضاف: إن الخطة عبارة عن سجل توضع فيه نتائج البرامج والأهداف والسياسات المفكر فيها، وهي قرار سياسي يواجه أوضاعا اقتصادية واجتماعية معينة، وأنه في بعض الدول يتحول القرار السياسي إلى قانون ملزم أو مؤشر ومن هنا قد نتحدث عن التخطيط التأشيري، بينما التخطيط المركزي يختلف اختلافا كبيرا عن ذلك.

ثم أثار التساؤل الآتي:

كيف يساير التخطيط صنع القرار السياسي على الأساس الشعبي؟

وأجاب موضحا أن القرار السياسي يؤخذ عن طريق المؤتمرات الشعبية الموجودة في كل مكان، وهذا الأمر يتطلب لا مركزية في التخطيط. وأضاف أننا هنا نتكلم عن الفرد وليس عن مركزية التخطيط. وأن القرار السياسي في المجتمعات الأخرى يتصف بالمركزية.

وأوضح أن القرار اللامركزي يتطلب وجود أسلوب لا مركزي في التخطيط والتنفيذ باعتبار الأطر من مسؤولية اللجان الشعبية.

ونفى وجود تخطيط مركزي في مجتمعنا سواء في اتخاذ القرارات أو في التنفيذ، فالمؤتمرات هي التي تقرر، واللجان الشعبية هي التي تنفذ، وأضاف أن الوصول إلى أسلوب التخطيط الذي ينسجم مع المجتمع

الجماهيري صعب ويحتاج إلى بحث طويل وتجربة طويلة.

وأثار -. المحاضر تساؤلا اخر: هل وصل لمجتمع إلى درجة من التطور تمكنه من استيعاب هذا النوع من التخطيط؟ وأجاب قائلا: انه عند التخطيط بهذا الأسلوب، نجد أمامنا معضلة وهي أن المجتمع الذي يخطط بكل امكاناته وادواته، لم يصل إلى الدرجة التي يستوعب فيها العمل بهذا الأسلوب، ولا يمتلك في الوقت ذاته القدرة على العمل به، ومن ثمّ يظل التخطيط نظريا.

واضاف موضحا: إن هذه النقطة أثارها الاخ القائد في حديثه في مجلس التخطيط بشكل عرضي حيث قال: إن المؤتمرات الشعبية تعول على مجلس التخطيط العام للتخطيط، وإن مجلس التخطيط كما هو معلوم يتكون من فاعليات في المجتمع، وإن كل عضو في المجلس يفعّل الإمكانات والفاعليات في المؤسسة التي يشرف عليها، وإلا فسيفشل في تسيير المؤسسة لخدمة المجتمع تخطيطيا، أو قد تكون المؤسسة التي يشرف عليها عضو مجلس التخطيط هي في حد ذاتها غير قادرة.

وعلق المحاضر على هذا القول قائلا: إن هناك من يعتقد أن أعضاء مجلس التخطيط لا يفهمون الأسلوب الذي يعمل به المجلس، والواقع أنهم على دراية تامة به، وأن مهمتهم تقتضي تحويل القضايا المطروحة في المجلس على المؤسسات التي يشرف عليها أعضاء المجلس لأخذ الرأي فيها واستثمار الفاعليات فيها لخدمة التخطيط.

ونبه إلى وجود مشكلة من الناحية العملية تتمثل في عدم دراية هذه المؤسسات ووعيها الكامل بهذا الأسلوب، فضلا عن عدم استعدادها للتفاعل معه.

وأضاف: إنه عند طرح القضايا على مجلس التخطيط بالكيفية السابقة فإنها تعبر عن الرأي الشخصي لعضو التخطيط ولا تمثل رأي مؤسسته التي يشرف عليها، ومن ثمّ لا نتمكن من الحصول على النتائج المرجوة.

ورأى أنه من الناحية العملية لم توضع خطة يشتغل على أساسها المجتمع منذ إنشاء مجلس التخطيط وحتى الوقت الحالي، بكل فعالياته فشل في مهمته الأساسية التي قام من أجلها لعدم تمكنه وحتى الآن من وضع الخطة التي تنتظرها المؤتمرات الشعبية.

ووصف مسألة عدم وجود خطة في مجتمع جماهيري - متغير ومتحول - بالصعوبة والخطورة الشديدة حيث إن الخطة تعمل على التوازن، بين متطلبات المجتمع كقرار سياسي وبين الإمكانات المتاحة

والمحدودة رغم كثرتها، كما أنها توازن بين الأولويات التي يضعها المجتمع.

وحدد د. المحاضر هذه الصعوبة في الكيفية التي يمكن بها للأداة الفنية - الخطة- مسايرة أسلوب التخطيط الجماهيري خاصة وأنه تخطيط لا مركزي.

وقال: إن كثرة الجدال والنقاش في اتخاذ القرارات، وإن وجود موازنات كثيرة ومتعددة تختص بكل شعبية على حدة، من الأسباب التي لا تمكن مجلس التخطيط من وضع خطة.

وأشار إلى وجود تعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، الأمر الذي يصعب معه اتخاذ القرارات خاصة وأننا نتحدث عن تخطيط لا مركزي سواء في اتخاذ القرار أو تنفيذه.

وتساءل كيف يتم الأمر دون أن تفقد العملية التخطيطية خصائصها الفنية؟ وأضاف: إن التخطيط لمعدلات النمو، وحجم الاستثمارات يتطلب إقامة مشاريع في أماكن معينة قد تتعارض مع المصلحة الخاصة، التي بدورها تتناقض مع المصلحة العامة.

كما طرح المحاضر تساؤلاً آخر:

هل يمكن الفصل بين النظرة الموضوعية للحاجات والنظرة السياسية التي تتناول وسائل إشباعها؟

ورأى أن الإجابة عن هذا التساؤل أمر ليس بالسهل، وأن هناك خلطاً أكاديمياً وعلمياً بين حاجات ووسائل إشباعها، وأن هذا الخلط يؤدي إلى نتائج خاطئة.

وقال: إن الإنسان في كل مكان وزمان له حاجات يسعى إلى إشباعها، وصنف هذه الحاجات إلى: حاجته إلى المأكل، والملبس، والمأوى، والتعليم، والصحة، والتنقل، والاستقرار، والأمن والترفيه.

وأوضح أن هذه الحاجات، مهما كانت درجة أولوياتها، فإن وسائل إشباعها تتعدد وتتنوع، وأن توفير الوسائل يقتضي القيام بمشروعات متعددة توضع في خطة، يقوم الإنسان بتنفيذها وفق الموارد المتاحة، فإشباع الحاجات يتطلب حشد الطاقات والجهود البشرية لتحقيق أهداف التخطيط.

وطرح المحاضر تساؤلاً هو: كيف يتحقق الانسجام بين توظيف الموارد البشرية والمادية، وبين القرار السياسي دون إحداث خلل في الخطة؟ وخلص إلى أن عملية الانسجام هذه تعد مشكلة في أسلوب التخطيط الجماهيري.

وأضاف: إن التخطيط للتنمية يعد بعداً آخر من أبعاد العملية التنموية، التي تهدف إلى زيادة القدرات الإنتاجية وكفاءة الاستخدام

للموارد الاقتصادية، ورفع مستوى المهارات البشرية...وغيرها.

وأشار إلى أن القرار السياسي قد يتناقض احيانا مع هذه الأهداف، واعتبر هذا الأمر مشكلة اخرى. حيث أوضح أن التنمية تعني زيادة حجم الاستثمارات، وهذا يتطلب التضحية بالحاضر من أجل المستقبل وأن الموازنة بينهما - الحاضر والمستقبل- تختلف باختلاف المصالح الأمر الذي يصعب معه الوصول الى قرار سياسي يتعلق بهذه الموازنة.

وأفاد انه من الناحية الفنية يمكن تحديد النسب اللازمة لأي مشروع تنموي، ولكن بأسلوب التخطيط الجماهيري، وأن هناك مشكلة تناقض القرار السياسي مع هذا الأسلوب.

ولفت الانتباه إلى أن هناك خلطا بين مفهومي النمو والتنمية، وأن معدلات النمو عبارة عن مؤشرات، أما التنمية فهي تغيير شامل للمجتمع في قدراته، وتصوراته، وفلسفته. واضاف أن عدم تغيير المجتمع إلى الأفضل لا يعد تنمية حتى لو كانت هناك معدلات نمو في الدخل.

ورأى أن التنمية تعني وجود فجوة بين الحاضر والمستقبل، وأن هذه الفجوة تحتاج إلى إغلاق للدنو من المستقبل وأن إغلاقها يتم بجهد وبتنفيذ المشاريع، كما أن إغلاق جزء من الفجوة يعني تحقيق التنمية بدرجات.

ونبه إلى أن إغلاق الفجوة يتطلب اختيار الطرق والوسائل المناسبة.

وأشار إلى عدم إلمام المجتمع بالنواحي الفنية، وأنه ليس كل من في المؤتمرات الشعبية بالمتخصصين.

وعلق على ذلك قائلا: إنه من الناحية الفنية قد تتوافر أمامك دراسات لإغلاق هذه الفجوة، بينما في المؤتمرات لا تفهم هذه الدراسات على حقيقتها، أو قد لا يتبناها المجتمع، واعتبر هذا الأمر مشكلة أخرى، إذ كيف يمكن التوفيق بين ما يطرح وبين ما يتبناه المجتمع، وبين الغايات التي يرغب في الوصول إليها؟

وفي ختام محاضرته حدد الدكتور قرارات التخطيط مهما كان أسلوبه في مجموعتين:

* **الأولى تتضمن قرارات الاستثمار**
* **الثانية تتضمن قرارات الأسعار**

كما أعرب مجدداً عن رأيه في فشل مجلس التخطيط العام في الوصول إلى خطة، ودعا إلى البحث عن أسباب فشل المجل في مهمته.

وفي الختام أثيرت العديد من المداخلات التي ساهمت في إثراء المحاضرة، ومن هذه

المداخلات تعقيب رئيس الجلسة د. حامد ابو جبيرة، حيث أبدى ملاحظتين:

الملاحظة الاولى:

تتعلق بقوله إنه من المستحيل في الدفاع عن المصطلحات والتعابير والمسميتين العلمية وتحييدها عن أي توجه أو متغير سياسي، وأضاف: إنه من خلال قراراته الخاصة والمتمعنة لفكر النظرية العالمية الثالثة يتضح ان الثورة جاءت انتصارا للحقيقة، وأن اول انتصاراتها كان لحقائق العلم، وأن التخطيط مصطلح علمي لا يخضع لاي تكييف أو توظيف واعتبره جزءا من مكونات المجتمع الجماهيري الجديد الذي تطرحه الثورة.

ثم تطرق إلى الملاحظة الثانية:

عندما رأى أن الاعتراف بالفشل والاقرار به، يعكس وجود أهداف واضحة ومحددة لم نستطع بلوغها، واعتبر أن الاعتراف بالفشل ظاهرة صحية تدل على قوة فكر ومنهج، كما تشير الى قدرة على التحليل المعمق الواعي والمسؤول.

أما المداخلة الثانية فكانت للأستاذ/ لطفي سالم، إذ عبر عن رأيه في نقطتين: قال في الأولى: إنه في الجلسة الافتتاحية، تم التحدث عن منهجية البحث في الكتاب الأخضر، واقترح بهذا الشأن تقديم الجانب النظري على العملي حتى يتم تقييم الممارسة العملية في ضوء النظرية.

وتطرق في النقطة الثانية إلى موضوع الخصخصة، حيث رأى أن الرأسمالية الليبرالية لا تتدخل في النشاط الاقتصادي، واستدرك قائلا: إن الدولة تتدخل عند تأزم النظام لاستمالة التوازن التلقائي للسوق.

وأضاف: إن العولمة والليبرالية الجديدة تدعو بقوة إلى الخصخصة، وتحرير الأسواق وإن أدوات العولمة المتمثلة في صندوق النقد الدولي، المصرف الدولي، منظمة التجارة العالمية تضغط بقوة لتحقيق هذا الاتجاه.

واثار المتداخل تساؤلا:

كيف يمكن لدولة مثل ليبيا أن توفق بين الخيار الاشتراكي الجماهيري، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن ليبيا قدمت طلباً في هذا الاتجاه؟

ورأى أن ضعف المؤسسات الاقتصادية أو الخدمية أو في الإدارة، يرجع إلى عدم التطبيق الأمثل للاشتراكية كما أضاف أن السؤال الأعمق يتلخص في:

ما معوّقات التطبيق الاشتراكي في الجماهيرية؟ وكيف يمكن تجاوزها؟

ثم فرق الأستاذ المتداخل بين الشركات المساهمة والتشاركيات، حيث أشار إلى أن الشركات المساهمة ظاهرة رأسمالية تتبئ بالتقدم نحو الاشتراكية، لأن فيها توسيعا لقاعدة الملكية ولكنها ليست اشتراكية.

وأضاف موضحا أن المشاركة في الشركت المساهمة تكون في الملكية فقط، وأن اتخاذ القرار فيها يتم في جمعيتها العمومية وفق نسبة الأسهم، أما في التشاركيات المشاركة فتكون بالجهد والملكية معا، والقرار يتخذ في المؤتمر الإنتاجي بشكل ديمقراطي.

واهتمت مداخلة الأستاذ حسين اللموشي بالتركيز على أن المشكلة ليست مشكلة قطاع عام، أو قطاع خاص، وحصر المشكلة في استيراد حلول جاهزة لا تتمشى مع مجتمعنا، وأيضا تنحصر في الفساد الإداري والسياسي الموجود في الدولة، سواء في النظام الاشتراكي أو النظام الرأسمالي.

وأضاف أن وجود خلل في بنية الدولة، وفي أدائها لوظائفها لا يساعد على نجاح القطاع العام أو القطاع الخاص، في أي نظام اقتصادي وعليه فالثمن يكون باهظا والكلفة الاقتصادية مرتفعة.

وأخيرا أعرب عن وجهة نظره قائلا: إننا ننظر إلى هذه المسألة بمنظور خاطئ.

وأوضح متداخل آخر سبب فشل التخطيط والفرق بين الخطة والتخطيط، حيث قال: إن إعداد الخطة يتطلب جمع المعلومات والبيانات، وإن هذا الأمر لا يأتي إلا بتوافر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة المتصفة بالمصداقية، لتوضع أمام مجلس التخطيط العام لوضع خطة متكاملة وصادقة وليست تخمينية.

كما أضاف أن التخطيط في الجماهيرية يتم بعقل ثوري، وأنه يختلف كليا عن التخطيط في أية دولة في العالم.

DIRASAAT

A Quarterly Journal Issued
by the World Center for the Studies and Researches of the Green Book

Fourth year, Number 15, winter, 2003

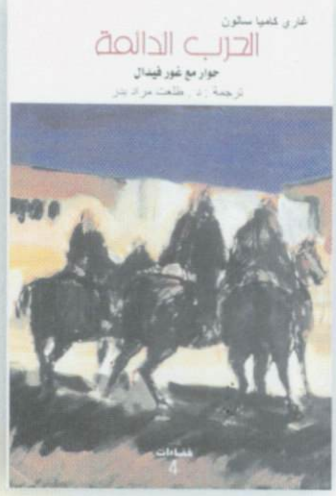
Tripoli, The Great Social Peoples Libyan Arab Jamahiriya
Tel: 3403612 - 3403611 Ext. 220
FAX: 3403693
P. O. BOX: 8021
Dirasaat@Greenbook.com

www . dirasaat. Com

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر







DIRASAAT

A Quarterly Journal Issued
by the World Center for the Studies and Researches of the Green Book

Fourth year, Number 15, winter, 2003

15